

نظرات في العلاقات الدولية العبرية

دكتور محمد طلعت إغني
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية



الناشر // منشأة فا بالاسكندرية
جمال حزي وشركاه

نظراتٌ في العلاقات الدّولية العِبرية

دكتور محمد طلعت إغني

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ
أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مقدمة

« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » . صدق الله العظيم الذى كرم الأمة العربية فقيض لها فى القرآن الكريم خطابا ، وفضلها على العالمين ورتب لهذا الفضل أبوابا ، فجعلها مع نفسها أمة وسطا حقا وأسبابا ، وشاء لها مع الغير الشهادة مثابة وربابا .

فاذا اهتدينا بالهدى القرآنى فان دراسة العلاقات الدولية العربية تنتظم باين رئيسيين هما علاقة العرب بالعرب وعلاقة العرب بغير العرب . ودراسة هذا مداهما تتعرض لنطاق من البحث يضيق عنه مؤلف كهذا المؤلف ، وتقتصر بالنسبة له جهود الفرد مهما تزلف . لذلك كان على أن اجتزى موضوعات الدراسة فاخترت منها أكثرها بالظروف الراهنة اتصالا ، وقنعت فى بعضها بالايجاز تاركا فيها لمزيد من البحث مجالا . وقد اقتضى حسن العرض أن تاتى الدراسة مزيجا من علوم السياسة والقانون ، ذلك أن المادة تتأرجح بواقعها بين ضربى المعرفة هذين فتتمس كلا فى شأن أو شئون . والحق أن الوشائج التى تناسب السياسة والقانون هى من الوثائق بحيث تستغنى عن البيان . فلا غرو أن يبدأ دارس القانون دراسته بتفهم البيئة السياسية التى عاشت فيها مبادئ ذلك القانون وتطورت لأن القانون - فى معنى ما - لا يعدو أن يكون نتاج تراث البيئة عطفته حاجات الأجيال وشكلته مفاهيمها ، ولذلك فان كل قاعدة قانونية تحكى واقعا تحقق فى الزمان والمكان . ومن هنا كان جماع الأحداث - وهى ظواهر الطبيعة المواكبة لقواعد القانون الدولى - هى المكونة لموضوع البحث بالنسبة لعلم العلاقات الدولية الذى هو بدوره جزء من

الدراسات الاجتماعية للقانون (١) . وظواهر الطبيعة هذه لا تلعب دورها فقط بالنسبة لافراغ الواقعة في صورة محددة هي قاعدة القانون بل تقعد مقعد الأهمية كذلك عند شرح وتفسير القاعدة . ولذلك فإن حقل علم العلاقات الدولية هو المجتمع الدولي بقصد التعرف على بنية ذلك المجتمع وما يتفاعل فيه من عوامل . واذن فطبيعي أن تكون مقدمة دراسة هذا العلم هي السعى الى تحديد مفهوم المجتمع الدولي ، فإذا كانت الدراسة تتناول العلاقات الدولية العربية فإن السعى ينتجه أساسا الى توضيح ماهية المجتمع العربي . وهذا القسم من الدراسة هو الذي يشكل الباب الأول من مؤلفي هذا .

وقد أتبعنا ذلك بباب ثان يناقش العلاقات العربية العربية ثم ثلثت بباب عن العلاقات العربية الغربية مستعملا لفظة « الغربية » في أوسع معانيها لتدل على العلاقات مع غير العرب شرقيين كانوا أم غربيين . كل ذلك في محاولة لإقامة نظرية تلم شتات العلاقات الدولية العربية وتجمع جزئياتها في أصل واحد .

ومحاولة كهذه لا بد أن تتعثر أمام ما تلقاه من صعاب جمة فليس الأمر مجرد اختيار بين الأبيض والأسود لأن تعقد العلاقات الدولية وما يعتمل وراءها من عوامل متعددة يجعل الطريق أمام الدارس وعرة المسالك متباينة الضروب كثيرة المناهات . وهي كفرع من فروع العلوم الاجتماعية (٢) تشاطر هذه العلوم

(١) جرت عدة محاولات لإعطاء قاعدة القانون الدولي أساسا اجتماعيا ولكنها جانبت التوفيق لأنها أرادت صياغة أصول اجتماعية ذاتية للقانون الدولي العام مجردة عن معطيات القانون الوضعي . راجع في ذلك

A. Guggenheim, Paul : *Contribution au problème des bases sociologiques du droit international*, Recueil d'études en l'honneur d'Edouard Lambert, 1988, p. 116 ss.

B. Schinder : *Contribution à l'étude des facteurs sociologiques et psychologiques du droit international*, R.C.A.D.I., 1933, IV, p. 233 ss.

(٢) يتور خلاف بين الكتاب حول انشاء علم العلاقات الدولية الى فرع بعينه من فروع الدراسة ، وهو خلاف ليس محل تفصيله هنا . ولكنى أعتقد أن الخلاف يرتد أصلا الى غير بعض أساتذة هذا العلم عليه ولعلمهم يسعون - من وراء تقرير ذاتية خاصة له - الى إبراز ما لهذا العلم من أهمية تستاهل تفرد . كذلك يرجع الخلاف في بعضه الى عدم اتفاق الكتاب على إطار العلوم الاجتماعية . وفي اعتقادي أن كل دراسة تتناول المجتمع وتتخذ من المجتمع - بوصفه

ما تلقاه من صعاب منشؤها لبيونة حدود تلك العلوم وميوعة علاقات البحث فيها وما تحتاجه من المام بالعديد من ضروب المعرفة ووسائل العلم • ولعل من Summer الطريف هنا أن أسوق ما روى عن سمندر الذى كان وزيراً لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية على عهد روزفلت فقد ألف هذا الوزير كتاباً فى العلاقات الدولية أسماه « أين المسيرة ؟ » Where are heading ؟ ثم دفعته الى عمته لتقرأه • فلما فرغت العمه من قراءته سألته « سمندر ، أين المسيرة ؟ » •

ذلك منى جهد المقل فان أصبت فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء وان نعثرت فحسبى أجر المجتهد المخطئ • وعلى الله قصد السبيل •

هذا - مادة أساسية هى دراسة اجتماعية ومن ثم فان علمى السياسة والقانون هما من العلوم الاجتماعية • ووصف فرع من فروع المعرفة بأنه علم من العلوم الاجتماعية لا يهدر ذاتية هذا الفرع ولا يقلل من أهميته وما القصد الا اظهار طبيعة الدراسة وتحديد مجالها • كما أن الدراسة الاجتماعية للعلاقات الدولية هى التى تعرض هذه العلاقة كظاهرة من ظواهر الخبرة والتجربة •

الباب الأول

نحو نظرية في دراسة العلاقات الدولية العربية

« وقطعناهم في الأرض أمما منهم

الصاخون ومنهم دون ذلك » •

(الأعراف ، ١٦٨ م) •

الفصل الأول

في

مفهوم العلاقات الدولية العربية

تمهيد

ان الكلام عن العلاقات الدولية العربية يعنى أننا نتكلم عن علاقات دولية وأن هذه العلاقات الدولية تتعلق بالعرب • ولما كانت العلاقة لا تنشأ الا بين طرفين فان الكلام عن العلاقات الدولية يشير الى وجود أطراف لهم طبيعة دولية هم الذين تنشأ بينهم هذه العلاقة الدولية • كما أن وصف هذه العلاقة الدولية بأنها عربية يومىء الى أن أطراف العلاقة ذوى الطبيعة الدولية هم عرب • وفى عبارة أخرى فان دراسة العلاقات الدولية العربية تفترض وجود مجتمع دولى عربى تقوم بين أعضائه علاقات دولية • لذلك يقتضى توضيح مفهوم العلاقات الدولية العربية أن نقدم لذلك بشرح معنى « مجتمع دولى عربى » و « علاقات دولية عربية » •

فكرة المجتمع الدولى والمجتمع الدولى العربى^(١)

ان فكرة مجتمع شامل يضم الوحدات السياسية التى يتوزع عليها الأفراد فكرة تستجيب لضرورات العقل والمنطق ولا يصعب أن نكشف عنها - اذا توفرت عن طريق الملاحظة والتجربة لأنها عندئذ تكون واقعا اجتماعيا •

ان الفكر الانسانى يمكنه أن يتصور سلما من القيم ذات ترتيب تسلسلى تتدرج ما بين التنظيمات السياسية التى بناها التاريخ على أساس

(١) قارن الدكتور محمد طه بدوى - اصول علوم السياسة ، الاسكندرية ١٩٦٥

الفردية القومية وما بين فكرة نظام يتمثل في تآلف نموذجي للتضامن البشرى .
ولكن هذا التصور الذى يصلح للجدل والنقاش لا يكفى وحده للقول بتوفر
مجتمع دولي .

ان الناظر الى واقع الحياة الدولية يجد أن العالم ينقسم الى وحدات أهمها
هى الدول وأن هذه الدول تتعايش مع بعضها البعض ولكن هذه الحقيقة المادية
قد تتوفر لمجموعة من الحيوانات فى غابة دون أن يعنى ذلك وحده أن هذه
المجموعة تكون مجتمعا . ان المجتمع انما ينبثق عن امتزاج عناصر مادية بأخرى
معنوية فهو تفاعل تضامن نشط يسعى الى تنظيم السلطة ويحس بأن أية
مخالفة لذلك التنظيم هى تهديد للتضامن الذى يربط أعضاء المجتمع .

واذن فلكى يتكون مجتمع دولي لا بد من أن يتوافر بجانب الركن المادى -
وهو تعايش عدد من الوحدات الدولية - لا بد أن يتوافر ركن معنوي .

والركن المعنوي - على أصح الآراء التى أقبلها - انما يتركب من
عنصرين (١) :

أ - الوعي أو الضمير الاجتماعى la conscience sociale وقد عرف
بورديو الضمير الاجتماعى بأنه " الشعور المسيطر الذى يتحكم - داخل جماعة
اجتماعية بعينها - فى المواقف المشتركة مستجلبا بذلك رضا أعضائها ان لم
يكن رضاهم المتحمس ، آخذين بعين الاعتبار ارادات واضحة ودرجات من
اللامبالاة وعدم الاهتمام التى تكون - بالطبيعة - الضمير السلبى لعدد كبير من
أفراد المجتمع " (٢) . وتساعد العناصر المكونة للركن المادى للمجتمع على توفر

Visscher, Charles : *Théories et Réalités en Droit International* (١)
Public, Paris, 1953, pp. 114-115.

"La conscience sociale est le sentiment dominant qui, dans une (٢)
communauté sociale déterminée, commande les attitudes communes en
entraînant, sinon l'adhésion enthousiaste, du moins l'acceptation des
membres, compte-tenu à la fois des solutions claires et des divers de-
grés d'indifférence ou de désintéressement qui constitue, normalement,
la conscience négative d'un grand nombre des associés."

Burdeau, Georges : *Traité de Science Politique*, Paris, 1949, T.I., p. 51.

الضمير الاجتماعي بجانب عناصر نفسانية تجعل في احساس جماعى بخير عام مشترك . ولذلك فان الضمير الاجتماعى هو الذى يولد شعورا بالتضامن وضرورة وجود قواعد تنظم علاقات أعضاء المجتمع لتحقيق الخير المشترك وصونه . ولذلك فان السلطة فى المجتمع ليست سلطة قهر ولا ينظر اليها على أنها جزء خالص بينما تعتبر فى خارج المجتمع سلطة قهر وانتقام .

ب - الشعور بالالتزام *le sens d'obligation* الذى يدفع الأعضاء لأن يحسوا بأنه من العدل أن يتقرر جزء على مخالفة القواعد التى ترتب علاقاتهم بعضهم البعض . ان هذا الشعور يعنى أن قيام المجتمع لا يتطلب حتما أن تستند القوة الملزمة للقاعدة القانونية الى ارادة عليا تفرض نفسها على ارادة أدنى ، وانما يكفي أن يقر فى شعور الجماعة وعى يستشعر الطبيعة الملزمة للقاعدة القانونية والجزاء المترتب على مخالفتها .

فاذا وضعنا هذا المفهوم فى اعتبارنا وتساءلنا : هل تقدم الأواصر الدولية المعاصرة صورة حقيقية للتضامن ، وهل تناسب السلطنة الخير المشترك فى تنظيم يجعل منها عاملا فعلا فى بناء المجتمع ، أى يجعل منها - على حد تعبير هوريو (١) *facteur de société* ؟

ان الشعور بالتضامن بين أفراد المجتمع الواحد لا يستثار الا اذا تهدد كيان ذلك المجتمع ، أى أن احساسهم بالتضامن انما يكون فى علاقتهم بالغير . ولما كانت الدولة - وهى أهم أشخاص المحيط الدولى - قد قامت لحماية المصالح الحيوية لشعبها فطبيعى أن تحرص الدولة فى علاقاتها مع غيرها من الدول على حماية تلك المصالح والدفاع عنها . ولذا نلاحظ فى المجتمع الدولى أننا كلما اقتربنا من المصالح الحيوية للدولة كلما وهن التضامن بين الدول وضعفت قبضة المجتمع الدولى . أى أن المشاهد فى المحيط الدولى هو أن شعور أعضائه بالتضامن يقل كلما زاد تهدهم بالخطر ولذلك فان الروابط التى تجمع بين هؤلاء هى روابط جوار *juxtaposition* وليست - كما فى المجتمع الداخلى - روابط اخضاع *subordination* . وهذا أمر منطقى فى بيئة لم تدعم فيها فكرة الخير المشترك لتعلو على المصالح الخاص وتثمر فى النفوس شعورا جديا بتضامن البشرية وما يفرضه هذا التضامن من تنظيم .

هذا عن السلطة أما الشعور بالالتزام فان العلاقات الدولية تكشف حياله عن انحراف ظاهر . صحيح أن الدول لا تناقش - من حيث المنطق وجود قيم تعلو على القيم الوطنية ، ولكنها - من حيث الواقع - لا تدين بالسواء الا لتطلبات مصالحها القومية . ولا تسمح البيئة الدولية ولا العقلية الجماعية فى الوقت الراهن بتقبل مفهوم آخر فى النطاق الدولى . ان الدولة عندما تنتهك موائيقها أو تضرب صفحا عن عهودها تحاول أن تغطى ذلك بالتمسح ببعض المبادئ القانونية أو الأخلاقية ، بيد أن هذا انما يكشف عن ازدواج الطبيعة البشرية ذلك أن الانسان يعزف عن أن يجعل من القوة الوحشية قانونا بقدر ما يرغب فى تمجيد أفعال القوة التى تأتينا جماعته دفاعا عن مصالحه . لقد بذر التوزيع الأخلاقى للسلطة بذورا لأخلاق دولية بين دول متساوية فى اطار من التنسيق لا التبعية ، وهى أخلاق من نوع خاص غير قادرة على أن تولد ادراكا بخير عام مشترك يسود الخير القومى وشعورا بمصير مرتبط للبشرية .

قد يسأل سائل : ألا يمكن - فى المحيط الدولى - أن تحل مذاهب معينة سياسية أو اجتماعية محل المشاعر الوطنية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال لاتجد لها مجالا يستحق الإشارة الا فى الفكرين الاسلامى والشيوعى . فكلاهما يقدم للناس مذهبيا فى الحياة يستهدف اقامة حضارة معينة، كما أن تزودفى ذات الوقت بأساس مذهبى لتنظيم السلطة . ومن الحقائق عن المذهبين أن لسكرل منهما حدودا لا تصادف الحدود الوطنية وأنه يعمل على تحطيم الوحدة التاريخية لبعض البلاد . ولكن الأحداث لا تسمح لنا بالقول بأن أيا منهما قد حقق فى المجتمع المعاصر ما يجعلنا ننظر الى الدولة القومية على أنها مجرد مركز ولاء تابع . فلا زالت الحركات التى تأثرت بهذا المذهب أو ذاك - سواء أكانت مؤيدة أو معارضة - انما تنبعث عن مشاعر وطنية .

وعلى هدى مما سبق يمكن أن نقول ان المجتمع الدولى هو نظام من القوة يعيش فى ضمير الناس ولا يستجيب لنظام قائم فعال(١) .

فما زالت الدولة في حاجة الى ايمان قوى بضرورة التفرقة بين الاستعمال المشروع والاستعمال غير المشروع للقوة وتنظيم المقاومة الجماعية للعُدوان . ان فكرة مجتمع دولي تنتمي الى تلك الافكار الحضارية الكبرى التي ليست لها طاقة ايجابية قادرة على احداث تغيير سياسى أو اجتماعى بسبب بطلانها وما يعتمدها من نكسات .

فاذا أردت نقل الأفكار التي أوجزتها فيما سلف الى الصعيدي العربي نجد أن الركن المادى للمجتمع متوافر لا جدل في ذلك . فهناك وحدات دولية عربية تتعايش مع بعضها البعض . كذلك فإن الركن المعنوي في غنى عن التوضيح لان تعبير المجتمع العربي أصبح يجرى على كل لسان كحقيقة من المسلمات وغدا موضوعا من موضوعات الدراسة في معاهد العلم المختلفة (١) . ان الضمير الاجتماعي العربي وشعور العرب بالتضامن وبالالتزام أمر تشهد عليه - دون مرأ - عناصر الترابط التي تجمع شعوب المجتمع العربي . تلك العناصر الجوهرية التي جعلت من هذه الشعوب أمة واحدة وقومية واحدة وهي وحدة اللغة ووحدة التاريخ يؤيدها انسجام القيم الروحية . ولتقدم سجل الميثاق الوطني هذه المفاهيم فجاء في بابه التاسع الخاص بالوحدة العربية : « يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر » .

« ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان » .

« ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأهل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير » .

كما جمعت هذه المقومات في وثيقة لاعلان الوحدة الاتحادية (اعلان الوحدة ومبادئ ميثاق العمل القومي ومبادئ الدستورى الاتحادي) في ١٦

(١) راجع على سبيل المثال للأبحاث المتصلة التي تتكلم عن المجتمع العربي الدكتور مصطفى فهمى أبو زيد - النظرية العامة للقومية العربية ، الاسكندرية ١٩٦٦ .
Carmichael, Joel : The Shaping of the Arabs, London, 1967.

(٢) الدكتور محمد طه بدوى ومحمد طلعت الفقيس - دراسات سياسية وقومية : الاسكندرية ١٩٦٣ ، ص ٩٠ - ٩١ .

أبريل سنة ١٩٦٣ إذ جاء فيها « فقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الايمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر ، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ، ووحدة الكفاح الشعبى التي تقرر وحدة المصير ، ووحدة القيم الروحية والانسانية النابعة من رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية الاشتراكية » .

« وقد تجاوزت فكرة الوحدة العربية مرحلة العقيدة المذهبية والدعوة المثالية الى طور التبلور كقاعدة عامة من قواعد القانون النعم انداخلي في الدول العربية منذ عام ١٩٥٠ » (١) وتتأكد لنا هذه الحقيقة اذا نحن راجعنا دساتير البلاد العربية اذ نجدتها تجتمع حول اثبات حقيقة واحدة ، هي أن شعب كل دولة منها هو جزء من الشعب العربي (٢) . فاذا كانت القوانين الأساسية في مختلف البلاد العربية تقرر في صلبها - كمبدأ من المبادئ المتعلقة بنظامها العام وتحقيق توكيدها قواعد الدستور - أن الوحدات السياسية إنما تكون جزءاً من الوطن الأكبر فما هذا الا انعكاس - في صورة تشريع - لحقيقة اجتماعية

(١) نقلاً عن محمود كلال المحامي - القانون الدولي العربي ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٧ .

(٢) ينص دستور الجمهورية السورية الصادر - قبل الوحدة - في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في مقدمته على ما يلي « نحن ممثل الشعب السوري ٠٠٠٠ ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية يتأخر بتاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه نمطينا العربية في دولة واحدة ٠٠٠ » . وتقرر المادة الأولى من ذات الدستور أن « الشعب السوري جزء من الأمة العربية » . وتقول م ٣ من الدستور النليبي الصادر سنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ أن « المملكة الليبية جزء من الوطن العربي » . وكذلك تؤكد م ١ من دستور المملكة الأردنية الهاشمية سنة ١٩٥٢ أن « الشعب الأردني جزء من الأمة العربية » . ويذكر دستور دولة الكويت الصادر في ١٩٦٢ أن « شعب الكويت جزء من الأمة العربية » . وتشير مقدمة الدستور التونسي سنة ١٩٥٩ الى أن الشعب التونسي مصمم على « وحدة المغرب الكبير وباتنمائه لانسرة العربية » . ويورد دستور المملكة المغربية سنة ١٩٦٣ في تصديره أن المملكة المغربية جزء من المغرب الكبير (الذي هو بدوره جزء من الوطن العربي) . وتورد المادة الأولى من دستور الجمهورية العراقية المؤقت سنة ١٩٦٤ أن « الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة » . وقد جاءت المادة الأولى من دستور الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٤ - ومن قبلها مقالة دستور سنة ١٩٥٦ - لتعلن « أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية » .

وهي توفر الضمير الاجتماعي لدى الشعب العربي واحساسه - المؤيد بالقيم الروحية المشتركة - بالتزامات أخلاقية معينة حيال مجتمعه . وفي عبارة أخرى فإن المشاعر المستقرة في ضمائر العرب ، وما صدر ويصدر عن زعمائهم والمسئولين فيهم ، وما سجلته وثائقهم من معاهدات (١) ودساتير كلها تشير بقوة ووضوح الى أن المجتمع العربي حقيقة اجتماعية واقعة لا زيف فيها ولا وراء ذلك أن عوامل التفسخ التي يتسم بها الكيان الدولي تقابلها عوامل الترابط في المجتمع العربي ، والنزعة الفردية التي تحرص عليها الدول في علاقاتها الدولية يقابلها اتجاه قوى نحو الوحدة العربية ، وانعدام الشعور الأخلاقي بالالتزام يقابله شعور أخلاقي بذلك الالتزام يقف من ورائه التراث الروحي للعرب .

ويطول بي المقام لو أردت أن أسوق الأمثلة أو أن أوضح الآراء أو أن أقدم الأدلة واني أكتفى هنا - كما سبق أن قدمت - بذلك النقص من الدراسات التي تحتويه المكتبة العربية في هذا الخصوص .

وأترك المجال هنا لعلماء النفس للتعبير عن هذه الحقيقة التي أسموها « البنية التلقائية - من الوحدات الإسلامية الى الجماعة النفسية العربية » . يقول العلماء « ثمة كلمة تمهيدية تنحصر في أن المجتمع ، من حيث هو وحدة كلية عضوية ، لا يشتمل على (أعضاء) متجانسين كل التجانس ، ولا على أعضاء متباينين كل التباين ، وانما يشتمل على (أجهزة فرعية) على وحدات كلية من الدرجة الثانية ، تستمع في ظل تبعيتها (للكل) بشيء من التفرد الذاتي .. »

..... ففي البدء ، وقبل الفتح الإسلامي ، كانت شعوب تعيش في وحدات اجتماعية متماسكة ومستقلة عن بعضها البعض ، ثم جاء الفتح الإسلامي ففرض ولا شك على هذه الشعوب ثقافة جديدة وعقيدة جديدة ... وهكذا فقد كانت هذه الشعوب أشبه ما تكون بعاملات النحل التي أقبلت على الزهرات

(١) سنتناول بعضا من المعاهدات ذات الاتجاه الاتحادي في الباب الثاني من هذا الكتاب .

العربية بالمعنى السلالي ، وعلى الأفكار الإسلامية بالمعنى العقيدى فأساغتها وخلصت منها الى شهد ما نسميه بالثقافة العربية والحضارة العربية وهكذا فان الجماعة النفسية الإسلامية ، والتي تكشف عن الكفاح عن الإسلام ضد الهجمات الصليبية والتتارية ، قد أخذت تتحول مع الوقت ، وخاصة تحت وطأة الحكم العثماني ، الى جماعة نفسية إسلامية عربية (١) .

بيد أن المجتمع الدولي العربي مجتمع لا زال ينقصه التنظيم أى أنه - علي حسب تعبير الفقيه الفرنسي رويتر - لم يصل بعد الى مرحلة المجتمع الجميع . ان رويتر يفرق بين المجتمع society وبين المجتمع الجميع group (٢) . فالمجتمع هو جماع افراد أو جماعات ربطت بينهم مصالح دائمة يحتاج اشباعها الى تكيف مسلكي متبادل ولذا فانهم يشعرون بشعور مزدوج من التضامن والانلزام . أما المجتمع الجميع (٣) فهو مجتمع منظم يتحقق فيه تعزيز المصالح المشتركة عن طريق توزيع الاختصاصات وإقامة السلطات المركزية .

ماهية العلاقات الدولية العربية

إذا كان المجتمع الدولي العربي لم يصل بعد الى مرحلة المجتمع الجميع لأنه لا زال ينقسم الى وحدات - تعتبر كل منها جميعا بذاتها - ولم يتحقق فيه توزيع الاختصاصات وإقامة السلطات المركزية ، فان معنى هذا أن العلاقات التي تدور في رعاها هي علاقات بين وحدات متميزة لها ذاتيتها . فأي هبة العلاقات هي التي تعتبر علاقات دولية عربية ؟ ان ذلك يتوقف على الزاوية التي ننظر منها الى العلاقات .

فاذا نظرنا الى العلاقات من حيث مجالها فان العلاقة تكون علاقة دولية

(١) نقلا عن الدكتور صلاح مخيمر والأستاذ عبده فيخايل رزق - دراسات في القومية مع بسكال نظرية تفسيرية في القومية العربية - القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .

(٢) Reuter, Paul : International Institutions, London, 1958, pp. 17-31.

(٣) قد تبدو ترجمة كلمة Group بالتميز العربي و المجتمع الجميع « ترجمة غير دقيقة ولكن فضلها كمحاولة لاعطاء مقابل باللغة العربية لتصويرين وضع لهما السكاب معنيين مختلفين . والجميع لغة المجتمع ، ويقال : رجل جميع : مجتمع الخلق قوى قد بلغ أنسده المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١٣٦) .

الاجتزات في النطاق الدولي وعلى هذا فإن العلاقات الدولية تشمل كل ما يحدث على الصعيد الدولي . وتلك نظرة فضفاضة الى حد يخرجها عن الدقة والصواب ، فهناك من الأمور ما له صفة دولية ولكن دراسة العلاقات الدولية لا توليها اهتماما لأنها أمور هامشية بالنسبة للمجتمع الدولي (١) . مثال ذلك الألعاب الأولمبية اذ يشترك فيها لاعبون من عديد من الدول يتنافسون باسم دولهم على مركز الصدارة في الألعاب ويتابعها في أرجاء المعمورة جمهور كبير من الناس ، ولكنها لا ترتفع في نظر الدراسة العلمية للعلاقات الدولية الى مستوى الأحداث التي تدخل في نطاق الدراسة . واذا نظرنا الى العلاقات من حيث القواعد التي تحكمها فإن العلاقة تكون علاقة دولية اذا كانت مما تنظمه قواعد دولية وعلى هذا فإن العلاقات الدولية هي العلاقات الخارجية فحسب وهذه بدورها نظرة متزمنة يجانبها التوفيق فهي تقابل بين الشؤون الداخلية للدول وبين شئونها الخارجية في حين أن الخط الفاصل بينهما قد انفلت الآن بحيث تصعب التفرقة اذ هناك من الأمور ما كان يعتبر شأنًا داخليًا فيما مضى ولكنه غدا اليوم مما تهتم به الجماعة الدولية وتنظر اليه على أنه شأن من شئونها لمساسه بالمصالح الحيوية للجماعة الدولية . فدستور الدولة مثلاً كان يعتبر من قبل من الشؤون الداخلية للدولة أما الآن فإنه يمكن أن يكون شأنًا دوليًا اذا ذكرنا في هذا المقام دستوراً كدستور روديسيا وما تضمنه من أحكام التفرقة العنصرية الأمر الذي أثار الرأي العام العالمي وكان له صدهاء في الأمم المتحدة وما اتخذته من قرارات في هذا الشأن . كذلك تعتبر السياسة التي تنتهجها دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أو استراليا فيما يتعلق بالهجرة أو زراعة المحصولات الزراعية من الأمور الدولية رغم طابعها الداخلي الواضح لما يستتبع تلك السياسة من آثار على الدول المصدرة للقوى البشرية وعلى الدول النامية . وتلك نتيجة طبيعية لظروف عصر تشابكت فيه المصالح وألغيت المسافات .

يمكن اذن أن نقول ان العلاقات الدولية في صورتها الراهنة تعتبر أضيق وأوسع - في ذات الوقت - مما كانت عليه فيما مضى . فهي أضيق في معنى

أن هناك مظاهر من العلاقات بين الدول أصبحت تعالج بواسطة متخصصين فيها ، مثال ذلك نزع السلاح والدراسات الاستراتيجية • وهى أوسع فى معنى أنها تشمل مظاهر من السياسات المحلية والدولية والانعكاسات والرغبات والقرارات التى لم تكن تظهر من قبل فى دراسات العلاقات الدولية • وهى كذلك أضيق من حيث أنها لا تشمل كافة الأحداث الدولية وأوسع من حيث أنها تنصرف الى أكثر مما تعنيه العلاقات الخارجية •

فاذا كانت الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا تتسع لتشمل كافة الأحداث الدولية كما أنها لا تضيق لتتوقع فى الشئون الخارجية للدول ، فما هو المعيار الصحيح إذن ؟ فى تقديرى أن النظرة الأصح هى التى تهتدى بأهداف علم العلاقات الدولية ذاتها •

فاذا كان علم العلاقات الدولية يهتم أساسا بالمصالح الحيوية للمجتمع الدولى ، فإن أقرب الآراء الى الصحة يكون هو رأى القائل بأن مدى الأهمية التى تمثلها العلاقة فى المجتمع الدولى هو الذى يحدد ما اذا كانت هذه العلاقة تدخل أو لا تدخل ضمن دراسة العلاقات الدولية • فاذا كانت العلاقة لها من الأهمية ما يجعلها ذات أثر على المجتمع الدولى - بوصفه هذا - اندرجت ضمن موضوعات الدراسة العلمية للعلاقات الدولية والا فانها تخرج عن نطاق العلم حتى ولو تجاوزت حدود الدولة الواحدة • ومن هنا يمكن أن نعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات ذات الأثر الجوهرى على المجتمع الدولى - بوصفه هذا - سواء أكانت بين جماعات أم بين جماعات وأفراد أم بين أفراد(١) •

واقترء بهذا التعريف يمكن أن نقول ان العلاقات الدولية العربية هى العلاقات التى يكون لها أثر جوهري على المجتمع العربى أيا كان أطرافها طالما أن أحدهم على الأقل عربى •

وحتى يتحدد المقصود من هذا التعريف فأننى أضيف الملاحظات التالية :

أولا : لا يلزم - لكى تكون العلاقة دولية - أن تكون عالمية سواء من حيث

أطرافها ثم من حيث أثرها • وتبعا فيمكن أن تكون العلاقة دولية ولو كان أطرافها بعض من أعضاء المجتمع الدولي أو إذا كان أثرها ينصرف إلى مجتمع بعينه من عديد المجتمعات التي تكون في جماعها المجتمع الدولي • وإن كان يصعب عملا أن نتصور أن تكون هناك علاقة ذات أثر جوهري على وحدة من وحدات المجتمع الدولي دون أن تمثل أهمية - على نحو أو غيره - بالنسبة لباقي وحدات المجتمع الدولي • ولذا فإن العلاقة تعتبر علاقة دولية عربية حتى ولو لم تتصل بكافة أعضاء المجتمع الدولي العربي على التفصيل الذي قدمته •

ثانيا : لا يقصر التعريف دراسة العلاقات على الدول فحسب بل يفسح المجال لدراسة علاقات بين جماعات أو بين جماعات وأفراد ، بل وبين أفراد ما دام أن العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على الشؤون الخارجية أى لا تنحصر في علاقات الدول فحسب • ولعل أهم الجماعات التي يهتم بها علم العلاقات الدولية تلك الجماعات التي جرى التعبير الغربي على تسميتها *les groupes de International pressure groups 'pression internationaux* والتسمية توضح الدور الذي تلعبه هذه الجماعات في مجال العلاقات الدولية بما لها من تأثير يمكن أن تمارسه عن طريق الضغط على الدول المختلفة (١) • وسوف أتعرض في الفصل الأخير من هذا الباب لمناقشة نموذج من تلك الجماعات له أثره على العلاقات الدولية العربية •

وقد يبدو غريبا أن أقول أن العلاقات الدولية تهتم بالأفراد أيضا ، ولكن هذا العجب يتبدد إذا علمنا أن نطاق الأعمال والصحافة والثقافة والدين يعرف رجالا كان لهم من الأهمية ما لفت نظر المجتمع الدولي وأثر على علاقاته • فقد استطاع رجل مثل كريجر Kreuger أن يصبح قوة دولية لفترة ما بما قدمه من قروض وما حصل عليه من امتيازات بلغت خمسة عشر امتيازًا • كذلك يعتبر ريكيت Rickett - الذي أبرم صفقته غير العادية مع الحكومة الحبشية غداة الحرب بين إيطاليا والحبيشة - مثلا آخر لما أقول • وفي نطاق

(١) الدكتور محمد سامي عبد الحميد - مقدمة في العلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ص ١٧٩ وما بعدها •

العلاقات الدولية العربية - يمكن أن أسوق مثلا المستر جلبنتيان - الذي اشتهر باسم مستر خمسة في المائة (مقدار حصته في أرباح شركة البترول العراقية) والباون روتشيلد الذي صدر تصريح بلفور باسمه .

الثالث : التعريف على النحو الذي عرضته يدخل تحت الدراسة العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات قانونية أم علاقات سياسية . صحيح أن التفرقة بين ما هو قانوني وما هو سياسي قد تدق - أن لم تختف - في النطاق الدولي (١) . ولكن الخلاف الذي يثور حول هذه التفرقة ليس بذى بال في دراستنا الحالية لأنها تستهدف العلاقات الدولية بشقيها هذين .

دراسة العلاقات الدولية العربية كميدان مستقل

إن مشكلة دراسة العلاقات الدولية العربية دراسة علمية على أساس أن هناك نظرية تحكمها هي جزء من كل هو دراسة العلاقات الدولية عموما كميدان مستقل . ومن ثم فإن ما نقوله عن مشكلة اقامة نظرية عامة في العلاقات الدولية يمكن أن ينصرف تلقائيا الى العلاقات الدولية العربية فإذا انتهينا الى إمكان دراسة العلاقات الدولية كعلم فمعنى هذا تتبعنا إمكان دراسة العلاقات الدولية العربية كعلم .

الواقع أن دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية لم تلق الاهتمام الذي تستأهله إلا في السنوات الأخيرة ولذا فإنها تمر الآن بمرحلة مرت بها دراسات أخرى تتعلق بالسلوك البشرى - مثل الاقتصاد وعلم النفس - حيث يختلف الممارسون - فالبعض يحاول أن يرسى لها الأسس وقيم النظريات والبعض ينظر الى هذه الجهود على أنها ليست جهودا علمية وإنما تدعى العلم Scientific . ومن النقاد الذين لا يؤمنون بدراسة العلاقات الدولية كعلم من ينكر على

(١) الدكتور محمد طلعت الغنيمي - التسوية القضائية للخلافات الدولية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٩٧ - ٢٠٦ .

والواقع أن كلمة سياسية مأخوذة عن اللفظ الإغريقي Politicus أو Politikus نسبة الى Polis أي مدينة (أو دولة بالمعنى الذي نفهمه اليوم) ومن ثم فإن السياسة في معنى عام - هي تنظيم وإدارة المدينة (أو الدولة) سواء في مصالحها الداخلية أم الخارجية .

دراسة العلاقات الدولية قفرتها على أن تجسد نظرية خاصة بها لأنهم ينكرون على الدراسة ذاتيتها ويرون أنها فرع من فروع الدراسات التاريخية . ولكن هذا الرأي تنقصه الدقة ذلك أن المجتمع الدولي هو في واقعه نتاج تطور تاريخي امتد على عصور متعاقبة شهدت مجتمعات تقوم على أنقاض أخرى درست قبلها . ومن ثم افن دراسة المجتمع القائم في أحدث وجوه تطوره يخرج عن نطاق التاريخ لأنه لا زال مجتمعا حيا والحقبة من حياته التي تدرسها العلاقات الدولية هي الحقبة المعاصرة الحديثة . حقا ان الباحث في العلاقات الدولية قد يستفيد من بعض دروس التاريخ فيما يجريه من مقارنات بين المجتمع الراهن والمجتمعات القديمة أو بما يقصه التاريخ من تجارب سابقة تعكس ألوانا من الخبرة الإنسانية ، بيد أن كل هذا لا يبرر ادماج دراسة العلاقات الدولية ضمن الدراسات التاريخية فعلم العلاقات الدولية علم له ذاتيته المستقلة عن علوم التاريخ .

ومنهم من ينكر عن الدراسات الدولية صلاحيتها - بحكم الموضوعات التي تتناولها بالدراسة - على أن تصوغ نظرية شاملة فعند هؤلاء أن الحكمة الخالدة هي الحكم على الأمور بنتائجها والفرض عندهم أن الأمور باقية لا يتغير جوهرها في شيء . وهذا الاعتراض فيما يبدو لي انما يخلط بين سلامة الفكرة من حيث هي وبين ما قد يعتور الوصول اليها من صعاب أو أخطاء فقد ينتهي الباحث في العلاقات الدولية الى نظرية خاطئة ولكن مجانبته للصواب فيما ذهب اليه لا تعنى أنه استهدف المستحيل وانما تعنى فقط أنه اجتهد حيث يمكن الاجتهاد ولكنه أخفق في تحرى الحقائق . وتبعاً فان نظريته تكون في حاجة الى تعديل أما محاولته فلا مبرر للحكم عليها بالاستبعاد (١) . وما أشبه جهد الدارس هنا بجهد أليس (٢) عندما أسرعت تعدو قدر طاقتها وراء الملكة الحمراء ورغم أن كليهما قد بذلا قصارى جهدهما في العدو فقد اكتشفت أليس - عندما توقفا لالتقاط أنفاسهما - أنهما ظلا تحت ذات الشجرة طول الوقت هـ فما كان من الملكة الحمراء - وقد تعودت مثل هذه الأمور - الا أن تقول لها « اليك ،

Hartman, Frederick H.: **The Relations of Nations**, New York, (١)
1937, p. 594.

(٢) هذا المنظر من كتاب « في المرأة »: "Through the Looking Mirror".

عليك إذا أردت البقاء في مكانك أن تبذل أقصى جهدك في العدو ، أما إذا رغبت الذهاب إلى مكان آخر فعليك أن تضاعف سرعتك هذه على الأقل في العدو .
here you are, it takes all the running you can do to keep in the same place. If you want to get somewhere else, you must run at least twice as fast as that."

وفي اعتقادي أن دراسة العلاقات الدولية كميدان مستقل بذاته أمر ممكن .
وما أحوج العالم إلى نظرية كهذه تنظم المعلومات وتضفي على الظواهر معنى يربط بينها وتوضح معايير اختيار المشاكل التي تتطلب التحصيل الدقيق بل إنها يمكن أن تخدم كذلك كأداة لفهم ألوان السلوك غير المنطقي والعارض^(١) .

صحيح أن علم العلاقات الدولية لا يهتم بالأهداف فهو لا يسعى مثلاً إلى تحقيق الحكومة العالمية أو إرساء قواعد الديمقراطية وإنما يهتم بالملاحظة والتحليل والاستنباط ، وهذا ليس بالأمر الهين لأنه يهدينا إلى ما يمكن أن نتوقه من آثار ترتب على وقائع معينة ويقدم لنا حلولاً بديلة لمشكلة ما حتى تكون تحت نظر السياسي عند اتخاذ قراره^(٢) .

وقد تعددت المحاولات والنظريات في علم العلاقات السياسية بحيث لم يعد ميسوراً أن نلمح بينها ما هو مشترك من حيث الموضوع والأسلوب ولكنها جميعاً تهدف إلى استنباط التعميمات وربط المفاهيم بالواقع ، ويكفي هذا لكي نضفي عليها سمة الدراسة العلمية .

وقد عرف الفكر الغربي - في البداية - من النظريات التي ندرسها اليوم نهجين : النهج العقائدي (الإيديولوجي) ، والنهج التحليلي .

ويفترض النهج العقائدي أن السياسة التي تصطبغها الدولة في علاقاتها

(١) يقابل هذه النظرة نظرة أخرى ترى أن الذي يمثل على المسرح العالمي ليس إلا مشهداً من الغباء المتواصل .

(٢) Burton, V.W. : International Relations, A General Theory, Cambridge 1987, pp 5-22.

الخارجية هي تعبير عن معتقداتها السياسية والاجتماعية والدينية ، فالدولة التي تعتنق الديمقراطية تصدر عن تلك العقيدة في سياستها الخارجية ، وكذا الأمر بالنسبة للدولة التحررية والدولة الاشتراكية ، وهكذا .

ويفترض النهج التحليلي أن السياسة الخارجية للدولة هي ثمرة عدة مقومات مثل تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي ومصالحها الوطنية وما الى ذلك ، فتلك وغيرها جوانب تؤثر على العلاقات الدولية . وهذه يجب أن يحيط بها المراقب الذي يريد تفهم العلاقات الدولية .

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية في أقل من عقد رد فعل ضد النهج العقائدي لأنه يصور العلاقات الدولية على أنها وليدة السياسات الداخلية فيتجاهل عناصر الاستمرار في السياسة الوطنية ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية قد تفرض قيودا على رجل الدولة المسئول عن ادارة العلاقات الدولية الخاصة بدولته . فايا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرته الدينية فان هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الحيوية المنبئة من وضعها الجغرافي ودورها الدولي أو أن يصرفه عن مراعاة هذه المصالح ان أراد الحفاظ على استقلال بلاده . ولذا فإن السدول - حتى الكبرى منها - ترسم سياستها من نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة وتتابع هذه السياسة لفترة - قد تطول أو تقصر - على الرغم مما قد تتعرض له من تغيرات سياسية هامة . وهذا مؤداه أن العلاقات الدولية تتطلب من صانعيها أن ينظموها في تسلسل يرتبها حسب أهميتها . فهناك مصالح يجب الدفاع عنها أيا كان الثمن ومصالح تكون المحافظة عليها واجبة في ظروف معينة ومصالح يمكن غض النظر عن الدفاع عنها أو المحافظة عليها .

على أنه يجب أن أنبه الى أن ثبات مصالح الدول لفترة من الزمن لا يعنى جمود تلك المصالح وانما يعنى أن هناك حدودا واسعة - هي الثابتة - وفي اطارها تجرى اختيارات العلاقات الدولية ، كما تجرى في هذا الاطار الاختلافات الداخلية حول العلاقات الدولية . والحق أن استمرار السياسة الخارجية على نهج واحد في عصر التسابق العلمي أصبح موضع شك فهو عصر تغدو فيه

يقينيات اليوم شكوك الغد • بيد أن دعوى العلاقات الدولية مقتضون بأن الباحث المعاصر يستطيع أن يحلل وأن يتفهم الظواهر المتكررة في العلاقات الدولية على أن هذا الاقتناع لا ينفي الإقرار بأن محاولة رسم حدود كاملة واضحة سليمة لفلسفة العلاقات الدولية لدولة ما - لا سيما إذا كانت دولة كبرى - هو أمر غير يسير •

وقد ظهر في الحقبة الأخيرة - إلى جانب النهجين السالفين - مناهج جديدة في دراسة العلاقات الدولية •

فهناك النظرية المنهجية^(١) التي تقيم فروضا أو نماذج معينة ، وعلى أساس هذه الفروض أو النماذج تحاول أن تجد جوابا للمشكلة • وهي تختار فروضا أو نماذجها على أساس من الواقع العملي • فمثلا نفترض أن المشكلة التي تحتاج جوابا هي : هل تختلف فعالية نظام توازن القوى حسب اتجاه العوامل المؤثرة فيه ؟ • للإجابة على هذا السؤال يمكن أن نختار نموذجين نستعين بهما للوصول إلى الحل • النموذج الأول هو أن نظام توازن القوى يصبح غير مستقر في الأجل القصير إذا كانت بعض العوامل الفعالة فيه تهدف إلى السيطرة • ولكن إذا امتد الوقت بالعامل الفعال المتجه إلى السيطرة فإنه يفشل في أن يصبح أقوى العوامل الفعالة إذ تسعى العوامل الفعالة الأخرى إلى تحييد أثره • والنموذج الثاني هو أنه في مجتمع يتكون من خمس دول فإن احتمال قيام الحرب بين مجموعة تتكون من دولتين ضمن مجموعة تتكون من ثلاث يحقق نوعا من الاستقرار في نظام توازن القوى في حين لو أن الحرب جرت بين مجموعة تتكون من أربع دول ضد دولة واحدة فإن هذا يجعلها أكثر احتمالا • تلك فعلا هي الفروض التي يمكن أن تهدينا إلى حل مبدئي للسؤال المطروح • ولذا تلجأ النظرية المنهجية عادة إلى أحد أسلوبين للوصول إلى الحل الأخير • الأسلوب الأول هو الالتجاء إلى الحاسب الآلي (العقل الإلكتروني) computer لتوضيح العلاقة بين الفروض المختلفة واستنباط حل على أساسها

Kaplan, M.A. : New Approaches to International Relations, راجع (١)
The Yearbook of World Affairs, 1968, pp. 15-34.

ولهذه الطريقة ميزة السرعة والقدرة على استيعاب عدة نماذج معقدة قد يصعب استيعابها عن غير طريق الحاسب الآلى . وقد قام عالمان هما De Kessler Sola Pool بتطبيق هذه الطريقة على العلاقات الدولية فصمما حاسبا آليا لاتخاذ قرارات فى حالة الأزمات واستخدموه فى تفهم العلاقات بين امبراطور المانيا وقيصر روسيا فى الأيام التى سبقت مباشرة قيام الحرب العالمية الأولى . بيد أننا يجب ألا نبالغ فى تقدير الحاسب الآلى فهو ليس آلة سحرية تحقق المعجزات ولا زال فى مرحلة مبكرة من التطور وهو ان دل فانما يدل على أن العلوم الاجتماعية قد دخلت حظيرة النشاط العلمى الخلاق وانعكس ذلك على دواية العلاقات الدولية .

أما الأسلوب الثانى الذى تليجنا اليه النظرية المنهجية فهو الدراسات التاريخية المقارنة يقصد استنباط نتائج من هذه المقارنات . ومن الأمثلة الجديدة على هذا الأسلوب الذى يذهب اليه توينبى والذى سمي باسمه - وهو أن النظم المركزية تمهز فى النهاية بواسطة غزاة الغنملى مستوى فى الجسالة والثقافة ولكنهم أكثر ضراوة . والى أسوق هذا المثل - دون مناقشة مدى صحته - لبيان قاعدة من قواعد العلاقات الدولية ذهب اليها عالم مثل توينبى كأساس على دراساته التاريخية المقارنة .

ولعل من الطريف وأنا بصدد الكلام عن الأساليب الحديثة فى دراسة العلاقات الدولية أن الملح الى اتجاه معاصر نحو دراسة العلاقات الدولية على أسس رياضية (١) . والمثل الجارى لهذا النوع من الدراسة هو ما يعرف بنموذج ريتشاردسون Richardsor لسياق التسليح الذى يفترض أن معدل التسليح يتغير طبقا لعاملين هما : مستوى تسليح الخصم ونفقات التسليح . فكلما زاد مستوى الخصم فى التسليح كلما اندفع الطرف الآخر الى التسليح بيد أن نفقات التسليح قد تكون من الارهاق بحيث تبطئ به فى التسليح . هناك عوامل

(١) راجع Nicholson, M.B.: Mathematical Models in the Study of International Relations, The Yearbook of World Affairs, 1963, pp. 47-68.

أخرى بلا جدال تتحكم في الموقف لا يمكن استبعادها من الاعتبار ولكنها ترتبط بمستوى التسليح لا بمعدله . ولما كانت القاعدة الخاصة بالمعدل هي قاعدة رياضية فمعنى ذلك أننا ندرس العلاقات الدولية على أسس رياضية . وليس بمستبعد أن تنتهى هذه الدراسات الى معادلات رياضية تفسر وتضبط العلاقات الدولية (١) .

ولما كانت فائدة النظرية انما تقاس بمعدل قدرتها على توضيح حقيقة المشكلات كان طبيعياً أن يتجه الدارس أول ما يتجه الى انهاء الضوء على تلك المشكلات لأن وضوحها يعين على فهمها . واذ أن الجماعة الدولية قامت ليعيش أعضاؤها في سلم متبادل قدر الامكان ، فلا عجب أن تكون المشكلة الأولى في العلاقات الدولية هي السلم والأمن الدوليين ومن هنا جاء اهتمام العلاقات الدولية بتلك المشكلة عليها تستطيع أن تهتدى الى حل يعالج أخطارها . ولعل هذه الحقيقة هي التي جذبت أنظار الرأي العام العالمى الى الدراسات المبكرة للعلاقات الدولية وليس عجباً أن يذهب كتاب أوائل الى أن مشكلة السلام هي العمود الفقري لهيكل دراسة العلاقات الدولية . واذن فالمنقب في العلاقات الدولية - وان تهيأ للسلم العالمى - لا يمكنه أن يغفل عنصر القوة الذى تتشع به تلك العلاقات . ولذا كان لابد لمن يريد لدراسته أن تكون واقعية من أن يمزج تصورين معاً هما : تصور الرغبة في السلام وتصور الصراع على القوة ، وذلك هو ما اختار له بعض الكتاب تعبير « المصالح الوطنية les intérêts nationaux »

وتلك نظرة صائبة في عالم ينقسم الى سيادات تملك كل منها قوتها الخاصة . ومن ذلك التصور المزدوج لدراسة العلاقات الدولية نستطيع أن نقول ان تلك العلاقات تسعى عادة الى تحقيق أحد أمرين : اما الاقناع واما الاخضاع . وتتشكل وسائل الدولة في ممارسة تلك العلاقات تبعاً لما تسعى الى تحقيقه .

(١) راجع نموذجاً لهذا في : Leasuell, Harlod D. and Leites, Nathan :
Studies in Quantative Semantics, Language of Politics, Massachusetts,
1965.

فان كانت تبغى الاقتناع فوسيلتها الى ذلك هي الدبلوماسية(١) والدعاية(٢) ،
ذلك أن الدبلوماسية هي وسيلة اقناع الحكام والدعاية هي سبيل اقناع الراى
العام . وان شئت الدولة الاخضاع فطريقها الى ذلك هي القوة التى قد تصل
الى حد الحرب .

وقد تتخذ هذه الأساليب صوراً قانونية . والصور القانونية التى تتخذ
تلك الأساليب ثلاثة هي : عقد المعاهدات ، والمفاوضة ، واستخدام القوة وهى
صور تعكس الحقوق التى تتمتع بها الدول طبقاً للقانون الدولى العام وهى :
حق عقد المعاهدات ، وحق التبادل الدبلوماسى ، وحق الحرب(٣) .

ان دراسة العلاقات الدولية العربية يمكن أن تجرى بوحدة أو أكثر من
النظريات التى قدمتها وهذا ما سأتحراه فيما يلى من عرض على أننى لن اتقيد
بنظرية بذاتها بل سأتابع فى كل شطر من الدراسة النظرية التى أعتقد أنسب
لحسن العرض فليس منها نظرية صحيحة على اطلاقها وانما لكل نظرية محاسنها
ولكل نظرية مثالبها .

ويقتضى استكمال دراسة الباب الأول الذى أحاول فيه أن أقدم ملامح
نظرية عامة للعلاقات الدولية العربية ، أن أتعرض لموضوعين :
الأول : اعطاء فكرة عن القانون الدولى العربى ، فالوشائج وثيقة بين

(١) تتردد لفظة دبلوماسية الى كلمة اغريقية استعملت فى فجر الحضارة الغربية لتعنى
تارة خطاب تقديم ولتعنى اخرى رخصاً أو امتيازات معينة . وقد عرف البعض فى الدبلوماسية
بأنه فن المفاوضة . وللدبلوماسية أساليب وغايات متطورة نذكر منها 'برام المعاهدات وعقد
الأحلاف والزواج . ومن بين ما تلجأ اليه الدبلوماسية الحديثة اصطناع عملاء لها فى داخل
الدولة بوسائل منها ما يتنافى الأمانة والشرف .

(٢) أصبحت الدعاية اليوم سلاحاً لا غنى عنه فى سياسات الدول سواء فى الحرب أم
السلام . وقد أكد هذه الأهمية عاملان : انتشار الديمقراطية التى تشترك رجل الشارع فى توجيه
سياسة الدولة ، وظاهرة المنظمات الدولية الحديثة لا سيما الأمم المتحدة اذ يمكن من مساحتها
توجيه الراى العام العالمى والتأثير فيه . والحق أن كسب الحرب لم يعد وحده العامل الحاسم
فى سيطرة المنتصر على المهزوب بل أصبح لابد لنجاح ذلك النصر من أن يقتتن بغزو فكرى .

(٣) الدكتوراة عائشة راتب - مذكرات فى العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ،
ص ٣ وما بعدها .

علم العلاقات الدولية وبين القانون الدولى العام • ذلك أن مجال فعالية النظام القانونى الدولى من حيث الأشخاص والنطاق والمادة هو الذى يحدد مجاله البحث لعلم العلاقات الدولية (١) •

الثانى : دراسة وجيزة للمنظمة الصهيونية العالمية (الوكالة اليهودية)
يوصف أن هذه المنظمة هى نموذج لظاهرة هامة فى نطاق العلاقات الدولية هى وجود جماعات تمارس على تلك العلاقات آثارا موجهة • وقد اخترت هذا النموذج لأن سياسة التسلط التى تمارسها المنظمة إنما تنصرف آثارها الى المجتمع الدولى العربى •

Guggenheim, Paul : *Traité de droit International public*, Genève, (١)
T.I., pp. 16-18.

قارن الدكتور محمد مويلى العبرى - أصول العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ١٩٥٧

الفصل الثاني

في

القانون الدولي العربي

تمهيد

ان الكلام عن قانون دولي عربي يعنى أننا نتكلم عن قانون دولي اقليمي خاص بالمجتمع العربي وله ذاتيته بالنسبة للقانون الدولي العام . ولذا فان مناقشة نظرية كهذه تقتضى أن أقدم لها بعرض وجيز لفكرة الاقليمية في القانون الدولي بغية ابراز أن الاقليمية هي من الأفكار المقبولة في القانون الدولي لأن بحثنا كهذا - اذا انتهى الى اقرار الفكرة - يعتبر بمثابة حجر الأساس الذي يمكن أن نبني عليه فكرة القانون الدولي العربي .

فكرتا العالمية والاقليمية في التنظيم الدولي (١)

(أ) **تحديد وتعريف :** نرى من المناسب قبل أن نعرض لفكرتي العالمية والاقليمية في التنظيم الدولي أن نقدم لذلك بتحديد وتعريف لمقصود «العالمية» و «الاقليمية» . والواقع أن مدلول « العالمية » يثير الكثير من الجدل لأنه يعنى شمول التنظيم لدول العالم أجمع أو على الأقل قابلية التنظيم لأن يشمل تلك الدول .

(١) راجع في ذلك - الدكتور محمد حافظ غانم - محاضرات في المجتمعات الدولية الانجليزية ،

القاهرة ١٩٥٨ .

Arregui, José Ramon de Orué: *Le Regionalisme dans l'Organisation Internationale*, R.C.A.D.I. 1965. III. T. 53.

Ghall. B. Boutros: *Contribution à l'Etude des Ententes Regionales*, Paris, 1949.

أما الإقليمية فهي التي تحتاج الى شيء من التمهيس . فما هو المقصود
بلفظة « إقليم Region » هنا .

اختلف الفقهاء في ذلك :

(١) فعند فريق من الفقهاء مثل : Debsl الإقليم هو وحدة أرضية تضم
في حدودها مصالح مترابطة ، أى أنهم يلجأون الى معيار جغرافى فى تعريف
الإقليم . ولذا يستعمل نفر من هؤلاء الفقهاء لفظين للتعبير عن المنطقتان
الخاصة - أى التى ليست لها صفة العالمية - هما « إقليمى » ويقصدون به
ما يتعلق بأقليم معين ، و « قارى » ويقصدون به ما يتعلق بقارة معينة ولكن
نظرا لغموض تعبير « قارة » وعدم اتفاق الجغرافيين أنفسهم على حدود القارات
فقد قل استعمال تعبير « قارى » فى المجال الدولى اكتفاء بتعبير « إقليمى » فى
هذا الخصوص .

والفقهاء الذين يأخذون بالمعنى الجغرافى للإقليم يعرفون التنظيم
الإقليمى بأنه اتفاق بين دول متجاورة لتنظيم الشؤون الدولية الخاصة بهذه
الدول على أسس معينة .

ولعل أصلح التعريفات التى تمثل وجهة نظر هذا الفريق هو التعريف
الذى تقدم به الوفد المصرى فى مؤتمر سان فرانسيسكو أثناء مناقشة مشروع
ميثاق الأمم المتحدة وكان التعريف ينص على أن : تعبير اتفاقات إقليمية يعنى
الهيئات الدائمة التى تضم فى منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع
بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافى واللغوى والتاريخى
والروحي وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا يعين على حفظ
السلم والأمن فى منطقتها وحمايتها مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية
والاجتماعية ، . ولكن هذا الاقتراح لم يحظ بموافقة اللجنة المختصة وكانت
حجة الولايات المتحدة الأمريكية فى دفعه هى أن كل تعريف يعتبر تضييقا وأنه
مع التسليم بما فى الاقتراح المصرى من الضبط والدقة فى الوصف فإنه يخشى
أن يخرج من التنظيمات الإقليمية ما قد يجب أن يدخل فيها .

(٢) وعند آخرين مثل « الفارين » أن الظروف هى التى تحدد مقصود

«الاقليم فى كل حالة على حدة ، أى أنه لا يمكن وضع قواعد لتحديد الاقليم بل نرجع فى ذلك الى الاتفاق الاقليمى فهو الذى يحدد معنى الاقليم فيما يرسمه من قواعد وما يتضمن من نصوص . وبذلك لا يتقيد هذا الفريق بالمعنى الجغرافى للفظه « اقليم » . ولذلك يعرفون التنظيم الاقليمى بأنه تنظيم يضم عددا من الدول تربطها مصالح مشتركة بقصد تأكيد هذه المصالح عن طريق معاهدة ليست لها صفة عدوانية .

وقد اشترط « الفاريز » ألا يقل عدد الدول المكونة للتنظيم الاقليمى عن اربع دول ، واعتبر أن المصالح السياسية هى أهم المصالح التى يمكن أن يجتمع حولها التنظيم الاقليمى . ولعله فى ذلك متأثر بالظروف الخاصة بالقارة الأمريكية والاتحاد الأمريكى فهو فقيه من فقهاء أمريكا اللاتينية .

والذى نراه أن المعيار الجغرافى أضيق من أن يكون أساسا لتحديد التنظيمات الاقليمية فى الوضع الحالى للمجتمع الدولى ، فهو قد يكون عاملا قويا فى خلق التنظيم الاقليمى ، ولكنه ليس المعيار الوحيد لهذا التنظيم ، فان ذات المنطقة الجغرافية قد تحوى شعوبا مختلفة فى الجنس واللغة والثقافة والتقاليد الأمر الذى يجب معه استبعاد التجاور الجغرافى كأساس لإيجاد تنظيم اقليمى بين هذه الدول .

ثم أن التطور السياسى والبشرى الذى وصل اليه المجتمع الدولى قد أوجد أسسا للترابط بين بعض شعوب المعمورة التى لا يربطها التجاور الجغرافى . ومع ذلك فهى من القوة بحيث تبدو وكأن الطبيعة هى التى أملت لها ولا يمكن تبعا أن نغفلها من الاعتبار فى التنظيم الدولى . أى أن عوامل الترابط بين الدول لم تعد قاصرة على الجوار الجغرافى والتقاليد المشتركة فحسب ، بل هناك حاجات ومصالح مشتركة غير هذا يمكن أن تحقق الترابط مثل خطر اعتداء جار قوى على مجموعة من الدول ، فاشترك فرنسا وروسيا مثلا فى حلف دفاعى ضد ألمانيا هو تنظيم اقليمى بين دول غير متجاورة جغرافيا ولكن تجمعها رابطة قوية مشتركة هى التعاون على ابعاد الخطر الألمانى الذى يهدد كلا منهما والذى قد لا تستطيع كل دولة منهما منفردة أن تحاربه . ولذلك هناك المصلحة

الاقتصادية المشتركة فالميثاق الذى يجمع بين الدول المنتجة للبترول هو تنظيم اقليمى يجمع بين دول متباعدة جغرافيا مثل المملكة العربية السعودية وفنزويلا ولكنها تجتمع عند مصلحة اقتصادية مشتركة هى توحيد سياستها البترولية حفظا لثروتها الاقتصادية الأساسية ومنعا لتحكم الشركات المنتجة للبترول فى تلك الثروة ، وهكذا .

وقد ثار التساؤل فى مؤتمر سان فرانسيسكو عما اذا كان من الممكن لدول غير متجاورة جغرافيا أن تقيم تنظيما اقليميا فيما بينها ولكن الجدل لم ينته الى رأى حاسم ، ومع ذلك فان روح الميثاق وعبارة نصوصه تشير الى امكان ذلك كما سنشرح فيما بعد ، ومن ثم لم يعد الجوار الجغرافى هو المعيار الوحيد لاقامة الاتفاقات الاقليمية وأصبح تعبير « اقليمى » لا يترجم عن فكرة جغرافية بحتة .

يؤكد هذا أن التنظيم الاقليمى لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل التنظيم الدولى ومن ثم فهو محكوم بالهدف الذى يتغياه التنظيم الدولى وتبعاً فلا معنى لأن ننكر على التنظيمات الخاصة التى تسعى الى تحقيق هذه الغاية وصف التنظيمات الاقليمية لمجرد عدم توافر الجوار الجغرافى بين الدول المكونة لها ورغم قيام مصالح مشتركة بينها تدعو الى ذلك التنظيم فيها من الكفاية والمقدرة ما يجعل مثل هذا الترابط وسيلة من وسائل حفظ الأمن الدولى وتحقيق التضامن الدولى .

وعلى أساس ما قدمناه واستبعاد المعنى الجغرافى الحرفى لكلمة « اقليم » ، نخلص الى أن تعبير « اقليم » يجب أن يفهم فى مجال التنظيم الدولى على أنه يعنى جزءاً من كل أى معنى التنظيم الذى يضم بعض دول العالم وليس جميعها وذلك على أساس أن كلمة « اقليم » مهما اتسع مدلولها الجغرافى فهى تشير الى جزء بالنسبة للكل وهو الكرة الأرضية .

ومن ثم يكون معيار الاقليمية هو الجزئية فى عضوية المنظمة . فالمنظمة التى تتكون من عدد محدود من دول الجماعة الدولية تكون منظمة اقليمية . أما المنظمة التى تضم الدول جميعاً أو تكون مفتوحة لتضم الدول جميعاً فتكون منظمة عالمية .

على أننا إذا كنا قد أخذنا بالمعضوية المحدودة للفرقة بين المنظمات الإقليمية والمنظمات العالمية ، فإن هذا لا يعنى أن العضوية المحدودة هي العنصر الوحيد اللازم لقيام التنظيمات الإقليمية . بل هناك أصول أخرى لا بد أن تتوافر حتى يتكون من مجموعها التنظيم الإقليمي . ويمكن أن نجمل هذه الأصول فيما يلي :

(أ) أن يكون انضمام الدول الى التنظيم الإقليمي قد تم عن إرادة حرة . أي أن عنصر حرية الإرادة يعتبر جوهريا لوصف التنظيم بأنه تنظيم إقليمي . ومن ثم فالتنظيمات التي تقوم تحت الاكراه لا تعتبر في رأينا تنظيمات إقليمية بالمعنى الذي نقصد اليه في هذه الدراسة ، وإنما هي مجرد منطقة نفوذ أقامت الدولة الكبرى السيطرة بإرادتها المفردة .

(ب) ويتصل بالآخر السالف مبدأ آخر هو أن يقوم التنظيم على أساس المساواة القانونية بين أعضائه . ونكتفى بأن تكون المساواة مساواة قانونية لأن المساواة السياسية كثيرا ما يكون من الصعب تحقيقها إذ الغالب أن توجد في كل تنظيم إقليمي دولة لها من القوة والظروف ما يجعلها من الناحية الواقعية هي الأكثر سيطرة على التنظيم .

ومع ذلك فإن شرط المساواة القانونية يعتبر الى حد ما قيذا يحقق قدرا من التوازن في داخل التنظيم يجعل من غير السهل على احدى دول التنظيم أن تسيطر على مصائر جماعة الدول المكونة لذلك التنظيم .

(ج) يجب أن يقوم التنظيم على أساس من مصالح مشتركة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على ألا يكون له هدف عدواني ، لأن التحالف ذا الصبغة العدوانية يدفع مجموعة الدول الأخرى التي يهددها ذلك العدوان الى أن تتحالف بذات الروح وهكذا ينقسم العالم الى معسكرات متناحرة بدلا من أن تتعاون تنظيماته الخاصة في تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى اليه منظمته العالمية . ولذا لا نعتبر محالفة دول المحور التي أبرمت سنة ١٩٤٠ بمثابة تنظيم إقليمي لأنها كانت ذات أهداف عدوانية .

وقد ذهب الفقهاء مذاهب شتى فيما تطلبوه لضمان عدم توافر الصبغة
العدوانية للتنظيم .

فأرى بعضهم أن يهتم ميثاق التنظيم بتعريف الاعتداء والمعتدى تعريفاً
دقيقاً ، وهذا اقتراح صعب التنفيذ لأن تحديد معنى « العدوان » لا زال مشكلة
من مشاكل الفقه الدولى . وأن يتضمن الميثاق كذلك نصوصاً للتسوية السلمية
للمنازعات التى تقوم بين أعضائه .

ورأى آخرون أن دستور التنظيم يجب ألا يحوى نصاً يمنع الدول
الأعضاء فى التنظيم من أن يكونوا أعضاء فى تنظيم آخر ، ذلك أن الاعتراف
بحق الدول الأعضاء فى تنظيم ما بأن ينضموا فى ذات الوقت الى تنظيمات
أخرى فيه صيانة للسلم العالمى اذ ترتبط الدول المشتركة فى أكثر من تنظيم
بأغراض هذه التنظيمات فتعمل على ألا تتعارض سياستها أو أن يكون هدف
أحدها هو العدوان على الأخرى .

ولعل أكثر الآراء توفيقاً فى هذا الخصوص هو الذى اشترط إيجاد صلة
بين التنظيم الاقليمى وبين المنظمة العالمية - أى الأمم المتحدة فى وقتنا الحالى -
يسمح للمنظمة العالمية بمراقبة نشاطات التنظيمات الإقليمية ومنعها من أن تتخذ
صفة عدوانية . وسنزيد هذا رأى بياناً بعد قليل .

والغالب أن يكون للتنظيم هيئة ذات اختصاصات حتى يكتسب صفة
الدوام ولا يكون مجرد مؤتمر اقليمى . ولا يعتبر هذا العنصر جوهرى لأن
المؤتمرات الإقليمية هى أيضاً صورة من صور التنظيم الاقليمى كما سبق أن
ذكرنا ، فإذا أردنا أن نجم الأصول السالفة فى تعريف شامل نقول ان
التنظيمات الإقليمية هى « التنظيمات التى تضم عدداً محدوداً من الدول عن
إرادة حرة بقصد رعاية مصالح مشتركة بينها لأغراض غير عدوانية ويكون ذلك
عادة عن طريق هيئة أو هيئات ذات اختصاصات بممارسة نشاط التنظيم » .

والذى يجب أن أوضحه هو أن تعريفنا السابق يتفق والمعنى الذى يفهم

• به ميثاق الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية (أ) •

على أن نضع في اعتبارنا ملاحظتين هما :

(أ) يهتم ميثاق الأمم المتحدة أساسا بالاتفاقات والتنظيمات الإقليمية التي تقوم على حفظ السلم والأمن الدوليين بمعنى أن التنظيم الإقليمي الذي يسعى إلى تحقيق التعاون بين أعضائه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فحسب لا يعتبر تنظيما إقليميا في حكم مواد الميثاق مادام أن نشاط هذا التنظيم لا يمتد إلى حفظ السلم والأمن الدوليين . ولكن هذا لا يعنى أن الاتفاقات الإقليمية في قصد ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن أن تحوى نصوصا تتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية بل الذى تعنيه أن الميثاق يتطلب هدفا أصليا للتنظيم هو حفظ السلم والأمن الدوليين فان اقتصر التنظيم على ذلك الهدف أو أضاف إليه أهدافا أخرى اقتصادية واجتماعية فلا غبار على ذلك أما إذا استبعد التنظيم هدف حفظ السلم والأمن الدوليين من بين أهدافه خرج عن نطاق مقصود ميثاق الأمم المتحدة ، الأمر الذى يدعونا إلى القول بأن الميثاق اشترط فحوى الزاميا فى دساتير التنظيمات الإقليمية هو أن تشير إلى المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين •

(ب) كذلك أقام ميثاق الأمم المتحدة شرطا جوهريا لصلاحيات الاتفاقات أو التنظيمات الإقليمية هو أن يكون نشاط تلك التنظيمات متفقا مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة •

(١) كانت المادة ٢١ من عهد عصبة الأمم تنص على أن « الاتفاقات الإقليمية مثل مذهب مونرو التي تؤكد حفظ السلم لا تعتبر متعارضة مع أى نص من نصوص العهد » . وقد أثار هذا النص اضطرابا فى تفسير المقصود بالاتفاقات الإقليمية ذلك أنه مثل تلك الاتفاقات بعيدا مونرو فى حين أن هذا المبدأ ليس اتفاقا عقده أطراف وإنما هو مجرد مبدأ سياسى أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأرادته المنفردة ثم اتنا حتى لو تجاوزنا وقتلنا أنه اتفاق إقليمى فإنه يتعارض مع أهداف عهد العصبة من حيث أن العهد قد سمح بالتدخل الجساعى حفظا للسلم هذا النص اضطرابا فى تفسير المقصود بالاتفاقات الإقليمية ذلك أنه مثل لتلك الاتفاقات بعيدا والواقع أن واضع العهد أرادوا بذلك النص غير الموافق إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لحرصها وقتئذ على المبدأ المذكور •

وقد ذهب كلسن^(١) إلى أن جزاء عدم مراعاة ذلك الشرط هو البطلان المطلق للمعاهدة أو الاتفاق الاقليمي .

وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة هي :

- ١ - المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .
- ٢ - فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .
- ٣ - الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
- ٤ - تقديم العون للهيئة والامتناع عن مساعدة أية دولة تتخذ الهيئة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع .
- ٥ - تنفيذ الالتزامات بحسن نية .
- ٦ - العمل على أن تسير الدول غير الأعضاء على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ الأمن الدولي .
- ٧ - ألا تتدخل الأمم المتحدة في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما دون أن يخل ذلك بتطبيق تدابير القمع .

والملاحظتان السابقتان مستمدتان من نص الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقرر انه « ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة » .

وقد ثار جدل حول ما اذا كانت التنظيمات الإقليمية التي عنهاها ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تقتصر عضويتها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أم

أنه يمكن أن تضم هذه التنظيمات دولاً أعضاء وأخرى غير الأعضاء . والراجع أن نص م ١٠/٥٢ السالف لا يتعارض مع قيام تنظيمات اقليمية تكون بعض الدول الأطراف فيها ليست أعضاء فى الأمم المتحدة .

ب - الآراء فى عالمية التنظيم الدولى واقليميته :

رغم ما يتسم به القانون الدولى العام من نزعة عالمية فان واقع الحياة الدولية والظروف الاجتماعية والسياسية لبعض الشعوب يضطروننا الى الاقرار بأن بعض هذه القواعد يجب أن يتخذ صفة أكثر خصوصية . فكما قال جورج سيل^(١) « انه توجد بجانب قواعد القانون الدولى العالمية قواعد قانونية أكثر تحديدا أو خصوصية لأنها تترجم عن ظواهر من التضامن الخاص فى قواعد اتفاقية أو عرفية » .

وهذه الظاهرة ليست قاصرة على الجماعة الدولية بل نلاحظها كذلك فى الجماعة الداخلية اذ تجد أحيانا بجانب القواعد التى تطبق على كل المواطنين قواعد لا تطبق الا على فريق منهم فحسب لظروف خاصة .

وقد ترتب على نزعتى العالمية والتركيز القائمتين فى المجتمع الدولى بالنسبة لقواعد القانون خلاف بين الفقهاء حول التنظيم الدولى وهل يجب أن ينحى منحى عالميا أم يتخذ شكلا اقليميا .

فذهب فريق من الشراح الى أن التنظيم الدولى يجب أن ينحى منحى عالميا لأن التنظيمات الاقليمية فيها قضاء على الوحدة التى يجب أن تسيطر على القانون الدولى ثم انها غالبا ما تقوم على روح العدوان والبغضاء الامر الذى يقلل من ثقة الراى العام العالمى فى صدق نيتها السلمية ومدى ما يمكن أن تحققه للأمن العالمى . وبديى أن قيام منظمة على أساس عدوانى سيقابله قيام منظمة أخرى لرد العدوان بل وللعُدوان على أعضاء المنظمة الأولى ان أمكن . وهكذا يجر

العدوان الى عدوان فينقسم العالم الى معسكرات تترصد بعضها البعض الآخر .

وينادى فريق آخر بأن تقوم دعامة التنظيم الدولى فى مرحلته الحالية على التنظيمات الاقليمية لأن هذا هو الذى يتفق مع التطور الطبيعى للأمور فمن دول متباعدة - نتيجة لتمسكها المتغالى بسيادتها - الى تنظيم اقليمى يضم المجموعات من الدول ذات المصالح المشتركة أو العوامل الموحدة وذلك لكى يصل فى النهاية الى التنظيم العالمى . ثم ان التنظيم الاقليمى يستجيب لحقيقة ملموسة وهى اختلاف مناطق العالم عن بعضها البعض فى ظروفها وأحوالها .

وقد كان هذا الموضوع محل مناقشة معهد القانون الدولى فى دورة « جرونوبل » التى عقدت سنة ١٩٢٢ وانقسمت الآراء عندئذ الى ثلاثة مجموعات :

- (أ) فريق يتمسك بالعالمية المطلقة التى يجب أن تبقى وحدة لا تتصدع .
- (ب) وفريق يرى التركيز الكامل أى الاكتفاء حالياً بالمنظمات الاقليمية .
- (ج) وفريق ثالث يرى أن نبداً من العالمية أى أن يكون أساس التنظيم هو فكرة العالمية ثم يتجه بعد ذلك اتجاهين أحدهما هو التركيز الفنى أى تكوين منظمات اقليمية ذات اختصاصات فى بعض الشؤون الدولية والثانى انشاء تنظيمات اقليمية تكون بمثابة أجهزة للمنظمة العالمية .

والواقع أن كل رأى لا يخلو من وجهة ، فالأخذ بفكرة العالمية له محاسنه وله مساوئه وكذا الأخذ بفكرة الاقليمية له محاسنه ومساوئه .

والخلاف حول فكرتى الاقليمية والعالمية فى التنظيم الدولى يدعونا الى التساؤل عن الموقف الذى وقفه ميثاق الأمم المتحدة من هذا الخلاف .

ولتوضيح ذلك نرجع الى الوراء قليلا عندما وضع أول مشروع للميثاق فى ديمارتون او كس .

كان شغل الدول الكبرى الأربعة ، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية

والاتحاد السوفييتي والصين عندما اجتمعت في دمبارتون او كس هو تأكيد وضمان الأمن الجماعي الدولي عن طريق منظمة دولية ولهذا هدفت مقترحات دمبارتون أو كس الى تركيز مهمة المحافظة على الأمن الجماعي في يد المنظمة العالمية . ولذلك أدمجت تلك المقترحات المنظمات الاقليمية في نظام الأمم المتحدة وعينت فقط بالمنظمات التي تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ثم قيدت نشاط تلك المنظمات في حفظ السلم والأمن الدوليين بأن حرمت عليها اتخاذ أى اجراء اكراه الا بتفويض من مجلس الأمن .

وعندما اجتمعت الدول في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٥ كانت هناك عدة اعتبارات قد جدت في الفترة ما بين اجتماع دمبارتون أو كس وما بين افتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو في شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٤٥ وكان لها اثرها على مناقشات المؤتمر ، أهمها :

١ - أبرمت الدول الأمريكية اتفاق شابلتيك في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ الذى أحل التضامن والأمن القسارى الأمريكى محل مبدأ مونرو واعترف بالمساواة القانونية بين الدول الأمريكية الأمر الذى أحدث تغييرا عميقا فى أفكار الجمهوريات الأمريكية اللاتينية عن التنظيمات الاقليمية اذ جاهدت جميعها فى مؤتمر سان فرانسيسكو لكى تبقى للاتحاد الأمريكى ذاتيته .

٢ - كذلك أبرم ميثاق الجامعة العربية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ولكن الدول العربية لم يكن قد مر عليها فى تضامنها الاقليمى من الخبرة ما سبق أن مر على الدول الأمريكية اذ كان تضامنها قد بدأ منذ حوالى نصف قرن سابق على انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو ، ثم ان بعض الدول العربية لم تكن كاملة الحرية عند ابرام ميثاق الجامعة العربية بل وكان بعضها لا زالت تحتل اقليمه قوات استعمارية ، وهذا يفسر الموقف المختلف الذى وقفته الدول العربية من التنظيمات الاقليمية اذ كانت تحبذ ادماج التنظيم الاقليمى فى نطاق الأمم المتحدة .

فاذا أضفنا الى ذلك موثيق المساعدة المتبادلة التى أبرمت بين دول الحلفاء

يقصد التعاون على محاربة دول المحور مثل الاتفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٤٢ والاتفاق الروسى الفرنسى سنة ١٩٤٤ تكون قد المنا بالاعتبارات التى سيطرت على جو المناقشات التى دارت فى مؤتمر سان فرنسكو بخصوص التنظيمات الاقليمية .

ويمكن أن نصنف الآراء المختلفة التى أبدت فى هذا الموضوع فى الآتى :

١ - رأى البعض أن يكون التنظيم الجديد مطلقا ومتسعا بقدر الامكان ما دام أن مقترحات ديمارتون أو كس قد أقرت بإمكان قيام تنظيمات اقليمية بجانب المنظمة العالمية . فيجب وضع تعريف للتنظيمات الاقليمية التى تعتبر مسايرة لأحكام الميثاق وحتى التصديق على موافقتها من جانب المنظمة العالمية .

٢ - ورأى آخرون الاحتفاظ للتنظيمات الاقليمية بذاتية خاصة وكانت دول أمريكا اللاتينية أكثر الدول تحمسا لهذا الرأى اذ كان يشغل بالها أن ربط التنظيمات الاقليمية بمجلس الأمن مع اعطاء الدول الكبرى حق الفيتو على قرارات المجلس يعنى أن الدول الكبرى التى ليست أعضاء فى الاتحاد الأمريكى يمكنها عن طريق استخدام حق الفيتو أن تشل نشاط اتحاد الدول الأمريكية .

٣ - قدمت الدول الداعية للمؤتمر - وانضمت اليها فرنسا - اقتراحا بأن يستثنى من الرقابة السابقة على اتخاذ اجراءات الاكراه الممنوحة لمجلس الأمن قبل المنظمات الاقليمية ، أن يستثنى من تلك الرقابة الاجراءات التى تتخذ ضد الدول التى كانت أعداء فى الحرب العالمية الأخيرة . وقد كان هذا الاقتراح سببا فى غموض مفهوم التنظيمات الاقليمية اذ أدخل فى هذه التنظيمات المحالفات العسكرية .

وبعد مناقشات طويلة انتهى المؤتمر الى اقرار المبادئ التى أخذ بها فى هذا الموضوع ضمن مادتين هما المادتان ٥٢ ، ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة (١) .

(١) ونورد فيما يلى نصيهما :

تقول م ٥٢ - ١ - ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية

وهكذا نرى أنه بالنسبة لما أبدى من آراء في المؤتمر تبني الميثاق ما يلي من مبادئ :

- ١ - اتجه بالتنظيم الدولي اتجاها عالميا فأعطى للمنظمة العالمية علوية على التنظيمات الإقليمية واشرافا على نشاطها وكأنها فرع من فروع المنظمة العالمية . ولكنه لم يضع تعريفا للتنظيم الإقليمي بغية عدم التحديد .
- ٢ - فرق بين اختصاص التنظيمات الإقليمية بتسوية المنازعات التي تقوم بين أعضائها تسوية سلمية ، وبين اتخاذ اجراء القمع والاكراه . فمنع التنظيمات الإقليمية حق اجراء التسويات السلمية دون أن يعلق ذلك على اذن من مجلس الأمن . أما اجراءات القمع والاكراه فلم يجزها للتنظيمات الإقليمية اذ باذن مجلس الأمن .

تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها وعفاسيا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة .

٢ - يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخولون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات جهودهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

٣ - على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن .

٤ - لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثالثة والخامسة والثلاثين .

أما المادة ٥٣ فنصها : ١ - يستنضم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما . ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته واشرافه .

٢ - أما التنظيمات والوكالات نفسها فانه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع يفر اذن المجلس ، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أي دولة من دول الإعداء المعروفة في الفقرة الآتية من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة ١٠٧ أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجديد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول وذلك إلى أن يحل الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول .

٣ - تطبق عبارة (الدولة المعادية) المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

النطاق . » فالمنازعات الدائمة التى كانت تقوم بين دول أوروبا والحاجة الى خلق دول صغيرة تفصل بين الدول الكبيرة هى التى أوجدت نظام الحياد الدائم فى أوروبا . والتنازع بين الدول المكتشفة فى أمريكا والخلافات التى كانت تقوم بينها على الحدود هى التى أوجدت القواعد الخاصة بتعيين الحدود فى أمريكا ، وإصرار بعض دول آسيا على عدم فتح بعض موانئها للتجارة الأجنبية هو الذى أوجد نظرية الباب المفتوح فى آسيا « (١) .

ولكن السؤال الآن هو هل يوجد بجانب القواعد الإقليمية التطبيق نظام قانونى دولى له ذاتيته ضمن نطاق القانون الدولى العام (٢) ، فان وجد نظام كهذا فهل هو قائم بالنسبة للمجتمع العربى ، وفى عبارة أخرى : هل هناك قانون دولى عربى ؟ يهمنى قبل أن أجيب على هذا السؤال أن أوضح أن هناك فارقا بين القواعد الدولية ذات التطبيق الإقليمى وبين نظام دولى إقليمى ، ولعل خير ما أذكره فى هذا التوضيح هو ما قاله الفقيه الذى كان أول من أثار الإشكال بالنسبة للدول الأمريكية وأعنى به إسكندر الفاريز Alejandro Alaroz

الذى نشر كتابه فى سنة ١٩١٠ بعنوان « القانون الدولى الأمريكى Le Droit International Américain » وتساءل فيه عما إذا كان هناك قانون دولى أمريكى يحكم علاقات الدول الأمريكية . وقد أجاب على تساؤله بالإيجاب . يقول الفاريز بصدد بيان الفرق

If certain precepts, which are held to be universal, are not accepted by the countries of the American continent, it is obvious that they no longer have that character and if American precepts are not recognised by the countries of other continents, they must be applied only in the New World.

A principle, custom, doctrine, etc., need not be accepted by

(١) نقلا عن الدكتور محمود سامى جنيته - القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٤٠
(٢) هناك رأى بأن التفرقة بين القانون الدولى العام والقانون الدولى الإقليمى هى تفرقة فى النطاق أو المستوى وليس فى الطبيعة ، ويبدو أن الفاريز يميل الى هذا الرأى . ولكن هذا الرأى فى عقيدتى ينظر الى المشكلة من زاوية غير صحيحة لأن طبيعة القاعدة القانونية واحدة دائما وإنما الخلاف يكون فى مجال التطبيق أو فى طبيعة الأحكام التى تقررها القاعدة .

all of the States of the New World in order to be considered on a part of American international law. The same situation obtains in this case as in the case of universal international law.

American international law is binding upon all the States of the New World, it is also binding upon the States of other continents in matters affecting America.

American international law has its sub-divisions such as, for instance, Latin-American international law, or the law of the Latin Republics of the New World, which is not binding upon the United States.

Since there exist not only an American international law, but also a European international law, and an Asian international law in the process of formation.....

...Such systems of law are not subordinate to universal international law, but correlated to it... (١)

وهكذا استطيع أن أقر أن قاعدة القانون الدولي العام الاقليمية التطبيق قاعدة ترتبط بهذا القانون برابطة الخضوع والتبعية فالقاعدة الاقليمية يجب ألا تعارض القاعدة العامة أما القانون الدولي الاقليمي فيقف من القانون الدولي العام موقفا متميزا اذ يتصل الواحد بالآخر برابطة المناسبة والارتباط . هذا فضلا عن أن القانون الدولي الاقليمي هو نظام متكامل من القواعد الدولية في حين أن الإشارة الى قواعد دولية اقليمية تفيد قواعد متناثرة لا تكون كلاً متكاملة . وقد لاحظ كلسن أن القواعد ذات الصلاحية العالمية هي قواعد عرفية - وعلى رأسها قاعدة الانسان عبد التزامة *pacta sunt servanda* في حين أن القواعد ذات الصلاحية النسبية أغلبها قواعد ذات طبيعة اتفاقية (٢) .

(١) نقلا عن حكم محكمة العدل الدولية الصادر في قضية الملقا I.C.J. Reports 1950,

وقد رجعت اليه في

Green, L.C.: *International Law Through Cases*, London, 1959, p. 7.

Kelsen: *Théorie générale de droit international public*, R.D.C. (٢)

1932, IV, 42, pp. 140 et suiv.

أعود الى السؤال الأصلي فأقول ان الدعوة التي نادى بها الفاريز صادفت معارضة من بعض الفقهاء . فقد تصدى له على الفور فقيسه برازيلى اسمه سافيانا SA VIANA في كتاب طبع في ريو دي جانيرو سنة ١٩١٢ بعنوان وفي عدم وجود قانون دولى أمريكى

« De la non existence du droit international américain »

كذلك من الكتاب المعاصرين الذين يرفضون الفكرة الفقيه الفرنسى شارل رسو الذى يرى أنها فكرة تفرق فى المنهجية ولا تقوم على أسس صلبة(١) . والذى يبدو لى أن المتمسكين بعالمية القانون الدولى متأثرون بفكرة القانون الطبيعى التى تتصور مفهوما عالميا نموذجيا يحتوى قواعد للقانون الدولى صالحة للتطبيق فى كل مكان وزمان . وهذا تفسير له عذره لأن بدايات القانون الدولى امتزجت بفكرة القانون الطبيعى لذلك نجد فيتوريا مثلا ينادى بعالمية القانون الطبيعى الذى يجب أن يطبق على المسيحيين وعلى غير المؤمنين بسواء . ويتكلم سواريز عن قانون طبيعى عالمى أبدي لا يتغير . ويؤيد بوفندورف - ومعه آخرون - أن قانون الشعوب هو مجرد قانون طبيعى امتد سلطانه الى الجنس البشرى كافة(٢) . ولكن فكرة الفاريز لم تعدم أنصارا ومؤيدين من بين كبار الفقهاء أذكر منهم كاتيلانى(٣) فى إيطاليا وفوشيل(٤) فى فرنسا وشثروب(٥) فى ألمانيا . ولم يكن الفاريز أول من تصور انقسام القانون الدولى الى عدة أنظمة اقليمية ، فقد سبقه فى ذلك فقهاء آخرون - على خلاف فى النظرة - مثل لوريمر الذى قسم البشرية الى ثلاثة أقسام : متمدنيون ، برايرة ، متوحشون . كما أكد كالفو أن القانون الدولى - سواء من الناحية

Rousseau, Charles: Principes généraux du droit international (١)
public, Paris, T.I., 1944, p. 840.

Sibert, Marcel: Traité de droit international, Paris, 1961, T.I. (٢)
pp. 10-12.

Catellani, Enrico : Il Diritto Internazionale Americano, Atti del (٣)
Reale Istituto Veneto di Scienze, lettere e Atti.

وهو مقال منشور فى بادوا سنة ١٩١٢

Fauchille, Paul: Traité de droit international public, Paris, (٤)
1922-26.

Strupp, Karl : Eléments de droits international public, universel, (٥)
européen et américain, Paris, 1930.

الموضوعية أو العينية - يكاد ينحصر في دول أوروبا وأمريكا (١) . بيد أن الفاريز له فضل ربط الفكرة بأساس سليم إذ من المسلّمات أنه ما من وعى بقانون بدون قانون وما من قانون بدون وعى قانونى .

كذلك يتكلم الآن بعض فقهاء الغرب عن قانون دولى أوربى (٢) - وإن اختلفوا فيما بينهم حول مداه - فالبعض يرى أنه لا زال فى طور التكوين (٣) والبعض يعتقد أنه قد اكتمل . كما نشهد اشارات الى هذا القانون فى أحكام بعض المحاكم الأوربية (٤) .

« والواقع المشاهد فى حياة الشعوب أن الوعى القانونى لكل شعب هو الذى يتولد عنه القانون الوطنى ، كما أن الواقع المشاهد فى الحياة الدولية انه إذا اشتركت كل الدول فى وعى قانونى فانه يتولد عنه (قانون الأمم Droit des gens) ، وإذا وجد وعى قانونى خاص بمنطقة معينة، أو مجموعة من الدول فإن هذا الوعى يتولد عنه قانون خاص بهذه المنطقة أو بهذه المجموعة وهو قانون يجب أن يحسب القانون الدولى العالمى حساباه » (٥) .

وتصنيف هذه القواعد القانونية مسألة تخضع للمنطق فاذا اختلفت القواعد المعمول بها عن قواعد معمول بها فى مناطق أخرى من حيث الأحكام

Calvo, Charles : Le Droit international historique et pratique, (١)
Paris, 1886, T.I., p. 156.

(٢) راجع فى ذلك مقال Herman Mosle المنشور فى ص ١٧٠ وما بعدها من

G.W. Keeten Current Legal Problems لسنة ١٩٦٦ الذى يشرف عليه

G. Schwarzenberger, وعنوان المقال ؟ European Law, does it exist ?

(٣) يقدم أصحاب هذا الرأى بعض القواعد - مثل القواعد الخاصة بتسليم المجرمين -

كمثل لمرحلة التطور هذه .

(٤) أسوق مثلاً لذلك حكم محكمة الجماعة الأوروبية فى لكسمبورج الذى صدر فى

١٩٦٥/٦/٢٤ فى قضية Merisider إذ جاء فى حيثاته

All member states of the Community have adhered

to the treaty under the same conditions. For this reason the fact that a subject of a member state, in our example the joint stock company Merisider, renders the effect of this adherence doubtful, stands in contradiction to the common legal order of the community."

أُخِيت هذه الفقرة عن مقال موزلر السابق ص ١٧٠ وكتبت العبارة التى تشير الى وجود

نظام قانونى مشترك للجماعة بحروف أوضح .

(٥) نقلاً عن محمود كامل - المرجع السابق ، ص ٢٤ .

التي تحتويها فمعنى هذا أن هناك خلافا بين القاعدتين من حيث مجال التطبيق ومن حيث جوهر الأحكام وعندئذ يجب أن ننظر الى كل من المجموعتين على أنها فرع مستقل من فروع القانون تلك هي الظاهرة التي نشاهدها دائما عند نشوء فروع جديدة في القانون (١) . وعلى هذا فإن توفر الوعي القانوني في منطقة بعينها اذا اقترن بقواعد لها ذاتيتها مجالا وحكما فإن هذه القواعد تكون فرعا مستقلا عن فروع القانون (٢) . ومن ثم فإن القول بوجود قانون دولي عربي انما يتأيد اذا ثبت وجود وعي قانوني في المنطقة العربية وإن هذا الوعي قد خلف قواعد لها ذاتيتها بالقياس الى قواعد القانون الدولي العام سواء من حيث مجال تطبيقها أم من حيث ما جاءت به من أحكام . وفي هذا المجال لا أحسبني في حاجة الى تكرار ما سبق أن عرضته بشأن حقيقة المجتمع العربي ووجود علاقات دولية عربية . وتبعا فأنني استغنى بما قدمته من قبل لتتبدل على أن هناك وعيا قانونيا عربيا في المنطقة العربية ينعكس من الضمير العربي الاجتماعي ومن رضا المجتمع العربي بأن تنفذ القواعد التي تنظم تصرفاتهم بالقوة الخارجية عند الاقتضاء . ولا يبقى على لتأكيد حقيقة وجود القانون الدولي العربي الا أن أعرض لبعض القواعد التي يتضمنها ذلك القانون والتي تختلف في الجوهر ونطاق التطبيق عن قواعد القانون الدولي ذات الصلاحية العالمية .

قد يتبادر الى الذهن أنني - عند الكلام على القانون الدولي العربي - أقصد الكلام على القانون الدولي الاسلامي - ولكن ليس هذا في الواقع هو ما يدور بخلدني . صحيح أن القانون الدولي الاسلامي قانون له طابعه الخاص وأحكامه التي قد تختلف في بعض مبادئها اختلافا جذريا عن القانون الدولي الوضعي (٣) . بأن لهذا القانون الدولي آثارا واضحة في ظلال ملموسة على

Puig, Juan Carlos : Les principes du droit international améri- (١)
cain, Paris, 1954, pp. 12-13.

(٢) عندما ناقش الأمريكيون فكرة قانون دولي أمريكي في مؤتمر سانتياجو سنة ١٩٥٨ رأوا الأخذ بتسمية أخرى ، فأطلقوا على القواعد الخاصة بهم اسم « مشاكل ومواقف أمريكية في القانون الدولي » .

Alghunaimi, M. Talaat : The Muslim
Conception of International Law and the Western Approach, The
Hague, 1969.

راجع في الموضوع بصفة عامة

القانون الدولي العربي - ولكن القانون الدولي الاسلامي قانون عالمي النزعة فالشريعة الاسلامية تخاطب الانسانية جمعاء دون تمييز بسبب الاصل أو الجنس أو اللغة ، أما القانون الذي أتكلم عنه الآن فهو قانون اقليمي خاص بالمجتمع العربي سواء دار هذا القانون في حلبة القانون الاسلامي الدولي أو القانون الوضعي الدولي . والكلام عن قانون دولي عربي له ذاتيته لا يتعارض مع النظرية الاسلامية ذلك أن الاسلام وإن كان قد نعى على العصبية للجنس وشبه المسلمين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحلمى والسهر إلا أنه قرر للعرب - من بين المسلمين - مكانة خاصة « فإن الذى عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد : ان جنس العرب أفضل من جنس العجم : عبرانيين وسريانيين ، رومهم ، وفرسهم وغيرهم وليس فضل العرب بمجرد كون النبى صلى الله عليه وسلم منها ، وإن كان هذا من الفضل ، بل هم فى أنفسهم أفضل وبذلك ثبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نفسا ونسبا . والا لزم الدور وتعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ، ونحبهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (حب العرب إيمان . وبغضهم نفاق » ولا نقول بقول الشعوبية وأرازل الموالى ، الذين لا يحبون العرب ، ولا يقرون بفضلهم ، فإن قولهم بدعة وخلاف . والدليل على فضل جنس العرب ... ما رواه الترمذى من حديث اسماعيل بن أبى خالد عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الله الحارث عن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال : قلت (يا رسول الله، إن قريشا جلسوا ، فتذاكروا أحسابهم بينهم ، فجعلوا مثلك كمثلى نخلة فى كبوة من الأرض . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إن الله خلق الخلق ، فجعلنى من خير فرقهم ، ثم خيرا القبائل فجعلنى فى خير قبيلة . ثم خيرا البيوت فجعلنى فى خير بيوتهم . فأنا خيرهم نفسا . وخيرهم ديناً) . قال الترمذى : هذا حديث حسن وقوله فى الحديث خلق الله الخلق فجعلنى فى خيرهم ، ثم خيرهم فجعلهم فرقتين فجعلنى فى خير فرقة وعلى كل تقدير فالحديث صريح فى تفضيل العرب على غيرهم وأيضا فى المسألة ما روى أبو بكر البزار عن أبى اسحاق بن صحيح

قال : قال سليمان (نفضلكم يا معشر العرب لتفضيل رسول الله صلى الله عليه وسلمكم إياكم لا نتكح نساءكم ولا نؤمكم فى الصلاة) . وهذا اسناد جديد . . وهذا مما احتج به أكثر الفقهاء الذين جعلوا العربية من الكفاءة بالنسبة الى العجمي ، واحتج به أحمد فى احدى الروايتين على أن الكفاءة ليست حقاً لواحد معين ، بل هى من الحقوق المطلقة فى النكاح ، حتى أنه يفرق بينهما عند عدمها .

واحتج أصحاب الشافعى وأحمد بهذا على أن الشرف مما يستحق به التقدم فى الصلاة وفى المسألة آثار غير ما ذكرته ، فى بعضها نظر ، وبعضها موضوع .

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، لما وضع ديوان العطاء (كتب الناس على قدر انسابهم ، فبدأ بأقربهم نسباً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضت العرب ذكر العجم) هكذا كان الديوان على عهد الخلفاء الراشدين وسائر الخلفاء من بنى أمية وولد العباس الى أن تغير الأمر بعد ذلك .

وسبب هذا الفضل - والله أعلم - ما اختصوا به فى عقولهم والسننهم ، وأخلاقهم وأعمالهم . . . (١) . . . فالعرب هم أمناء الدعوة الإسلامية ، وهم أول من خاطب القرآن وبلغتهم نزل ونحن نعلم انه قد « تم نشر العروبة عن طريق حلول اللغة العربية محل اللغات الأصلية لبعض البلاد المفتوحة وعن طريق نشر العنصر العربى بهجرة عدد كبير من العرب الخالص الى هذه البلاد واندماجهم بسكانها . أما انتشار الاسلام فقد تم عن طريق اعتناق كثير من سكان البلاد المفتوحة لهذا الدين .

ولقد كان انتشار الاسلام أوسع نطاقاً وأبعد مدى من انتشار العروبة بحيث أصبحت البلاد العربية فى الجزيرة العربية والشام والعراق وفى وادى

(١) نقلاً عن شيخ الاسلام ابن تيمية - انقضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجعيم ، القاهرة ، ١٩٥٠ ص ١٤٨ - ١٦٠ .

النيل وفي شمال افريقيا مجرد جزء فقط من دار الاسلام ٠٠٠ (١) . . .
• وهؤلاء العرب الذين انتفض احساسهم بكيانهم القومي وماضيهم التاريخي في فترات متعاقبة من فترات هذا التاريخ تبينوا أن هناك أكثر من عامل واحد يسوغ وحدتهم - بشكل أو بآخر - ويفرض حتمية هذه الوحدة وعدهام وعيهم القومي في بادئ الأمر الى أن تتخذ هذه الوحدة شكل وحدة اسلامية أو حركة من حركات التحرر الاسلامي ٠٠٠ ولم تلبث هذه الحركة الدينية ان استهدفت أغراضا سياسية كتحرير العرب من السيطرة الأجنبية، وشهد العالم في أواخر القرن التاسع عشر آثار هذه (القومية) الشابة كما يبدو جليا في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ٠٠٠ فلما انتفضت دولة الخلافة وهي تركيا على فكرة التضامن الاسلامي بالترويج لفكرة الوحدة الطورانية ٠٠٠ اتخذت فكرة الوحدة عند العرب اتجاها آخر يستند الى وحدة التاريخ والثقافة واللغة والكفاح المشترك في سبيل مصير تحرري مشترك ٠٠٠ (٢) ويمكن أن أضيف أن الدول العربية راحت - منذ أن استقلت - بمبادئ بعضها لا يتفق مع المعمول به آنئذ من قانون الشعوب •

ولا يعني التميز الذي للقانون الدولي العربي حيال القانون الدولي الاسلامي أن هناك تنافرا أو تناقضا بين النظامين ذلك أن القانون الدولي العربي يقوم على فلسفة عامة مؤداها تحقيق الوحدة العربية بينما تبنى فلسفة القانون الدولي الاسلامي - فيما يتعلق بالمسلمين - على توثيق الأخوة الدينية ، وفرد بين جمع الدول العربية على وحدة سياسية قانونية وبين جمع المسلمين على رابطة اسلامية • (٣)

هذه الظواهر والأفكار التي نبشت وترعرعت في المجتمع العربي ولدت

(١) نقلا عن محمد حافظ غانم ، المجتمعات الدولية الإقليمية ، المرجع السابق ، ص ٣٥

(٢) نقلا عن محمود كامل - المرجع السابق - ص ٩ - ١١

(٣) ساطع الحصري في مقال له بعنوان Muslim Unity and Arab Unity

Arab Nationalism, edited. من كتاب

منشور على الصفحات ١٤٧ - ١٥٢ من كتاب
by Sulvia G. Haim, University of California Press, 1964.

خلقا دوليا عربيا انصهر في بوتقة الوعي العام العربي قواعد ومبادئ تحكم علاقات العرب الدولية . وهذه القواعد والمبادئ هي التي اقصد انيها عند الكلام على القانون الدولي العربي . ومن هنا يمكن أن أعرف القانون الدولي العربي بأنه « مجموع النظم والمبادئ والنظريات الفقهية والأحكام الاتفاقية والعرفية والقواعد العملية التي تحكم العلاقات الدولية العربية » . وذلك المجموع كما قلت قد يتفق في بعضه مع أحكام القانون الدولي العام وقد يتباير في بعضه الآخر مع تلك الأحكام . وقد رأيت أن أنتقى الأمثلة التوضيحية من انقسام المغاير لأنها أكثر دلالة على المقصود كما قلت (١) .

وأول هذه المبادئ في تقديري هو مبدأ العروبة . والعروبة كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العربي تعنى أن : ١ - شعوب البلاد العربية أجزاء من أمة واحدة هي الأمة العربية ، ٢ - الهدف الأسمى للأمة العربية هو تحقيق الوحدة العربية ، ٣ - كل تدخل أجنبي في الشؤون العربية يعد مشجوبا ولو كان برضاء الدولة المعنية ، ٤ - فكرة السيادة أصبحت لا تمثل أكثر من مجاز قانوني *Fiction juridique* عارض وليس من المقبول أن نركز على فكرة احترام استقلال الدول وسيادتها في علاقة هذه الدول بعضها ببعض بنفس القوة التي نركز بها على الفكرة في علاقة هذه الدول بغيرها من الدول ، ذلك أن الوعي الاجتماعي العربي قد مهدد كثيرا من مفهوم السيادة في المجال العربي تمهيدا للانتقال الى مرحلة اندماج تلك السيادات (٢) . وتلك حقيقة يجب ألا تغرب عن البال ونحن ندرس العلاقات العربية .

وفي تصوري أن العروبة - كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العربي - بمفهومها السالف - قد لاقت اعترافا دوليا منذ سنة ١٩١٦ في الرسائل التي تبادلتها الحكومة البريطانية مع الحسين بن علي شريف مكة . ثم تأيد هذا

(١) سأعرض مزيدا من هذه القواعد عند الكلام عن جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات والاتحادات العربية .

(٢) نلاحظ أن النظرة العربية تختلف هنا عن النظرة الأمريكية التي تحرص على تأكيد فكرة السيادة المطلقة في نطاق العلاقات الدولية الأمريكية .

الاعتراف فى الرسالة التى وجهتها الحكومتان البريطانية والفرنسية الى الشريف حسين فى يناير سنة ١٩١٨ ، والتى جاء فيها « ان دول الحلفاء مصممة على ان تفتح للشعب العربى فرصة كاملة لاستعادة كيانه كامة فى العالم ولا يتيسر تحقيقه الا بواسطة العرب أنفسهم باتحادهم ، وستتبع بريطانيا العظمى وحلفاؤها سياسة ترمى الى تحقيق هذه الوحدة » (١)

كذلك تعتبر تصريحات ايدن وزير خارجية انجلترا فى ٢٩/٥/١٩٤١ و ٢٤/٣/١٩٤٣ بشأن تأييد بريطانيا لوحدة العرب وحثهم على انشاء جامعة تضمهم اعترافا بالعروبة كمبدأ دولى عربى .

وقد تكرر الاعتراف - ولكن فى صورة مختلفة - عندما وجهت بريطانيا الدعوة لمفوض مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن الى الدول العربية : مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن وكذلك عرب فلسطين (وعقد المؤتمر خلال الفترة من ١٠/٩ - ٢/١٠/١٩٤٦ ، ثم استؤنف فى ٢٧/١/١٩٤٧) . كما ان موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية فى سنة ١٩٤٨ - على ما فيه من مأخذ - هو بمثابة اعتراف بالعروبة اذ لم تنازع فى حق العرب - من حيث الأساس - فى الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ولكنها نظرت للنزاع من زاويته السياسية واتخذت ما اتخذته من قرارات مؤسفة على هذا الأساس ، وكان برنادوت - وسيط الأمم المتحدة - يناقش العرب بوصفهم جميعا هم أصحاب الحق فى التكلم عن فلسطين ، وكذلك كان بانس من بعده . كما دعت لجنة التوفيق - التى قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قيامها من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة وفرنسا - دعت الحكومات العربية الى مؤتمر عقد فى بيروت فى ٢١/٣/١٩٤٩ (٢) . فاذا أضفت

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الاولى ، ١٩٥٧ ، ص ٧٧ .

(٢) أسوق على سبيل المثال عبارات من المشروع الذى وضعته اللجنة السياسية للأمم المتحدة والتى وافقت عليه الأمم المتحدة فى ١١/١٢/١٩٤٨ بشأن انشاء اللجنة : « ان الجمعية العامة بعد ان اتخذت فى ٢٩ من تشرين الثانى ١٩٤٧ قرار التقسيم واتخذت فى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٨ قرارا يخول الوسيط الدولى بذل مساعيها فى تنمية العلاقات الدولية بين العرب واليهود » . ولدت لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء ، وتسمى الصلوات الحسنة بين اسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية »

الى ذلك المواقف المتعددة والقرارات المتوالية التي اتخذتها البلاد العربية استنادا الى فكرة العروبة ، وأن هذه المواقف والمراكز لم تكن محل اعتراض من حيث الأساس - من قبل الجماعة الدولية فان هذا يؤكد أن العروبة قد أصبحت - بمعناها السالف - مبدأ من مبادئ القانون الدولي العربي .

كذلك من الأفكار القانونية التي يستقل بها القانون الدولي العربي فكرته الخاصة عن الاقليم^(١) . والواقع أن المفهوم العربي للاقليم متأثر الى حد كبير بالمفهوم الاسلامي للاقليم فالاقليم العربي له كافة خصائص الاقليم الاسلامي عدا أنه أكثر تحديدا فهو خاص بالأمة العربية وحدها . وقد سبق أن أوضحت أن الجماعة العربية قد تميزت منذ الهجرة - داخل الجماعة الاسلامية - تميزا يحرص على عدم تحطيم الأمة فهي ليست خصوصية عنصرية وانما تأكيد يسمح للاسلام بأن يحقق أبعاده ويعمق مبادئه لأن الأمة العربية ستظل دائما الأمانة على كلمة الله وحملها عبر المسافات . أو في كلمة موجزة هي ذاتية للعرب في وحدة اخاء . ولذلك فإن الاقليم العربي - على خلاف الاقليم الاسلامي - يسهل تحديده ورسم علاماته . وقد جاء تعريف هذا الاقليم في اعلان الجمعية الوطنية لسوريا الصادر في ابريل سنة ١٩٣٦ بأنه الاقليم العربي الذي توحده وحدة اللغة والفكر والذكريات التاريخية والعادات والثقافة والمصالح والأمال وأن الوطن العربي يتكون من الأقاليم التي تدخل في الحدود التالية : من الشمال جبال طوروس والبحر المتوسط ، ومن الجنوب المحيط العربي (الهندي) وجبال الحبشة وسلاسل السودان والصحراء ، ومن الغرب المحيط الأطلسي وعلى شواطئ سوريا والبحر المتوسط ، ومن الشرق جبال ايران وخليج البصرة . ويبين من هذا التعريف أن الاقليم العربي لا يستقيم مع المفهوم الغربي للاقليم الذي يربط الاقليم بدولة معينة ويجعل منه امتدادا جغرافيا لاختصاصات تلك الدولة على نحو ثابت محدد . فالاقليم العربي يضم عدة دول عربية ، وهذا هو الذي انعكس على دساتير الدول العربية المختلفة التي أشارت - حسبما

(١) راجع Flory, Maurice : La notion du territoire arabe et son application au problème du Sahara, Annuaire Française de Droit International 1957, pp. d4 et suiv.

أوضحت فيما سلف - الى أنها جزء من الأمة العربية • ومن ثم فإن تحديده لا يتأسس على معطيات جغرافية وإنما يستند الى فكرة العروبة فهو يضم شعبا معيناً وحضارة بذاتها بغض النظر عن فكرة الدين لأن من الشعب العربى جماعات كبيرة غير اسلامية • ورغم عدم وجود حدود جغرافية فإنه ليس من الصعب أن نحدد حدوده ولكن الذى أريد أن أركز عليه هنا هو أن هذه الحدود الجغرافية ليست ثابتة بل متحركة لأنها ترتبط بالعروبة فهى تتغير مع امتداد أو انحسار الاتساع الحضارى العربى • ولعل هذا هو الذى يفسر فشل الفكر العربى أحيانا فى فهم وجهة النظر العربية اذا أخذ النظرة العربية بمفهومه الخاص عن الاقليم^(١) • ومن الأمثلة التى أوردها لتوضيح هذا الخلاف المشكلة التى ثارت بين فرنسا وبين المغرب • فقد ذهب الفرنسيون الى أن الصحارى اقليم فرنسى مستندين فى ذلك الى وضع اليد وممارسة السيادة والتحصيد الجغرافى للحدود بينما اعتبرته المغرب اقليما عربيا لأنه يحتوى سكانا يتكلمون العربية ويقيم حضارة عربية • كذلك إسرائيل لا يمكن - فى نظر العرب - أن تكسب أى حق على الاقليم العربى لأنها تفتصب اقليما عربيا وذلك بغض النظر عن المعايير الغربية الخاصة باكتساب الاقليم • وهذا هو أيضا الذى يفسر لماذا تهب الحكومات العربية لمساعدة الثوار العرب الذين ينتفضون دفاعا عن حريتهم، دون التقيد فى هذه المساعدة بمطابقتها أو عدم مطابقتها لأحكام القانون الغربى لأن تمكين هؤلاء الثوار من التحرر فيه تحرير لجزء من الاقليم العربى الذى هو فى الحقيقة اقليم الأمة العربية جمعاء • ولما كانت فكرة الاقليم العربى مرتبطة الى حد كبير بفكرة العروبة • واذا أن فكرة العروبة قد كسبت اعترافا دوليا فإن المنطق أن تعامل فكرة الاقليم العربى نفس المعاملة •

(١) أحب أن أوجه النظر الى أن المفهوم العربى للاقليم - على النحو الذى فسرت - ليس دائما محل تثبيت فيما جرى عليه العمل العربى ذلك أن الظروف الدولية التى تحيط بالدول العربية وهى فى مرحلة نموها وما تواجهه تلك الدول من صعاب اقتصادية على الخصوص قد يدعوا الى التخفيف من التمسك بالفكرة على نطاقها الدقيق • ولكن هذا التساهل العرضى الذى قد تفرضه ظروف قاهرة لا يعنى تخل العرب عن مفهوم الاقليم العربى بالمعنى الذى شرحتة •

الفصل الثالث

في

دراسة مثال من جماعات الاسترهاب الدولية^(١) المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية

سياق ادعاءات « الشعب اليهودي »

تعتبر الادعاءات القومية للشعب اليهودي هي لب القانون العام الصهيوني ، ولذا فان حسن فهم مبادئ هذا القانون يقتضى أن أقدم عجالة عن هذه الادعاءات .

تقوم الصهيونية على فرض جوهرى زكته منذ بدايتها فى ١٨٩٧ ألا وهو استغلال الفكرة المعادية للسامية . وقد شرح هرتزل - أول رئيس للمنظمة الصهيونية - ذلك الفرض فى كتابه عن « الدولة اليهودية »^(٢) فقال : « اننا نهاجر طبعاً الى تلك الأماكن التى لا نلقى فيها اضطهاداً ، وهناك يسبب وجودنا الاضطهاد . تلك هى الحال فى كل بلد وسوف تظل هكذا حتى فى تلك البلاد المتقدمة فى المدنية - مثل فرنسا - الى أن تجد المشكلة اليهودية حلاً على أساس سياسى . ان اليهود التمساء يحملون معهم معاداة السامية فى انجلترا ، وقد أدخلوها فعلاً فى أمريكا .. »

(١) جماعات الاسترهاب هى الجماعات التى سبق أن قلت ان الفكر الغربى يطلق عليها تعبير Les groupes de pression internationaux. Pressure international groups. وأقصد دأب الكتاب العرب على تسمية هذه الجماعات بجماعات الضغط الدولية ولكن هذه الترجمة لم تصادف قبولا فى نفسى لا لفظيا ولا جرسا لأن صناعة الترجمة فيها واضحة ولذا اخترت التسمية أعلاه اقتداء بمعنى قريب فى الآية الكريمة التى تصف فعل سحرة فرعون « واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم » .

Herzl: The Jewish State, A Attempt at a Modern Solution of (٢)
Herzl: The Jewish State, An Attempt at a Modern Solution of
the Jewish Question, 19, 20 (Avigdor and Cohen Translation 1943).

We naturally move to those places where we are not prosecuted, and there our presence produces prosecution. This is the case in every country, and will remain so, even in those highly civilized—for instance. France—till the jewish question finds a solution on a political basis. The unfortunate Jews are now carrying Anti-Semitism into England, they have already introduced it into America."

فالصهيونية ودولتها اليهودية اذن تحاولان اقناع الرأى العام بأن الحركة المعادية للسامية ، هي حركة معادية لليهود وأن معاداتها هذه لا يمكن استئصالها، وعلى هذا الفرض الأساسى تزعم الصهيونية أنه لا مناص من أن يتجمع الشعب اليهودى فى وحدة قومية اضافية تضىف عضويتها على اليهود كافة (١) . ومن هنا تسعى فكرة « الشعب اليهودى » الى استقطاب الهجرة اليهودية الى اسرائيل كحل لما يلاقونه من عدااء للسامية (٢) والى أن تتحقق الهجرة الكاملة فان على اليهود كجماعة أن يدينوا بالولاء لاسرائيل . ولا تفتأ الصهيونية تستغل فكرة « الشعب اليهودى » فى تبرير ادعاءاتها القانونية واضفاء المشروعية على تصرفاتها الدولية ، ولعل أحدث مثل لذلك هو محاكمة ايخمان . فقد شعرت اسرائيل بأن القواعد المقبولة فى القانون الدولى لا تقيم لها اختصاصا بنظر هذه المحاكمة فراحت المحكمة الاسرائيلية تتلمس المبرر فى فكرة « الشعب اليهودى »

(١) من الأمثلة المعاصرة التى توضح لنا كيف تستغل الصهيونية فكرة معاداة السامية لصالحها ما قاله امريكى مرموق هو آرثر هرتسبيرج Arthur Hertzberg فى كتابه 'The Zionists: A Historical Analysis And Reader, Introduction, 1968.

جاء فى ص ٤٩ منه ما نصه « (makes sense) and that it can be put to constructive uses — this is at once the subtlest, most daring, and most optimistic conception to be found in political zionism... What is new in Herzl is that, assuming, as the heir of assimilation, that anti-semitism is rational, he boldly turned this idea onward to international arena."

(٢) واضح أن الصهيونية تبالغ فى استغلال الفكرة المناهضة للسامية لأن الحقائق تثبت أن كثيرا من أعضاء هذه الحركة هم من غلاة المتحسين للصهيونية وأذكر منهم لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الأسبق الذى عرف بمناصرته للصهيونية فقد قدم لها من بين ما قدم تصريحه بالمغور .

وعلى تلك الفكرة بنت اختصاصها بنظر الدعوى (١) .

ولذا فانه يكون من قبيل الخطأ البالغ أن نتصور أن قيام دولة اسرائيل يعتبر نهاية المطاف بالنسبة للصهيونية فما هذه الدولة في نظر كل من حكومة اسرائيل والمنظمة الصهيونية الا خطوة نحو تدعيم الادعاءات القانونية وللشعب اليهودي . ولذلك تقيم حكومة اسرائيل والمنظمة الصهيونية علاقتهما ببعضهما البعض على أساس فكرة « الشعب اليهودي » ووضعها موضع التطبيق . ورغم أن المناذاة بفكرة « الشعب اليهودي » تعنى بوضوح أن على اليهود المقيمين خارج اسرائيل أن يدنوا بولائين أحدهما للدولة التي يعيشون فيها والآخر لاسرائيل (٢) ، فإن كثيرا من قادة الفكر الصهيوني يحاولون تعمية تلك الحقيقة

(١) جاء في حكم المحكمة الاسرائيلية التي نظرت الدعوى ما نصه :

" The connection between the State of Israel and the Jewish people needs us explanation. The State of Israel was established and recognised as the State of the Jews... It would appear that there is hardly need for any further proof of the very obvious connection between the Jewish people and the State of Israel. this is the sovereign State of the Jewish people."

قضية المدعى العام لاسرائيل ضد أدولف ابن كارل أدولف إيمان ،
Crim. Case No. 40/61, Dist. Ct. of Jerusalem, Israel, Dec. 11-12, 1961, and Crim. App. No. 336/61
Supp. Ct. of Israel, May, 29, 1962.

(٢) لذلك أنكرت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة « الشعب اليهودي » في رسالة وجهها وزير خارجيتها المستر تالبوت إلى الدكتور المر برجر Elmer Berger نائب الرئيس التنفيذي للمجلس الأمريكي في ١٩٦٤/٤/٢٠
(8 Whiteman, Digest of International Law, 35, 1967).

لما تمتصه تلك الفكرة من تأكيد الاختصاص التشريعي والقضائي لاسرائيل على اليهود الأمريكيين .
ويدعوى هذا إلى استطراد يرتبط بالموضوع فقد أصدرت الحكومة الأمريكية بيانا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ « بمناسبة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط » تحذر فيه المواطنين الأمريكيين من فقدان جنسيتهم إذا ما انضموا أو خدموا في جيش دولة أجنبية دون الحصول على إذن مسبق من وزير الخارجية ووزير الدفاع . وقد جرى القضاء الأمريكي على إسقاط الجنسية عن الأمريكي الذي يخدم في دولة أجنبية دون إذن كتابي ، من ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة استئناف ولاية نيويورك في قضية عرضت أمامها بهذا المعنى عام ١٩٦٣ . ولكن حصل في سنة ١٩٦٩ أن أصدرت المحكمة العليا الأمريكية برئاسة قاض يهودي - في قضية رفها شخص يهودي - حكما ينص على جواز عدم إسقاط الجنسية عن الأمريكي الذي يخدم في جيش دولة أجنبية .

(٣) وقد عبر رئيس وزراء اسرائيل السابق بن جوريون عن ذلك صراحة بقوله :

"First of all there is the collective duty of the Zionist Organization and The Zionist Movement to assist the State of Israel in all conditions and under any circumstances towards accomplishment of 4 central

عن طريق التفرقة بين الجماعة اليهودية ككل وبين الفرد اليهودى ويزعمون أن الولاء لاسرائيل هو واجب مفروض على جماعة اليهود وليس على اليهود كأفراد (١) . وتبدو المزاوغة واضحة فى ذلك التفسير اذا عرفنا أن القانون العام الصهيونى يكاد يحصر كل أحكامه فى الحقوق والواجبات الجماعية التى تناسب فكرة « الشعب اليهودى » . ومن ثم فإن كل ما يتعلق بالجماعة يدخل فى نطاق الصهيونية وتهتم به أما كل ما يتعلق بالفرد فلا نقيم له الصهيونية وزنا . ومن هنا يبدو واضحا أن التفرقة التى يقول بها الصهاينة لتسويه الحقائق لا تغنى عن الحقيقة شيئا اذا حكمنا عليها على هدى من المبادئ الصهيونية لأن الصهيونية اذ فرضت الولاء الجماعى المزدوج دون التعرض للولاء الفردى المزدوج انما فرضت هذا الولاء فى النطاق الذى تقعر اهتمامها عليه وتضع له القواعد والأحكام .

قيا المنظمة الصهيونية ومحاولة جعلها هيئة دولية

تمخض أول مؤتمر صهيونى عالمى عقد فى بال سنة ١٨٩٧ عن اقامة منظمة صهيونية تكون بمثابة هيئة عامة تمثل اليهود . وقد شغل الصهاينة

matters: The Ingathering of the Exiles, the building up of the country, security and the absorption and fusion of the Dispositions within the State. This signifies assisting the State whether the government to which the Jews in question owe allegiance desire it or not...

هذا من مقالة عنوانها Tasks and Character of a Modern Zionist نشرت فى

Jerusalem Post فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ .

(١) اذكر نموذجا لتلك المغالطات كلام بيرل لوكر Berl Locker الذى تحدث كرئيس للمجلس التنفيذى الصهيونى فى دورة المجلس الصهيونى العام (٢١ - ٢٩ يوليو ١٩٥٤) فقال : "The State of Israel lays no claim, on the political loyalty of Jews resident in other countries. Jews are good citizens in all countries of their domicile and specially in the countries in which they enjoy equal rights. But Jews as a community do possess a collective loyalty to the State of Israel, as Israel is the national home of the entire Jewish people." Elmer Berger

ونلاحظ هنا أن المتحدث قد فرق بين وضع اليهودى كفرد وبين اليهود كجماعة وادعى - كما قلت فى المتن - أن واجب الولاء ملقى على عاتق الجماعة . وهذه تفرقة لا تغنى من حيث الواقع أن هناك فرقا حقيقيا بين واجبات الفرد اليهودى وواجبات الجماعة اليهودية حيال اسرائيل ولكنها صيغت على نحو يراد به تشويه الحقائق لا سيما وأنه لم يقرر صراحة أنه ليس على اليهودى كفرد أن يقدم ولواء لاسرائيل وانما وصفه فقط بأنه « مواطن طيب » .

منذ البداية بكسب صفة دولية للمنظمة حتى يمكن أن تعمل على الصعيد الدولي بقدرات أشخاص القانون الدولي . ولما كان اضعاف هذه الصفة الدولية لا يكفى فيه تصرف من جانب واحد - وهو الصهيونية - بل لا بد أن يقابل ذلك اعتراف الجماعة الدولية فقد اتجهت الصهيونية بحيلها الى اكتساب ذلك الاقرار سواء أكان ذلك صراحة أو ضمنا . فنجدهرزل بوصفه رئيسا للمنظمة الصهيونية يتفاوض مع قيصر ألمانيا وسلطان تركيا ثم يحصل فى سنة ١٩٠٣ على اقتراح من بريطانيا بمنح اليهود امتيازاً باستعمار منطقة فى أوغندا ، فكانت تلك المفاوضات الدبلوماسية بمثابة اقرار جزئى محدود بالمنظمة كهيئة دولية ذات غرض معين . ثم جاء تصريح بلغور ليكشف عن اعتراف الحكومة البريطانية بالمنظمة كهيئة دولية تصلح لأن تتلقى وعدا سياسيا وأن تلتزم بقيود قانونية تمثلت فى التحفظات التى تضمنها الوعد(١) . وقد ترتبت على هذا الرباط السياسى بين المنظمة الصهيونية وبين الحكومة البريطانية أن دعى مندوبون عن المنظمة ليمثلوا أمام المجلس الأعلى لمؤتمر السلام (الذى عقد بعد الحرب العالمية الأولى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩) (٢) .

وقد أكسب هذا الوضع المنظمة اقرارا جماعيا مؤقتا بصفتها كهيئة دولية فى نطاق معين حتى أن الفقيه الدولى اليهودى فينبرج Feinberg شبه المنظمة - بوصفها ممثلة للشعب اليهودى - بالدول المحايدة .

ورغم أن الصهيونية لم تحقق كل أهدافها عن طريق مؤتمر السلام

(١) ينص تصريح بلغور على ما يلى : « عزيزى اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبعث اليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالى . تصريح العطف على الامانى اليهودية الصهيونية الذى رفع الى الوزارة ووافقت عليه : ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى إقامة ملجأ وطنى قومى فى فلسطين للشعب اليهودى وسوف تبذل أقصى جهدها لتسهيل بلوغ هذه الغاية على أن يفهم جليا أنه لا يجوز عمل شيء قد يضر الحقوق المدنية والدينية للطوائف اليهودية فى فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى أى بلاد غيرها » .

(٢) مثل المنظمة أمام مؤتمر السلام العالمى كل من الدكتور وايزمان وناحوم سوكولوف وطاليا بانشاء مجلس يهودى Jewish Council يكون له كيان قانونى ويقوم - من بين أمور أخرى - بتنفيذ مشروع الملجأ الوطنى فى فلسطين .

فإنها استطاعت أن تربح اعتراف عصابة الأمم بالمنظمة كهيئة دولية (١) ، فقد نصّت المادة الرابعة من صك الانتداب على أنه « يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عامة لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الملجأ القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك دوما لمراقبة الادارة » . لقد منحت المادة للمنظمة سلطة « اسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها » ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية أصبحت تستطيع أن تتعاون سياسيا مع هيئة عامة اعترف لها بمركز دولي يمنحها حقوقا ويفرض عليها قيودا . وقد تكفلت المادة ١١ من صك الانتداب بالكلام عن وظائف اضافية للمنظمة (٢) .

وقد تأكد الاعتراف بالمنظمة كهيئة دولية بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة في مجموعة قضايا عرفت بقضايا مافروماتس الخاصة

(١) الواقع أنه منذ أن دخل صك الانتداب طور التنفيذ أصبح مسميا « المنظمة الصهيونية » و « الوكالة اليهودية » مجرد اختلاف في الأسماء لذات الهيئة العامة . وهذا ما قرره صراحة المادة الثالثة من القانون الاسرائيلي الصادر في ٢٤/١١/١٩٥٢ المسمى « قانون المركز القسائوني » .

(٢) تنص م ١١ من صك الانتداب على ما يلي : « نخذ ادارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكرن لها من السلطة الناعمة في وضع ما يلزم من الاحكام لتملك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة » .

ويمكن لادارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بانشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المحقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الادارة » .

بالاتفاقيات الفلسطينية (١) . اذ أثبتت المحكمة في حكمها الأول - استنادا إلى نص م ٤ من صك الانتداب - بأن المنظمة هيئة دولية (٢) .

واذ اطمانت المنظمة الى وضعها كهيئة دولية فقد راحت تمارس وسائل الاستيلاء داخل فلسطين بل وفي بريطانيا ذاتها عهد أن كان مركز نشاط الصهيونية هناك . فلما نقل المركز الى الولايات المتحدة تابعت المنظمة نفث القوى الضاغطة على أجهزة الحكم هناك .

فقد أصبحت المنظمة داخل فلسطين بمثابة حكومة ظل Shadow Government وما عادت تحترم من أحكام الانتداب الا ما يتفق مع أهدافها وأغراضها . وقد سجلت تلك الحقيقة اللجنة الأمريكية البريطانية التي شكلت سنة ١٩٤٦ لتحرى الحقائق فجاء في تقريرها « لقد قدمت الوكالة تعاوننا فعالا في البداية لحكومة فلسطين ، ولكن الوكالة غدت - بدخلها الضخم وإداريتها وخبرائها وموظفيها الأكفاء - غدت في النهاية ولا زالت أقوى سلطة غير حكومية في فلسطين بله الشرق الأوسط . وقد وصفتها لجنة بيل بأنها « حكومة تقوم جنباً الى جنب مع حكومة الانتداب وان الوصف لأكثر دقة اليوم » (٣) .

(١) تلخص وقائع قضايا مافروماتس في أن الحكومة التركية - عهد أن كانت فلسطين إقليماً عثمانياً - كانت قد منحت شخصاً يونانياً اسمه مافروماتس امتيازات مرافق عامة في إفا والقدس ولكن حكومة الانتداب - مهتدية بالمادتين ٤ ، ١١ من صك الانتداب - رتبت مع المنظمة الصهيونية منح امتيازات الأشغال العامة إلى شخص يدعى روتنبرج ، ويبدو أن هذه الامتيازات تداخلت مع امتيازات مافروماتس . وقد حاول مافروماتس أن يقنع حكومة الانتداب - بوصفها خليفة للحكومة التركية - أن تحترم امتيازاته فلما فشل في ذلك تبنت الحكومة اليونانية دعواه ورفعت الأمر إلى القضاء الدول .

(٢) قالت المحكمة في حكمها مشيرة إلى المادة ٤ من صك الانتداب :

This clause «shows that the Jewish agency is in reality a public body, closely connected with the Palestine administration and that its task is to co-operate, with the Administration and under its control, in the development of the country...

(٣) قد يكون من المناسب أن أورد هنا الاصل الانجليزي لهذه الفقرة من تقرير اللجنة :

At first the Agency gave the Palestine Government effective co-operation. With its large revenue, its able administrators, advisors and ... its manifold activities, the Agency became finally and still the =

وبلغ من جراءة المنظمة على الحق أن اتخذت من فكرة « الشعب اليهودي » سنداً ضد الحكومة البريطانية أمام لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم وأجبرت دولة الانتداب على أن تدخل معها في مفاوضات لتقرر بأن الالتزامات الأساسية التي يفرضها الانتداب على بريطانيا ليست حيال السكان المحليين الفلسطينيين وإنما تدور حول المطلب اليهودي بتشكيل « الشعب اليهودي » .
وقد دلفت المنظمة في عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ الى أروقة الأمم المتحدة وظلت تعمل هناك باسم « الوكالة اليهودية » الى أن انضمت إسرائيل الى عضوية الهيئة الدولية وحلت رسمياً محل الوكالة .

وقد انتقل التمركز الأساسي لنشاط المنظمة كهيئة دولية من إنجلترا الى الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الحرب العالمية الثانية . وكانت باكورة هذا النشاط اعلان بالتيمور في ١١ مايو سنة ١٩٤٢ الذي كشف النقاب عن بعض من خبيثة الصهيونية فقد طالب الاعلان بانشاء كومنولث يهودي في فلسطين دون اشارة أو اعتبار للتحفظات التي جاء بها تصريح بلفور والذي أدرج ضمن صك الانتداب (١) .

ولعل موقف التحدي هذا يرجع الى اطمئنان الصهيونية الى أنها لن تلقى مقاومة من مراكز القوى الأمريكية بعد أن طوقت رئيس الجمهورية ومجلس الشيوخ ووزارة الخارجية بسياج حديدي (٢) . فليس غريباً إذن ألا يجد ترومان في نفسه الجراءة وهو رئيس للدولة الا أن ينصاع لرغبات الصهيونية ، فلما ترك الرئاسة كشف في مذكراته بصراحة واضحة عن بعض هذه المناورات (٣) .

most potent non-governmental authority in Palestine and indeed in the Middle East. The Peel Committee described it as "a government existing side by side with the Mandatory Government". The description is even more accurate today..."

(١) راجع نصوص هذا التصريح في Jewish Agency for Palestine, Book of Documents Submitted to the General Assembly of the United Nations Relating to the Establishment of the National Home for the Jewish People, 226-27 (1947).

(٢) Stevens: American Zionism and U.S. Foreign Policy, 1942-1947, (٢) pp. 2-3, 1962.

(٣) Truman, Memoirs: Years of Trial and Hope 140, 153, 158 (1956).

وضع المنظمة الصهيونية بعد قيام اسرائيل

كان مفروضا أن تنتهى مهمة المنظمة الصهيونية بقيام اسرائيل حيث كان الهدف الأساسى للمنظمة هو انشاء دولة اسرائيل ، ولكن الوقائع كذبت ذلك فقد أشارت التقارير التى قدمت للمؤتمر الصهيونى الثالث والعشرين سنة ١٩٥١ - وهو أول مؤتمر يعقد بعد قيام اسرائيل - الى أن المنظمة لا زالت مستمرة فى نشاطها بيد أن بعضا من اداراتها قد كف عن العمل مثل جهاز اجراء المفاوضات الدبلوماسية الذى كان - من بين اختصاصات المنظمة - يمثل أهمية قصوى قبل سنة ١٩٤٨ فقد تخلى عن اختصاصه لحكومة اسرائيل . أما استقطاب الهجرة اليهودية الى اسرائيل وتزويدها بالاموال فقد ظل من الواجبات الاولى للمنظمة . ومع ذلك فقد بقيت مشكلة تنسيق الاختصاصات بين حكومة اسرائيل والمنظمة الصهيونية وتوزيع الاعباء العامة بينهما ذلك أن حكومة اسرائيل كانت حريصة على أن تستمر المنظمة فى أداء الدور الذى كانت تلعبه قبل خلق اسرائيل^(١) . ومن ثم فقد شكلت لجنة تنسيق فى سنة ١٩٥١ من ممثلين عن الجهتين لتحديد العلاقة بينهما .

وقد أسفر مؤتمر سنة ١٩٥١ عن قرارات سياسية اخترت منها ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين اسرائيل والمنظمة . فقد جاء فى أحد هذه القرارات أن اسرائيل « هى التعبير الأعلى لارادة الأمة اليهودية فى التحرر وتضم تآلفا بناء

(١) هذا هو ما قاله بن جوريون صراحة فقد ورد فى The Jewish Agency's Digest Mr. Ben-Gurion said that during the British Mandatory regime, the Zionist Organization's function had been to shape the policy of the Palestine Government, insofar as the Mandatory had been faithful to the Mandate and to its international obligations, and to the promotion of immigration and settlement. The Jewish Agency had been to a certain extent "a state with a state, a government within a government."

This would not be tolerated under the State of Israel, Mr. Ben-Gurion said.

The Prime Minister warned against two misconceptions :

(1) That with the rise of the State, the Zionist Movement and the Jewish staff, Zionist funds become obsolete.

لكل فئات الأمة» (١) • وهذا يعني أن الدولة - شأنها شأن المنظمة - تعمل لحساب « الشعب اليهودي » جميعه ولكن المنظمة لم تعدم تقوم - في مجال الصهيونية السياسية - بالدور الأعلى • كذلك من بين القرارات قرار عنوانه « تقرير مركز قانوني للمنظمة الصهيونية » (٢) • وتنص الفقرة الأولى منه على

(1) That notwithstanding the rise of the State the Zionist Movement would continue to function as though the State did not exist."

(١) نص فقرة القرار هو : "It [The State of Israel] is the supreme expression of the will of the Jewish nation for redemption, and it embodies the creative partnership of all sections of the nation."

(٢) وهذا هو نص القرار : " (a) The Congress declares that the practical work of the World Zionist Organization and its various bodies for the fulfilment of its historic tasks in Eretz Israel calls for the fullest degree of co-operation and co-ordination on its part with the State of Israel and its government, in accordance with the laws of the land.

(b) The Congress considers it essential that the State of Israel shall grant, through appropriate legislative act, status to the World Zionist Organization as the representative of the Jewish people in all matters relating to organized participation of the Jews of the Diaspora in the development and upbuilding of the country and the rapid absorption of the immigrants.

(c) In relation to all activities conducted in the interests of the State of Israel within the Diaspora it is essential that the government of the State of Israel shall act in consultation and co-ordination with the World Zionist Organization.

(d) In all matters regarding legislation by the State of Israel touching upon the activities of the World Zionist Organization and the Jewish Agency, their property and their liabilities, it is essential that there shall be prior consultation between the Government and the Executive of the World Zionist Organization and the Jewish Agency.

(e) (1) On the basis of the Status to be granted to the World Zionist Organization, the Executive of the World Zionist Organization Agency shall be empowered to work within the spheres defined from time to time by special agreement with the Israel Government. (2) The following spheres of activity shall be fixed among others, for the forthcoming period :

(a) The organization of immigration, the transfer of immigrants and their property to Eretz Israel ;

(b) Participation in the absorption of immigrants ;

(c) Youth Aliyah ;

(d) Development of agricultural settlement ;

(e) Acquisition and amelioration of land by the Jewish National Fund.

(٣) The co-ordinating Body of the Israel Government and the Executive of the World Zionist Organization and the Jewish Agency shall co-ordinate this above-mentioned spheres of activity.

Organization Dep't of the Zionist Executive, Fundamental

Issues of Zionism at the 23th Zionist Congress 133-36 (1952).

أن تستمر المنظمة الصهيونية في القيام بدورها التاريخي في تعاون كامل مع إسرائيل . وتقرر الفقرة الثانية أن تمنح إسرائيل مركزا قانونيا للمنظمة بوصفها ممثلة للشعب اليهودي ، وهذا معناه أن تكون الممثلة لليهود من غير مواطني إسرائيل^(١) . وليس في أحكام القانون الدولي ما يخلو إسرائيل اعضاء هذا المركز بإرادتها المنفردة على المنظمة . وتشير الفقرة الثالثة الى أن نشاط المنظمة يتضمن تعزيز مصالح إسرائيل القومية بين يهود الدول الأخرى وأن يتم تعزيز تلك القومية الصهيونية على أساس مخطط ترسمه إسرائيل والمنظمة معا ، ولعل هذه الفقرة وسابقتها هي السبب الذي من أجله تفسر عنوان القرار . فقد كان المقترح هو أن يسمى « مركز ووظائف المنظمة في إسرائيل » . وتتطلب الفقرة الرابعة أن تعامل المنظمة معاملة خاصة فكل ما تصدره إسرائيل من قوانين تمس نشاط المنظمة أو أموالها أو مسؤولياتها يجب أن تستشير فيه الهيئة التنفيذية للمنظمة والوكالة اليهودية . ويتكلم

(١) واضح أن إسرائيل لا تملك - طبقا لأحكام القانون الدولي - أن تضفي بإرادتها المنفردة مركزا كهذا على المنظمة . ولكن منطق إسرائيل في هذا أن المنظمة هي امتداد للدولة وتستطيع أن تعارض بالنسبة للشعب اليهودي في خارج حدود إسرائيل ما تمارسه الدولة في داخل حدودها وذلك تحايلا منها على قيود السيادة التي يفرضها القانون الدولي في هذا المجال . وبهذه لتوضح هذه المسألة الهامة لغرابتها أن أنقل هنا فقرات من الخطاب الذي قدم به بن جوريون القانون الخاص بالمركز القانوني للمنظمة الى الكنيست والذي يكشف عن أن المنظمة أقيمت لتصبح دولة داخل كل دولة بها يهود أو لليهود فيها مصالح .

قال بن جوريون - من بين ما قال - :

"This bill differs generally from other laws not only in form but also in content. Usually a law intended to change or improve something. This enactment is intended to maintain, to confirm, and to give legal force and State recognition, to a basic fact — the experience of the Jewish people, its historic continuity, unity and aspiration. It will give the impress of the State and the law to the fact that the State of Israel is the creation of the Jewish people, indelible proof and faithful base of its existence, and primary instrument for its liberation....."

However unique is the State of Israel in the manner of its emergence and in its task, it is obliged to operate like every other state, and its capacity outside its borders is restricted. It is the Zionist Organization, built upon the voluntary association and activity, which is able to achieve what is beyond the power and competence of the State, and that is the advantage of the Zionist Organization over the State..."

القسم الأول من الفقرة الأخيرة عن إبرام اتفاقات بين إسرائيل والمنظمة الأمر الذي يعزز المركز القانوني المستقل الذي تتمتع به المنظمة حيال حكومة إسرائيل بل والمساواة في القدرة على المفاوضة . ويحدد القسم الثاني من الفقرة الأخيرة الوظائف التي تمارسها المنظمة مع تأكيد مستمر على الهجرة . ويذكر القسم الأخير من ذات الفقرة الأخيرة هيئة تنسيق لتنسيق مجالات النشاط بين المنظمة والوكالة اليهودية من جهة وبين حكومة إسرائيل من جهة أخرى ، وهذا أيضا مظهر آخر من مظاهر المساواة بين المنظمة والحكومة (١) . بل انه يبين مما سلف أن على المنظمة أن تستمر في أداء وظائفها السابقة وأنها - من أجل ذلك - في حاجة الى مزيد من السلطات الى المركز القانوني المحدد .

وانفاذا لقرار المؤتمر أصدرت إسرائيل قانونا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ باسم « قانون المركز القانوني The Status Law » الذي عد نافذا اعتبارا من الثاني من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وهو قانون من القوانين الاسرائيلية الأساسية ذات الطبيعة الدستورية ولذا بدأ القانون بتأكيد الروابط الفعلية والقانونية التي تربط كلا من إسرائيل والمنظمة بالشعب اليهودي كافة . وتنص الفقرة الرابعة من القانون على اعتراف إسرائيل بالمنظمة بوصفها الوكالة المخولة التي تستمر في العمل داخل إسرائيل لتطوير واستقرار البلاد واستيعاب المهاجرين من (المنفى !) وتنسيق نشاط المنظمات الصهيونية التي تعمل في هذا المجال في إسرائيل (٢) . وتقر المادة الحادية عشرة بأن المجلس التنفيذي للمنظمة يعتبر جهازا ذا شخصية قانونية ويمكنه أن يتعاقد وأن يحوز ويملك ويتصرف في الأموال وأن يكون طرفا في أية علاقة قانونية (٣) . ورغم أن المادة لم تتعرض لما اذا كان المجلس يعتبر من

(١) ان هيئة التنسيق هذه كانت قائمة فعلا قبل صدور القرار كما سبق أن قلت في المتن .

(٢) النص الانجليزي للمادة هو : The State of Israel recognizes the World Zionist Organization as the authorized agency which will continue to operate in the State of Israel for the development and settlement of the country, the absorption of immigrants from the Diaspora and the co-ordination of the activities in Israel of Jewish institutions and organizations active in those fields.

(٣) النص الانجليزي للمادة هو : The Executive is a juristic body and may enter into contracts, acquire, hold and relinquish property and be a party to any legal or other proceeding.

أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص فإن طبيعة المهمة الرئيسية للمنظمة - وهي الهجرة - تشير الى أنه يعتبر من أشخاص القانون العام لأن تلك المهمة هي من الوظائف العامة .

وتمنح المادة الثانية عشرة للمنظمة وأموالها وأجهزتها إعفاء من الضرائب وغير ذلك من الأعباء الحكومية الإلزامية طبقاً للحدود التي يقررها ، واعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاق الذي يبرم بين الحكومة والمنظمة (١) ومن الجلي أن هذه الإعفاءات تتضمن في طياتها الاقرار بمركز حكومي للمنظمة الأمر الذي يدعونا - بالإضافة الى ما سبق - الى القول بأن المجلس التنفيذي للمنظمة يعتبر في الواقع جزءاً من الحكومة الاسرائيلية . وقد عُنيت المادة السابعة من القانون بتحديد العلاقة بين الحكومة والمنظمة فذكرت أن الاتفاق بين الهيئين سيحدد تفاصيل تلك العلاقة .

ومن الأمور التي تلفت النظر في هذا القانون المبادئ الخطيرة التي تضمنها تحت ذريعة تشجيع الهجرة الى اسرائيل فقد وجه نداء الى اليهود في خارج اسرائيل - فرادي وجماعات - للتعاون مع اسرائيل على بناء الدولة واعتبار الوحدة اليهودية أمراً لازماً لتحقيق ذلك الغرض وأن على المنظمة الصهيونية أن توسع من قاعدتها لانجاز تلك الوحدة (٢) . ان اسرائيل بهذا

(٣) النص الانجليزي للمادة هو :
The Executive and its funds and other institutions shall be exempt from taxes and other compulsory Government charges, subject to such restrictions and conditions as may be laid down by the Covenant, the exemption shall come into force on the coming into force of the Covenant.

(١) أسوق هنا النص الانجليزي للمادتين اللتين تعالجان هذا الموضوع في المادتان الخامسة والسادسة لأنها يلقيان مزيداً من الضوء على الفلسفة الصهيونية المغللة .

م ٥ :

The mission of gathering in the exiles, which is the central task of the State of Israel and the Zionist Movement in our days, requires constant efforts by the Jewish people in the Diaspora ; the State of Israel, therefore, expects the cooperations of all Jews, as individuals and groups, in building up the State, and assisting the immigration to it of the masses of the people, and regards the unity of all sections of Jewry as necessary for this purpose."

م ٦ :
The State of Israel expects efforts on the part of the World Zionist Organization for achieving this unity ; if, to this end, the Zionist Organization, with the consent of the Government and the approval of the =

انما تقيم من اليهود فى العالم اجمع عملاء لها هدفهم هو بناء اسرائيل وواجبهم هو اتمام وحدتها بنقض النظر عما تلقىه عليهم واجبات المواطنة الشريفة والتزامات المواطن النقي الطاهر ومن ورائهم منظمة تأخذ بيد الخائن وتشدد أزر المتآمر . والعجيب ألا تجسد اسرائيل حرجا فى اثبات ذلك فى نصوص قوانينها وإعلانه على الملأ فى جراءة لا تغتفر .

ان كل هذا يلخصه - من وجهة النظر الصهيونية - ما جاء فى كتاب موسى لاسكى وترجمته « ان كل يهود العالم يكونون أمة واحدة ، ودولة اسرائيل هى الممثل الشرعى لذلك الجزء من الأمة الذى يسكن صهيون (اسرائيل) ، والمنظمة الصهيونية هى الممثل المخول للأمة القاطنة فى أماكن أخرى من أية بقعة فى العالم . ان الاثنين ممثلان نظيران لأمة واحدة وهكذا يمكن لهما أن يبرما موافيق ومعاهدات وأن يتعاونوا مع بعضهما البعض من أجل غاية مشتركة » (١) .

وثيقة ١٩٥٤ بين حكومة اسرائيل والمجلس التنفيذى الصهيونى (٢) :

ذكرت أن قانون « المركز القانونى » قد منح المجلس التنفيذى الصهيونى الشخصية القانونية وخوله حق الدخول فى اتفاقات ، كما نص على أن يبرم اتفاق بين حكومة اسرائيل والمنظمة لرسم الحدود التفصيلية للعلاقة بينهما ، واستنادا الى ذلك أبرم الطرفان فى سنة ١٩٥٤ ما أسموه اتفاقا .

وفى تقديرى أن تسمية هذا التصرف بأنه اتفاق أمر فيه نظر ذلك أن الشخصية القانونية التى أضفيت على المجلس التنفيذى الصهيونى والأهلية التى يتمتع بها بناء على ذلك كلها منحة من اسرائيل التى هى الطرف الثانى فى العلاقة وتبعا لتحقيق الأمر أنه تصرف من جانب واحد هو اسرائيل ترتب عليه

Knesset, should decide to broaden its basis, the enlarged body will enjoy the status conferred upon the World Zionist Organization in the State of Israel".

and Agency officials, headed by a representative of the Labor Ministry Lasky, Moses — Between Truth and Repose, 1956, p. 49. (١)

Organization Dep't of the Zionist Executive, فى هذه الوثيقة (٢) نشر نص هذه الوثيقة Session of the Zionist General Council, 106-109 (July 21-29, 1954).

تخصيص المجلس التنفيذي للصهيوني ببعض الوظائف العامة فى نطاق سيادة واحدة ، ولذلك فضلت أن أطلق عليها اسم « وثيقة سنة ١٩٥٤ » . ان هذه الوثيقة هى اتفاق فى شكلها وارادة منفردة فى حقيقتها .

فالمنطق السليم يقضى - وقد أصدرت اسرائيل قانونا يحدد المركز القانوني للمنظمة - أن تضمن القانون كافة التفاصيل اللازمة بشأن اختصاص المنظمة وطريقة أدائها لواجباتها . ولكن سياسة المخاتلة هى التى أوحت بإبرام الاتفاق لتفصيل العلاقة بين الحكومة والمنظمة بقصد اظهار الجهتين بمظهر الاستقلال عن بعضهما البعض لأن ذلك الاستقلال المظهرى يساعد اسرائيل على تنفيذ سياستها الاستعمارية .

وقد نصت وثيقة سنة ١٩٥٤ على أن تقوم المنظمة بوظائف معينة تزيد عن الوظائف التى وردت فى قرار المجلس الصهيوني سنة ١٩٥١ وهى : تنظيم الهجرة فى الخارج ونقل المهاجرين وأموالهم الى اسرائيل ، والتعاون فى استيعاب المهاجرين فى اسرائيل ، واحتيازا الأرض فى اسرائيل وتحسينها بواسطة أجهزة المنظمة والصندوق الوطنى اليهودى وهيئة الاستدعاء الاسرائيلية الموحدة^(١) والمساهمة فى انشاء وتوسعة مشروعات التنمية فى اسرائيل ، وتشجيع استثمار رأس المال الخاص فى اسرائيل ، وتقديم المساعدة للمشروعات الثقافية وأجهزة التعليم العالى فى اسرائيل ، وتحريك الموارد لتمويل أوجه النشاط هذه ، وتنسيق أوجه النشاط التى تقوم بها المؤسسات والمنظمات اليهودية فى اسرائيل التى تتمول من موارد عامة . وجاء فى الوثيقة أن تعمل المنظمة - فيما يتعلق بتنظيم الهجرة والمهاجرين - على أساس خطة يتفق عليها مع الحكومة أو تقرها هيئة التنسيق .

(١) الاسم العبرى للصندوق الوطنى اليهودى هو « كرن كاييت لاسرائيل » ، والاسم العبرى لهيئة الاستدعاء الاسرائيلية الموحدة « كرن هايسود » . واطهار هاتين الهيئتين فى الوثيقة له مدلول قانونى هام لأنه يعنى أن المركز القانونى للمنظمة قد أصبح ينصرف أيضا الى هاتين الهيئتين ، وللعلم فإن من المفروض أن كليهما يمارس نشاطا (خيريا !!) فى الولايات المتحدة الامريكية . وهذا يكشف عن وسيلة من وسائل التستر التى تحبس بها اسرائيل فى النفاذ بنشاطها السياسى الى قلب المجتمع الأمريكى .

وتضع الوثيقة المنظمة - بالنسبة لنشاطها الذى تمارسه فى اسرائيل - فى وضع التبعية بالنسبة للدولة اذ تقضى بأن أى نشاط يمارسه المجلس التنفيذى فى اسرائيل للقيام بوظائفه المحددة فى الوثيقة يجب أن يتم طبقا لقوانين اسرائيل واللوائح والتعليمات الادارية المطبقة فيها والتى تحكم نشاط السلطات الحكومية التى يغطى نشاطها نشاط المجلس التنفيذى أو يتأثر به ، وهذه بادرة تؤكد ما سبق أن قلته من أن المنظمة جزء من الحكومة الاسرائيلية ، ولذا فان المنظمة لا تملك أن تفوض فى سلطاتها أو حقوقها للغير الا بعد اخطار الحكومة .

والواقع أن التعاون بين الحكومة والمنظمة تعاون تام لا سيما بعد انشاء السلطة المشتركة بين الجهتين فى أوائل سنة ١٩٦٧ عن طريق هيئة التنسيق (١) ، الى حد أنه من الصعب أن نرسم خطا فاصلا بين الدور الذى تقوم به كل من الحكومة والوكالة فى السلطة المشتركة للهجرة ، وحتى لو استطعنا رسم خط كهذا فانه لا يعنى شيئا عملا حيث أن الحكومة والوكالة كلاهما أجزاء من سيادة واحدة (٢) ، الأمر الذى اعترف به المسئولون الصهيينة

(١) وتصف المصادر الرسمية الاسرائيلية هذه الهيئة بقولها :

Jewish Agency for Israel,
Incorporated, a New York Corporation

... "The aim of the authority is to encourage immigration and to improve the absorption process by providing a single address for the immigrant, which will deal with all his problems.

The authority, composed of four Ministers and four Members of the Agency Executive, will be headed by the Chairman of the Executive, with the labour Minister as his deputy.

It will be administered by a joint Committee of Senior Governments and Agency officials, headed by a representative of the Labor Ministry and will function within existing machinery, with no additional personnel".

١٠ Israel Digest (Amer. ed. published by Jewish Agency- نلا عن
American Section), No. 3, p. 4, 23 (Feb. 10, 1967).

(٢) تقول تقارير المجلس التنفيذى الصهيونى ان القنصليات الاسرائيلية تحيل كافة ما يرد اليها من طلبات الهجرة الى قسم الهجرة فى الوكالة الصهيونية لتقديم توصياته .
ولهذا التعاون بين المنظمة والوكالة الصهيونية وبين القنصليات الاسرائيلية مغزاه الهام
لانه يوحى بالصفة العامة للمنظمة والوكالة الصهيونية . كذلك فقد رست المنظمة والوكالة الصهيونية طريقة تخادع بها القانون الأمريكى لتحويل أموالها الى اسرائيل . ذلك ان المنظمة

انفسهم فى أكثر من مناسبة • ولا زالت تلك الصفة الحكومية للمنظمة التى اكدتها الأحكام التى تضمنتها وثيقة سنة ١٩٥٤ باقية لم تتغير (١) •

ان نصوص الوثيقة التى تميز بين المنظمة وبين الحكومة لأغراض معينة ، بينما تؤكد التبعية الفعلية للمنظمة حيال الحكومة انما تقيم هذه التفرقة لتحقيق مزيد من الكفاءة والمناسبة الادارية فى الوصول الى الأهداف العامة للقومية الصهيونية • وما أشبه هذه التفرقة بفكرة الفصل بين السلطات داخل الدولة الواحدة ولعل الفرق بين الوضعين هو أن الفصل بين السلطات يتم بنصوص دستورية يقتضى تعديلها تعديلا فى الدستور بينما انفصل بين السلطات التى لكل من الحكومة والمنظمة فى اسرائيل انما يستند الى المناسبة الادارية ولذا يمكن بسهولة إجراء تعديل عليه • ومن ثم فيجب أن نقر بأنه لا توجد الا سيادة واحدة هى السيادة الاسرائيلية الصهيونية وأن ما تمارسه المنظمة الصهيونية ليس الا جزءا من السيادة الاسرائيلية الصهيونية كما هو

والوكالة الصهيونية تتلقى معظم المعونات المالية عن طريق مؤسسات تزعم أنها مؤسسات خيرية أمريكية ترتبط بهيئة الاستدعاء الاسرائيلية الموحدة اذ تقوم الأخيرة بتحويل الاموال الى اسم Jewish Agency for Israel Incorporated, a New York Corporation

لتقوم هذه بدورها بتحويلها الى المنظمة والوكالة الصهيونية فى اسرائيل • وتجرى هذه العملية تحت سماع وبصر جهاز الضرائب الأمريكى ووزارة المالية رغم ما فيها من تحايل واضح ولكن السلطات الأمريكية تغمض عينيها على زعم أن المنظمة والوكالة الصهيونية ليست حكومة اسرائيل ولا هى هيئة عامة مرتبطة بها • وقد اوضحت فى أكثر من موضع سابق أن الصفة العامة الحكومية للمنظمة والوكالة الصهيونية ليست محل أدنى شك •

(١) أحب أن أوجه النظر فى هذا المقام الى ما قاله الدكتور جولد مان - رئيس المنظمة الصهيونية - فى اجتماع للمجلس الصهيونى العام فى يناير ١٩٦٦ - لأن لهذا القول خطورته من حيث أنه لا يوضح العلاقة بين الحكومة والمنظمة فحسب بل انه يشرح كذلك الرابطة بين الوثيقة والمذهب الصهيونى • يقول المذكور :

We have entered into a Covenant and are performing many tasks which in other countries are performed by Governments. The Covenant accordingly reflects an abnormal situation; but the situation of the State of Israel is still abnormal and the majority of the Jewish people still live outside the borders of the State, and there is need of a movement bringing thousands and tens of thousands of Jews to the State. This was the reason for the Covenant. At the same time it is clear that all this — settlement, absorption and immigration — can only be carried on in 'cooperation' with the State.

الحال بالنسبة للحكومة الاسرائيلية نفسها(١) .

الوضع القانوني والنشاط السياسي للسيادة الاسرائيلية الصهيونية في أمريكا:

قد يكون من المناسب فى ختام العرض الذى أقدمه للمنظمة والوكالة الصهيونية أن أشير فى عجلة الى الوضع القانوني والنشاط السياسي للسيادة الاسرائيلية فى الولايات المتحدة الامريكية بوصف أن الولايات المتحدة الامريكية هى البؤرة الأساسية التى تركز عليها المنظمة والوكالة الصهيونية جهودها .

لست بحاجة لأن أذكر مبدأ القانون الدولى والمجاملات الدولية التى تحرم على الدولة أن تمارس نشاطا سياسيا فى داخل اقليم دولة أخرى ، ورغم وضوح المبدأ فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت بنصين(٢) اثنين فى معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التى أبرمت بينها وبين اسرائيل فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥١ . ومعروف فى القانون الأمريكى أن نصوص المعاهدات تعلو على القانون المحلى وتبعا فإن السيادة الاسرائيلية الصهيونية لا تستطيع أن تمارس نشاطا سياسيا فى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة مشروعة الا اذا خولت ذلك بمقتضى معاهدة لاحقة ، ولابد أن السلطات الأمريكية كانت على

(١) هناك رأى آخر بأن المنظمة والوكالة الصهيونية هى هيئة دولية عامة ذات علاقة قانونية وثيقة بالحكومة وتخضع لاشراف الحكومة ، ولكن هذا الرأى يهدره أن وجود هيئة عامة فى المحيط الدولى يستلزم اعترافا دوليا . وحتى مع التسليم جدلا بهذا الرأى العليل فإن الهيئة العسامة الدولية تخضع لكافة القيود التى تخضع لها الدولة التى خلقتها وتبعا فعمل أى صورة قلبنسا الامر فأننا أمام سيادة واحدة هى السيادة الاسرائيلية الصهيونية .

وأحب هنا أن أوضح أننى اذ أتكلم عن سيادة اسرائيل صهيونية انما أناقش الامر على سبيل الجدل ومن قبيل تفسير الواقع المادى للأمور ولا يعنى البتة الاقرار بأية سيادة قانونية فالقصد هو تفهم العقيلة الصهيونية فى معيها لقلب الحقائق وفلسفتها التى تجهد نفسها لتضليل الرأى العام العالمى بها . وهذا هو قصدى العام من هذا الفصل جميعه .

(٢) جاء تحريم ممارسة النشاط السياسى على اسرائيل فى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة وتقول : »

Nothing in the present treaty shall be deemed to grant or imply any right to engage in political activities.

كما ورد أيضا فى الفقرة الرابعة من المادة الحادية والعشرين . وتنص على أن

The present treaty does not accord any right to engage in political activities.

علم بنوع النشاط السياسي الذي تمارسه اسرائيل في الدول لذلك لم تكتف بالمبادئ العامة بل نصت على ذلك صراحة في المعاهدة بل انها رأت ان نصا واحدا لا يغنى فكررت النص مرتين . ولكن هذه الحيلة لا تغرب على دهاء زعماء الصهيونية فقد لبسوا لهذه الحالة لبوسها الكاذب فتجدهم يفترون في الولايات المتحدة الأمريكية تصريحات تقف على طرف نقيض مع تصريحاتهم في اسرائيل - التي أشرت الى بعض منها فيما سلف - والتي تعترف صراحة بالصفة الحكومية العامة للمنظمة الصهيونية عليهم بذلك يستطيعون أن يستغلوا المنظمة وأجهزتها في تحقيق مآربهم اذا هم خدعوا المسؤولين الأمريكيين وأقنعوهم بأنها ليست جزءا من اسرائيل (١) .

يوجد في أمريكا قانون صدر سنة ١٩٣٨ يسمى « قانون تسجيل الوكلاء الأجانب Foreign Agents registration Act » (٢) ، يقضى بأنه لا يجوز لأى شخص خاضع لأحكامه أن يعمل كوكيل عن أصيل أجنبى الا اذا قدم اقرار تسجيل الى النائب العمومى يحوى المعلومات التفصيلية التى يتطلبها القانون أو أية معلومات أخرى لها فى تقدير النائب العمومى صلة بالموضوع . وقد رأت لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى سنة ١٩٦٣ أن تعيد النظر فى هذا القانون بتعديلاته ضمن اجراء شامل لاستعراض أوجه النشاط غير الدبلوماسى التى يمارسها ممثلون عن حكومات أجنبية والى أى مدى يحاولون التأثير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية . وقد مثلت المنظمة والوكالة الصهيونية أمام اللجنة بهذه المناسبة . وقد ظهرت المنظمة والوكالة الصهيونية فى دور مدع بثلاث وحدات . الأولى هى المنظمة والوكالة الصهيونية التى كانت تسمى نفسها أحيانا أثناء مناقشات اللجنة باسم « وكالة القدس Jerusalem Agency » ، والثانية هى الوكالة اليهودية لاسرائيل ، شركة محدودة على زعم أنها هى التى تمثل الوكالة اليهودية فى

(١) لا شك أنه اذا حرصت السلطات الأمريكية على تنفيذ أحكام المساعدة بدقة فإن ذلك سيقود الجهود الصهيونية لتعزيز فكرة الشعب اليهودى فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ويساعد فى ذات الوقت مصالح الأمريكية على أن تمشى فى جو سلبى فى الشرق الأوسط .

(٢) يعرف الأمريكيون هذا القانون باسم Mc Cormack Act .

الولايات المتحدة الأمريكية وقد سجلت - على هذا الأساس - طبقا لقانون تسجيل الوكلاء الأجانب • وقد ادعت بأنها أصبحت تخضع منذ سنة ١٩٦٠ لاشراف المنظمات والمواطنين الأمريكيين كهيئة خيرية خاصة ولذلك أوقفت تسجيلها منذ ذلك الحين كوكيلة عن الوكالة اليهودية (١) • والثالثة هي الوكالة اليهودية - القسم الأمريكي - والذي سجل اعتبارا من سنة ١٩٦٠ تحت قانون تسجيل الوكلاء الأجانب بوصفه وكيلًا عن الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية • وهكذا زعم الصهاينة أن نشاطهم في أمريكا يتمثل في الشركة المحدودة بوصفها أنها هي الأصل وأن وكيلتها في إسرائيل هي الوكالة اليهودية وأن الوكيل عن الوكالة اليهودية المسجل في الولايات المتحدة هو القسم الأمريكي •

ورغم ما بذلته الصهيونية من جهد في تحوير الحقائق فإنها في تقديري قد فشلت في إبعاد الادانة عن نشاطها المريب داخل الولايات المتحدة الأمريكية لأن القول بأن القسم الأمريكي هو الوكيل عن الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية يستتبع القول بأن القسم الأمريكي وكيل عن الشركة المتحدة التي هي الأصل بالنسبة للوكالة اليهودية • فإذا ذكرنا بجانب هذا أن الوكالة اليهودية جزء من الحكومة الإسرائيلية فإن أغلب الظن - ان لم يكن أصح - هو أن الشركة المحدودة هي وكالة الحكومة الإسرائيلية لجمع الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية • ولذلك فقد صرح المستر فلبرايت Fulbright - رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ الأمريكي - بأن العلاقة بين الوكالة اليهودية وبين حكومة إسرائيل هي موضوع تكييف قانوني وليست مسألة وقائع • وقد بنى الشيخ الأمريكي رأيه هذا على ما تكشف له أثناء التحقيق من حقائق (٢) •

(١) زعم جوتليب همر Gottlieb Hammer أن الوضع قد انقلب منذ سنة ١٩٦٠ فاصبحت الوكالة اليهودية هي الوكالة اليهودية شركة محدودة •

(٢) وينبغي أن الصهاينة قد أحسوا بوهن موقفهم فراحوا يشيرون إلى ما أسماه المجلس الصهيوني الأمريكي American Zionist Council. زاعمين أنه يخضع لاشراف المواطنين الأمريكيين وأنه هو الوسيط لنقل الأموال من المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية إلى جماعات

ولعل من المناسب أن أذكر أن ما وصل الى علم لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي من حقائق عن نشاط الصهيونية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية كان من الأسباب الحاسمة التي أدت في سنة ١٩٦٦ الى تعديل قانون تسجيل الوكلاء الأجانب . وقد تضمن التعديل - من بين ما تضمن - اضافة فقرة تعرف النشاط السياسي تعريفا ينطبق بدقة على النشاط السياسي الصهيوني الذي وضحت صورته للجنة سنة ١٩٦٣ (١) ، وكفى به انما كبيرا .

ولا ننسى ونحن بصدد الحكم على حقيقة الوضع القانوني للسيادة الاسرائيلية الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية أن دستور المنظمة الصهيونية الأمريكية المعمول به حاليا يقرر - من بين أمور أخرى - أن « المنظمة الصهيونية الأمريكية يجب أن تنتسب الى المنظمة الصهيونية العالمية طبقا لنظمها وقواعدها ولوائحها ... » . وأن الدستور المعمول به منذ سنة ١٩٦٠ بالنسبة للمنظمة الصهيونية العالمية يركز على تحقيق فكرة « الشعب

مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلق مستر فولبرايت على ذلك بأنه اجراء قصد به تجنب التسجيل طبقا لقانون الوكلاء الأجانب . راجع

Hearings on Activities of Non-diplomatic Representatives of Foreign Principals in the United States Before the Senate Committee of Foreign Relations, 1707, 1712 (1968).

(١) تقول الفقرة ما ترجمته « أن تعبير « أوجه النشاط السياسي » يعني نشر الدعاية السياسية أو أي نشاط آخر يعتقد الشخص المشغل به أنه ، أو ينتوي بناء عليه أن ، يسيطر على أو يبت عبادة أو يبدل عبادة أو يفرى أو يفتن ، أو يؤثر بأية طريقة أخرى على أي جهاز أو موظف حكومي أمريكي أو أي قطاع من الجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية مع الإشادة الى تشكيل أو تبني أو تغيير السياسات الداخلية أو الخارجية أو مع الإشارة الى المصالح السياسية أو العامة أو السياسات أو علاقات حكومة دولة أجنبية أو حزب سياسي أجنبي ... » والأصل الانجليزي كالآتي :

"The term "political activities" means the dissemination of political propaganda and any other activity which the person engaging therein believes will, or which he intends to, prevail upon, indoctrinate, convert, induce, persuade or in any other way influence any agency or official of the Government of the United States or any section of the public within the United States with reference to formulating, adopting, or changing the domestic or foreign policies of the United States or with reference to the political or public interests, policies, or relations of a government of a foreign country or a foreign political party."

اليهودى » وبرنامج بال الذى تبناه أول مؤتمر صهيونى سنة ١٨٩٧ ولا جدال فى أن المنظمة بحسب وضعها القانونى الذى قعته تعتبر « حكومة » فى مدلول القانون الأمريكى^(١) .

واذن فمن المقطوع به أن النشاط الذى تمارسه اسرائيل والصهيونية فى الولايات المتحدة الأمريكية هو نشاط غير مشروع طبقا للقانون الأمريكى^(٢) ونصوص الاتفاقية المبرمة بين الطرفين سنة ١٩٥١ ولذا فان على الحكومة الأمريكية واجبا هو أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة للعمل على تنفيذ أحكام الاتفاقية السالفة تنفيذا سليما وصحيحا وفعالا . وقد زود القانون الأمريكى النائب العمومى بالسلطات الكافية التى تعينه فى هذا الخصوص -

(١) يقرر القانون فى هذا الخصوص « أن تعبر « حكومة بلد أجنبى » تشمل أى شخص أو جماعة تمارس اختصاصا سياسيا بالسيادة القانونية أو الفعلية على أى بلد ، عدا الولايات المتحدة ، أو على أى جزء من ذلك البلد ، ويتضمن أى قسم فرعى من أى من تلك الجماعة أو أى جماعة أو وكالة تفوض إليها - سواء بطريق مباشر أم غير مباشر - سلطة السيادة القانونية أو الفعلية تلك .

« The term "Government of a foreign country" includes any person or group of persons exercising sovereign de facto or de jure political jurisdiction over any country, other than the United States, or over any part of such country, and includes any subdivision of any such group and any group or agency to which such sovereign de facto or de jure authority or functions are directly or indirectly delegated » .

(٢) من الأمور غير المشروعة التى تمارسها الصهيونية فى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مسألة التهرب من الضرائب تحت ذريعة الأعمال الخيرية وهذا أمر يتعلق مباشرة بنزاعة الجهاز الضرائبى الأمريكى . وقد أشار الى هذا الأستاذ سقران بقوله :

"Moreover, the American government never seriously attempted to question the classification of the billion dollars of donations made by American Jews as tax-exempt "charity", though this money went, in affect, into the general development budget of Israel".

Safran : The United States and Israel, 1963, p. 278.

الباب الثاني

في

علاقات العرب بالعرب

« ان هلم أمتكم أمة واحدة وانا ربكم فاعبدون »

(الأنبياء ، ٩٢ ك)

الفصل الأول

في

نظرة عقائدية في العلاقات الدولية العربية (١)

« الثورة التحررية »

تمهيد

إذا نظرنا الى العلاقات الدولية العربية على مدى من النظرية الفعائدية (الايديولوجية) نجد أن الحضيصة المميزة لها والظاهرة التي تحكمها - في المحيط العربي - هي الثورة التحررية التي تحققت في بعض أجزاء الوطن العربي وهي بسبيلها الى التحقق في البعض الآخر * « لقد أثبتت التجربة - وهي ما زالت تؤكد كل يوم - أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي الى المستقبل »

« فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التي تحكم فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا * وإنما لابد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً » (١) *

« وإن أعظم تقدير لنضال الشعب العربي في مصر ولتجربته المرائدة هو الدور الذي استطاع أن يؤثر به في حياة أمته العربية وخارج حدوده ووطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر » *

(١) الميثاق الوطني - الباب الثاني (في ضرورة الثورة) *

«تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمته العربية» (١) .

حتى أن لغة السياسة العربية أصبحت تعرف اليوم مسميات جلت عليها مثل « الدول العربية التقدمية » و « الدول العربية التقليدية » . لذلك رأيت أن أفرد كلمة للثورية التحررية كظاهرة فى العلاقات الدولية العربية تستعرضها فى تأصيل علمي (٢) .

فى معنى الثورة (٣) :

استعملت لفظة « ثورة » أول ما استعملت فى علوم الطبيعة ، حيث قصد بها معناها اللاتينى الدقيق وهو التعبير عن حركة دوران النجوم فى انتظام . وطبقا لقانون ثابت حتمى يخرج عن قدرة الانسان (٤) .

وقد ظلت اللفظة بعيدة عن القاموس السياسى فى العصر الوسيط فنجد ماكياڤالى - الذى يعتبره الكثيرون رائد الدراسة العلمية للثورة - يستعمل التعبير الرومانى القديم *mutatio rerum* - أى تغير الدولة - عندما يصف ظاهرة الاطاحة بالحكام بوسائل القوة أو احلال نمط من الحكم محل نمط آخر . ولعل مرجع ذلك هو الفكرة التى سيطرت عليه وامتدت الى الفكر الأوروبى حتى قيام الثورتين - الأمريكية والفرنسية - وهى أن « الثورة » تعنى احياء القديم أو العودة الى نظام سابق حيث كانت الأمور على النحو الذى يجب أن تكون عليه . هذا هو المفهوم الذى كان فى الأذهان عصر الاضطرابات

(١) الميثاق الوطنى - الباب الأول (نظرة عامة) .

(٢) تقوم الجامعات العربية علميا بتدريس مادة « ثورة ٢٣ يوليو » - وقد طهرت فى هذه المائة مؤلفات قيمة تغطى الكثير مما كان يمكن ايراده ضمن هذا الفصل والذى رأيت أن أتركه لهذه المؤلفات بعيدا عن التكرار .

(٣) راجع فى هذا Arendt, Hannah: On Revolution, London, 1962, pp. 13-52.

هناك آراء عدة فى شرح مفهوم الثورة ولكنى لا أقصد هنا أن مناقشتها فهى ليست من موضوعات الكتاب الرئيسية .

(٤) كان العالم الفلكى Copernicus هو أول من استعمل اللفظة بمعناها العلمى الدقيق فى كتابه De Revolutionibus Orbium Coelestium

التي عرفتها المدن الإيطالية المستقلة وهذا هو المفهوم الذي كان في البداية في ذهن صانعي الثورتين الأمريكية والفرنسية (١) .

لقد كانت هذه الانتفاضات وغيرها مما يحكيه التاريخ تسمى الى استبدال حاكم بحاكم ولكنها لم تكن تستهدف تحدى السلطة في ذاتها بمعنى أنها لم تكن تقصد الى تمكين تلك الفئة الغالبة من الناس الذين عاشوا بفقرهم غى زوايا التاريخ من الوصول الى مراكز السلطة والحكم ، اذ كان صاحب الحق في الحكم هو من ولد حاكما أو أن يكون من الأشراف . حقا كان للجماهير أن تقرر من لا يجوز له أن يحكمها ولكن لم يكن لها أن تحكم نفسها بنفسها أو أن تختار من بينها حكاما . ولذا نستطيع أن نقول ان ظاهرة الثورة يفهموها المعاصر هي ظاهرة غير مسبقة في التاريخ الحديث .

إذا أردنا أن ندرس معنى « الثورة » في المفهوم الحديث ومغزاها في العالم الذي نحياه فيجب أن نتجه الى تلك الفترات من التاريخ التي بدت فيها « الثورة » في دور الاكتمال واتخذت شكلا محدد العلامات ، فاتخذت سبيلها في الفكر مستقلة عن المساويء التي سببتها . والمثلان التقليديان البارزان لذلك هما الثورتان الفرنسية والأمريكية . بل أكاد أقول الثورة الفرنسية وحدها لأن الثورة الأمريكية - رغم ما صادفته من نجاح - ظلت ذات طابع شبه محلي في حين أن الثورة الفرنسية - على ما انتهت اليه من كوارث - هي التي ألهمت الفكر الحديث . وهذا هو الذي يفسر لماذا يحاول الكتاب أن يتفهموا الثورات الحديثة في ضوء الثورة الفرنسية وأن يروها في مرآتها . ولعل أول استعمال دقيق للفظ « ثورة » ، وأقصد استعمال اللفظة في مدلولها المعاصر ، هو الذي جاء على لسان الدوق لاروشفوكولد ليانكور في الرابع عشر من يوليو سنة ١٧٨٩ عندما سأله لويس ٠٠٠٠٠ عن سقوط الباستيل

(١) تفسير ذلك أن رجال الثورة الأمريكية كانوا يتحدثون عن الدستور الانجليزي والحريات الانجليزية وشكل الحكومة الاستعمارية ولكنهم ناهوا الى اعلان بالاستقلال . كذلك لم يكن في ذهن رجال الثورة الفرنسية في البداية أن يطيحوا بالنظام القديم وانما أرادوا الرجوع به الى حيث تنقر الحريات ولكنهم تبينوا بعد قيام الثورة أن ذلك مستحيل وأن عليهم أن يرسوا مخططا جديدا للحياة الفرنسية .

وأطلق سراح بعض السجناء، وإهتزاز بعض القوات الملكية أمام هجوم الجماهير، قال الملك : « انها تمرد » e'est une révolte ، فأجاب الدوق :
« Non, Sire, c'est une révolution »
« لا يا مولاي ، انها ثورة »
ذلك ان الانتفاضة كان قوامها الدهماء الذين عاشوا في ظلال النسيان قرونا ثم هبوا يطالبون بمكانهم تحت الشمس . ومن هنا بدأت لفظة « ثورة » تتخذ مفهوما خاصا في التفكير العلمى .

ان « الثورة » فى المعنى المعاصر هى أكثر من عصيان وهى ليست مجرد انقلاب ينتقل فيه الحكم من فرد الى آخر أو من جماعة الى جماعة . قد تشترك هذه الظواهر جميعا فى عنصر جامع هو العنف الأمر الذى يقود البعض خطأ الى وصفها جميعا بأنها « ثورة » . ولكن العنف ليس هو العنصر السليم لوصف « الثورة » فهناك ثورات - كالثورة المصرية - تحققت دون استعمال العنف .

ان ظاهرة « الثورة » فى لغة السياسة المدنية تتوفر عندما تجتمع العناصر التالية :

- أ - الابتداع أى تغيير ذات مفهوم الحياة الاجتماعية وخلق بداية جديدة للمعتقدات الأخلاقية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع .
- ب - الرغبة فى التحرير والحرية .

فإذا اقترن الابتداع بالتحرير والحرية يكون من حقنا أن نقول اننا أمام ظاهرة تسمى « ثورة » .

ان الحلب على كل ما هو جديد وحب الابتداع لذات الابتداع هو من سمات العالم الذى نعيش وهذا ما نسميه بالروح الثورية ، واذن فلا بد للثورة أن ترسم نمطا جديدا للحياة أما اذا سمعت الى احياء القديم أو اصلاحه قانها تفقد بذلك عنصرا من العناصر اللازمة لوصف الثورة .

والتحرير فى المعنى الثورى يختلف عن الحرية . فالتحرير قد يكون

شرطا لتحقيق الحرية ولكنه لا يقود حتما اليها ولذا يجب أن نفرق بين حرية التحرير وبين ارادة الحرية . ان التحرير هو التحرر من الضغط والارهاب والفقر والعوز ، وتلك ظاهرة سلبية . اما الحرية فتعنى المساواة بين الناس مساواة تستمد أصولها من آدميتهم أى أنها حق يتقرر للفرد بمولده فهي صفة في الشخص ، وليست المساواة فى المفهوم الاغريقى أى المساواة التى يكتسبها الفرد كآثر من آثار المواطنة على انها صفة فى المدينة . ان الحرية الثورية لا تعنى الحريات الدستورية أى ما اصطلح على تسميته بالحقوق المدنية ، فهذه حقوق تقررت من حيث الأصل دون ثورة وانما الفحوى الحقيقى للحرية الثورية هى المساهمة فى الشئون العامة ، هى حق للجماهير لا يقبل التصرف فى أن تقوم بدورها فى ادارة شئون نفسها . ولذلك عرف هاميلتون الثورة بأنها الانتقام لشرف الانسانية (١) .

واذن فالثورة بمدلولها العلمى تقتضى أن يتواكب الابتداع مع فكرة الحرية (٢) ، أو هى فى تعبير فقهاء القانون احلال نظام جديد للقيم القانونية محل نظام قديم ، والنظام هنا يعنى النظام الذى يمس الجوانب المختلفة للمجتمع .

ولعل هذا يوضح لنا لماذا يتكلم الفلاسفة عن حتمية الثورة ، قاصدين بذلك ان صانعى الثورات لا يملكون من أمرها الا قليلا وأن سيظرتهم على سير أحداثها ضعيفة ان لم تكن منعومة ، فالثورة اذا انطلقت اتخذت سبيلها سرىا .

Hamilton: The Federalist, (1787), ed. Jacob E. Cooke, Meridian, (١)
1961, No. 11.

(٢) عبر الميثاق عن ذلك فى الفصل الاول منه بقوله « وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى ، تحت ظروف المارك الثورية المتشابكة المتداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص ، للمجتمع الجديد الذى ينطلق اليه ، علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبير عنها ثقافة وطنية جديدة » .

فكرة القومية والثورة (١) :

يدعوني الى الكلام عن العلاقة بين فكرتي « القومية » و « الثورة » أن الثورة التحررية العربية تنبثق عن الشعور القومي العربي ، ومن ثم فإن الدراسة العلمية لهذا الاتجاه العربي تقتضى أن نوضح الرابطة التي تربط بين القومية والثورة حتى نتفهم لماذا تنسم العلاقات الدولية العربية في هذه المرحلة من تاريخنا بسمة التحررية الثورية .

القومية حركة سياسية تستهدف الوحدة القومية وتدافع عنها . انها تنفيا الحرية الامر الذي يوحى بأن القوميين أنفسهم يستشعرون الكبت . فاذا جمعنا الفكرتين الى بعضهما - الحرية والكبت - يمكن أن نعطي تعريفا اوليا عاما للقومية بأنها « حركة سياسية تعتمد على شعور جماعي بالظلم ضد الدخيل » . والدخيل هنا قد يكون أجنبيا - في مفهوم الجنسية - وقد لا يكون .

ان الظلم القومي يجب أن يكون جماعيا ، والجماعة يجب أن تكون أمة ، والظلم لا بد أن يحدثه غريب ، فالقومية لا تتمثل الظلم في وضع عقلائي فحسب بل تضيف اليه جديدا ، فكم من قوم حكمهم دخلاء وهم يظنون هذه الجنابة دليل حياد اذا ما قضوا في أمورهم . وقد مرت على المصريين حقبة من الزمن كان بعضهم يظن فيها أن وجود المستعمر على رأس الادارة فيه ضمان ضد تحيز الرئيس الوطني . ولكن القومية علمت الناس أن الحكم الأجنبي بذاته اهانة لكرامة الانسانية . فاذا عرفنا القومية على هذا النحو ، فانه يمكن القول بأن القومية تمر بمراحل متعاقبة متميزة أجمعها في ثلاثة :

ويمكن - في شيء من التساهل - أن نصف المرحلة الأولى بأنها مرحلة القلاقل حيث تحس الأمة بما تعانيه من كبت وضغط ، تلك مرحلة ترفض فيها الأمة كل ما هو أجنبي في الفكر والواقع ولذا نشهد رد فعل لهذا في

عديد من المظاهر كاحياء دين كان قد هجر كما حصل فى الهند مثلا اذ راح الهنود فى المرحلة الأولى من مراحل قوميتهم يعملون على احياء الديانة الهندوكية . وكما يفعل الافارقة اليوم اذ يبحثون فى ماضيهم عن حضارات ضائعة تمدهم بسلف أجدد . أى أن الأمة تحاول فى هذه المرحلة أن تستمد من ماضيها وحيا تستلهمه فى حاضرها .

أما المرحلة الثانية فهى الصراع من أجل الاستقلال ، وهذه المرحلة هى حجر الزاوية فى بناء القومية . قد لا نستطيع أن نحدد اللحظة التى تبدأ فيها هذه المرحلة ولكن نتحدد لها الآن نهاية ، تلك النهاية التى أصبح من المصطلح عليه اليوم أنها تتحقق ببلوغ الاستقلال والانضمام الى الأمم المتحدة^(١) . وطبيعى أن يختلف واقع الصراع من أمة لأخرى فقد يقتصر على المفاوضات السلمية وقد يتخذ شكلا من أشكال العنف التى تبدأ بالتظاهرات وأعمال الارهاب وتصل الى حد حرب العصابات بمعناها الكامل . وفى هذه المرحلة يظهر الأبطال القوميون الذين تتجسد فيهم الفضائل القومية .

والمرحلة الأخيرة هى مرحلة الكل المتماسك . وكثيرا ما تنتهى الأمة من المرحلة الثانية دون أن تصل الى المرحلة الثالثة عندما تكون لها مطالب اقليمية . فإندونيسيا مثلا ظلت - رغم حصولها على استقلالها - تطالب بضم ايربان الغربية على أساس قومي . وهذا هو السبب الذى من أجله يعلن زعماء الدول حديثة الاستقلال - عادة الاستقلال - أن المعركة لم تنته بعد وأنها انما دخلت فى مرحلة جديدة . ولذا فانه يكون من ضيق الأفق أن نتصور أن كل مشاكل الأمة نابعة مما تعانيه من كبت أجنبي ، ويجب ألا تعقد الدهشة ألسنتنا عندما نكتشف أن الفقر والحلاف استمرا كظاهرة فى الحياة القومية بعد الاستقلال ، لا سيما وأن التماسك الوطنى أصبح ينظر اليه فى السنوات الأخيرة من الزاوية الاقتصادية . والأمة لا تعتبر أنها قد بلغت مرحلة الكل المتماسك الا

(١) هذا المفهوم ذاع منذ سنة ١٩٤٥ - أى بعد قيام الأمم المتحدة - أما قبل ذلك فكان الأمر يختلف فيمكن مثلا أن نقول ان مرحلة الصراع فى القومية الايطالية انتهت بدخول فيكتور ايمانويل روما سنة ١٨٦١ ، وأن تلك المرحلة قد انتهت بالنسبة للقومية الألمانية عندما أبرمت اتفاقية السلام مع فرنسا فى بيو الرايا بفرساي سنة ١٨٧١ .

إذا طورت اقتصادها ولو أن هذا قد يعنى أننا نلقى بالتماسك فى مستقبل غير محدود لأن الاقتصاد المتطور مسألة نسبية مرتبطة بباقي الدول ذات الاقتصاد المتقدم . بيد أن هذه وسيلة تساعد على أن تصفى النظرية القومية نفسها بتحويل طاقات الناس الى طرق التطور الاقتصادى المألوفة .

ان النظر الى القومية على أنها احساس جماعى بالظلم ضد الأجنبي وتحليلها الى مراحل ثلاث يبرز القومية كمفهوم متميز فى علوم السياسة الحديثة كما أنه يكشف عن أن بعض الدول - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - (١) ذات خبرة ضحلة فى التجربة القومية . ولكن هذا لا يجيب على سؤال حائر : لماذا ولدت القومية فى العالم الحديث ؟ يقول مينوج أن أكثر الآراء اتقاعا هو القول بأن القومية تمدنا بذريعة تغطى المتاهات الفكرية لأن أولئك الذين يعانون - صراحة أو ضمنا - من الجيوش الاجتماعى يسألون أنفسهم عما هو حادث لهم . وهنا يكون الجواب القومى واضحا : « ان أمتنا تكافح لتولد ، انها تحارب أعداءها من أجل استقلالها » . ان هذا الجواب ليس هو كل الحقيقة وقد لا يكون له شأن بالحقيقة فى بعض الأحيان ، ولكن هذا لا يهم فان الصراع القومى صراع نبيل بما يضيفه من أمجاد على آلام الناس وبما يقدمه لهم من آمال يعملون من أجلها . ولذا فان فكرة القومية - من بين الأفكار الفلسفية - أصبحت سلاحا قويا للتغيير السياسى اذ يسهل على العقول العادية أن نستوعبها فلا غرو أن تصبح حلم الجماهير الذى تهب من أجله نفوسها .

عجالة عن الحركة التحررية الثورية العربية :

يسعى العرب الى تأكيد شخصيتهم فى عالم اليوم عن طريق تأكيد قوميتهم ، تلك القومية التى كانت باهتة العلامات منذ عقدين مضيا فأصبحت اليوم حقيقة واقعة . وقد عبر الميثاق الوطنى عن حقيقة دور الحركة التحررية

(١) يمكن أن ندرج حرب التحرير الأمريكية ضمن هذا التحليل الثلاثى للقومية ولكنه اذا كان صحيحا أن سكان المستعمرات الأمريكية قد شعروا بأنفسهم كأمريكيين إلا أنهم لم ينظروا الى أنفسهم نظرة جدية على أنهم يكونون أمة أمريكية .

الثورية العربية بقوله : « والجمهورية العربية المتحدة - وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية - لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي ، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلا منها في شئون غيرها » (١) .

« ان مبدأ القوميات ... شرارة منبعثة عن الإرادة المعنوية ، شأنه شأن فكرة الحرية التي تتضمنه » .

« ومبدأ القوميات متى تمكن مرة في الشعور البشري ، ومتى استشعره الناس كقاعدة للعادلة تفرض نفسها بما لها من هيمنة محابثة ، فانه يصبح قوة فعالة في حياة الشعوب . ووثبة للتحرر ، وهي فيض زاهر للإرادة التاريخية ، قد اتجهت لأن تصبح فكرة قانونية . وهذه الوثبة ، مع ارتباطها بفكرة الحق القانوني ، فانها ستخضع للعوامل الضابطة لهذه الفكرة ... وأكثر من هذا أننا لن نلبث أن نرى انقلابا تبادليا في ترتيب الظواهر . ففكرة « الحق » ، الاعتقاد بأن الدول ينبغي أن تتحدد بمشاعر الترابط الانتوچرافي ، لن تلبث أن تطلق بذاتها القوى نحو تجمع جديد . لم تعد القوة المحركة التي تطلق الأحداث هي قوة الطبيعة ، ولا هي العاطفة المشبوبة ، وإنما الاقتناع بعمل عادل ينبغي انجازه هو الذي يحتم النزول الى الحلبة ... » (٢) .

وتفصيل ذلك أن الدول العربية تكونت كل منها على جزء من الوطن العربي ولذلك فإن واقع كل دولة عربية يتصارع مع حقيقة الضمير الاجتماعي المستقر في وعي الأمة العربية . فالدولة - بحكم تكوينها كدولة - تميل الى ممارسة سيادة خالصة في داخل اقليمها ، في حين أن شعب الدولة - من حيث هو جزء من الأمة العربية الكبرى - ينطلق بولائه الفكري وأحاسيسه خارج نطاق الحدود الإقليمية لدولته ليتعاطف مع مشاعر وآمال الشعب العربي

(١) الميثاق الوطني - الباب التاسع الخاص بالوحدة العربية .

(٢) نقلا عن مخيم ورزق - المرجع السابق ص ٥٥ .

فى مجموعه • ومن ثم فإن واقع الدول العربية ينفصل عن حقيقة كيانها القانونى والذى دعى الى هذا الانفلاق هى معطيات القومية العربية • ومن ثم فلا بد لهذا الفراغ الذى يباعد بين الواقع والقانون من أن يسد • والطريقة المثل للملئ هى تطويع القانون لكى يستجيب لتلك الحاجة الاجتماعية الملحة عن طريق اعلان الدولة العربية الكبرى • ولما كان قيام هذه الدولة الكبرى لا زالت تقف دونه عقبات فان الضرورة تستلزم - فى هذه الفترة المرحلية - اتخاذ موقف يدور بين السياسة والقانون لمواجهة ذلك الفراغ •

ان الثورة العربية تؤمن بالحاجة الملحة لازالة آثار السيطرة الأجنبية من العالم العربى واتباع سياسة لا تنحاز لآى من الدول الكبرى واقامة وحدة عربية شاملة واعادة البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطن العربى ، وأن هذه جميعا أهداف مترابطة لا يمكن تحقيقها الا بوسائل ثورية • وهذا هو الدور الذى فرض على الثورة العربية فما كان للفكر الثورى العربى أن تتحد فى نطاق اقليمى والا تنكر لدوره المقسوم وتقاعس عن أداء واجبه المفروض • والواقع أن الثورة العربية فى المرحلة الراهنة انما تعكس الازدواج بين المجتمع والدولة عندما تقوم الدولة على جزء من المجتمع الذى يشملها ويشمل دول أخرى غيرها ، وهذا الازدواج يقابل بدوره ازدواجا فى طبيعة الفرد لأن الفرد - فى فرض كهذا - يرتبط بالمجتمع برابطة الرعية فهو فى هذا المجتمع رعية *sujet* ، كما أنه يرتبط فى ذات الوقت بالدولة برابطة المواطنة فهو فى الدولة مواطن *citoyen* (١) • ويجب ألا ننسى هنا أن التكامل الاجتماعى كثيرا ما يسبق التكامل السياسى ويؤدى اليه ، وعندئذ يتطابق المجتمع السياسى مع مكوناته الاجتماعية • ومن ثم فإن الاتحادات العربية - التى عاش معظمها عمر الزهور - ليست الا محاولات الانتقال بالتكامل من دائرته الاجتماعية الى نطاقه السياسى • ومن ثم فان صور هذه الاتحادات يجب ألا تعشى أبصارنا عن حقيقة أن الوحدة العربية

(١) بورديو - المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٦ - ٥٢ • وقريب من هذا الراى الذى نشر

بجريدة الأهرام فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عن التفرقة بين مصر الدولة ومصر الثورة •

هى مفهوم مستقل عن تلك الاتحادات الاقليمية المتبورة وان شعارها قد ارتفع الى مرتبة القدسية التى لا تمس • ولذلك فان الوحدة العربية - علما وعملا - قد أصبحت قطب الرعى فى السياسات العربية والعلاقات الدولية العربية • صحيح أن هناك أهدافا أخرى ولكنها جميعا تتوارى أمام هذه الوحدة وتأتى فى مرتبة تالية لها •

وليس من جدل أن الجمهورية العربية المتحدة قد قامت بالدور الرائد فى هذا المجال^(١) فصدرت فى سياستها العربية عن اعتبارات الثورية التحررية وهذا أمر منطقي لأن قدرة الجمهورية العربية المتحدة على السير فى الشوط حتى نهايته رهن بتضامن الجبهة التى تسلك نفس الطريق وتستهدف ذات الغايات وأن أية نكسة تصيب تلك الجبهة تعنى وضع الجمهورية العربية المتحدة فى عزلة •

صحيح أن متطلبات السياسة الخارجية قد تفرض على الجمهورية العربية المتحدة - كما سبق أن شرحنا عند الكلام على النظريات المختلفة فى العلاقات الدولية - قد تفرض عليها أن تحيد شيئا ما عن الخط الثورى ولكن هذا ينطبق على السياسة قصيرة الأمد دون أن تفقد من الرؤية الأهداف الثورية على المدى الطويل • يؤكد هذا المسلك الواقعى للجمهورية العربية المتحدة فهى مثلا لم تتوقف عن مساعدة الثورة الجزائرية كما قدمت مساعدتها دون قيد للثورة اليمنية والحركة الوطنية فى الجنوب العربى • وهذا ما سآزیده توضيحا فى الفصل التالى •

^١ (١) ساطع الحصرى - آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية ، بغداد ١٩٥٤ •

الفصل الثاني

نظرة عقائدية في العلاقات الدولية العربية (٢)

« على طريق الوحدة »

تمهيد

قلت ان القومية العربية ليست قومية مذهبية تتخذ من القومية غاية بذاتها وانما تتشكل القومية العربية - في عقيدتنا - على أنها مجرد وسيلة الى غاية هي الوحدة الشاملة . ولذا لم تقنع الجماهير العربية بالجامعة العربية تشخيصاً لهذه العقيدة بل سلكت - على الصعيدين الحكومي والشعبي - الدروب المفضية الى تحقيق هذه الوحدة ، ودوت في سمع الزمن ارهاصات بأن الوحدة آتية لا ريب فيها . فنجد الحكومة السورية تتقدم - في سنة ١٩٥١ - الى الجامعة العربية بمذكرة تشير فيها الى خطورة الوضع الدولي وما يحيط بالعرب من تهديد صهيوني وتقترح « مشروعاً عملياً يشمل اندول العربية جميعاً ويكفل التوحيد في السياسة الخارجية وفي الدفاع القومي والاقتصاد والمرافق الرئيسية » (١) .

وفي يناير سنة ١٩٥٤ يتقدم وفد العراق الى جامعة الدول العربية بمذكرة تدعو الى اتحاد فعلي بين دول الجامعة أو من يرغب منها مبررة دعوتها بأن « السبيل الوحيد لانتقاذ العرب في محنتهم الحاضرة ومجابهة الخطر الاسرائيلي واقرار السلم في هذا القسم الحيوى من العالم هو تحقيق الاتحاد العربى » . وقد شجع العراق على تقديم هذه المذكرة - كما اعترفت المذكرة

(١) الدكتور أبو الفتوح رضوان ، القومية العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٣٠ - ٤٣٥ .

نفسها - ما أبدته جمهورية مصر من رغبة صادقة في العمل على تحقيق الوحدة العربية . وهذا هو ما عبر عنه رئيس جمهورية مصر في خطاب ألقاه في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ بمناسبة ذكرى الثورة المصرية إذ أكد إيمان كل فرد عربي في العالم العربي بأن الوحدة الحقيقية بين البلاد العربية هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمانى والآمال العربية ودرء الأخطار عن العرب .

وقد عقدت مصر في عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ثلاث اتفاقيات للدفاع المشترك الأول في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مع سوريا والثانية في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مع المملكة العربية السعودية والثالثة في ٢١ إبريل سنة ١٩٥٦ مع كل من المملكتين العربية السعودية واليمن . وتتلخص مبادئ هذه الاتفاقيات في المحافظة على استقلال وأمن الدول المشتركة فيها عن طريق التعاون العسكرى فيما بينها في زمن السلم وفي زمن الحرب . ويتم التعاون العسكرى عن طريق وضع جيوش الدول المتعاقدة تحت إشراف مشترك لرد أى عدوان يقع على إحدى الدول المشتركة وتتعهد الدول المتحالفة ألا تعقد أى منها صلحا منفردا مع المعتدى أو تبرم معه أى اتفاق دون موافقة الدول الأخرى - وتنفيذا لأغراض الاتفاقية تنشئ جهازا يتكون من مجلس أعلى يكون المرجع الرسمى للقائد العام للقيادة المشتركة ، ومجلس حربي وقيادة مشتركة .

وقد شهدت القاهرة في مارس سنة ١٩٥٦ اجتماعا ضم الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود وشكرى القوتلى يناقش - من بين موضوعات أخرى - الوحدة العربية وتوطيد التعاون بين الدول العربية في المجالات العسكورية والسياسية والاقتصادية . كما اتفقت سوريا والأردن في صيف العام ذاته على إقامة وحدة اقتصادية شاملة وإلغاء الجوازات بين البلدين .

وفي ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ عقدت مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا اتفاقية التضامن العربى التي أكدت ديباجتها المسئوليات الكبيرة التى تقع على الدول العربية بشأن كيائها واستقلالها والاستجابة لرغبة وأمانى شعوبها في التضامن لتحرير الوطن العربى وأن تحقيق هذا التضامن خطوة إيجابية نحو الوحدة العربية المنشودة . وقد عقدت هذه الاتفاقية بمناسبة عزم السور

العربية. على تقديم معونة مالية الى الاردن تفنيه عن الاعتماد على بريطانيا ولذا نصت على مساهمة الدول المتعاقدة فى الالتزامات الخاصة بدعم الحكومة الاردنية الهاشمية بمبلغ اجمالى قدره اثنا عشر مليونا ونصف المليون من الجنيهات العربية .

وقد واكبت هذه المحاولات الحكومية جهود شعبية افصححت فى أكثر من مناسبة عن شدة تعلق العرب بهدف الوحدة . فقد وضع مؤتمر خريجي الجامعة الأمريكية موضوع الوحدة العربية فى صدر قائمة الموضوعات التى ناقشها أثناء انعقاده ببيروت فى يونيو سنة ١٩٥٢ ، وهذا أيضا هو ما فعله مؤتمر خريجي الجامعات الذى التأم شمله بالقدس فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ . وهو كذلك ما تكرره مؤتمرات المحامين العرب فى كل مرة تعقد .

ولا يمنع عقم هذه الجهود من أن ننظر اليها على أنها علامات بارزة على طريق الوحدة العربية ومظاهر دالة على اقتناع الشعوب العربية بأن الوحدة حقيقة حتمية . وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة باكورة لامتحان تلك الآمال عندما تبلور فى شكل سياسى معين ، ذلك الامتحان الذى امتد الى أشكال أخرى من الاتحادات .

« ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين - أو أكثر من شعوب الأمة العربية - هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية » .

وأعرض فيما يلى الاتحادات العربية على الترتيب التالى :

١ - الجمهورية العربية المتحدة ٢ - الدول العربية المتحدة ٣ - الاتحاد العربى الهاشمى ٤ - اتحاد الامارات العربية مسبقا بكلمة عن اتفاق الوحدة الثلاثية وعن اتفاق التنسيق السياسى بين مصر والعراق واليمن .

الجمهورية العربية المتحدة

عرضت فيما سلف الى ما نص عليه الدستوران السوري (١٩٥٠) والمصرى (١٩٦٤) من أن شعب كل من البلدين هو جزء من الأمة العربية ،

ولذا فليس غريبا أن يتجه البلدان الى وضع هذا المبدأ الدستوري موضع التطبيق العملي . وأمست سوريا بزمam المبادرة فأصدر مجلس الوزراء السوري قرارا في يوليو سنة ١٩٥٦ بالدعوة الى اتحاد عربي يبدأ بوحدة بين مصر وسوريا الأمر الذي قوبل بموافقة اجماعية متحمسة من مجلس النواب السوري وترحيب بالغ من مصر . وتلبية لدعوة وجهها مجلس النواب السوري، قام وفد من مجلس الأمة المصري بزيارة سورية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٧ . وقد تدارس الوفد المصري موضوع الوحدة مع لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس السوري . وأسفرت الدراسة عن تقرير جاء فيه :

« ان أعضاء وفد مجلس الأمة المصري ، وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية المجتمعين معا في دمشق بجلسة مشتركة بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٧ و ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ وبعد اطلاعهما على الخطوات والاتفاقات التي عقدت بين الطرفين يقترحون الاقتراح على القرار التالي :

« ان نواب المجلسين مجتمعين اذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية باقامة اتحاد فدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ، ويدعون حكومتى مصر وسورية للدخول فورا في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد » . وقد وافق المجلسان - المصري والسوري - كل على حدة ، على هذا الاقرار بالاجماع . وبدأت مرحلة المفاوضات بين الحكومتين المصرية والسورية ، ولما تم الاتفاق على المخطوط العريضة تقرر قيام الجمهورية العربية المتحدة في ميثاق تاريخي أعلن في الأول من فبراير سنة ١٩٥٨ وجاء فيه أن المجتمعين تذكروا « ما توالى في السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم . وانتهوا الى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية ، هي طريق العرب الى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام . ولذلك فان من واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى الى حيز التنفيذ في عزم ثابت واصرار قوى .

« لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة » .

« كما يعلنون اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الجمهورية العربية ديمقراطيا رئاسيا يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين أمامه . كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظلل شعبا واحدا » .

« ويعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد » .

وهكذا انطلق الأمل الحبيس من مصر وسورية ليحطم الحدود المصطنعة ويند القوميات الاقليمية منطلقا في طريق الوحدة العربية الشاملة . وسجل الشعبان موافقتهما الإجماعية على الوحدة (٩٩,٩٩٪ في مصر ، ٩٩,٩٨٪ في سورية) في الاستفتاء العام الذي أجرى في البلدين في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ . أرادت مصر وسورية الحياة فاستجاب القدر ، وانجلى الليل والقيد انكسر .

الدول العربية المتحدة

تحقق بالجمهورية العربية المتحدة أمل طالما هفت اليه النفوس ونبضت به القلوب واشربأت أعناق العربوة متطلعة الى مستقبل مجيد ، فلم تذهب دعوة بيان الأول من فبراير بأن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي صرخة في واد ، بل لقيت صداها لدى الامام أحمد امام اليمن وأغرق حكام العرب رجعية وتخلفا . ولعله ريع لمولد هذا المارد فبادر باعلان رغبته في الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة على أساس الاتحاد . وفي ٨ مارس سنة ١٩٥٨ أبرم اتفاق ينشئ اتحادا بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية فتح بابه لغيرها من الدول العربية التي ترغب في الانضمام وجاء في مادته الأولى : « ينشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام الى هذا الاتحاد » .

وينص ميثاق الاتحاد على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ويظل الحكم فيها فهو اتحاد تعاهدى استقلالى يقف عند حد الأمور التي تقرر أن تكون مشتركة فقد قرر الميثاق أن تكون للدول الأعضاء سياسة خارجية موحدة وأن يوحد التمثيل السياسى والقنصلى للاتحاد وأن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة وأن تنظم الشؤون الاقتصادية وفقا لحطط مرسومة وينسقى التعليم والثقافة فى الاتحاد وينشأ اتحاد جمركى بين البلاد العربية المتحدة ويشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى « المجلس الأعلى » يختص برسم السياسة العليا للاتحاد فى المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية واصدار القوانين اللازمة فى هذا الشأن وهو المرجع الأعلى فى تحديد الاختصاصات ويشكل من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعاون المجلس الأعلى فى مباشرة سلطاته مجلس يسمى « مجلس الاتحاد » وهو هيئة دائمة ويشكل من عدد متساو من ممثلى الدول الأعضاء ، وتكون رئاسة مجلس الاتحاد سنويا بالتناوب فيما بين الدول الأعضاء . ويتولى النظر فى الشؤون السياسية ، ويعتمد المجلس الأعلى قراراته .

ويتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية : « أ » مجلس الدفاع ، (ب) المجلس الاقتصادى ، (ج) المجلس الثقافى . ويعتمد مجلس الاتحاد قرارات هذه المجالس .

وابقاء على استقلال الدول الأعضاء قضى ميثاق الاتحاد بأن تصدر قرارات المجلس الأعلى بالاجماع .

وواضح من نظام الاتحاد أنه اتحاد استقلالى يتجه فى حيلة نحو الاتحاد المركزى مراعاة لظروف الحكم فى اليمن وقتئذ . فهو يحتفظ لكل من الدول المكونة له بشخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها فى الوقت الذى يفرض فيه على الدول الأعضاء اتباع سياسة خارجية موحدة ويوحد التمثيل السياسى والقنصلى للاتحاد ويمنح المجلس الأعلى اختصاصا برسم السياسة العليا للاتحاد .

الاتحاد العربي الهاشمي

يحيط المعلقون السياسيون هذا الاتحاد بالشك والريبة ويرون فيه رت فعل استعماري لوحدة الشعب المصرى السورى التى قضت على آمال العرشين الهاشميين فى تحقيق مشروعى الهلال الحبيب وسوريا الكبرى كما غدت شوكة فى حلق الاستعمار البريطانى فوتت عليه أية فرصة لتوسيع نفوذه فى المنطقة ذلك النفوذ الذى يسند كيان العرشين السالفين .

على أنه أيا كانت المآخذ التى تعاب على الاتحاد فإن ميثاقه - الذى أعلن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ - قد قدم شكلا من أشكال الاتحاد (١) قوامه اتحاد عربى بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية باسم الاتحاد العربى مفتوح للدول العربية الأخرى التى ترغب فى الانضمام اليه . وقد رسمت شروط الاتفاق شكل ذلك الاتحاد على النحو التالى :

أ - تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم القائم فيها .

ب - تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التى سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مربية بالنسبة الى الدولة التى عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى . أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التى ستعقد بعد قيام الاتحاد والتى تدخل ضمن موضوعات الاتحاد فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

ج - اعتبارا من تاريخ الاعلان الرسمى لقيام الاتحاد تنفذ اجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد فى الأمور الآتية :

١ - وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسى .

(١) أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية الى ملك العراق مهنتا الدولتين بالاتحاد جاء فيها : ان الاتحاد العربى الذى وحد اليوم بين العراق والأردن هو خطوة مباركة تنطلق اليها الأمة العربية كلها بأمل كبير باعتباره اتجاها يستمد قوته من أعماق الضمير العربى واننا لواقفون تمام الثقة بأن الاتحاد العربى سوف يكون قوة لكل العرب على كل أعداء العرب ٠ ٠ ٠ .

- ٢ - وحدة الجيش الأردني والعراقي باسم الجيش العربي .
- ٣ - ازالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية .
- ٤ - توحيد مناهج التعليم .
- د - يتفق الطرفان بأسرع وقت ممكن على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .
- هـ - ١ - تتولى شئون الاتحاد حكمة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية .
- ٢ - ينتخب كل من مجلس الأمة الأردني والعراقي أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائهما بعدد متساو من كل من الدولتين .
- ٣ - تعيين أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد ليتولى الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .
- و - ملك العراق هو رئيس حكومة الاتحاد وفي حالة غيابه لأى سبب من الأسباب يكون ملك الأردن رئيس حكومة الاتحاد . ويحتفظ كل من الملكين بسلطته الدستورية في مملكته - وعند انضمام دولة أخرى الى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال .
- والاتحاد على الصورة التي رسم بها هو اتحاد من نوع خاص لأنه يمزج بقدر يكاد يتعادل بين كل من الاتحاد والاستقلال والاتحاد المركزي فهو استقلالي النزعة فيما يقرره من ابقاء الشخصية الدولية للدول الأعضاء والاحتفاظ لها بسيادتها على أراضيها ونظام الحكم القائم فيها . وهو مركزي الطابع عندما يقرر الوحدة الكاملة بين الدول الأعضاء في مجالات ذات أهمية على نحو ما عدت .

اتفاق الوحدة الثلاثية (١)

انتهكت الوحدة بين مصر وسوريا - على تفاصيل سنلم بها فيما بعد - للانقلاب الانفصالي الذي حدث في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ . ولكن الشعب السوري واصل جهاده لاعادة الوحدة فاطاح بالحكومة الانفصالية في ٢٨ مارس سنة ١٩٦٢ . وانهقد مؤتمر شعبي في حمص نادى بتشكيل حكومة مؤقتة يعهد اليها باتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة الوحدة مع مصر ، ولكن بعض العناصر الرجعية تسبلت الى الحركة وسيطرت عليها مما أخر تنفيذ مقررات مؤتمر حمص ، وفي صبيحة يوم ٨ مارس ١٩٦٣ نجح انقلاب عسكري في الاطاحة بالحكومة القائمة ونادى باقامة حكومة ائتلافية تمثل كل الجبهات الوحدوية لتتولى مفاوضات اعادة الوحدة مع مصر . وكانت حكومة عبد الكريم قاسم قد سقطت قبل ذلك بشهر أى في ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ وتولى السلطة المشير عبد السلام عارف . وهكذا تعاصر الاتجاه في كل من سوريا والعراق نحو السعي للوحدة مع مصر . فعلا بدأت محادثات ثلاثية بين مصر والعراق وسورية بغية اقامة وحدة عربية بين الاقطار الثلاثة .

وفي ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ أعلنت الوفود المتفاوضة باسم الشعب العربي في هذه الاقطار الثلاثة ارادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية بينها على أساس « توحيد الشخصية الدولية والسياسة الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهدا واحدا ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي » .

« بتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتعبئة قواه لاقامة الحق والعدل والسلام »

« بتوحيد أجهزة التخطيط لتوجيه امكانيات الدولة الاتحادية الى التنمية

(١) الدكتوران محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي - دراسات سياسية وقومية ، المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

الاقتصادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ، •

وقد تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية لتحديد شكل الدولة الاتحادية :

١ - أن تقوم دولة اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق ، وتكون أسماء الأعضاء بالدولة الاتحادية (القطر المصرى) و (القطر السورى) و (القطر العراقى) •

٢ - أن يكون لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة الحق فى أن تنضم الى هذه الدولة بارادة شعبية حرة ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية فى الدولة الاتحادية •

٣ - أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية •

٤ - أن تكون لمواطنى الدولة الاتحادية جنسية واحدة هى الجنسية العربية •

٥ - أن يكون علم الدولة هو علم الجمهورية العربية المتحدة الحالى وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين ، وتزداد نجمة كلما انضمت دولة الى الدولة الاتحادية •

٦ - أن تكون القاهرة هى عاصمة الدولة •

٧ - أن تختص سلطات الدولة الاتحادية بالشئون الآتية : السياسة الخارجية بكل جوانبها بما فيها التمثيل الخارجى والمعاهدات مع الدول والهئات الدولية ، والدفاع والأمن القومى ، والمالية والخزانة وتناول الضرائب الاتحادية ، وميزانية الاتحاد ، واصدار أذونات الخزانة أو السندات الاتحادية لتمويل المشروعات الاتحادية ، والقروض الخارجية والداخلية ، وكذلك القوانين والسياسة الجمركية مستهدفة تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة تتطور الى سوق عربية موحدة ، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية ، والاعلام والثقافة والتعليم ، والعدل وتنسيق القوانين ويتناول وضع أسس موحدة للعدالة فى أقطار دولة الاتحاد ، والمواصلات الاتحادية •

٧ - وتختص الأقطار بجميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية ويمكن تفويض الأقطار بقانون اتحادى فى ممارسة بعض اختصاصات السلطة الاتحادية لأجل معين .

٨ - تكون مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها وفقا لما يلى :

أ - مجلس الأمة ، وهو أعلى هيئة لسلطة الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة والهيئة التى تمارس السلطة التشريعية ، ويتكون من مجلسين : مجلس النواب الذى يشكل من عدد من الأعضاء بنسبة عدد السكان فى كل قطر ، ومجلس الاتحاد ويتشكل من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر . وينتخب أعضاء كل من المجلسين انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع السرى ومدة العضوية فى كل أربع سنوات .

وينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة . ومدة الرئاسة أربع سنوات .

ومجلس الوزراء الاتحادى مسئول أمام مجلس الأمة . كما يختص مجلس الأمة بنظر طلبات انضمام الدول الجديدة الى الاتحاد . ويكون للاتحاد محكمة عليا تسمى المحكمة الاتحادية العليا يختار مجلس الأمة أعضائها - بناء على ترشيح رئيس الجمهورية - من بين رجال القضاء والقانون .

كما تم الاتفاق على أن تكون الأجهزة فى الأقطار على النحو التالى :

١ - رئيس القطر وينتخبه المجلس التشريعى للقطر لمدة أربع سنوات ، ويوافق عليه رئيس الجمهورية .

٢ - المجلس التشريعى للقطر وينتخب انتخاباً حراً مباشراً سرى ، ويصدر التشريعات الخاصة بالقطر .

٣ - وزارة القطر وتسال أمام المجلس التشريعى بالقطر .

٤ - القضاء بالقطر .

وهكذا رسم الاتفاق اتحادا مركزيا يتكون من الأقطار الثلاثة ويكون نواة لاتحاد مركزي شامل . ولكن يجب أن نلاحظ أن الاتفاق ترك الجيوش تابعة للحكومات القطرية ، وبمعنى آخر فإن الوحدة لم تشمل الجيوش رغم أهمية ذلك ورغم أن الوحدة العسكرية كانت شرطا من شروط الوحدات السابقة جميعا . كما أن الاتفاق ترك لكل دولة أن تتخذ خطوات وقرارات معينة من قبلها فكل ما عليها أن تقيم جبهتها وهيئتها التشريعية وميثاق مبادئها السياسية وتمثيلها الخاص في بعض اللجان المشتركة وفي المجلس الرئاسي الانتقالي ، ثم بعد ذلك عليها أن تنظم اجراءات الانتخاب فيها ، وتلك جميعها أمور لم يكن من المتوقع أن تتم بطريقة مرضية في كل من سوريا والعراق بسبب الأوضاع التي كانت سائدة فيهما وقتئذ . ولذلك يمكن أن نقول ان هذا الاتفاق هو في حقيقته وثيقة تعلن حسن نية الأطراف المتعاقدة بالنسبة للمستقبل .

اتفاق التنسيق السياسي بين مصر وكل من العراق واليمن (١)

نكل حزب البعث عما تم عليه الاتفاق بشأن الوحدة الثلاثية ونقضها . فلما انهار سلطان البعثيين في العراق بحركة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ جرت مفاوضات بين العراق ومصر - على هدى من واقع التجربة والخبرة - تناولت الرأي في تحقيق ما يتوق اليه الشعبان في مصر والعراق من انجاز الوحدة بينهما . ولم تكن النتيجة اتفاق وحدة شاملة ولكن خطوة على طريق الوحدة حتى اذا ما اطمأن البلدان الى امتزاج الأسس الفكرية والعقائدية امتزاجا كاملا أمكن التقدم الى تحقيق الوحدة الشاملة . وقد وقع الطرفان « اتفاق التنسيق السياسي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية » في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ . وفي ١٣ يوليو سنة ١٩٦٤ وقعت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اليمنية اتفاقا مماثلا يمهد للوحدة قبل البدء فيها انفاذا لما جاء في الميثاق الوطني من « أن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية

(١) مصطفى أبو زيد - المرجع السابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٢ .

الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة والرجعية ، .

والواقع أن الاتفاقيتين تستهدغان ذات الغاية وتقومان على المبادئ نفسها وهى تقييم بين الجمهورية العربية المتحدة وكل من العراق واليمن نظام الدول المتعاهدة فى أقوى صورة .

ويقرر الاتفاق قيام التنظيمات الآتية :

١ - مجلس الرئاسة المشترك (أو مجلس التنسيق المشترك حسبما أسماه الاتفاق مع اليمن) . ويتشكل من أربعة عشر عضوا هم رئيس جمهورية كل من الدولتين واثنا عشر عضوا تعين كل حكومة ستة منهم على أن يكون ثلاثة منهم متفرغين بدرجة وزير وثلاثة غير متفرغين من بين أعضاء الحكومة . ومقر المجلس مدينة القاهرة وقراراته الزامية نافذة بمجرد تصديق المجلس عليها عدا القرارات التى تحتاج الى استصدار قانون فيكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين . أى أن الاتفاق أعطى للمجلس سلطة أقوى من السلطة التى يعرفها عادة المجلس المشترك فى نظام الدول المتعاهدة .

ويختص المجلس بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين ، وتخطيط وتنسيق سياسة البلدين فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الاعلام ، وتحقيق الوحدة الفكرية بين الشعبين عن طريق التنظيمين الشعبين فى البلدين والعمل على توحيد التنظيمين فى المستقبل .

٢ - « تنشأ المنظمات المشتركة الآتية : أ - اللجنة السياسية - ب : القيادة العسكرية - ج : اللجنة الاقتصادية - د : لجنة الثقافة والاعلام - هـ : لجنة الفكر الاشتراكي العربى - و : لجنة التنظيم الشعبى - ز : لجان أخرى تقتضى الضرورة تكوينها » .

وقد منح الاتفاق للقيادة العسكرية الاختصاص « بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين ، ووضع خطط العمليات وتحريك

القوات المسلحة ، كما تتولى قيادتها وقت الحرب • وتتخذ القيادة المشتركة -
فضلا عن ذلك - التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطير الحرب • ويعتبر أى
اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أى من الدولتين موجها للدولة الأخرى •
وإذا كان التنسيق قد أقام نوعا من نظام الدول المتعاهدة فإنه قد ترك
الباب مفتوحا - بعد التمهيد له - لإقامة النظام المناسب من وحدة اتحادية
أو دولة موحدة •

الاتحاد الإمارات العربية (١) :

يضم هذا الاتحاد البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشرجه وعجمان
وأم القيوان ورأس الخيمة والفجيرة (٢) • وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة به

(١) Al-Baharna, Hussain M. : The Legal Status of the Arabian
Gulf States, Manchester University Press, 1968.

(٢) تقع هذه الإمارات - التى تعرف أيضا بالمشيخات ، وكذا بالمحميات البريطانية - على
إمتداد الشاطئ الشرقى والجنوبى الشرقى من الخليج العربى وتربطها ببريطانيا وروابط اتفاقية
على النحو التالى :

١ - مع البحرين منذ سنة ١٨٦١ باتفاق صداقة وقعه الشيخ محمد خليفة بوصفه الحاكم
المستقل للبحرين •

٢ - مع قطر منذ سنة ١٨٦٨ عندما انتهك حاكمها الشيخ محمد بن ثانى السلم البحرى •
وقد دخلت قطر تحت الحماية البريطانية منذ سنة ١٩١٦ بناء على المعاهدة التى وقعها الشيخ
عبد الله بن جاسم آل ثانى •

٣ - مشيخات شاطئ عمان - أى شاطئ الصلح - وهى مشيخات أقام شيوخها استقلالهم
فى نقاط مختلفة قبل ارتباطهم ببريطانيا بفترة من الزمن • وقد قامت العلاقات الاتفاقية بين
هذه المشيخات وبين بريطانيا بعد حملة شركة الهند الشرقية سنة ١٨١٩ ضد شيوخ القواسم
ورأس الخيمة إذ أبرما معاهدة سنة ١٨٢٠ تعهدا فيها بالامتناع عن أعمال القرصنة والحفاظ على
سلم دائم • وابتعت هذه المعاهدة بأخرى فى سنة ١٨٥٣ ثم اتفاق سنة ١٨٩٢ الذى يعتبر اليوم
هو الأساس القانونى للعلاقات الاتفاقية التى تربط هذه المشيخات ببريطانيا •

والواقع أن عدد هذه المشيخات قد تفرع على مر الزمن فقد كانت رأس الخيمة مندمجة فى
الشرجه ولكن بريطانيا اعترفت بها كمشيخة مستقلة فى سنة ١٩٢١ • كذلك كسبت الفجيرة
استقلالها عن الشرجه سنة ١٩٠١ بيد أن بريطانيا لم تعترف بها كمشيخة مستقلة الا سنة ١٩٥٢
عندما انضم شيخها الى الالتزامات التعاقدية التى تربط باقى المشيخات ببريطانيا •
راجع الدكتور سيد نوفل - الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة •
الطبعة الثانية ١٩٦١ •

فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ فى دى .
وقد بدأ هذا الاتحاد باتفاقية أبرمت فى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ لاقامة
اتحاد بين أبو ظبى ودبى . ثم رؤى - كما جاء فى ديباجة الاتفاقية - أن اتحادا
كهذا يحسن أن يضم الامارات العربية جميعها لتدعيم الروابط الأخوية الوثيقة
بينها وتوجه جهودها نحو تأمين مستقبلها وخير العرب جميعا .

وتنص اتفاقية الاتحاد على أن الغرض منه هو تقوية الروابط بين
الامارات الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها فى كل الحقول وتنسيق خططها
للتنمية والازدهار وتوحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع الجماعى عنها
بقصد حماية شعوبها والحفاظ على أمنها والنظر عموما فى شئونها ومصالحها
المشتركة بطريقة تؤمن آمالها وتحقق رغبات الوطن العربى الكبير .

ويشرف على شئون الاتحاد مجلس يعرف بالمجلس الأعلى يتشكل من حكام
الامارات ، يقوم بوضع نظام للاتحاد وصياغة سياسته العليا فى الأمور
الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الأمور المرتبطة
بأهداف الاتحاد . كذلك يقوم الاتحاد باصدار التشريعات الاتحادية اللازمة فى
هذا الخصوص ويعتبر المجلس أعلى سلطة فى تحديد الاختصاصات ، تصدر
قراراته بالاجماع . ويرأس حكام الامارات هذا المجلس سنويا بالتوالى ويعتبر
الرئيس هو ممثل الاتحاد داخليا وكذا بالنسبة للدول الأجنبية . والمجلس هو
الذى يحدد ميزانية الاتحاد ، كما يجوز أن يقرر تعديل اتفاقية الاتحاد لا سيما
بقصد تحقيق مزيد من العلاقات الوثيقة بين الامارات . ويعاون الأعضاء المجلس
فى ممارسة اختصاصاته مجلس آخر يعرف بمجلس الاتحاد يعتبر الجهاز
التنفيذى للاتحاد ويباشر اختصاصاته طبقا للسياسة العليا التى يرسمها
المجلس الأعلى والقوانين الاتحادية . ويحدد القانون كيفية تشكيل هذا
المجلس . ولا تعتبر قراراته نهائية الا بعد أن يصادق عليها المجلس الأعلى .
كذا يحدد القانون المجالس واللجان التى تساعد المجلس الاتحادى فى القيام
بوظائفه .

وتقرر اتفاقية الاتحاد التزام الامارات المتعاقدة بالتعاون مع بعضها

٢- لبعض لتقوية قدراتها العسكرية • وأن تقوم الإدارات بواجبها المشترك في دفع أى عدوان مسلح ضدها وأن تعمل - في حدود الموارد والمتطلبات - بالمساهمة في تجهيز وسائل الدفاع الجماعية والفردية •

ويكون للاتحاد محكمة عليا تعرف باسم المحكمة الاتحادية العليا ويحدد القانون كيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبع أمامها •

ويقرر المجلس الأعلى المقر الدائم للاتحاد • ويجرى العمل باتفاقية الاتحاد اعتبارا من ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ طبقا للاجراءات المتبعة في كل امارة وعندما يتم وضع اللوائح الخاصة بالاتحاد •

الفصل الثالث

نظرة تحليلية في العلاقات الدولية العربية

« من الحرب الباردة الى مؤتمرات القمة »

تمهيد

رأينا في الفصلين السابقين كيف أن العقيدة كان عاملا فعلا في تحديد العلاقات الدولية العربية ورسم اطارها العام . وستظل هذه العقيدة قوة تفرض نفسها على العلاقات الدولية العربية الى أن تصل الى غايتها .

بيد أننا اذا نظرنا الى العلاقات الدولية العربية على هدى من النظرية التحليلية نجد أن المصلحة الذاتية لبعض الدول العربية أو لبعض الجماعات العربية اقتضت الخروج في بعض الأحيان على مقتضيات العقيدة وسلوك مسلك المنفعة المحلية . فحزب البعث مثلا ينادى بالوحدة العربية ولكنه تنكر لها في ظروف رأى أن صالحه يقتضى ذلك . والملكة العربية السعودية - رغم اشتراكها في بعض المحاولات التي جرت على طريق الوحدة العربية - رأت أن تقاوم حركة التحرر اليمنية لأنها توجست منها خيفة على النظام الملكي من حيث هو وخشيت أن تعصف ريحها بالأوضاع القائمة في المملكة العربية السعودية ، وهكذا . ومن ثم فليس غريبا أن تعاصر الجهود الوجدوية العربية أجواء من الصراع الذي يقاوم هذه الجهود في كل مرة يرى أنها تمثل خطرا على مصالح محلية . وقد قويت موجة الصراع بين القوى الوجدوية والقوى الانفصالية على وجه الخصوص خلال الفترة التي بدأت عام ١٩٥٨ ، عام أن لفظ النفوذ الأجنبي آخر أنفاسه وانتقلت مصائر الأمور في المنطقة من يديه ، عام أن تحققت الوحدة بين مصر وسوريا (٢٢ فبراير) فقضت على محاولات التسلط على سوريا التي اغرقت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعراق يقابلها الاتحاد السوفيتي ، وشبت الحرب الأهلية في لبنان (مايو) فكتبت التجربة

الفاشلة بنزول القوات الأمريكية هناك خاتمة لقدرة أمريكا على لعب دور حاسم في الشؤون العربية ، وقامت الثورة العراقية (١٤ يوليو) فاجتشت النفوذ البريطاني من البلاد .

وليس غريبا كذلك أن يوصف هذا الصراع الذي امتد على نيف وست سنوات بأنه نوع من الحرب الباردة بين قوى الوحدة وقوى الانفصال حتى اذكرت بعد أمة واجتمعت في مؤتمرات للقمة .

« هناك قانون يربط بشكل ما هذا العالم العربي ولكن هناك متناقضات تعمل عملها داخل حركة هذا العالم العربي الا أن القانون المنظم كان هناك وكانت له القدرة دائما على وضع ضوابط حول المتناقضات يصعب تجاوزها » .

ولعل أبرز مثل يوضح صور تلك الحرب الباردة هي قصة التكمسة التي أصابت الوحدة بين مصر وسوريا ، وحرب اليمن . قد يقول قائل ان حرب اليمن كانت حربا ساخنة فكيف نسوقها مثلا للحرب الباردة والرد على ذلك بسيط فان حرب اليمن كانت حربا ساخنة فيما بين القوات الجمهورية والقوات الملكية داخل اليمن ولكنها كانت حربا باردة في نطاق العلاقات الدولية العربية طرفاها الرئيسيان هما الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية . ولذلك فأننى سأقدم كلمة عن الواقعتين (١) .

انتكاس الوحدة بين مصر وسوريا

لعب حزب البعث (٢) - الذى أعطى للقومية العربية عقائدية سياسية - في سنوات ما بعد الحرب دورا ملحوظا في الحياة السياسية في سوريا يتجاوز بكثير نسبة تمثيله . وقد توقع زعمائوه منذ سنة ١٩٥٥ أن دعوتهم الى الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة مصر فيها فناعتهم بأن مصر قادرة

(١) قارن Little, Tom : Modern Egypt, London, 1967, pp. 177-216.

(٢) حزب البعث الذى أشير اليه في المتن هو الحزب الذى تكون من انماج حزبين همسا حزب البعث الذى كان قد أسسه كل من صلاح البيطار وميشيل عفلق قبيل حقبة من الزمان وحزب أكرم الحوراني المسمى الحزب الاشتراكي العربى .
رابع محمد حسنين هيكل - ما الذى جرى فى سوريا ، القاهرة ١٩٦٢ .

بإمكانياتها على أن تعوق جهودهم • وزادت رغبتهم فى استغلال طاقات مصر لتحقيق رغباتهم عندما أصبح الرئيس جمال عبد الناصر رمز القومية العربية وقد حقق بالعمل ما كان يزعمه حزب البعث بالكلام • وحسب زعماء الحزب أنهم قادرون على الاستفادة بمكانة الرئيس المصرى للوصول بهم الى مراكز السلطة فى سوريا الأمر الذى عجزوا عن تحقيقه لأنفسهم بأنفسهم ، ومن هنا كان تحمسهم الشديد للوحدة مع مصر وتقائهم فى اقناع حكومة الجبهة الوطنية فى سوريا للدخول فى وحدة مع مصر جزءا من برنامجهم السياسى •

وكان حزب البعث الانتهازى - فى محاولته لكسب مزيد من التأييد - قد أقام تحالفا مع الشيوعيين الأمر الذى استغله الشيوعيون لصالحهم بسبب حسن تنظيمهم فلم تمض فترة قصيرة حتى استطاعوا السيطرة على المراكز الحساسة فى الجيش السورى • ولما كان استقرار الأمور فى سوريا من المسائل التى تشغل بال مصر فانها اضطرت ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام استحداث حكومة سوريا لها خشية أن يسيطر الشيوعيون على البلاد • وهنا لم تجد مصر محيضا من أن تقبل الوضع غير المقبول وهو أن تعمل لذات القضية التى يعمل من أجلها حزب البعث • وكانت مصر على بينة من أن الوحدة سابقة لأوانها ولكنها اضطرت تحت ضغط الحكومة السورية ومتطلبات الظروف السياسية المعاصرة لأن تقبل الدخول فى وحدة مع سوريا • وبدا للعالم وكان القومية العربية قد بدأت تستجم لتحقيق أهدافها وتعلقت عقائدية حزب البعث العاجز بأهداف الزعامة المصرية التى تأمرت بحق على العرب من الفرات الى النيل • وقد أحسست حكومتا العراق والأردن مغبة ذلك على مصرهما فهرعت الى اتحاد يضمهما - كما ذكرت آنفا - عليها تقدم بذلك دليلا على ولائها لفكرة الوحدة ولكن الرأى العام العربى استقبل هذا الاتحاد على أنه خطوة دعت اليها الاعتبارات السياسية. فلم يصادف صدى فى الأوساط الثورية التحررية • وملكت الوحدة القلوب حتى انه عندما اكتشف العرب أن الملك سعود دفع شيكات على البنوك البريطانية بمبلغ مليون وتسعمائة ألف جنيه استرلينى لتأييد مؤامرة تسعى الى تعطيل الوحدة وقع الأمر موقع الكارثة على الأسرة المالكة السعودية مما اضطر الملك الى التنازل عن سلطاته للأمير فيصل الذى سعى حثيثا للعودة

ببلاده الى الصنف العربي مع مصر .

كذا هلع الرئيس اللبناني شمعون لأصداء الوحدة فخرج ببلاده عن سياسة الحياد التقليدية التي كانت تسلكها لبنان في الشؤون العربية وانحاز الى الدول الغربية المعادية للوحدة واستثار التوتر بين المسيحيين والمسلمين . وقد أغرت هذه القلاقل نوري السعيد بأن يتخذها ذريعة لاقتحام سوريا بحجة مساعدة لبنان فأمر لواء بالتحرك الى الحدود السورية ، ولكن اللواء عسكر خارج بغداد مساء الثالث عشر من يوليو سنة ١٩٥٨ ثم دخل المدينة في الصباح الباكر ليقتال الأسرة المالكة ونوري السعيد ويستولي على السلطة ، الأمر الذي وضع الأسرة المالكة في الأردن في مأزق خطر . ولذا اتجه كل من الملك حسين والرئيس شمعون الى الغرب في طلب المساعدة فطارت قوات بريطانية الى الأردن ونزلت قوات الأسطول السادس الأمريكي في لبنان . وقد خفف من هذا التوتر في المنطقة قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي صدر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٨ يدعو الدول العربية الى مراعاة علاقات حسن الجوار فيما بينها ، وجهود الأمين العام للأمم المتحدة الذي طار الى الشرق الأوسط ليطمئن على تنفيذ القرار . ولكن هذا لم يمنع من تصدع الجبهة التقدمية في المنطقة فقد أحزن عبد الكريم قاسم أن العراقيين ينظرون الى جمال عبد الناصر على أنه محررهم ولذا لم يؤيد العرض الذي قدمه زميله في الكفاح عبد السلام عارف أثناء وجوده في سوريا بالاتحاد مع سوريا ومصر . وشجعه على اتخاذ هذا الموقف الانفصالي الالحاح المريب الذي قام به حزب البعث لضم العراق الى نوع من الاتحاد مع سوريا ومصر وكذا الشيوعيون الذين نعموا على الوحدة أنهسا حطمت نفوذهم في سوريا . ولذا نجده يتهم عبد السلام عارف بالخيانة ويحكم عليه بالإعدام في فبراير سنة ١٩٥٩ ويقضى على ثورة ذات ميول وحدوية قامت في الموصل بضراوة أراقت سيلاً من الدم العراقي العربي .

كذلك خاب فال حزب البعث في سوريا بعد أن فشل في اجتذاب أنظار العراق الى وحدة تكون له فيها الكلمة العليا وبعد أن اتضح له أنه لم يعجز فحسب عن أن يصبح الحزب الحاكم في سوريا بل كان عليه أن ينهي نشاطه شأنه شأن باقي الأحزاب التي ألغيت . هذا الى جانب أن الوحدة قد ازعجت

طبقة الملاك الاقطاعيين الذين توقعوا أن تطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى ، وقد تأكدت مخاوفهم عندما نفذت تلك القوانين فعلا فى سبتمبر من ذات العام وقد صادف هذا سوء المحصول لعدة سنوات متلاحقة ولكن الانتهازين استغلوا تلك الصدفة لالقاء مسئوليتها على الوحدة . وراحوا يهربون الأموال من سوريا الى لبنان الأمر الذى اضطر الحكومة لأن تفرض قيودا على النقد فى فبراير سنة ١٩٦١ وقد استغلت هذه القيود كذلك للتأثير على الرأى العام السوري الحساس بطبيعته لشئون التجارة والمال . وقد انضم رأس المال المستغل الى الاقطاع الزراعى فى حقه بعد أن صدرت قوانين التأمين فى يوليو سنة ١٩٦١ .

وكان طبيعيا أن تتحالف هذه القوى ضد الوحدة وأن تعمل فى الحفاء على قصم عراها واتصلت من أجل ذلك بفريق من الجيش استطاعت أن تستميله الى جانبها بقصد اعادة النظام القديم الى سوريا . وهى بحكم تعرفها على العقلية السورية وطريقة الحياة السورية أكثر قدرة من الوحدة الحديثة العهد التى لم يكتب لها من العمر ما يكفى لتفهم تلك الحقائق بذات المستوى ، والذى يبدو أن الجيش السوري كان وقتئذ مقتنعا بشعارات الوحدة ولكنه لم يكن على استعداد للدفاع عنها . وقد توقعوا أن تمالئهم العراق فيما يبيتون لتوتر العلاقات على نحو ما ألمحت ، هذا الى جانب غبار الرجعية الذى كان عالقا بالجو العربى العام وقتئذ ، الأمر الذى اعتبره الانفصاليون السوريون ظرفا مناسبا لتحقيق أغراضهم .

وفى الثامن والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٦١ تحركت حفنة من القوات السورية كانت تراسخ فى قطنة واتجهت الى دمشق حيث انضمت اليها قوات أخرى وأعلنت شروطا لاستمرار الوحدة رفضتها مصر . وهكذا انتكست الوحدة التى استشهد من أجلها آباؤنا وأجدادنا . على أنه اذا كان نموذج من نماذج الوحدة قد اختفى فان نوره لا زال وضاء ينير الطريق أمام المخلصين لان الوحدة العربية حقيقة من حقائق التاريخ وحتمية من حتمياته ، والعروبة لا تعتمد على الحكام ولكن على الشعوب . ولعل الدرس الذى استفدناه من النكسة أن الطفرة فى تطبيق الوحدة أمر غير مأمون العاقبة .

ومن الاستطراد الذى يقتضيه المقام أن أضيف أن حزب البعث الذى حطم الوحدة الأولى هو بذاته الذى عاد فحطم اتفاق الوحدة الثلاثية ، فقد جاء الى المفاوضات التى انتهت باتفاق الوحدة الثلاثية آملا أن يحصل من مصر على اعتراف صريح أو ضمنى بشرعيته ليستغل ذلك فى معركته من أجل السلطة ولذلك واجههم الرئيس جمال عبد الناصر أثناء المفاوضات بأنه يريد وحدة مع سوريا وليس مع حزب البعث • ونظرا لأن اتفاقية القاهرة (الوحدة الثلاثية) لم تحدد على وجه الدقة شروط الائتلاف بين حزب البعث ومنافسيه فقد عمل حزب البعث - بعد انتهاء مفاوضات القاهرة - جاهدا لكي يحصل على أكبر كسب ممكن فى مراكز السلطة ولم يرعو عن أى طريق تصل به الى تصفية العناصر الصديقة لمصر لا سيما بعد أن تمكن من الامساك بزمام السلطة فى كل من سوريا والعراق معا(١) • ووصلت الحال الى ما وصفته جريدة الأهرام فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ بأن البعث يخطط لاستئثار مصر كيما تنسحب من اتفاق الوحدة لأن سياسة البعث اتجهت الى القضاء على اتفاق الوحدة ولكنه أراد القاء التبعة على غيره •

وقد أعلنت مصر فى ٢٢/٧/١٩٦٣ أنها غير ملتزمة حيال حزب البعث وأن التزامها باتفاق الوحدة هو التزام قبل الشعب السورى ، وأن الوحدة مع سوريا لا يمكن أن تتحقق فى ظل المشائق وحمامات الدم والقتل الجماعى • وهذا التصريح لا يعنى إلغاء اتفاق الوحدة الثلاثية من جانب مصر وإنما هو تجميد للاتفاق الى أن تقوم فى سوريا حكومة شعبية تمثل الشعب تمثيلا صحيحا حرا • وهكذا أدت مواقف الأناثية التى اتخذها حزب البعث السورى الى القاء حجر عثرة فى طريق وحدة أخرى كان يمكن أن تتخذ سبيلها الى الوجود المجيد •

(١) من المعروف أن البعث هو الذى قام مع عبد السلام عارف بالإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم ولذا فإن القيادة الدولية للحزب هى التى كانت توجه نشاطه فى كل من البلدين الى أن تخلص منها عارف •

حرب اليمن

لم يكن اتحاد الدول العربية الذى جمع بين المملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة مولودا صالحا للحياة فقد كان اتحادا بين ملكية اقطاعية وبين اللب الثورى للعالم العربى وفلا فقد عمت الاضطرابات اليمن فى سنة ١٩٦٠ وسحب الامام مثله من القاهرة فى يونيو من ذات السنة الامر الذى كان يعنى وضع نهاية فعلية لاتحاد الدول العربية • بيد أن هذا الاتحاد لم ينه رسميا الا فى ديسمبر سنة ١٩٦١ عندما تأكد للجمهورية العربية المتحدة أن امام اليمن انضم الى الاتحاد بقصد تحقيق القوة والسلطان لذاته لا لصالح الشعب العربى فى اليمن • فثمة ثلاثة أسباب بررت قرار الجمهورية العربية المتحدة بطلب حل الاتحاد العربى مع اليمن :

« أولا : ان الجمهورية العربية المتحدة على استعداد منذ الآن أن تدخل فى وحدة أو اتحاد مع أى بلد عربى الا على أساس من نضاله الشعبى نحو الكفاية والعدل وأنها ليست منذ الآن على استعداد للدخول فى تجارب وحدوية لا تخدم غير أغراض الحكام وتستغل ضد أمانى الشعوب •

« ثانيا : أن الجمهورية العربية المتحدة تعتقد أن سياسة مهادنة الرجعية التى رضت بها الجمهورية العربية المتحدة فترة من الزمن على أساس الخطأ فى التقدير وعلى أساس ضغط الظروف قد انتهت وأنها الآن بدورها كطليعة ثورية لا تقبل تجربة مهادنة •

« ثالثا : أن الجمهورية العربية المتحدة منذ اليوم الاول لتجربة اتحاد الدول العربية كانت تعرف حقيقة الأوضاع فى اليمن ولكنها تصورت - وأثبتت الظروف خطأ تصورها - أن اقتراب اليمن من القوة المتحررة فى العالم العربى قد يؤثر على الأوضاع فى اليمن ولكنها وجدت بالتجربة العملية أن فكرة الاتحاد ذاتها قد استغلت ضد الشعب اليمنى وضد ارادته ولصالح استمرار الأوضاع الرجعية فى اليمن وتجميد فاعليات العناصر الوطنية » (١) •

(١) نقلا عن جريدة الأهرام ، العدد الصادر يوم الجمعة ١٢/٢٥/ ١٩٦١ •

وزادت الأوضاع تازماً في اليمن سنة ١٩٦١ رغم فرض منع التجول في المناطق الوسطى والشمالية في يوليو وكثرت حوادث الانفجارات لا سيما في الحديدة عندما أُصيب الإمام أحمد أصابة خطيرة توفى على أثرها في ٩ سبتمبر ليخلفه في الإمامة ابنه محمد البدر . بيد أن الثورة اليمنية عاجلته إذ لم يكد يمضي عليه في الخلافة ثمانية عشر يوماً حتى كانت قوات من الجيش اليمني تقذف قصره بالقنابل فسلمت الحامية وأعدم من وجد فيه من أسرة الإمام . وقد ناشدت الثورة اليمنية الجمهورية العربية المتحدة أن تمد لها يد المعونة فاستجابت الجمهورية العربية لذلك النداء لأن المسألة بالنسبة لها كانت مسألة مبدأ لا يترك لها الخيار فكان لزاماً عليها أن تتدخل لتأمين الثورة ضد إمامة رجعية وفعلاً أرسلت بعض القوات المصرية بالطائرات . وفي الثامن من أكتوبر أفاد المراسلون الأجانب أن المقاومة انتهت في اليمن فاستقبل العالم العربي هذه الأنباء عن سقوط الإمامة بترحيب كبير ، ولم يخرج عن ذلك الاجماع الا حكومتا الأردن والسعودية .

ثم اتضح بعد ذلك أن البدر لم يمت كما كان معتقداً بل اعتصم بجبال شمال اليمن حيث انضم اليه عمه الحسن ونفر آخر من أسرته ، وقاد مقاومة تؤيدها المملكة العربية السعودية بالمال والسلاح ويشرف عليها ضباط بريطانيون من المرتزقة . ومع ذلك فقد استطاعت قوات التحرير أن تسيطر - قبل نهاية السنة - على الثلث الذي يضم صنعاء وتمز والحديدة - بيد أن العارف بطبيعة جبال اليمن وطبيعة الشعب اليمني يعرف أن تطهير جيوب المقاومة - على قلتها - لابد أن يستغرق وقتاً لا يتناسب في أمده مع قلة أهمية تلك الجيوب الاستنزافية ، وهذا هو الذي حصل .

وقد تقدمت السعودية في يناير سنة ١٩٦٣ باقتراح مؤداه وقف كل تدخل أجنبي في اليمن بعبقيدة أن الإمام قادر - اذا توقف العون الخارجي للثوار - على سحق الثورة وحده . وقد تابع يوثانت - الأمين العام للأمم المتحدة - هذا العرض فأرسل مساعده مستر رالف بانس للتباحث مع القاهرة ومع الجمهوريين وقد أبدت الجمهورية العربية المتحدة استعدادها لسحب قواتها اذا أوقفت السعودية مساعداتها للإمام . ولما أكد الأمين العام

انه تلقى من الجمهورية العربية والسعودية والجمهوريين استعدادهم لانتهاء أعمال العدوان ، وافق مجلس الأمن على ارسال قوة قوامها مائتا شخص لحلق منطقة حرام بين اليمن والسعودية . ولكن المهمة فشلت بسبب أن عدد القوات كان أقل من المناسب ثم ان نية الطرفين لم تكن صادقة في وقف القتال قبل تحقيق النصر التام .

وفي سنة ١٩٦٤ اعترفت الأردن - تحت ضغط الرأي العام - بالنظام الجمهورى فى اليمن فبقيت السعودية وحدها فى موقفها من ذلك النظام (١) .

وقد انتهز الأمير فيصل فرصة تحسن الجو العربى بمناسبة عقد مؤتمر القمة العربى الأول للعمل من أجل احلال السلام فى اليمن . وفعلًا قام وفد مصرى بزيارة المملكة العربية السعودية فى مارس سنة ١٩٦٤ وانتهت الزيارة ببيان أكد فيه الطرفان أنه ليست لأى منهما مطامع ذاتية فى اليمن وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وفى سبتمبر اتفقت الجمهورية العربية والسعودية على العمل من أجل ايجاد تسوية ، وبناء على هذا التشجيع قبل الجمهوريون والملكيون - فى مؤتمر عقد بأركون فى السودان - وقف اطلاق النار وعقد مؤتمر سلام فى نوفمبر . ولكن مؤتمر السلام هذا لم يعقد لأن الجمهوريين أصروا على ألا يكون أحد من أفراد أسرة الامام بين ممثلى الجانب الملكى .

وقد تكررت الجهود من أجل السلام بجدة فى اغسطس سنة ١٩٦٥ عندما تقابل الرئيس المصرى والملك السعودى واتفقا على وقف اطلاق النار فوراً وانسحاب القوات المصرية حتى ٢٣ سبتمبر وتشكيل حكومة مؤقتة واجراء استفتاء عام لتحديد شكل الحكومة المستقبلية للبلاد . وطواعية لذلك الاتفاق اقترح إرسال كل من الملكيين والجمهوريين خمسة وعشرين مندوباً الى مؤتمر للسلام فى حرضه شمال اليمن وكان ذلك فى نوفمبر . ولكن أعمال المؤتمر

(١) وكادت الحرب الباردة بين الجمهورية العربية والسعودية أن تنقلب ساخنة فى أوائل سنة ١٩٦٤ عندما اتهمت السعودية القوات المصرية بالقضاء القنابل على بعض القرى السعودية فى الجنوب الأمر الذى دعاها لاعلان التعبئة العامة ثم قيام قواتها بعمليات مشتركة مع القوات الامريكية وأخيراً - فى يونيو - طلبت حماية جوية أمريكية .

جمدت وتوقف في أواخر ديسمبر بسبب اصرار الجمهوريين على ألا تكون الحكومة المستقبلية حكومة ملكية وعزوف الملكيين عن إجراء الاستفتاء العام إلا بعد انسحاب القوات المصرية . فكان أن استؤنف القتال بين الطرفين مرة أخرى . وتعرضت العلاقات بين الجمهورية العربية والسعودية الى التدهور ثانية . وكان واضحا أن انسحاب القوات المصرية في ذلك الوقت يعنى الإلقاء بسنوات من التضحية في اليم ازاء القبائل اليمنية التي لم تتأصل فيها المبادئ الجمهورية بعد بل وبعض الجمهوريين من ذوى الصبر النافذ الذين همى لهم أن هذه الحرب الأعلى لن تكون لها نهاية . ولذا رفضت الجمهورية العربية أن تتابع جهود السلام التي بذلت في سنة ١٩٦٦ على أساس الوصول الى اتفاق وسط مع الملكيين واتخذت قرارا قاطعا بالدفاع عن الثورة . ولذا رأت الجمهورية العربية أن بقاء قواتها لازم حتى تستقر مبادئ الثورة ويصبح النظام الجمهورى الذى يدين بمبادئها فى مأمن . وقد صفى الوضع بين الجمهورية العربية والسعودية بالاتفاق الذى أبرمه الطرفان أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثالث فى الخرطوم فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

مؤتمرات القمة :

شهدت نهاية عام ١٩٦٣ مزيدا من الفركة بين الدول العربية : الحزازات مستعرة بين سوريا وبين الجمهورية العربية والعراق ، الجمهورية العربية والسعودية فى نزاع من أجل مستقبل اليمن ، الجزائر والمغرب يتضاربان بشأن الحدود ، والحلاف يستعر بين الجزائر وتونس ، تونس والمغرب على علاقات فائرة منذ أن اعترفت تونس باستقلال موريتانيا . الجمهورية العربية لم تكن علاقاتها ودية بالأردن وتونس وكذا كانت سوريا مع الأردن والمغرب ، سوريا تتبادل الاتهامات مع لبنان بشأن مشاكل الحدود . ومن بين الدول الثلاث العشرة الأعضاء فى الجامعة العربية كانت ثلاثة فقط هى التى ترتبط بباقي الدول بعلاقات مرضية ، تلك هى : الكويت والسودان وليبيا . ولعل أمر هذه الحلافات كان الحلاف القائم بين الحكم فى سوريا وبين الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الجامعة العربية فى حالة جمود بسبب مقاطعة العراق

لها ثم مصر في سنة ١٩٦٢ أما الأولى فقد قاطعتها بسبب مسألة الكويت (١) ،
وأما الثانية فسبب سوريا (٢) ، حتى أن البعض بدأ ينظر إلى الجامعة على أنها
عقبة في سبيل الوحدة العربية أكثر منها أداة مساعدة من حيث أنها تبارك
السيادات المستقلة لأعضائها وتمنع كلاً من التدخل في شئون الأخرى .
ولكن حافظاً فرض نفسه على المجتمع العربي في ذلك الوقت ليدفعه إلى تناسي
خلافاته ، ذلك هي إسرائيل التي كانت توشك على الانتهاء من مشروعها
لتحويل مياه نهر الأردن من حوض خزانها الطبيعي في بحر الحليل (٣) . ذلك
أن إسرائيل كان لديها مشروع بأن تحصل على تسعمائة وعشرين متراً مكعباً
من مجموع مياه نهر الأردن المتوفرة وقدرها ألف وثلاثمائة متر مكعب ، ورغم
أن الحطة التي كانت تنفذ استهدفت سحب مائة وثمانين متراً مكعباً فحسب
إلا أن العرب خشوا أن يكون قصد إسرائيل النهائي هو تحويل مجرى النهر
كاملاً وما يستتبع ذلك من افقار الأردن المجذبة وتيسير الأوضاع لهجرة
يهودية واسعة النطاق ، لذا كان لابد من مجابهة إسرائيل في محاولتها هذه
قبل أن تضع العالم أمام الأمر الواقع . وإزاء التمرق الذي كان يعانيه العالم
العربي كما ذكرت في الوقت الذي يجب أن تجتمع فيه الكلمة لاتخاذ موقف
عربي موحد مشترك - دعا الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له
من بور سعيد (ديسمبر سنة ١٩٦٣) إلى عقد اجتماع يضم ملوك العرب
ورؤسائهم للقيام بعمل عربي موحد يواجه عدوان إسرائيل بتحويل مياه نهر

(١) ذلك أن عبد الكريم قاسم طالب بالسكوت كجزء من الاقليم العراقي وقرن مطالبته
بالتهديد الأمر الذي دعا الكويت إلى طلب حماية القوات البريطانية فكان إن قررت الجامعة
العربية إرسال قوات أمن عربية إلى الكويت لحماية استقلالها على أساس أن الانضمام إلى
العراق لا يكون بالقوة وإنما عن طريق استعمال حق تقرير المصير .

(٢) ذلك أن سوريا شككت الجمهورية العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية بعتية أن
الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في شئونها الداخلية . وقد عقد مجلس الجامعة اجتماعاً لنظر
الشكوى في شتوة بلبنان . وقد اتهمت سوريا الجمهورية العربية بأنها تتآمر في السر مع
أمريكا على إهمال القضية الفلسطينية وقد ألم هذا القذف الجزائري وفد الجمهورية فخرج من الجلسة
احتجاجاً على اتخاذ الجامعة وسيلة للحط من قدر الدول الأعضاء فيها .

(٣) لا أريد الدخول هنا في تفاصيل النزاع الطويل العربي الإسرائيلي بشأن مياه نهر
الأردن ، ولكن يهمني أن أقر هنا أن العرب لم يوافقوا على أي مشروع لاستفادة إسرائيل بمياه
نهر الأردن .

الأدين ، و يضع مشكلة فلسطين عمولا في وضعها الصحيح . وقد نعت هذه الدعوة غلة الرأي العام العربي الذي كان حزينا لما وصلت اليه العلاقات العربية فلم يجد زعماء الدول العربية مندوحة من الاستجابة لهذه الدعوة . واجتمع المؤتمر في القاهرة خلال الفترة من ٩٣ الى ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ ، وجاء في البيان الصادر عن ذلك الاجتماع انه اجتماع الملوك والرؤساء العرب قد أفضى الى الاتفاق « على انهاء الخلافات وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب و إيقاف جميع حملات أجهزة الاعلام ، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة ضمانا للتعاون البناء الجماعي ، ودواء للمطامع التوسعية العدوانية التي تتهدد العرب جميعا على السواء » . وبجانب هذا فقد أصدر المؤتمر قرارات لعل أهمها :

١ - تنفيذ المشروعات العربية بشأن استغلال مياه نهر الأردن وروافده لصالح العرب تحت اشراف هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية . واعتماد مبلغ ستمائة وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية لهذا الغرض . وتهدف المشروعات العربية أساسا الى تحويل الروافد الأساسية للنهر - بانياس والحصاني - والحد من صبه في بحيرة طبرية . ومفروض أن تؤمن هذه المبالغ أساسا من الكويت والسعودية .

٢ - ونظرا لأن تنفيذ المشروعات العربية يستغرق حوالى ثلاث سنوات ، ولم يكن متوقعا أن تقف اسرائيل مكتوفة الأيدي أمام العمل العربي خلال هذه المدة فقد اتفق على انشاء قيادة عربية موحدة لحماية المشروعات العربية .

٣ - انشاء كيان فلسطيني يجمع ارادة شعب فلسطين و يقيم هيئة تطالب بحقوقه .

٤ - انشاء لجنة خاصة تشكّل من مبعوثين بشخصيين للملوك والرؤساء العرب ينضم اليهم ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة وتجتمع برئاسة الأمين العام للجامعة لتابعة تنفيذ قرارات المجلس .

٥ - تنشيط الجهود الاعلامية لشرح قضية فلسطين وقيام وزراء خارجية

الدول العربية بزيارة مختلف العواصم لكسب التأييد الأدبي للقضية .

٦ - تعهدت الدول العربية بأن ترتب علاقاتها السياسية والاقتصادية مع غيرها من الدول على أساس موقف هذه الدول من الحقوق العادلة والمشروعة لشعب فلسطين .

وقد أعلن المؤتمر أمله في أن تؤيد الدول الأفروآسيوية والدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل ، موقف العرب في نضالهم العادل .

ونظرا لأن « عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا » فقد اتفق على أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل ، وتقرر أن يكون الاجتماع التالي بالاسكندرية في أغسطس سنة ١٩٦٤ .

وقد شاء حسن الطالع أن يتحقق الكثير مما تقرر في مؤتمر القمة العربي الأول اذ صفى الجو العربي من كنسير من مظاهر التوتر التي كانت تسوده وأنشئت الهيئة التي ستشرف على المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وكذا القيادة العربية الموحدة .

« وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ ، وأنشئت نتيجة له « منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية » واتخذت الخطوات لتدعيم الجيش الفلسطيني .

« وعملت معاهدة الوحدة الاقتصادية ، ووقعتها خمس دول هي الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن وسوريا والكويت ، ثم انضمت اليها فيما بعد الجزائر . وتم تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي عقد دورته الأولى في يونيو ١٩٦٤ ، وتم الاتفاق فيه على انشاء السوق العربية المشتركة . وعقدت عدة اتفاقيات اقتصادية أخرى مثل أنابيب البترول العربية ، وشركة حاملات البترول العربية ، وشركة الملاحة العربية ، وشركة الطيران العربية الموحدة . وفي الطريق انشاء المؤسسة العربية للانماء لتعمل

على تمويل المشروعات الاقتصادية العربية ، وكل هذه الشركات والمؤسسات ما زالت في انتظار التصديق عليها من الدول العربية لتوضع موضع التنفيذ .

« وأبرمت اتفاقية الوحدة الثقافية لمؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب الذي انعقد في بغداد في مارس سنة ١٩٦٤ ، وصدق عليها مجلس الجامعة في مايو سنة ١٩٦٤ ، وكذلك انشاء المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، أو اليونسكو العربى ، وهى فى انتظار تصديق بقية الدول العربية عليها » (١) .

وقد عقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الثانى بالاسكندرية فى موعده المحدد تقريبا (خلال الفترة من ٥ الى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤) . وقد أكملت قرارات المؤتمر الثانى قرارات المؤتمر الأول فيما يتعلق بدعم « التضامن والعمل العربى المشترك » وزيادته قوة وفعالية .

وقد أصدر المؤتمر قرارات تتعلق بتصفية الاستعمار وانهاء القواعد العسكرية الاستعمارية المتبقية فى الوطن العربى ، وتقوية التضامن الافروآسيوى ، والى جانب هذا قرر :

١ - تحديد الهدف القومى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخطة العمل العربى المشترك ، سواء فى المرحلة الحالية التى وضعت مخططاتها أم فى المرحلة التالية التى تقرر اعداد لها ، وتنفيذ المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الاردن .

٢ - الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطينى واعتماد انشاء جيش التحرير الفلسطينى .

٣ - متابعة الاتصالات والدراسة تمهيدا لتنفيذ مبدأ تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس موقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى .

- ٤ - تقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب العربي .
- ٥ - العمل على دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة العربية سياسيا ودفاعيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتاليف مجلس عربي مشترك للبحوث الذرية للأغراض السلمية في نطاق الجامعة العربية .
- ٧ - انشاء محكمة عدل عربية .
- ٨ - اعتبار الاعتداء على أى دولة عربية اعتداء على الدول العربية كلها تلتزم جميعا برده فورا .

وتوطيدا لذلك الاتجاه الوجدوى قرر المؤتمر أن يجتمع مجلس الملوك والرؤساء دوريا في شهر سبتمبر من كل عام ، كما قرر انشاء هيئة تنفيذية تتشكل من رؤساء الوزراء أو نواب الرؤساء في الدول أعضاء الجامعة تجتمع كل أربعة أشهر للبت في الأمور العاجلة وتباشر تنفيذ الخطط المقررة .

ولكن هذا المجلس الوليد لم يكد يحبو خطوات على طريق الوحدة حتى تعثر من جديد اذ لم يقدر له أن يعقد بعد ذلك الا دورة ثالثة في الدار البيضاء في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ ثم حالت الخلافات التي اطلت مرة أخرى على العالم العربي دون عقد الدورة الرابعة التي كان مقدرا لها أن تجرى في الجزائر في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بعد أن أعلنت الجمهورية العربية المتحدة عدم استعدادها للمضى في سياسة اجتماعات القمة بسبب عدم اطمئنانها لاخلاص بعض الحكام العرب .

وقد نجحت السودان - بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ - في أن تقنع الحكام العرب بلقاء على مستوى القمة في مؤتمر اجتمع في الخرطوم في أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد توصل المؤتمر الى ابرام اتفاقية الدعم المالى للدول التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي ، كما كان فرصة هيأت لعقد اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة والملكة العربية السعودية بشأن اليمن .

وقد دعى الى عقد اجتماع للمجلس في أوائل سنة ١٩٦٨ ولكن موقف بعض الدول العربية أدى الى تأجيل الاجتماع الى موعد يحدد فيما بعد .

وقد طالعنا الصحف العربية مؤخرا بأن وزراء الخارجية والدفاع العرب قد وافقوا على توجيه الدعوة الى الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر القمة الخامس ، وأن الرأي قد استقر على أن يعقد المؤتمر في أيام ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ديسمبر القادم في مدينة الرباط بعد أن تنازلت الجمهورية السودانية للمغرب عن استضافة المؤتمر .

وبجانب التوصية بعقد المؤتمر والقرارات المسبقة التي اتخذها الوزراء فقد أصدروا كذلك القرارات التالية :

١ - فشل الحل السلمي ووصوله الى طريق مسدود وأن الطريق الوحيد أمام العرب هو طريق التعبئة والقوة والحشد والاعداد لأعمال مادية جديّة منظمة .

٢ - دعم الثورة الفلسطينية بكل طاقات الأمة العربية .

٣ - دعم الصمود العربي في الأراضي المحتلة .

٤ - اعتبار موقف الولايات المتحدة بالسماح للمواطنين الأمريكيين بالعمل في الجيش الاسرائيلي عملا عدوانيا (١) .

وقد نشرت الصحف العربية كذلك جدول أعمال المؤتمر الذي وضعه وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان في اجتماعات مجلس الدفاع المشترك ، ويتضمن :

١ - حشد أقصى الطاقات العربية سياسيا وعسكريا واقتصاديا من أجل معركة تحرير الأرض .

٢ - دعم المقاومة الفلسطينية وتوفير كافة الامكانيات المادية والسلاح اللازم لها في ضالتها ضد العدو .

٣ - دعم قدرة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة على الصمود .
وقد أرفقت بالجدول مذكرتان من منظمة التحرير الفلسطينية باحتياجات العمل التضامني على أرض المعركة ومتطلبات الصمود للشعب الفلسطيني (٢) .

(١) عدد جريدة الاهرام الصادر يوم الثلاثاء الموافق ١١ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٢) عدد جريدة الاهرام الصادر يوم الاربعاء الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٦٩ .

وقد اجتمع المؤتمر فعلا في الرباط ولا زال منعقدا وهذه الصفحات ماثلة للطبع .

الفصل الرابع

في

أرساء قواعد القانون الدولي العربي (١)

« منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول »

الفرع الأول

في

عجالة عن البترول العربي في العلاقات الدولية (١)

شغل الناس في العصر الوسيط بالبحث عن اكسير الحياة الذي يمنحهم نعمة الشباب الدائم وعن حجر الفيلسوف الذي يحيل المعادن الأساسية الى ذهب ، فلما كشفت البشرية عن الزيت وجدت فيه ضالتها المنشودة فهو أئمن فائدة من حجر الفيلسوف • فالزيت - الذهب الأسود - عليه تعتمد حضارتنا اليوم أكثر من اعتمادها على أية سلعة أخرى فليس هناك من شيء تقريباً لا يستطيع الزيت أن يحققه • كان في القرن الماضي الغاز الذي يعدنا بالضوء قبل أن نعرف الكهرباء ثم أصبح وقود المواصلات في البر والبحر والجو بل والفضاء • وهو الآن عصب التزليق في العالم والمزود الأساسي بالحرارة والطاقة للصناعة • بل حرق الزيت الآن قد يكون تبديداً فالزيت أكثر فائدة من ذلك كمادة كيمياوية خام فهو الأساس الذي تصنع منه منتجات البلاستيك والنيلون والتريلين وغير ذلك من الألياف الصناعية وكذا المخصبات

Engler, Robert: The politics of oil, The : راجع في هذا :
University of Chicago Press, 1961.

Longrigg, Stephen Hemsley: Oil in the Middle East, Oxford University Press, 1968.

وكذا نشرات البترولية ، وأكثرها صلة بالبترول العربي هي نشرة
The Middle East Economic Survey

التي تصدر في بيروت •

ومبيد الأعشاب الضارة بالنباتات وهو قريب من أن يصبح مصدرا أساسيا للبروتين . ومع الزيت يوجد الغاز الطبيعي الذي يعتبر أكثر كفاءة كمصدر للطاقة . والواقع أن الزيت أصبح موجها أساسيا للاقتصاد العالمي بعد أن فرض نفسه على قطاعات الصناعة الآلية الحديث منها والتقليدي وفتح بابا غير محدودة للصناعات الكيماوية ولعب دورا جوهريا في الحروب وشكل حياة انسان القرن العشرين^(١) .

وزيت البترول ترجمة للفظه الأفرنجية Petroleum ، التي تتكون من مقطعين : Petro وتعنى الصخرة ، Oleum أى الزيت . فكان هذه المادة ذات الشأن الحظير في السلم والحرب عبارة عن زيت يستخرج

(١) تنافس البترول - كمصدر للطاقة - مصادر أخرى . فهناك الطاقة الذرية حيث تم الآن بناء مصانع ذرية كبيرة في مناطق الاستهلاك الكهربى الكبير ولا تزيد تكلفة انتاجها عن تكلفة انتاج المصانع التي تدار بوقود الزيت . ومن المقدر أن ١٥٪ من القوة الكهربائية فى الولايات المتحدة . ويعتبر وقود الزيت الذى تنافس معه الطاقة الذرية أرخص المنتجات البترولية ثمنا . المتحددة . ويعتبر وقود الزيت الذى تنافس معه الطاقة الذرية أرخص المنتجات البترولية ثمنا . عل أن الطاقة تحتاج الى مواد خام توجد فى الطبيعة بكميات محدودة ومن ثم فعالها الى الزوال فى عالم يستخدم لتوليد الطاقة مادة لا تنفذ مثل الهيدروجين . هذا فضلا عن أن تحويل كثير من معدات استهلاك البترول الى معدات استهلاك بالطاقة الذرية يحتاج الى أمد غير قصير . وقد أثبتت تقارير المؤتمر العلمى الذى عقد فى فيينا سنة ١٩٥٦ أن محطات القوى الذرية التى ستشيد فى أوروبا خلال العشرين السنة التالية لن تمد الدول الأوروبية بأكثر من ٨٪ من مجموع حاجتها من الطاقة ، وهذا ما تؤيده الحقائق الى الآن .

هناك مصدر آخر للطاقة هو الشمس اذ يقدر ما يسقط من أشعة الشمس على المتر المربع من سطح الكرة الأرضية بحوالى ١٧ مئذون كيلوات ، الا أن هذه البحوث لا زالت فى مراحلها الأولى بحيث يصعب الحكم على مدى جدواها الاقتصادية .

أما المئاتى الحقيقى للبترول فهو قرين يعثر عليه عادة مرتبطا بالزيت ، ذلك هو الغاز الطبيعى . والغاز الطبيعى هو هيدروكربون فى حالة غازية وهو ينافس كلا من الوقود الصناعى وزيوت التدفئة المنزلية . وقد تبثت فعالية منافسته فى أمريكا وهو يصعد ذلك فى أوروبا الأمر الذى شجعت عليه اكتشافات الغاز الطبيعى فى هولندا وفى بحر الشمال . وقد طلت تكاليف نقل الغاز المرتفعة عائقا دون الوصول به الى أسواقه حتى طورت طريقة نقله سائلا فى ناقلات مبردة وقد طبقت تلك الطريقة تطبيقا تجاريا لأول مرة فى مصطنع أرزو بالجزائر الذى يسيل غاز حقل هنى رمل على بعد خمسمائة ميل من البحر المتوسط ثم يشحن الى فرنسا وانجلترا . ويوجد مصنع مماثل فى ليبيا . بيد أن الغاز الطبيعى السائل عملية تحتاج الى رأس مال أكبر وتعتمد بأرباح أقل من انتاج الغاز الخام .

من الصخر • وقد عرف الإنسان زيت البترول منذ آلاف السنين ، وكان يخرج تلقائيا من مكامته فى باطن الأرض على صورة سائل أو غاز • فاستعمله البابليون فى البناء لأربعة آلاف سنة قبل الميلاد ، واستخدمه المصريون فى التحنيط على عهد تحتمس الثالث (٣٥٠٠ ق م) • كما دعت نيران غلزاته المشتعلة الناس فى فجر التاريخ الى تقديمها وعبادتها فى كسئل من باكو وايران ، تلك النار التى أسماها الروم بنار الاغريق • وجعل حثه الهنود الحمر طلاء الحرب • بيد أن صناعة البترول الحديثة لم تبدأ الا فى عام ١٨٥٩ عندما نجح الكولونيل دريك - كما كان يحلو له أن يسمى نفسه - فى حفر أول بئر لاستخراج البترول الحام فى مدينة تيتوسفيل ببينسلفانيا •

أما ولزيت البترول تلك المكانة السياسية والاقتصادية فى العلاقات الدولية فانها نعمة السماء أن تكتشف معظم حقول الزيت فى الوطن العربى (١) فى بلاد كان لابد أن تعاني الفقر والفاقة لجذب الطبيعة وقلة الموارد فاصبحت بفضلها تستطيع أن تتحكم فى مقدرات دول أكثر ثراء وامكانية ، الأمر الذى تؤكدته نظرة سريعة الى الامكانيات البترولية للعالم العربى •

تقول تقديرات سنة ١٩٦٧ ان الاحتياطى الثابت الذى كشف عنه فى البلاد العربية المطلة على الخليج العربى تناهز ٣٠ بليون طن من مجموع الاحتياطى العالمى البالغ ٤٨ بليون طن ، وأن الانتاج الحالى فى الوطن العربى يربو على المليون ونصف المليون طن يوميا من مجموع الانتاج العالمى اليومى الذى قد لا يتجاوز أربعة ملايين طن • ومن المتوقع أن يصل استهلاك العالم من النفط سنة ١٩٧٥ الى مليارين من الأطنان سنويا سيكون نصفه من البترول العربى • فلا عجب اذن أن يشكل البترول العربى ظاهرة واضحة فى تموين الولايات المتحدة الأمريكية ، وسيظل الأمر هكذا ما لم يكشف المستقبل عن مفاجآت ليست فى الحسبان • ويقول مستر اكس - رئيس هيئة

(٢) يوجد أكبر احتياطى للبترول فى العالم فى الحوض الرسوبى الذى تحده جبال بلودوس وتركيا من الشمال وجبال لبنان وسوريا والمرتفعات السعودية من الغرب وسلسلة جبال ايران ومسقط وعمان من الشرق • وفى هذا الحوض يقع وادى نهري دجلة والفرات والخليج العربى •

احتياطات البترول في أمريكا - ان على أمريكا اذا ما نشبت حرب عالمية
ثالثة أن تلجأ الى استخدام البترول الذى يملكه الغير حتى يصير فى مقدورها
مواصلة القتال ، ويضيف مستر اكس أن عاصمة البترول تتجه الى الشرق
الأوسط .

وحيث أن الولايات المتحدة هي الآن دولة مستوردة للبترول^(١) فطبيعى
- كما قال Friedrich Wilhelm Fernau - أن يأتى تموين أوروبا
البترول عن طريق البحر المتوسط بعد أن كان يعتمد كلية - قبل الحرب -
على ما يرد اليها عبر الأطلنطى . وأن يعترف André Giraud
- أحد المسئولين بوزارة الصناعة الفرنسية - بأن فرنسا فى حاجة لأن تجد
كل ثلاث سنوات بثرا كبر حاجى مسعود وأن تبنى مصفين كمصفى فزين
لكى تواجه حاجاتها البترولية . والواقع أن أوروبا الغربية تستورد قرابة
ثلاثة أرباع حاجاتها البترولية من الوطن العربى وعليها أن تمد البصر الى نصف
قرن قادم على الأقل فى اعتمادها على البترول العربى .

ليس هذا فحسب بل ان أوروبا الشرقية تفتح مزيدا من الامكانيات
للبترول العربى ذلك أن روسيا - التى تصدر اليوم حوالى ٤٥ مليون طن -
ستزداد حاجتها الى البترول لتصل الى ٥٦٠ مليون طن سنة ١٩٨٠ حيث
سيكون انتاجها وقتئذ حوالى ٣٥٠ مليون طن أى بعجز قدره ١٦٠ مليون طن
تقريبا . كما أن التقديرات أن باقى دول أوروبا الشرقية ستكون وقتئذ فى
حاجة الى استيراد مائة مليون طن من الزيت سنويا . وهذا يعنى انه بحلول
سنة ١٩٨٠ ستضاف الى السوق العالمية للبترول سوق أوروبا الشرقية التى
تنطلب قرابة ٢٥٠ مليون طن سنويا على وجه التقريب . وفى تعبير آخر فإن
اعتماد أوروبا على البترول العربى لن يقتصر على جزء دون آخر منها بل سيمتد
من غربها الى شرقها ، وأن المستقبل الاقتصادى لكل من أوروبا الرأسمالية
والشيوعية يعتمد على علاقاتها البترولية مع البلاد العربية^(٢) .

(١) تشير أحدث التقديرات الى أن حاجة الولايات المتحدة الى البترول المستورد لسد حاجاتها
الاستهلاكية سيرتفع الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٨٠ .

(٢) Tugenhadt, Christopher : Oil, the biggest business, London, 1968. (٧)
Dubreuil, Jean : Le Pétrole Arabe dans la guerre, Paris, pp. 10-11.

ولا ترجع حاجة أوروبا للبترول العربي الى الثروة البترولية الضخمة القابعة في تلك البقاع ، بل هناك أيضا سبب لا يقل أهمية عن هذا السبب وهو رخص تكاليف انتاج البترول العربي ، الأمر الذي يستتبع امكانية بيع البترول العربي بسعر تنافسي . فثمان البرميل من البترول الأمريكي في بريطانيا يتجاوز $\frac{3}{4}$ دولار وثمان برميل الزيت الكاريبي هو ثلاثة دولارات في حين أن ثمن برميل الزيت الكويتي حوالى دولارين وربع الدولار . ومعنى ذلك بلغة الأرقام أن بريطانيا تستطيع أن توفر حوالى ٦٠٠ مليون جنيه باستيرادها البترول العربي بدلا من الأمريكي (١) .

ولا يقف اهتمام الغرب بالبترول العربي عند حد أنه مصدر رئيسي للطاقة التي تعتمد عليها البلاد الغربية اعتمادا أساسيا ، بل أن البترول يشكل بجانب هذا موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربى (٢) عن طريق الأرباح التي تحققها الشركات الغربية التي تنتج البترول العربي والتي قدرت - عن مرحلة الانتاج فحسب - بمليارين ونصف المليار من الدولارات عن عام ١٩٦٧ ، وكذا الرسوم والضرائب التي تحصلها الدول المستوردة على ما يدخل إليها من بترول عربى ، وقد بلغت هذه الرسوم والضرائب حوالى عشرة مليارات من

(١) أورد هنا للمقارنة تكاليف انتاج البرميل الواحد بالسنت في بعض مناطق العالم حسب تقديرات سنة ١٩٦٧ :

معدل الشرق الأوسط ١٥ ، فنزويلا ٥١ ، أندونيسيا ٨٢ ، الولايات المتحدة الأمريكية ١٣١ وأضيف الى ذلك أن متوسط الانتاج اليومي للبئر في الشرق العربي هو ٤٥٠٠ برميل مقابل ٣٠٠ برميل في فنزويلا وخمسة عشر برميلا في الولايات المتحدة الأمريكية . هذا الى جانب أن معظم آبار البترول العربية ذات سيولة ذاتية في حين أن البترول يضخ من الآبار الأمريكية ومن نسبة عالية من آبار فنزويلا . ثم ان كمية كبيرة من الزيت العربي تنتج من أماكن قريبة من الغرضات البحرية وهذا يقلل تكاليف شحنها . ومن الأمور التي لابد من أن تدخل في الاعتبار مسألة الكمية التي يستهلكها العرب من بترولهم قياسا الى مجموع الانتاج ، وتقدر هذه النسبة بحوالى ٢٪ من الانتاج الكلى .

وتدل الإحصائيات على أن البترول العربي في الشرق العربي يتمتع بسيطرة في السوق العالمية وأن معظم هذا البترول يصدر حاليا الى أوروبا الغربية واليابان حيث لا يوجد احتياطي طبيعي الأمر الذي يجعل اعتماد هذه الأسواق على البترول العربي اعتمادا كليا .

(٢) راجع مقال الاستاذ نيقولا مركيس - البترول العربي في ميزان القسوى بين العرب واسرائيل ، مصر المعاصرة ، عدد يوليو ١٩٦٩ ، ص ٦٢٩ - ٢٥٠ .

الدولارات فى أوروبا الغربية وحدها لعام ١٩٦٧ • هذا فضلا عما يعود الى البلاد الأوروبية من أرباح البلاد العربية من البترول وذلك بسبب ما تستورده الأخيرة من معدات وخبرات أجنبية • وطبيعى أنه كلما زاد انتاج البترول العربى كلما زادت استفادة الاقتصاد العربى •

وعلى ضوء هذه الحقائق يتبين لنا أن استخدام البترول كسلاح لردع الغرب لا يتأتى فقط عن طريق المقاطعة التى هى الوجه السلبي لقوة البترول كسلاح بل يتأتى كذلك عن طريق امساك العرب بزمام الأمور والاستفادة بالدور الايجابى الذى يلعبه البترول فى الاقتصاد العربى من حيث أنه - كما قلت - محور جوهرى فى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب • فاذا استطاع العرب سن سياسة وطنية واعية أمكنهم اتخاذ البترول كأداة فعالة فى المفاوضة والمساومة مع الغرب فمن يعادى العرب يعرض نفسه لحسارة الكسب الاقتصادى الكبير الذى يمكن أن يحققه على نحو ما ذكرت ، ومن يساعد العرب يفتح لنفسه بابا لتحقيق هذا الكسب • وهذا الدور الايجابى هو المجال الجوهري الذى يمكن أن تؤدى فيه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - محل دراسة هذا الفصل - دورا فعالا • ويقوى المركز التفاوضى للعرب فى هذا المجال أن يمسكوا بزمام الأمور وذلك بتحويل اتفاقيات البترول من امتيازات الى مجرد عقود حيث أن الامتياز يميل بطبيعته الى وضع جزء من اقتصاد الاقليم تحت نفوذ عوامل اقتصادية قد لا تكون للسلطة المحلية السيطرة الكافية عليها • ثم ان الامتياز يبرم بين ندين وكان الشركة الأجنبية لها من السيادة ما يجعلها تقف على قدم المساواة مع الحكومة المحلية • وانصافا للحق فان الدول العربية تتجه قدر المستطاع الى تعديل الأوضاع وتلافى مخاطر الامتيازات قدر المستطاع ، ويتضح هذا لمن يقارن عقود الامتيازات القديمة بعقود الامتيازات الحديثة • فقد كانت الامتيازات القديمة تتميز بالطابع الاحتكارى حيث تنفرد شركة واحدة بالامتياز (كما هو الحال فى الكويت والبحرين) • وما من شك أن هذا الانفراد يضع الشركة فى مركز أقوى • وقد بدأت هذه الظاهرة الاحتكارية فى الزوال اذ تفتت الدول العربية الآن المناطق التى تمنح عليها الامتيازات كما أصبح على

شركة الامتياز أن تتخلى دوريا عن نسبة معينة من منطقة الامتياز غير المستغلة حتى تفسح المجال للشركات الأخرى كي تتقدم لاستثمار المناطق المتخلية عنها . كذلك لم يعد الامتياز - كما كان من قبل طويل الأمد (٩٩ سنة في قطر ، ٧٥ سنة في العراق ، ٦٦ سنة في السعودية) اذ تتراوح مدته الآن بين ٢٥ ، ٤٠ سنة . ومما بلغت النظر في المقارنة أن عددا من البلاد العربية يشترط أن تساهم الحكومة - أو مؤسسة عامة وطنية - في رأس مال الشركة طالبة الامتياز فقد احتفظت المملكة العربية السعودية بحقها في أن تساهم في رأس مال الشركة الفرنسية أو كسبرت بنسبة يمكن أن تصل الى ٤٠٪ (اتفاقية سنة ١٩٦٥) . كما أن المؤسسة العامة (السعودية) للبترول والمعادن تستطيع - باختبارها - أن تساهم في رأس مال شركة إيطالية أمريكية تعمل في الربع الخالي بناء على اتفاق أبرم في ديسمبر سنة ١٩٦٨ . بل أكثر من هذا فإن هناك اتجاهها بدأ وهو أن تصبح الشركة الأجنبية برأس مالها وخبرتها مقاولا يعمل لحساب الدولة أو المؤسسة العامة الوطنية كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية التي أبرمتها شركة إيراب الفرنسية مؤخرا . ويمكن أن نقول في إيجاز أن الوطن العربي ينتقل من مرحلة الامتياز التقليدي الى مرحلة العقد الإداري .

ولكن هذه الجهود لم تستأصل تماما سيطرة المصالح الأجنبية على استثمار البترول العربي (١) .

وفي تقدير أهمية البترول العربي في العلاقات الدولية يجب ألا نشغل بالنا بمشكلة الفائض في الإنتاج البترولي فإن تلك المشكلة في رأى الخبراء لا وجود لها بل قد يكون العكس هو الذى يشغل فكر الاقتصاديين . فحسب احصاء Sir Stephen Gibson الرئيس السابق لشركة IPC فإن الاستهلاك العالمى للبترول سيصل سنة ١٩٨٠ الى حوالى بليونين وثمانمائة وخمسين مليون طن ثم يزداد بسرعة بعد ذلك ليصل الى خمسة بلايين من الأطنان سنويا ، وتلك التوقعات الضخمة هي التى جعلت التنقيب عن البترول لا زال أهم أوجه نشاط صناعة البترول العالمية اذ تنفق عليه ما يقرب من نصف رأس المال المستثمر ، ويقدر ما أنفق حتى الآن على أعمال

(١) سأعرض لمزيد من التوضيح فيما بعد .

الكشف والتنقيب البترولية بمبلغ مائة وخمسين بليون دولار أمريكى (١) وتشير البحوث العلمية الى أن سدس مساحة اليابسة والجرف القارى تحتوى على زيت البترول والغاز الطبيعى فى حين أن الذى جرى التنقيب فيه حتى الآن لا يتجاوز ٥٪ . وتتوقع الاحتمالات العلمية العثور على مائة بليون طن فى أعماق الجرف القارى التى لا تتجاوز ألف قدم . ومع هذه الاحتمالات لابد أن نتوقع اكتشاف البترول فى خارج مناطق انتاجه التقليدية ، وقد يؤدى هذا الى التقليل من اعتماد أوروبا الغربية واليابان على المجموعة التقليدية - ومن بينها البلاد العربية - للمنتجين . ولكن أحدا لا يتوقع أن تسفر الاكتشاف العلمية عن آبار فى مثل نراء ورخص البترول العربى . ففي منطقة رمال القار فى أثاباسكا بشمال كندا ومكانم الزيت المحجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية توجد كميات للزيت قد تفوق بترول العرب ولكن فصل الزيت من الرمل فى أثاباسكا **Athabaska** واستخراجه من الصخور المحجرة فى أمريكا يجعل تكلفة انتاجه غير تجارية (٢)

(١) حسب تقرير للبنك الأمريكى Chase Manhattan فان الدولار الأمريكى الذى يخرج من الولايات المتحدة للاستثمار فى أعمال البترول يعود إليها ثانية بعد ثلاث سنوات . والواقع أن الحصة التى تحصل عليها الدولة المنتجة من الأرباح لا تقاس بمجموع ما تحققه الشركات المنتجة من أرباح فالبرميل من الزيت الخام الذى ييساع مكررا فى أوروبا بمبلغ ١١ دولارا تحصل عليه الدولة المنتجة ضريبة لا تتجاوز ثلاثة أرباع الدولار أى حوالى ٧٪ من السعر الذى يدفعه المستهلك ، ثم تأتى بعد ذلك الأرباح التى تتحقق من تصنيع المواد المكررة والتى تحصل منها الدولة المنتجة نصيبا . ولذا فان واقع ما تحصل عليه الدولة المنتجة قد لا يصل الى ٥٪ من الأرباح التى تحقّقها الشركات المنتجة . وهذا هو الذى دفع الحكومات العربية لأن تشترط فى السنوات الأخيرة على شركات الامتياز الأجنبية أن تدفع ضريبة عن عملياتها البترولية الشاملة التى تبدأ من الإنتاج فالنقل فالتركيب فالصنيع .

(٢) البترول خليط من الهيدروكربونات السائلة ، فإذا جا. اليوم الذى لا يمكن فيه انتاج البترول بكميات كافية لمقابلة الحاجة العالمية فهناك مكونات هيدروكربونية أخرى يمكن استخدامها . تلك الهيدروكربونات الأخرى توجد فى الرمال والحجر الصخرى والفحم . ففى مقاطعة البرتا بكندا يوجد حوالى ٧٠٠ بليون برميل من الهيدروكربون السائل كائنه فى رمال القار فى أثاباسكا . كذلك توجد فى الجبال الصخرية فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٣٠٠ بليون برميل من الهيدروكربون السائل محتجزة فى تكوينات صخور النهر الأخير . وقد بدأ مصنع فى سنة ١٩٦٧ باستخراج ٤٠٠.٠٠٠ برميل يوميا من الهيدروكربون السائل فى رمال القار فى أثاباسكا ولكن تكاليف الإنتاج مرتفعة . كذلك هناك مكانم للفحم كبيرة منتشرة فى العالم يمكن أن يستخرج منها الهيدروكربون السائل إذا ارتفعت أسعاره كثيرا أو اكتشفت الوسائل العلمية لجعل تكاليف انتاجه تنافسية . وعلى كل فهذه المصادر للهيدروكربون السائل هى منافس له إمكانياته المحدودة بالنسبة للمصادر الطبيعية للبترول .

ومثل على يزكى هذه النظرة أن شركة برتش بتروليم تملك باحتياطيها الكثير من الزيت في الكويت أكثر مما تحتاج ولكن هذا لا يعزبها فهي تشتري رغم ذلك زيتا من الشركات المنافسة لكي تمد شبكة توزيعها الكبيرة وتلك ظاهرة تدور ، فكل شركة بغض النظر عن انتاجها تحاول أن تحصل بقدر الامكان على موارد بترولية قريبة من أسواقها .

على أن هذا لا يعنى أن البترول العربي يتمتع باحتكار لا ينافس في الأسواق العالمية اذ يجب أن نضع في اعتبارنا الظروف التي تسيطر على السياسة العالمية البترولية .

ولعل من أبرز هذه الظروف ما يسمى بالخلف أو الكارتل العالمى الذى يضم شركات البترول السبعة الكبرى التى اشتهرت باسم « السبعة الكبار » و « الشقيقات السبعة » ، الذى استطاع منذ زهاء ربع قرن أن يحكم قبضته على سوق البترول العالمية (١) . بيد أن نفوذ الكارتل العالمى وقدرته على النسلط قد تأثرت بالمنافسة التى يلقاها الآن لا سيما من الشركات المستقلة مثل فيليبس وأوكسدنتال وكذا من المؤسسات الحكومية العامة لا سيما الفرنسية إيراب Erap والايطالية اينى Eni ، هذا الى جانب المؤسسات العامة الوطنية فى البلاد المنتجة للبترول . والتى جرى العرف البترولى على تسميتها جميعا « القادمين الجدد New Comers » ويمكن أن نضيف الى ذلك منافسة البترول السوفيتى حاليا اذ يباع بأسعار تقل عن الأسعار العالمية بما متوسطه ١٠٪ وبشروط أفضل أحيانا . وكذا جهود المنظمات البترولية الدولية .

(١) تعود قضية ذلك الخلف الى ١٩٢٨/٩/١٧ عندما وقع رؤساء شركة استاندرد اويل أف نيوجرسي وشل وانجلو إيرانيان اتفاقا عرف باتفاق اشناكارى (نسبة الى القصر الذى وقع فيه) يقيم تحالفا يجمع هذه الشركات ويوزع بينها سوق البترول العالمية على أساس حصص لكل منها فى الحال والاستقبال . وقد أصبح هذا الخلف سباعيا بانضمام شركات تكساس وسوكونى فاكوم وستاندرد اويل أف كالفورنيا اليه بمقتضى اتفاقيتين أبرمتا فى عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ . ورغم أن الناطق باسم شركة ستاندرد اويل أف نيوجرسي أعلن سنة ١٩٣٨ أن الاتفاق قد ألغى الا أن العدل والواقع يؤكد أن هذه الشركات لا زالت ترسم سياستها على أساسه . ولعل من الأمثلة الواضحة لنفوذ هذا الكارتل محاربته للبترول الايرانى خلال الفترة ٥٤/٥١ عندما أمت إيران بترولها .

كذلك يجب ألا يغرب عن بالنا - ونحن نقوم دور البترول العربى فى العلاقات الدولية - أن كثيرا من الدول المستهلكة تصر على الشركات فى أن تنوع مصادر وارداتها وهو أمر يلقي هوى فى نفس الشركات أيضا بعد أن ارتبط البترول بسياسة التحرر فى الشرق الأوسط . فقد قرر العرب سنة ١٩٦٧ وقف ضخ البترول للدول التى ساعدت اسرائيل فى عدوانها وواجهت بذلك أوروبا أزمة وكان على ناقلات الزيت أن تعدل من خط سيرها لتمر برأس الرجاء الصالح . وتلك كانت هى المرة الثالثة فى ست عشرة سنة . كانت الأولى سنة ١٩٥١ عندما انقطع الزيت الإيرانى بسبب تأميمه ، والثانية عندما أغلقت قناة السويس سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى على مصر . وإزاء هذا فقد وجهت صناعة الزيت جهودها بعد أزمة سنة ١٩٦٧ للبحث عن مصادر جديدة وتمثل نجاحها الأساسى فى ليبيا ونيجيريا حيث كشفت آبار أقرب الى السوق الأوروبية من آبار الخليج العربى وليس على زيتها أن يمر بقناة السويس . ولكن هذا الكشف لا يعنى التقليل من أهمية الزيت الذى تنتجه مناطق أخرى من العالم العربى فالبترول فى منطقتى الوطن العربى هذين يتكامل من حيث الحصائص ومن ثم فإن أحدهما لا يغنى عن الآخر فضلا عن أن منطقة وحدها لا تستطيع أن تسد الحاجات العالمية المتزايدة . وكل ما قد يكون لهذه الكشف من أثر هو التخفيف من حدة اعتماد أوروبا على بترول الخليج العربى لفترة قصيرة من الزمن فحسب وقت الأزمات (١) أما الكشف الحديث الهامة الأخرى فى أستراليا وكندا فليس لها دور على المسرح العالمى وقت الأزمات اذ تقتصر جدواها الأساسية على الاقتصاد المحلى فتساعده على التقليل من اعتماده على الواردات وهذا يعنى زيادة الفائض فى أجزاء أخرى من العالم .

ولقد كان للثروة البترولية الضخمة التى تكمن فى الوطن العربى

(٢) من الجدير بالذكر أن الجمهورية العربية المتحدة بصدد تنفيذ مشروع خط أنابيب بين السويس والإسكندرية لربط البحرين الأحمر والمتوسط وقد وقع الاختيار على مجموعة شركات « سوميا » لتنفيذ المشروع وينتظر توقيع العقد النهائى قريبا ثم تبدأ المجموعة على اثره فى تنفيذ المشروع الكبير الذى تقدر تكاليفه بحوالى ٦٠ مليون دولار .

آثارها في حياة المنطقة الاقتصادية والسياسية^(١) . فالبتترول بما يحققه من دخل كبير يلعب دورا هاما في ميزان المدفوعات بالنسبة للبلاد العربية المنتجة للبتترول عن طريق المدفوعات المباشرة التي تتلقاها حكوماتها ، هذا فضلا عن الاتفاق المحل على الانتاج والمنشآت والقروض التي تمقدها بعض الحكومات بضمان انتاجها البترولى وكذا الفوائد التي تجنيها الدول التي يعبر البتترول اقاليمها .

ليس هذا فحسب بل ان للبتترول دورا فعالا في الأخذ بيد التقدم الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية في المنطقة^(١) . وهكذا نستطيع أن نقول أن البتترول الذى يعتبر أكبر صناعة موجودة فى الوطن العربى - وان كان مصدر ثروة للوطن العربى - الا أنه يمكن أن يكون مبعث خسر وركيزة استعمارية اذا غفلت الدول العربية عنه . فهو مثل حى للتأثير المتبادل بين مجتمعين متباينين اذ هو من جهة مبعث تطور تقنى واقتصادى داخل مجتمعات تعيش غالبيتها على اقتصاد بدائى زراعى تجارى ، وهو من جهة أخرى يتم استغلاله بواسطة رأس مال أجنبى وتحت ادارة غير عربية فى مناطق تكافح من أجل استقلالها وحريتها وهو - مهما كان أريحيًا واعيا - لا يعدو أن يكون عنصرا أجنبيا فى مجتمع يسوده اصرار على التحرر من الاعتماد على القوى والنفوذ

(١) أسوق على سبيل المثال الدخل الذى حققته أكثر الدول العربية انتاجا للبتترول : فقد دخل للكويت فى العام الماضى حوالى ٨٠٠ مليون دولار ، ورصدت ليبيا فى ميزانيتها للعام المالى ٧٠/٦٩ مبلغ ٣٥٦ مليون دينار لىبى (الدينار الليبى يعادل ٢٨ دولارا) كدخل لها من البتترول والغاز الطبيعى ، واقترب دخل السعودية عن العام المنصرم من بليون دولار . وقد مرّح وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية فى الجمهورية العربية المتحدة أن الجمهورية قد حققت دخلا قدره ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه من صادرات البتترول فى العام الماضى (جريدة الاهرام - عدد الثلاثاء الموافق ١٩٦٩/١١/٢٥) .

وفى تقديرى أن هذه الحقيقة خلقت سوابق أرست قاعدة عرفية من قواعد لقانون الدول بمقتضاها تلتزم الدول العربية الغنية بمواردها الطبيعية بأن تقدم الدعم المالى اللازم للدول العربية الأخرى التى تدعوها ظروف قاهرة الى اعتياد ذلك الدعم بوصف أن هذه الثروة فى اصلها ملك للأمة العربية . ومن السوابق التى أسوقها هنا - مؤيدة لمسا أقول - قرار مؤتمر القمة العربى الأول الذى حمل الكويت والسعودية العبء الأكبر فى تكاليف تنفيذ المشروعات العربية لتحويل مجرى نهر الأردن ، وقرار مؤتمر القمة العربى الرابع الذى فرض على الكويت والسعودية وليبيا تقديم دعم مالى للدول التى كانت محل العدوان الاسرائيلى . ومن ثم فإن الالتزام بتقديم الدعم لم يعد محل مناقشة وانما المفاوضة تجري فقط بالنسبة لتحديد مده المادى .

الأجنيبيين • ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن امكانيات الوطن العربي - التي عرفناها آنفاً - تؤهله لأن يحتل مكانه تحت الشمس كقوة فعالة في العلاقات الدولية إذا صفت النوايا وصدقت العزائم وتطهرت النفوس (١) •

(١) جاء في كلمة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر خلال حديث صحفي نشر في ١٥/٢/١٩٥٣ قول سيادته « إلا أننا نرى كل يوم برهاناً جديداً على قوتنا وطاقتنا المادية والمعنوية ، وهذا السائل الأسود الذي ينبثق اليوم في أرضنا فيشعل نارا ونورا وانتاجا للحركة ، ويجعل أفئدة من الناس تهوى إلينا وتسمى في مرضاتنا وتلتبس أسباب الرزق بيننا ، ليقدّم لنا برهاناً جديداً على ما نستطيع أن نفعله لو أننا استكملنا أسباب الإيمان بأنفسنا ، ولن نستكمل أسباب هذا الإيمان حتى نؤمن ابتداءً بأننا أمة ... أمة واحدة » •

الفرع الثاني

في

دراسة وجيزة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

نبذة عن تاريخ المنظمة :

دعت الظروف العالمية بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ الى انقسام الدول الاعضاء في منظمة الاوبك (١) فريقين : فريق الدول العربية والفريق المقابل .

(١) الاوبك هو الاسم الذي اشتهرت به منظمة الاقطار المصدرة للبترول ولقطة «الاوليك» OPEC هي اختصار الاسم الكامل للمنظمة Organization of Petroleum Exporting Countries وقصة قيامها تعود الى الهبوط الذي طرأ على أسعار البترول في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ . ذلك أن الحقيقة الأساسية في اقتصاديات صناعة البترول هي أن العنور على حقل بترول وتطويره قد يكلف ثروة ضخمة ولكنه اذا وجد فان تكاليف انتاجه قليلة نسبيا . ولذلك فان شركات البترول المستقلة عندما بدأت منافستها في السوق العالمية اتجهت الى الأسواق الأوروبية الكبرى لتبيع بأى سعر يحقق لها ربحا وكانت النتيجة أن هبط سعر الطن سنة ١٩٥٩ من ١٤٢ دولارا ألمانيا في فبراير الى ٦٠ دولارا في النصف الثاني من السنة . كذلك كان على الشركات الكبرى التي تواجه هذه المنافسة أن تواجه منافسة أخرى من البترول السوفيتي الذي كان يحاول استعادة ما كان له من مركز قبل الحرب في السوق العالمية . كما أثار هبوط سعر المنتجات المكررة مشاكل سياسية واقتصادية . معروف في السوق العادية أن انخفاض أسعار المواد المصنعة يؤدي الى انخفاض مماثل في سعر المواد الخام ، ومن ثم فقد كان على الشركات أن تخفض أسعار الزيت الخام ولكن الحكومات رفضت أن تقبل ذلك عند تحصيل الضريبة إذ فرضت الضريبة على السعر الرسمي المعلن (بغض النظر عن السعر المتحقق الذي جرى البيع به) وهذا معناه أن شركات تسويق البترول كان عليها أن تشتري الزيت الخام بأسعار مرتفعة وتبيعه بسعر منخفض ولم تأبه الشركات المنتجة كثيرا لذلك حتى كانت صفقة البترول الروسي مع الهند في مايو سنة ١٩٦٠ التي بيعت بتخفيض قدره ١٤٪ عن السعر المعلن لزيت الشرق الاوسط ثم بزيادة من التخفيض قدره ٤.٥٪ في ٩ أغسطس إذ اضطرت شركات البترول الى تخفيض السعر سنة ١٩٦٠ . وقد نظرت الدول المنتجة للبترول الى هذا التخفيض نظرة جدية إذ أنه فضلا عن أنه يقلل عن السعر المعلن بمتوسط تراوح بين ٢٪ ، ٥.٥٪ (حوالى ٩ سنت سنة ١٩٥٩ للبرميل ثم ٨ سنت أخرى) فانه جرى دون أن تستشار - وفي هذا جرح لكبرياء هذه الدول - وهذا يؤثر على اقتصادها الذي يعتمد أساسا على دخلها من البترول . فكان أن دعت الحكومة العراقية في ٥ سبتمبر ١٩٦٠ - الدول الكبرى الى اجتماع عقد في بغداد لاتخاذ اللازم نحو منع الشركات من اتیان موقف هكذا في المستقبل من جانبها وحدها كما حصل . وانتهت الى أن أسلم اجراء هو

وذلك بمناسبة قرار الدول العربية بعدم ضخ البترول العربي للدول التي ساعدت اسرائيل في عدوانها الامر الذي استغلته دول أخرى - مثل ايران وفنزويلا - لصالحها مخالفة ذلك مبادئ منظمة الأوبك . وكان واضحا من هذه التجربة أن صالح الدول قد يتعارض تعارضا جذريا مع الدول الأعضاء في الأوبك ومن ثم فإن الحكمة تقتضيها أن تتسلح لمثل هذا الوضع ان تكرر بوحدة تجمع كلمتها وتقف بها صفا واحدا ازاء المعارض . ولكنها رأت في ذات الوقت أن صالحها يدفعها ألا تنفصل عن الأوبك وأن تستمر في عضويتها تسير على مبادئها ولا تخرج عن قراراتها . ومن هنا نبئت فكرة انشاء منظمة تضم أساسا الدول العربية الأعضاء في الأوبك وترتبط في سياستها العامة بسياسة منظمة الأوبك . وقد تبلورت الفكرة في ذهن المملكة العربية السعودية فقدمتها مشروعا باتفاقية الى كل من الكويت وليبيا في نهاية صيف عام ١٩٦٧ . وتناقشت الدول الثلاث في المشروع ثم انتهت الى اتفاقية وقعها مندوبون عن الدول الثلاث في ٩/١/١٩٦٨ بمدينة بيروت تقوم بمقتضاها منظمة باسم « منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول » .

أن تكون الدول الكبرى المنتجة للبترول جبهة موحدة حتى لا تتمكن الشركات بعد ذلك من أن تقرب دولة بالأخرى كما حصل أثناء أزمة عبيدان . وكانت نتيجة مداولات الدول هو انشاء منظمة الأوبك .

وفي ٩/٢٥/١٩٦٠ أعلنت البلاد الكبرى المنتجة للنفط وقتئذ وهي : المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وايران وفنزويلا والكويت اتفاقا على انشاء تلك المنظمة التي نص على أن غايتها الأساسية هي توحيد السياسات البترولية للاقطار الأعضاء وتمهيد أحسن السبل للمحافظة على مصالحها منفردة ومجموعة . وتجميع وسائل الأعضاء لتحقيق أغراض المنظمة حول :

- أ - المحافظة على أسعار ثابتة للبترول بعيدة عن كل تقلب لا ضرورة له .
 - ب - إعادة الأسعار الحالية الى المستويات التي كانت سائدة قبل النخفيض .
 - ج - تحديد الانتاج ليحافظ على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء .
 - د - اتخاذ موقف جماعي حيال الشركات المنتجة للنفط .
- وتقوم الأمانة العامة لهذه المنظمة حاليا في مدينة فيينا . ومن الجدير بالذكر أن منظمة الاقطار العربية للبترول اشتهرت باسم قريب من الأوبك وكثيرا ما يثير الخلط عند عدم التدقيق وهو « الأوابك » .

اهداف المنظمة :

تنص ديباجة اتفاقية انشاء المنظمة على « ان الاقطار العربية المصدرة للبتترول والموقعة على هذه الاتفاقية »

« ووعيا بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقى عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعه الحفاظ عليه ومسئولية استثمار الثروة المتأتية منه استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشاريع انتاجية وانمائية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار . »

« واعتقادا بأن الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذى يقوم به البترول فى خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة له وبالتالي برعاية المصالح المشروعة لتلك البلدان فى تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الانسانية . »

« ومساهمة فى تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها » .

كما تقرر المادة الثانية من الاتفاقية - تحت عنوان « المنظمة وأهدافها وصلاحياتها » - أن « هدف المنظمة الرئيسى هو تعاون الأعضاء فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم فى هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة فى هذه الصناعة ، منفردين ومجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين فى صناعة البترول فى اقطار الأعضاء » .

ومن الديباجة والنص نستطيع أن نقول ان للمنظمة ثلاثة أهداف رئيسية هي (١) :

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاقية انشاء المنظمة على أن على المنظمة - تحقيقا لأهدافها - أن تنوعى على وجه الخصوص :

(أ) القيام بمشروعات مشتركة لتحقيق للأعضاء استثمارا اقتصاديا منوعا يخفف من اعتمادها على البترول كمصدر وحيد للدخل وتبعا تقلل من سرعة استنفادها له وتطيل أجل استثماره فتترك منه للأجيال المقبلة ما تلقى عليها تبعاتها حيال تلك الثروة القابلة بطبيعتها للنضوب .

والاقتصادية صريحة فى أن المشروعات التى تنشئها المنظمة مشروعات ذات طبيعية اقتصادية وتنحصر فى مجال البترول ، ومن ثم فإن نشاط المنظمة لا يمتد الى المجال السياسى . بيد أن المعروف أن البترول يميل الى التحكم فى السياسة ويمس المصالح الحيوية للدولة المعنية . فكما يقولون اذا سالت رجل البترول عما اذا كان هو أو مؤسسته ذات علاقة بالسياسة ، فانه يجيبك بجواب رجل الأعمال اذا سألته عما اذا كان سلوكه لا يتفق وآداب المهنة أو اذا استفسرت منه عما اذا كان أحد أعوانه مريسا . ولكن الزيت صناعة مزدهرة تحتاج فى تحقيق أهدافها الى مباركة الرأى العام والحكومة ولذا فان من الأولويات التى تكشف عنها دخيلة صناعة البترول - بغض النظر عما يتغياه الزيت من أغراض أو ما يحققه من انجازات - هو أن المؤسسات المعنية بشئونه ليست ضالعة فى السياسة بقدر ما أنها هى بذاتها مؤسسات سياسية كما أنها مؤسسات اقتصادية . ان القرارات التى تتخذها تلك المؤسسات لها أثرها الواسع على الاقتصاد القومى بأسره وهذا هو الذى يجعل من الصعب أن نفصل بين المظاهر الخاصة والمظاهر العامة لسلوك المؤسسات البترولية . فإذا ما اعترفنا بتلك الحقيقة يجب أن نعترف معها بأن المؤسسة البترولية تولى اهتماما كبيرا للرأى العام وتهتم بالمحافظة على البناء الاجتماعى الذى

١ - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .

ب - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها فى الإقطار الأعضاء الى الحد الذى يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

ج - مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرص التدريب والعمل لمواطنى الأعضاء فى أقطار الأعضاء التى تتوفر فيها امكانيات ذلك .

د - تعاون الأعضاء فى حل ما يعترضهم من مشكلات فى صناعة البترول .

هـ - الافادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة فى إنشاء مشروعات مشتركة فى مختلف أوجه النشاط فى صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم ذلك .

يسمح لها بالسيطرة على الرأى العام . ومن ثم فإن شكل المؤسسة البترولية كجهاز سياسى يتخذ مظهره المستمد من الحق الطبيعى للمالك المؤيد بالعلم الموجه بأشخاص همهم الأول هو تحقيق الربح يركيه القانون بحقوق تؤكدها اتفاقية أو عقد أو ما الى ذلك . وعلى هذا فإن نشاط المنظمة وإن كان بحسب النص نشاطا بتروليا اقتصاديا إلا أنه يرتبط ارتباط وثيقا بالمجالات السياسية وتبعاً فلا يمكن أن نغفل من أهمية الدور السياسى الذى يمكن أن تؤديه هذه المنظمة فى واقع العلاقات الدولية للأقطار الأعضاء فيها .

والمشروعات التى تنشئها المنظمة مشروعات مشتركة - أى يسهم فيها الأعضاء - ولكن النص لا يلزم الأعضاء جميعاً بالمساهمة فيما تنشئه المنظمة من مشروعات بل ترك ذلك لحيار الأعضاء من شاء منهم ساءهم ومن لم يشأ لا يسهم . ولذا فإن مؤدى المادة الخامسة من الاتفاقية أن يتم انشاء هذه المشروعات بمقتضى اتفاقيات تبرم بين المنظمة وبين الأقطار الأعضاء . وتجري المنظمة فى هذه المرحلة المبثدة من حياتها على الاستعانة بالمؤسسات العامة الوطنية فى الأقطار الأعضاء التى تشغل بشئون البترول لاقتراح ودراسة المشروعات المشتركة التى يمكن أن تنشئها(١) . ولذلك يمكن أن أقول أن المؤسسات البترولية العامة الوطنية تقوم بالنسبة للمنظمة بدور الوكالات المتخصصة من حيث أن هذه المؤسسات تضطلع بتبعات واسعة فى شئون البترول لحساب حكوماتها وأن هناك تعاوناً يتم فى مجال تخصص هذه المؤسسات بينها وبين المنظمة التى تضم هذه الحكومات . وإذن فالمؤسسات الوطنية تجمع لحكوماتها الخبرة العملية ، والمنظمة تمنح هذه الحكومات مزايا المساواة الجماعية(٢) .

(١) توجد فى كل من الدول الثلاث المؤسسة للمنظمة مؤسسة عامة وطنية للبترول فى الكويت توجد المؤسسة الوطنية الكويتية للبترول وفى السعودية توجد المؤسسة العامة للبترول والمعادن وفى ليبيا توجد المؤسسة العامة للبيئة للبترول .

(٢) وقد سبق أن أوضح الأمين العام للمنظمة ، الشيخ أحمد زكى يمانى ، هذا الاتجاه

فى محاضرة ألقاها بالجامعة الأمريكية فى بيروت يوم ١٦/٤/١٩٦٧ بقوله :

"The more benefits we can get in the future from diversifying ... our sources of national income, the better off we shall be on all accounts. This will lead to a greater local oil consumption, and a stronger economy, and hence to a more intelligent and fruitful policy".

ومن المشروعات المشتركة التي تدرسها المنظمة حاليا مشروع انشاء شركة لناقلات البترول ، وهذا المشروع يحسن أن تشترك فيه عدة دول حتى يقابل الامكانيات التي تملكها الشركات العالمية الكبرى .

ب - مراعاة المصالح المشروعة للمستهلك بتأمين وصول البترول الى اسواقه وبشروط عادلة ومعقولة .

ليس خفيا أن الدول الثلاث التي وضعت دستور المنظمة تعتمد اعتمادا يكاد يكون كلياً على البترول في تحقيق وارداتها ، ومن ثم فإن ايجاد أسواق للبترول هو من الأمور التي تستحوذ على اهتمامها وتستغرق شطراً غالباً من تفكيرها . بيد أن قدرة هذه الدول على خلق أسواق لبترولها تحدها ظروف تحيط بصناعة البترول العالمية . فانتاج البترول في دولتين من هذه الدول - هي الكويت والسعودية - لا زال يحصل بناء على عقود الامتيازات التقليدية التي كانت نوعاً من عقود الاذعان في ظل الظروف التي عقدت فيها . وحاملو هذه العقود هي الشركات العالمية الكبرى التي تسيطر على الجزء الغالب من مقدرات السوق العالمية للبترول . ولذا تحاول هذه الدول أن تتخلص من ربطة تلك الشركات عن طريق التعديل المتواصل في أحكام امتيازاتها والدخول كشريكة - بنفسها أو بواسطة مؤسساتها العامة - مع شركات البترول الأجنبية المستقلة . ولكن هذه المحاولات ما فتئت محدودة الأثر فالشركات الكبرى تسيطر على حوالي ٨٠٪ من انتاجها . ولذا فإن منافسة هذه الشركات ليس أمراً هيناً فضلاً عن أنه قد يعني أن تضطر الدولة الى منافسة بترولها الذي يبيعه تلك الشركات في الأسواق التي تحتكرها تلك الشركات وهي سياسة قد تؤدي الى نتائج سيئة بالنسبة لدخل الدولة . ولعل السوق المفتوحة لهذه الدول هي سوق الدول الشرقية حيث لا يوجد للشركات الكبرى نشاط بترولي وتستطيع الدول المصدرة للبترول أن تحصل من هذه السوق مقابل بترولها على سلع ومواد خام (١) .

(١) عقت كل من الجزائر والسعودية والعراق صفقات مقايضة على كميات من بترولها مع رومانيا بمقتضاها تحصل رومانيا على كميات معينة من البترول لقاء سلع وخدمات تقدمها لهذه الدول .

والحق أن إيجاد سوق خارجية للبترول ليس بالأمر الهين فهو يقتضى اتفاق مبالغ طائلة ما أحوج الاقتصاد الوطنى إليها . ثم أن لهذه السوق مخاطرها ، وهذا هو ما تحققت منه الكويت عندما حصلت على حصة فى روديسيا اذ أغلقت تلك المصفاة عندما Umatli فى مصفاة أقيمت فى فرست الجزاءات الاقتصادية على روديسيا (١) .

ليس هذا فحسب بل ان الدول المصدرة للبترول بدأت تواجه صعابا من قبل الدول المستهلكة التى تريد هى الأخرى أن تسيطر على السوق البترولية المحلية بدعوى أنها لا تستطيع أن تترك قطاعا هاما من الاقتصاد الوطنى فى أيد أجنبية . ولذلك نجد اتجاها فى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى رسم سياسة موحدة حيال استيراد البترول تقوم فى بعض البلاد - مثل ألمانيا وبلجيكا - على فرض حماية جمركية لصالح الفحم وتقوم فى أخرى على انشاء شركات وطنية لتصريف بترولها (مثل فرنسا) وتقوم فى ثالثة على محاولة الحصول على البترول بأرخص الأسعار الممكنة (إيطاليا) . ونحن نعرف أن أول من يتضرر من سياسة معادية أو مقيدة هى الدول العربية (٢) . حقا ان فى يد الدول العربية أن تمارس ضغطا على الدول الأوروبية المستهلكة للبترول باتخاذ موقف جماعى . فقد أظهرت أزمة سنة ١٩٦٧ ضعف المقاومة

١١ -

(١) يعتبر سوق جنوب أفريقيا - مثل أسواق أوروبا الشرقية - سوقا حرة من نشاط الشركات الكبرى ولكن الدول العربية أجمعت عن الدخول فيه بسبب موقف تلك الحكومات السياسى من التمييز العنصرى وسياساتها حيال اقليم جنوب غرب أفريقيا . وقد استغلت إيران هذا الوضع فدخلت هى هذه السوق ببترولها .

(٢) الواقع أن التحدى الجدى لن يأتى من قبل دول أوروبا الغربية لأن حكوماتها غير مستعدة لانفاق المال اللازم لمقاومة مخاطر اتخاذ موقف معين فى صناعة البترول ، فضلا عن أن الشركات الأوروبية الكبرى تعارض الاتجاه الاقليمى فى صناعة البترول على أساس أن هذا الاتجاه يحد من امكانيات الصناعة ويضعف من استقلالها . ولكن التحدى الحقيقى سوف يأتى من اليابان التى لا تريد أن تتخل عن سياساتها التقليدية وهى عدم السماح للمصالح الأجنبية بالسيطرة على أى قطاع من اقتصادها . ونظرا لأن المصالح الامريكية كانت قد تمكنت - استنادا الى النفوذ الامريكى بعد الحرب العالمية الثانية - من التحكم فى بترول اليابان فقد بدأت اليابان سياسة جديدة مؤداها التحرر من تلك السيطرة ولذلك أعلنت برنامجا يقضى بأن تكون اليابان - بحلول عام ١٩٨٥ - قد أصبحت تسيطر على ٤٠٪ من بترولها واعتمدت لذلك البرنامج مساعدات تبلغ ١٩٠٠ مليون دولار .

التي تحكمها أوروبا حيال هذا الوضع . بيد أن لهذا الضغط حسموهنا لأن الموقف العربي الجماعي لا يمكن أن يحقق آثاره كاملة الا اذا انضمت إليه بقى الدول الكبرى المنتجة للبترول أو معظمها وهذه خطوة من الصعب أن نتصور لها واقعا عمليا .

ثم ان على الدول العربية - وهي بصدد فتح أسواق جديدة للبترولها - أن تضع في اعتبارها العقلية التي أصبحت تفكر بها اندول المستهلكة . فتلك الدول تخشى الآن من الاعتماد على مورد واحد في تمويلها بالبترول الأمر الذي قد يعرضها لمخاطر اذا ما دعت ظروف السياسة الى قطع هذا المورد ، لا سيما وأن البترول أصبح الآن من الأسلحة الاقتصادية التي يمكن تخويف الدول العاصية بها كما حدث بالنسبة لروديسيا . صحيح أن روديسيا مثل خاص ولكن احتمالات تكرره ليست ببعيدة فقد جرى كلام في بعض التواثر السياسية أثناء النزاع العسكري الذي دار بين الهند وباكستان على أساس قطع البترول عن الدولتين المتنازعتين ، كما أنه ليس خافيا أن الولايات المتحدة انتهاز فرصة قطع البترول عن بريطانيا سنة ١٩٦٧ وراحت تهددها بأخذ من تمويلها بقصد الضغط عليها لتساير سياستها الخاصة .

وخلاصة القول أن العلاقات الدولية البترولية تعيش اليوم في عالم قومي ، فكلما ازدادت الدول التي تنتج البترول أو تستهلكه كلفة زادت رغبتها في السيطرة عليه . وفي هذا المحيط يجب على المنظمة أن تعمل لتؤمن وصول البترول الى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقونة .

(ج) تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها عن طريق توفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء . والنص بهذا العموم يمكن أن ينصرف الى رأس المال والخبرة سواء أكانت وطنية أم أجنبية ما دامت تستثمر في صناعة البترول في أقطار الأعضاء . ويبدو أن تطور رأس المال والخبرة في هذا المجال هو من الأولويات التي يجب أن تهتم بها الحكومة المعنية دون حاجة الى نص على ذلك ، ولكن أهمية النص تبدو في أنه يفرض التزاما مشتركا على الأقطار الأعضاء ، وتعمل من أجله

الجمهورية. ^١ تتكون الأقطار الأعضاء من تحريك رأس المال والخبرة من قطر
تفويض فيه عن الحاجة الى قطر يكون في حاجة (١) ، وتلك طبعاً مسألة نسبية
تفتح الباب للكفاءات العربية كي تجد مجالها في خدمة البترول العربي عن
طريق هذه المنظمة .

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية حرصت في مادتها الثالثة على أن تضع
إطاراً عاماً لتحرك المنظمة في تحقيق أهدافها ذلك هو مراعاة ما تتضمنه
الاتفاقية الأوبك من حقوق والتزامات العضوية وما تصدره الأوبك من قرارات
وفرضت على أعضائها التمشي بموجب هذه القرارات حتى ولو لم يكونوا أعضاء في
منظمة الأوبك . وهذا معناه أن اتفاقية الأوبك تعتبر بمثابة دستور يحكم على
مشروعية نشاط المنظمة ، وأن الانضمام الى عضوية المنظمة يلقي على العضو
المنضم - الذي لا يكون في ذات الوقت عضواً في الأوبك - التزامات نصت
عليها اتفاقية هوليس طرفاً فيها .

أجهزة المنظمة :

تعدد المواد من ٨ - ٢٥ أجهزة المنظمة وتصف تشكيلها واختصاصاتها ،
ويمكن أن أوجز ذلك فيما يلي :

تمارس المنظمة اختصاصاتها ومسئولياتها عن طريق الأجهزة التالية :

- ١ - مجلس وزراء ، « يتكون من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء
وهو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شئون
البترول » و « المجلس هو السلطة العليا في » المنظمة ، وهو الذي
يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسيّر
عليها » .

(١) أشير بذلك الى أن بعض الأقطار الأعضاء لديها مؤسسات علمية تهتم بالدراسات
البترولية ويمكن الاستفادة بها في هذا المجال ، من ذلك المعهد الفني بالكويت وكلية البترول
والمعادن بالسعودية . ويبدو أن كلية البترول والمعادن هذه قد تطورت الى حد جعل المسئولين
السعوديين يفكرون في جعلها جامعة للبترول والمعادن ، وترسل بعض البلاد العربية ابنائها لتلقي
العلم في هذه الكلية حالياً .

٢ - مكتب تنفيذى ، يتكون « من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء يعينه القطر المعنى ويتولى الممثلون رئاسة « المكتب » بالتناوب وفقاً للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء وذلك لفترات كل منها لمدة سنة واحدة » .

و « يختص المكتب فى الأمور الآتية :

(أ) النظر فى الشئون المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها .

(ب) رفع ما يراه من توصيات واقتراحات الى « المجلس » بشأن الأمور التى تدخل فى نطاق هذه الاتفاقية .

(ج) اقرار نظام موظفى « الأمانة » وكذا اجراء ما يراه مناسباً من تعديلات عليه وذلك بعد التشاور مع الأمين العام .

(د) النظر فى مشروع الميزانية السنوية « للمنظمة » ورفعها « للمجلس » مشفوعة بملاحظات الأمين العام .

(هـ) اعداد جدول أعمال « المجلس » .

(و) ما يعهد اليه المجلس به من اختصاصات أو مهام أخرى » .

٣ - أمانة عامة ، تتكون « من الاذارات واللجان التى تحددها اللوائح ، وتضطلع بالجوانب التخطيطية والادارية والتنفيذية لنشاط « المنظمة » وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس » .

وقد أنشئت حتى الآن ثلاث ادارات هى الادارة القانونية ، والادارة الاقتصادية ، والادارة الفنية .

« ويتولى ادارة « الأمانة » أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة الا أن يقرر المجلس زيادة العدد » .

٤ - هيئة قضائية ، يتفق الأطراف الموقعون على كيفية تشكيلها والقواعد التى تنظمها وذلك فى بروتوكول خاص يلحق بالاتفاقية . وقد تفاعمت الدول المؤسسة على ارجاء النظر فى أمر هذه الهيئة الى حين : وكان

النازعة في وجهات النظر بشأنها هو السبب في عدم تضمين الاتفاقية تفاصيل الأحكام الخاصة بها كما جرى بالنسبة للأجهزة الأخرى . إلا أن الاتفاقية نصت في المادة ٢٣ على اختصاصات الهيئة فجعلت لها اختصاصا الزاميا بنظر المنازعات :

(أ) التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

(ب) التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولى .

(ج) التي يقرر المجلس اختصاص الهيئة بها .

كما جعلت لها اختصاصا اختياريا. رهن باتفاق أطراف النزاع وذلك فيما يتعلق بالمنازعات التالية :

(أ) المنازعات التي تنشأ ما بين أى عضو وبين شركات البترول التي تعمل في إقليم ذلك العضو .

(ب) المنازعات التي تنشأ ما بين أى عضو وبين شركة بترول تابعة لأى عضو آخر .

(ج) المنازعات التي تنشأ ما بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة عدا ما يدخل في الاختصاص الإلزامى للمحكمة .

وبواضح أن أساس التفرقة بين الاختصاصين الإلزامى والاختيارى هو أطراف المنازعة فإذا كان أحد أطراف المنازعة شركة فإن المحكمة لا تختص إلا باتفاق الطرفين منعا لازدواج الاختصاص لاحتمال أن تكون هناك وسيلة محلية للفصل فى المنازعة .

احكام العضوية :

تنص المادة السابعة على ما يلى :

د (١) أعضاء المنظمة المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية (١)

(١) الإقطار المؤسسة هم : المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة ليبيا (الجمهورية الليبية حاليا) ولا زالت هي فقط الإقطار الأعضاء .

١٠ (١) يجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة إلى قطر عربي بحريضة يوافقها مجلس

- ١ - أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي .
- ٢ - أن يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات .

٣ - أن يوافق المجلس المشار إليه في المادة الثامنة أدناه (١) على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين .

وتقوم الاتفاقية على المساواة في العضوية من حيث الحق في التصويت بيد أنها فرقت بين نوعين من العضوية : عضوية التأسيس والعضوية العادية . وقد رتبنا على هذه التفرقة آثاراً قانونية إذ أعطت للأقطار المؤسسة حق الفيتو ضد قبول أي قطر جديد في المنظمة . وقد تضمنت أحكام الاتفاقية امتيازات أخرى لعضوية التأسيس فلا يكتمل نصاب مجلس الوزراء إلا بحضور عضوين مؤسسين على الأقل ولا يجوز إصدار اللوائح أو اتخاذ قرارات في الأمور الموضوعية إلا إذا كان من بين الأغلبية المطلوبة صوتا عضوين مؤسسين على الأقل .

وقد سميت المنظمة بمنظمة « الأقطار » العربية وليست بمنظمة « الدول » العربية حتى يمكن لأي إقليم عربي تتوفر فيه شروط العضوية - سواء كان دولة بالمفهوم القانوني الدولي أم لا - أن ينضم إلى عضوية المنظمة . ولم تكف المادة في العضو أن يكون مصدراً للبترول بل اشترطت بجانب ذلك أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي .

كذلك نص المادة لتوافر شروط العضوية قبول الالتزام بأحكام الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات ، وهذا الشرط في تقديرى لا يكون له معنى إلا

إذا فسر على أنه يحرم القطر الذي يريد أن ينضم من أن يقرن انضمامه بتحفظات ما (١) .

ولم تعالج الاتفاقية حق الانسحاب من عضوية المنظمة انسجاما مع واقع أنها تنظيم يجمع دولا عربية واتفاقا مع طبيعة التعاون الذي يجب أن يقوم بين الدول العربية .

الوضع القانوني للمنظمة :

تتمتع المنظمة - طبقا لنص المادة الرابعة من دستورها - بشخصية اعتباريا وبأهلية حقوقية تخولها القيام في اقليم كل عضو بكافة صلاحيات الاشخاص الاعتباريين ، كما تتمتع في أقاليم الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق أهدافها وممارسة نشاطها ، وتكون المباني التي تشغلها ذات حصانة . ويعتبر موظفو المنظمة بمثابة موظفين دوليين . وقد وقعت الدول المؤسسة اتفاقا يفصل الحصانات والامتيازات الخاصة بالمنظمة وموظفيها .

ومعنى هذا أن المنظمة تتمتع بأهلية محلية في اقليم كل قطر عضو وان

-
- (١) تقيم الاتفاقية التزامات على الأعضاء أهمها في تقديرى ما نصت عليه المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، وتخص بالتوالى على ما يلي :
- ٢٨ - « على أعضاء المنظمة أن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع أجهزتها وأن يتسقوا سياساتهم البترولية الى الحد اللازم لتحقيق أهدافها وأن يتخذوا كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل قيام المنظمة بمهامها ولتنفيذ التزاماتهم الناجمة عن هذه الاتفاقية وأن يمتنعوا عن أى تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره « المنظمة » من أمور ومشاريع » .
- ٢٩ - « سياسات الأعضاء المتعلقة بالشئون البترولية تعتبر ذات أهمية مشتركة ، وعلى ذلك يتمتع الأعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق مواقفهم وما يتخذونه من إجراءات ازاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول » .
- ٣٠ - « إذا تعرض أحد الأعضاء لطارئ مفاجئ ، وجسيم جاز للمصو المعنى أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحماية مراعيًا ما أمكن ذلك ألا تتجاوز تلك الإجراءات الحد الأدنى الضروري لمواجهة الصعاب الناجمة ولا تؤثر على استمرار المنظمة في ممارسة نشاطها » .
- وعلى العضو المعنى أن يخطر رئيس المجلس فورا بإجراءات الحماية التي اتخذها وعلى الرئيس ، إذا ما استدعى الأمر ذلك ، أن يدعو المجلس لاجتماع استثنائي للنظر في الموضوع » .
- وتطرق م ٣٢ الأعضاء من الاضفاء بمعلومات قد تهدد المصالح الجوهرية لأنهم الخصاص ولكنها تتطلب ألا يمارسوا هذا الحق الا في أضيق الحدود .

صح - تأسيسا على نظريات الحقوق المقصورة - أن نقول انها تتمتع بشخصية دولية في نطاق المجتمع الدولي الذي يضم الاقطار الاعضاء .

وتتخذ المنظمة من مدينة الكويت في دولة الكويت مقرا لها .

وتلزم م ٣١ أجهزة المنظمة بالحرص « على عدم الاضرار بالاستقرار الداخلي لأعضاء المنظمة وأن تتجنب ما من شأنه تعكير علاقاتهم الخارجية » .

وتنص م ٣٤ على أن « تعمل » المنظمة « عن طريق الأمانة العامة على اقامة اتصالات مناسبة بأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وكذا بالمنظمات الأخرى » .

كما تقرر م ٣٦ أن « تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لأجل غير محدد ، ويجوز النظر في تعديل أحكامها كل عشر سنوات أو اذا ما طلب ذلك نصف الأعضاء ويتبنى التعديل بقرار من المجلس يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات جميع الأعضاء » .

ونظرا لأن جامعة الدول العربية تدرس مشروعا يتعلق بإنشاء منظمة عربية للدول المصدرة للبترول فان علامة استفهام ترتسم حول علاقة المنظمة القائمة بالمنظمة المقترحة .

الفصل الخامس

في

أرساء قواعد القانون الدولي العربي (٢)

« جامعة الدول العربية »

الفرع الأول

في

الجامعة ، كيف قامت (١)

واجهت بريطانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حركات معادية في الشرق العربي استطاعت أن تتغلب عليها ، ولكنها تلقت منها درساً قوياً دعاها لأن تبحث عن طريقة تحافظ بها على هيبتها المتداعية . ولذلك نجد أيدن وزير خارجية بريطانيا يصرح في ١٩٤١/٥/٢٩ - أي في ذات اليوم الذي هرب فيه رشيد عالي الكيلاني وأنصاره وفي وقت أن كانت قوات المحور تقف على حدود مصر وقوات فرنسا الحرة تتأهب لدخول سوريا ولبنان - بأن العالم العربي قد قطع شوطاً واسعاً إلى الأمام منذ الحرب العالمية الأولى ، الأمر الذي دعا كثيراً من مفكرى العرب إلى المناداة بإيجاد نوع من الوحدة بين الشعوب العربية معتمدين في تحقيق هذا الأمل على بريطانيا ، وأن بريطانيا لا يمكنها أن تعبر هذه الدعوة الصادرة من أصدقائها أذناً صماء .

وإذا كانت بريطانيا قد أعلنت تأييدها لحركة الوحدة العربية تحت ضغط ووح العداءة التي بدأت تتخذ مظهرا إيجابيا ضدها في منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية ، فإنها لم تسع الى ذلك عن شعور الصداقة الحقة للعرب ، وإنما دعاها الى ذلك ما كانت تعلمه من أن مشكلة فلسطين ستكون بعد انتهاء الحرب مثار تعكير لصفو السلام في الشرق الأوسط ، وأن الشرق الأوسط سيكون محل أطماع السوفييت لا سيما بعد أن أثار ستالين مشكلة فلسطين في مؤتمر طهران . ولذلك رأت أن تتبع سياسة « اجمع واحكم » بأن تجمع الدول العربية حول تنظيم واحد تقف هي من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل مسئولية ذلك بل تلقىها على جامعة الدول العربية (١) .

فلا عجب أن يجدد ايدن دعوته في ٢٤/٢/١٩٤٣ معلنا أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا المشروع يجب أن تأتي من قبل البلاد العربية ذاتها . وانعكس بصريح ايدن في ذهن البعض على أنه فرصة لتحقيق أطماع اقليمية ، فخرج نوري السعيد بمشروع وحدة سوريا وفلسطين ولبنان والأردن تحت رعاية الأمم المتحدة وإنشاء جامعة عربية تضم الدول الموحدة والعراق أساسا ويفتح بابها للدول العربية الأخرى . وفهمه الأمير عبد الله على أنه إقامة دولة سوريا من سوريا وفلسطين ولبنان والأردن تحت حكمه وتنظيم اتحاد عربي يجمع دولته الجديدة والعراق والدول العربية الأخرى . وإزاء هذه النزعات المحلية التي بدأت تطل برأسها رأت مصر أن تسرع باتخاذ الخطوات الأولى لعقد مؤتمر عربي يناقش الوحدة العربية ؛ فأعلن رئيس وزرائها بمجلس النواب في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ أنه سيسعى الى تفهم وجهات نظر الحكومات العربية ثم يعقد بعد ذلك مؤتمر بقصد الوصول الى اتفاق في هذا الخصوص . وفعلًا جرت عدة

(١) تنبأ بعض الكتاب البريطانيون بأن بريطانيا سيكون مثلها مع الجامعة العربية مثل خروج النقطة عيسى ليكون هما له وحزنا . من هؤلاء دايون الذي قال بالنسبة للجامعة العربية : "Hostility to Britain will become its driving force".

راجع Deighton, H.S.: The Arab Middle East and the Modern World, International Affairs, XXII, 1946, pp. 518-19.

مقابلات بين رؤساء الدول العربية انتهت بعقد مؤتمر تحضيرى بالاسكندرية خلال الفترة من ٩/٢٥ الى ١٠/١٠/١٩٤٤ ساهمت فيه سبع دول عربية هي سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن ، واشترك فيه موسى العلمي ممثلاً لفلسطين .

واسفر المؤتمر عن بروتوكول هو بمثابة مذكرة تثبت تفاهم المجتمعين على انشاء جامعة للدول العربية . وتعهدت الدول الموقعة عليه باحترام استقلال لبنان فى حدوده القائمة وقتئذ ، كما أكدت حقوق العرب فى فلسطين ، وأعربت عن أملها فى أن ترعى انجلترا التزاماتها بوقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضى لليهود ، وأن تعمل على التطور بفلسطين نحو الاستقلال . ولذا اقترحت انشاء صندوق عربى وطنى لشراء أراضى فلسطين وأبدت عطفها على يهود أوروبا ، ولكنها استنكرت أن تحل مشكلتهم بمشكلة أخرى بعيدة عن العدل يكون عرب فلسطين ضحاياها . وفى الجملة فإن البروتوكول لم ينظر الى المتحدة (الأمر الذى حفزها لأن تتجه الى تنظيم اقليمى يرتبط بالأمم المتحدة المقبلة .

وفى ١٩٤٥/٢/٤ أعلن رئيس وزراء مصر انه دعى وزراء خارجية الدول العربية للاجتماع فى القاهرة . فعلا بدأت هذه الاجتماعات فى ١٩٤٥/٢/٨ حيث شكلت لجنة لتحضير ميثاق للجامعة يؤسس على بروتوكول الاسكندرية وكانت تحت يد اللجنة نصوص مشروعات ديمارتون او كس (الخاصة بالأمم المتحدة) الأمر الذى حفزها لأن تتجه الى تنظيم اقليمى يرتبط بالأمم المتحدة المقبلة .

وفى ١٩٤٥/٣/٢٠ تحولت اللجنة الى مؤتمر عام لمناقشة المشروع . وفى ١٩٤٥/٣/٢٢ وقع المشروع من ممثلى سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية ومصر . ولم تحضر اليمن المؤتمر العربى العام ولكنها وقعت الميثاق فى صنعاء فى ٥ مايو سنة ١٩٤٥ . ثم صدقت الدول الاعضاء على الميثاق ودخل فى دور التنفيذ فى ١٠ مايو ١٩٤٥ ، وبذلك ظهرت الجامعة العربية الى حيز الوجود (١) .

(١) نقلا عن الدكتور محمد حافظ غانم - محاضرات عن جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٣٦ .

١ . وانه لمن المؤسف أن نسجل هنا أن ميثاق جامعة الدول العربية جاء أضعف في مبادئه من الأسس التي كان قد استقر عليها بروتوكول الاسكندرية رغم أن الأخير كان دون أن يحقق ما توقعه وأمله العرب . ونتمثل في توضيح ذلك بالآتي :

١ - استبعد الميثاق ما كان منصوفا عليه في البروتوكول من أنه لا يجوز إاية حال لدولة عربية أن تنتهج سياسة تخالف سياسة الجامعة أو سياسة دولة عربية أخرى .

والنص السالف نص لازم في رأينا لضمان الوحدة العربية واتساق سياسات الدول العربية حتى تبدو في المجال الدولي كتلة متضامنة مترابطة .

٢ - كما استبعد الميثاق ما كانت تنص عليه المادة الثالثة من البروتوكول التي كانت تسعى الى درجة أقوى من الوحدة .

٣ - وأضاف الميثاق قيذا لم يكن في البروتوكول هو التزام الدول الأعضاء بعدم التدخل في نظم الحكم الخاصة بعضها البعض .

والأمثلة التي سقناها تدل على حرص الدول العربية على استقلالها وعدم تأصل روح الوحدة العربية في نفوس واضعي الميثاق على النحو المرجو . واننا لنترجو أن تصل الدول العربية في القريب العاجل الى تحقيق الوحدة الكاملة وإقامة الوطن العربي الكبير على أسس من التضامن الكامل الشامل الذي يجمع بين العرب على هدف واحد ويربطهم بوشائج من الأخوة والمودة الصادقة .

وقد عرض على الجامعة العربية موضوع تعديل ميثاقها ، فانبعثت الآمال

وقد وجدت في بعض المصادر أن اليمن وقعت على الميثاق في ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ . وإن الميثاق دخل طور التنفيذ اعتبارا من ١١ مايو سنة ١٩٤٥ الى بعد خمسة عشر يوما من ايداع العراق لتصديقها عليه لدى الامين العام للمنظمة في القاهرة .

Macdonald, Robert W.: The League of Arab States, Princeton, 1965, p. 42.

في توثيق العزوة العربية على نحو أقوى ، ولكن الأمر من دون أن تتقدم هذه الوحدة خطوة الى الأمام . ولكن الجامعة العربية . وليدة العلاقات العربية التي كانت قائمة بين العرب يوم أن خرجت الى النور . * وإذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تحمل الشوط العربي الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

« ان الشعوب تريد أعلها كاملا .

« والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

« لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على ألا يكون هناك - تحت أى ظرف من الظروف - وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التي تحددها ظروف قيامها وطبيعته » (١) .

وميثاق جامعة الدول العربية هو معاهدة دولية تشبه في ايجازها عهد عصبة الأمم وتكاد بعض عباراتها تكون منقولة عن عهد العصبة أو عن مشروع ميثاق الأمم المتحدة .

الفرع الثاني

في

وصف عام للجامعة (٢)

اغراض الجامعة ووظائفها

تنص المادة الثانية من الميثاق على أن الغرض من الجامعة :
أ - توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها .

(١) الميثاق الوطنى - الباب التاسع (الوحدة العربية) .

(٢) راجع مقال : Mouskhély : La Ligue des Etats Arabes, R.D.G.I.P., 1946

ب- وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها .

ج- والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

« كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

أ - الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والمجارك والعمله وأمور الزراعة والصناعة .

ب - شئون المواصلات ، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطران والملاحة والبرق والبريد .

ج - شئون الثقافة .

د - شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

هـ - الشئون الاجتماعية .

و - الشئون الصحية ، .

ولا يحتاج المرء الى جهد كبير كى يتبين أن المادة - وهى تتكلم عن التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء - لم تشر الى الدفاع ضد العدوان الأجنبى أو تنسيق الامكانيات العسكرية وتوحيد السياسة الخارجية (الأمر الذى عالجته معاهدة سنة ١٩٥٠) .

على أن المادة الخامسة تسمح للجامعة بأن تقوم بدور الوسيط فى المنازعات التى تتور بين الدول الأعضاء وبعضهم البعض أو بين الدول الأعضاء ودولة من الغير . كما تقرر المادة الثالثة أنه مما يدخل فى مهمة المجلس أن يقرر « وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن ثم فاني أستطيع أن أقول ان الغرض الأساسى للجامعة - باختصار - هو رعاية وتعزيز أوجه النشاط غير السياسى وانها انما تدخل حلبة السياسة بصفة عرضية .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي^(١)

تعتبر تلك المعاهدة معاهدة فريدة الى حد ما فى ربطها بين مشاكل الأمن والمشاكل الوظيفية رغم أن السبب الظاهر لابرامها كان هو تحقيق الانسجام بين الجامعة وبين الأمم المتحدة فيما يتعلق بشئون الأمن الجماعى . فهى تستند - شأنها فى ذلك شأن ميثاق الدفاع الحاص بمنظمة الدول الأمريكية - الى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وتنص ديباجة المعاهدة على أن الدول الموقعة « استجابة لرغبة شعوبها فى ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيائها وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ٠٠ » .

وقد عدلت المعاهدة من العلاقات بين الدول الأعضاء الى حد أنه طبقا للمادة العاشرة « تعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة .

« وبأن لا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة » ، الأمر الذى يذكرنا بالمحاولة السابقة فى بروتوكول الاسكندرية لضمان سياسة خارجية موحدة . والنص - فى خارج نطاق الوحدة العربية - يشبه المادة ٢١ من عهد عصبة الأمم^(٢) .

وقد دعت ظروف العالم العربى ألا تنضم الى هذه المعاهدة عند توقيعها الا الدول السبع الأصلية ورغم أن عدد الدول الأعضاء بلغ ثلاث عشرة دولة فى سنة ١٩٦٢ فان تسعا منها فقط هى التى انضمت الى المعاهدة . على أن الدول غير المنضمة كانت تستطيع حضور الاجتماعات كمراقبين دون أن تساهم

(١) وقمت هذه الاتفاقية من مصر وسوريا ولبنان والسعودية واليمن فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم وقعتهما العراق فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ والأردن فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ . وقد أصبحت المعاهدة نافذة اعتبارا من ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

(٢) نص المادة ٢٠ من عهد العصبة على ما يلى :

"The Members of the League ... solemnly undertake that they will not hereafter enter into any agreements inconsistent with the terms hereof".

فى اجراءات اتخاذ القرارات ، وهو موقف قلق لا سيما بالنسبة للمجلس الاقتصادى . وقد انضمت باقى الدول الى المعاهدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ كمظهر من مظاهره الاخوة العربية .

وقد أنشئت بمقتضى المعاهدة ثلاثة أجهزة جديدة هى مجلس الدفاع المشترك ، والمجلس الاقتصادى ، واللجنة العسكرية الدائمة .

العضوية فى الجامعة

تنص المادة الاولى من الميثاق على أن الجامعة « تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » . ومن ثم فان العضوية فى الجامعة العربية قاصرة الدول :

(أ) العربية ، فلا يجوز لدولة غير عربية أن تكون عضوا فى تلك الجامعة حتى تحتفظ الجامعة بصيغتها العربية الخالصة .

(ب) المستقلة ، لأن الدول غير المستقلة لا يمكنها أن تقوم بالالتزامات التى فرضها الميثاق على الدول الأعضاء .

والدول العربية الداخلة فى عضوية الجامعة العربية حاليا هى :

(أ) الدول السبعة التى وقعت على الميثاق عند إبرامه وهى : سوريا وشرق الأردن (الأردن حاليا) والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن ، ويمكن أن أضيف إليها فلسطين على تفصيل يلى .

(ب) دول أخرى عربية استقلت وانضمت الى عضوية الجامعة العربية وهى : ليبيا والمغرب وتونس والسودان والجزائر واليمن الجنوبية .

(ج) بالنسبة لفلسطين تضمن الميثاق ملحقا هذا نصه « منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية - ومنها فلسطين - ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى . وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن

فيها وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية التشريعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة العربية أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله .

ويمكن لأية دولة تكون عربية وتمتع بالاستقلال أن تنضم الى عضوية الجامعة ، وذلك بأن تقدم طلبا يودع لدى الأمانة العامة للجامعة ويعرض على مجلس الجامعة فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

الانسحاب من العضوية (١) :

تولت المادتان ١٨ ، ١٩ من الميثاق تنظيم الانسحاب من عضوية الجامعة وتنص الأولى على أنه « اذا رأت إحدى دولة الجامعة أن تسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة . والمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بأجماع الدول عدا الدولة المشار إليها » .

أما المادة الثانية فتتص على أنه « يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن واثق لإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل

(١) راجع مقال الدكتور بطرس بطرس غالى - فقدان العضوية فى جامعة الدول العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد الحادى عشر ١٩٥٥ .

للكفالة الأمن والسلام • ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور
الذى يقدم فيه الطلب • وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه
دون التقييد بأحكام المادة السابقة •

ومن استعراض المادتين السالفتين نجد أن هناك ثلاث حالات لفقدان
العضوية فى الجامعة العربية هى :

(أ) الانسحاب الارادى •

(ب) الانسحاب بسبب تعديل الميثاق •

(ج) الفصل •

وكنا نفضل لو أن ميثاق الجامعة العربية استبعد حالات فقدان العضوية
واقصر فقط على الوقف عن ممارسة حقوق العضوية ، اذ المفروض أن يقوم
على روابط من التضامن القوى والوحدة الطبيعية • فاذا جاء بأحكام لفقدان
العضوية فانه كان يجب أن يكون أكثر تشددا وتمسكا بإبقاء الدول العربية
أعضاء فى جامعتها ولا يجعل فقدان العضوية سهلا كما فعل •
ولنوضح ما نقول نناقش حالات فقدان العضوية حالة بعد أخرى •

الانسحاب الارادى :

إذا رأى احدى دول الجامعة أن مصلحتها تقضى عليها أن تنسحب واستقر
رأيها على الانسحاب كان عليها أن تعلن المجلس قبل التنفيذ بسنة •

ونلاحظ على هذا الوضع ما يلى :

١ - اكتفى الميثاق بأن يكون الاخطار سابقا على الانسحاب بمدة سنة واحدة
فقط وهى مدة قصيرة اذا قيسست بالمدد التى تنص عليها موثيق المنظمات
الدولية بالمعنى العام فعصبة الأمم مثلا كانت تحدد تلك المدة بسنتين •
وليس هناك من مبرر مطلقا لتساهل واضع الميثاق فى ذلك القيد فى
حين كان المفروض أن يكون القيد هنا أكثر تشددا لأن الرابطة التى
تجمع الدول العربية رابطة طبيعية كما قلنا •

٢ - لم يعلق الميثاق الانسحاب على أى قيد ومن ثم فيمكن لأية دولة أن تنسحب سواء وقت بما عليها من التزامات قبل الجامعة العربية أو لم تف بتلك الالتزامات وسواء أكانت تلك الالتزامات سياسية أم مالية أم ادارية . وقد كان من الأولى أن يراعى واضح الميثاق تلك الناحية حفظا لكيان الجامعة من أن ينهار بنيانه اذا سمح بالانسحاب دون اعتبار لهذه الظروف .

الانسحاب بسبب تعديل الميثاق :

اذا تراءى لدول الجامعة العربية أن تغير الميثاق ورأت احدى الدول الاعضاء أن هذا التعديل لا يتفق ومصالحها ولم تقبله جاز لها أن تنسحب من عضوية الجامعة عند تنفيذه دون التقيد بالمدة المحددة للانسحاب الارادى السالف .

ونلاحظ على ذلك امرين :

الاول : أن الميثاق لم يحدد فترة معينة يجب أن يتم خلالها تصديق الدول الاعضاء على التعديل . ومن ثم لو أن هناك تعديلا أجرى فى الميثاق ولم يكن محل قبول من احدى الدول الاعضاء وأزمنت تلك الدولة الانسحاب من العضوية اذا تم التصديق على ذلك التعديل ، فان هذه الدولة تظل قلقة الوضع من وقت حصول التعديل الى أن يتم التصديق ، فاذا طالبت فترة على التعديل ولم يبت فى أمر التصديق عليه أى لم يعرف بعد اذا كان هذا التعديل سينفذ أم لا فان الدولة المذكورة تظل جاهلة بمصير عضويتها فى الجامعة ، لأن هذا المصير معلق على نفاذ التعديل من عدمه . وكان الأولى فى هذه الحالة أن يحدد موعد للتصديق اذا لم يتم خلاله يعتبر قرار التعديل كأن لم يكن ، حتى لا نواجه حالة القلق السالفة دون مبرر لأنها وضع لا يأتى بخير للجامعة بلا شك .

والثاني : أن الميثاق لم يحدد المدة التى يجوز أن ينسحب خلالها العضو

الذى لا يوافق على التعديل ، وهذا ضعف فى الميثاق يزيد ما فيه من ضعف بالنسبة لقيود الانسحاب الارادى ، اذ يمكن للدولة غير الراغبة فى التعديل أن

تقف موقف الصمت من الانسحاب فترة تطول أو تقصر حسب رغبتها وإن تحتفظ بالتعديل كذريعة للانسحاب وقتما تشاء . والأسلم أن تحدد المدة التي يجوز أن تنسحب خلالها الدولة التي لا توافق على التعديل فلا يظل الانسحاب بسبب التعديل حجة يمكن أن تتعلل بها الدولة العضو وقتما يحلو لها .

الفصل من الجامعة :

لمجلس الجامعة أن يعتبر أى دولة لا تقوم بواجبات الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدر بأجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

ونلاحظ على هذا الحكم أنه لم يوضح مركز الدولة المفصولة حيال الجامعة بعد الفصل . فهل يجوز لهذه الدولة مثلا أن تشارك في اللجان الفنية الدائمة شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى التي ليست أعضاء في الجامعة ؟ وهل يمكن للدولة المفصولة أن تتقدم بطلب انضمام جديد أم لا ؟ كان الجدير بالميثاق أن يعالج هذه الأمور على نحو يتفق مع أسلفناه من أن الاشتراك في الجامعة العربية حق طبيعي لكل شعب عربي مستقل .

وكنا ننتظر أن تعالج هذه المأخذ عند إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي عقدها الدول العربية في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ . ولكن المعاهدة غضت النظر عن ذلك ، بل وتضمنت حكما زاد الأمور تعقيدا بالنسبة لحالات فقدان العضوية ذلك أن المادة ١٢ من تلك المعاهدة تنص على أنه : يجوز لأى دولة من الدول المتعاقدة بعد مرور عشر سنوات من نفاذ المعاهدة أن تنسحب في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الأمانة العامة للجامعة العربية .

وهذا النص يثير التساؤل من حيث كيفية التوفيق بينه وبين أحكام ميثاق الجامعة ، لا سيما وأن معاهدة الدفاع المشترك تستند الى أحكام ميثاق الجامعة وترتبط به وتعتبر نتيجة له .

فالميثاق يسمح بالانسحاب بعد سنة من تاريخ الاخطار ، في حين أن

المعاهدة السالفة لا تسمح بالانسحاب خلال السنوات العشرة الأولى من نفاذها . فلو أن دولة انسحبت من الجامعة خلال هذه الفترة ، هل تبقى مع ذلك ملزمة بأحكام المعاهدة ، مع ما فى ذلك من تناقض ؟ ونقابل نفس التناقض فى حالة فصل دولة من عضوية الجامعة ، اذ يثور نفس الوضع ، وهو هل تظل تلك الدولة طرفا ملزما بأحكام معاهدة الدفاع المشترك ولها ما تمنحه المعاهدة من حقوق ؟ أم تسقط عنها أحكام تلك المعاهدة ؟

والواقع أن الإجابة على هذه الأسئلة ليست أمرا هينا . وهناك أكثر من رأى يمكن الادلاء به فى هذا الخصوص . فقد يقال بأن نأخذ بحرفية أحكام المادتين ١٨ و ١٩ من الميثاق العربى ، وأحكام المادة ١٢ من معاهدة الدفاع المشترك ، فيباح لأى دولة عضو أن تنسحب من الجامعة بناء على المادتين ١٨ و ١٩ من الميثاق العربى ، غير أنها تظل مقيدة بما توجبه المادة ١٢ من معاهدة الدفاع المشترك .

وقد يقال باعطاء الأولوية لأحكام ميثاق الجامعة ، باعتبار أنه هو الأصل والأساس . ففى التعارض الذى نحن بصدده يتعين الأخذ بما تقضى به أحكام الميثاق العربى .

وقد يقال بأن تكون الأولوية لبعض أحكام معاهدة الدفاع المشترك ، على أساس قاعدة أن الخاص يخصص العام . ومعنى هذا أنه عند التعارض ، تطبق أحكام معاهدة الدفاع المشترك .

ولكن كل رأى من الآراء السالفة لا يعتبر علاجا حاسما للغموض الذى يكتنف تلك الأحكام ، ولا يخلو من نقد .

هيئات الجامعة واختصاصاتها :

- ١ - مجلس الجامعة .
- ٢ - أمانة عامة .
- ٣ - لجان خاصة .

وتنص م ١٩ على أنه يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل الميثاق لإنشاء محكمة عربية . ورغم أن المحكمة كانت موضوع مناقشات طويلة إلا أنها لم تنشأ حتى الآن (١) . ولم تنضم إلى هذه الأجهزة أجهزة أخرى سوى المجلس الاقتصادي ومجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية الدائمة بمقتضى المعاهدة التي أبرمت سنة ١٩٥٠ (٢) .

ويبدو أن ميثاق الجامعة قد استفاد بعهد العصبة من حيث المبادئ العامة ولكنه ضم إليها ما أسفرت عنه تجربة العصبة فقد جعل العضوية في مجلس الجامعة - على عكس العصبة - لكافة الدول الأعضاء ولكنه أقام بجانب المجلس عدة لجان وهو الأمر الذي توصل إليه مجلس العصبة بعد تجربة .
وأتناول كلا من هذه الهيئات بكلمة موجزة .

Foda, Ezzeid: The Projected Arab Court of Justice, (١)
The Hague, 1957.

(٢) هناك رأى بأن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة يعتبر جهازاً جديداً مستحدثاً من أجهزة الجامعة العربية وأن اجتماعات الملوك والرؤساء ليست مجرد اجتماعات المجلس الجامعة على مستوى رؤساء الدول ويؤيد الرأى وجهة نظره بما تضمنته البيانات التى تصدر عن هذه الاجتماعات (الدكتور محمد سامى عبد الحميد - قانون المنظمات الدولية ، الكتاب الثانى ، المنظمات الإقليمية عامة الاتجاه ، الإسكندرية ١٩٦٩ ص ٣٦ - ٣٨) وفى تقديرى أن استحداث جهاز جديد فى الجامعة حتى ولو كان لجعل الروابط بين دولها أمتن وأوثق يعتبر بمثابة تعديل لميثاق الجامعة ، وهذا هو ما يوافق عليه الرأى السالف . وتعديل ميثاق الجامعة له حكم نصت عليه م ١٩ من الميثاق وتقرر « يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولإنشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

» ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .
_ وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .
والموافقة المقصودة فى المادة هى الموافقة التى تتم طبقاً للأوضاع الدستورية فى الدول الأعضاء . ولا ننسى هنا نص م ٧ الذى تقرر أن قرارات المجلس تقرر فى كل دولة وفقاً لنظامها الأساسية . ثم ان القول بأن هذا المجلس يعتبر من أجهزة الجامعة ويختص بما يختص به مجلس الجامعة قد يضعنا أمام المظهر وهو تقييد مجلس الملوك والرؤساء بقيود اختصاصات مجلس الجامعة وهى قيود تختلف - كما بينت من قبل - عن متطلبات الوحدة العربية فى حين ان الامور هو أن يكون لمجلس الملوك والرؤساء حرية الحركة والانطلاق بلا قيود قانونية لتحقيق الهدف الاسمى أو للسعي بها قنما نحو التحقيق ، ولذلك فقد اشترت الى مجلس الملوك والرؤساء وأنا صند الكلام عن العلاقات السياسية العربية .

مجلس الجامعة :

تنص المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن « يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثل الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها » .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشئون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،

ومن ثم فإن مجلس الجامعة يتألف من ممثل الدول المشتركة في الجامعة . وتقضى المادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس الجامعة بأن « تختار الدول الأعضاء في الجامعة ممثليها الذين يتألف منهم المجلس ويزودون بوثائق اعتماد نيابتهم كما يزودون بوثائق تفويضهم كلما اقتضى الحال وتبلغ أسماؤهم للأمين العام » .

أى أن النظام لم يحدد عددا للممثلين ، وترك ذلك لتقدير كل دولة عضو ، ولكن ليس للدولة سوى صوت واحد مهما كان عدد ممثليها .
ومهمة المجلس هي :

(أ) تحقيق أغراض الجامعة .

(ب) مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة في الجامعة من اتفاقات .

(ج) تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل (أى في تاريخ لاحق لقيام الجامعة العربية) لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

(د) يقوم بمهمة المحكم اذا لجأ اليه المتنازعون لفض خلاف يتعلق باستقلال

الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، ويكون قراره فى هذه الحالة نافذا وملزما •

وهنا لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداوات المجلس وقراراته •

(هـ) يتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما •

(و) تحديد نصيب كل دولة عضو فى نفقات الجامعة •

ويقرر المجلس :

١ - التدابير اللازمة لدفع أى اعتداء يقع أو يخشى وقوعه على دولة من الدول أعضاء الجامعة العربية •

وإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل رايها فى حساب التصويت •

٢ - تحديد الأحوال التى يجوز فيها لممثلى البلاد العربية غير المستقلة الاشتراك فى اللجان الخاصة وقواعد التمثيل وينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر • ويحدد الأمين العام التاريخ الذى تبدأ فيه الدورة العادية فى كل من الشهرين السالفين • وتستمر الدورة الى أن يتم بحث المسائل المدونة فى جدول الأعمال ما لم يقرر المجلس فض الدورة قبل ذلك • وينعقد المجلس بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بنسأ على طلب دولتين من دول الجامعة • وينعقد المجلس فى الدورات غير العادية فى وقت لا يتجاوز الشهر الواحد من تاريخ وصول طلب الانعقاد القانونى للأمين العام • أما فى حالات الاعتداء التى أسلفنا ذكرها فيكون الانعقاد فى أقرب وقت ممكن خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الطلب القانونى للأمين العام •

وقد نصت المادة الخامسة عشرة من الميثاق على أن « ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية » . « ويكون انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء » . « وتسند رئاسة المجلس عند افتتاح كل دورة اعتيادية بالتناوب على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في الجامعة » . ويظل الرئيس يباشر أعمال الرئاسة الى أن تسند الرئاسة لحلفه في مستهل أعمال الدورة الاعتيادية التالية .

ويؤلف المجلس في بداية كل دور اجتماع عاды اللجان الآتي بيانها :

١ - لجنة الشؤون السياسية .

٢ - لجنة الشؤون الاقتصادية .

٣ - لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية .

٤ - لجنة الشؤون الادارية والمالية .

٥ - لجنة الشؤون القانونية .

وله أن يؤلف غيرها من اللجان اذا اقتضت الحال .

وتكون اجتماعات المجلس سرية ، الا في الحالات التي يقرر فيها المجلس العلنية بأغلبية الآراء .

وتنص المادة السابعة من الميثاق على أن « ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله » .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية » .

على أن هناك حالات تكون فيها قرارات المجلس الصادرة بالأغلبية ملزمة منها :

١ - قرارات التحكم والقرارات الخاصة بالتوسط وتكون بأغلبية عادية .

٢ - تعيين الأمين العام ، ويكون بأغلبية الثلثين .

٣ - القرارات الصادرة في شئون الموظفين وإقرار ميزانية الجامعة ووضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .
وهنا تكفى الأغلبية العادية .

وتكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أى مكان آخر تعيينه .

الأمانة العامة :

تنص المادة ١٢ من ميثاق الجامعة على أن يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة الأمين العام بأكثرية ثلثي دول الجامعة ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين

وتنص المادة الثانية من النظام الداخلي للأمانة العامة على أن يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . وقد أوضحت المادة الأولى من النظام الداخلي مهمة الأمين العام فقالت : « الأمين العام يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ الإجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس ، ويوصف كونه أميناً عاماً للجامعة يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلفها إليه هذه الهيئات . وهو مسئول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة ، وعن تطبيق أنظمة العمل في إدارات الأمانة العامة وأقسامها التي تقوم بأعمالها تحت إشراف الأمين العام ، وبموافقته » .

وتتكون الأمانة العامة من الإدارات الآتية :

إدارة السكرتارية ، والإدارة المالية والمستخدمين ، والإدارة السياسية ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والمواصلات ، وإدارة الشؤون الاجتماعية والصحية .

والادارة القانونية ، وادارة الاستعلامات والنشر ، وادارة الشؤون الثقافية ، وادارة شئون فلسطين • هذا الى جانب مكتب مقاطعة اسرائيل ، ومكتب مكافحة المخدرات ومكاتب الدعاية فى بعض العواصم العالمية ، ومعهد الدراسات العربية العليا بمدينة القاهرة •

اللجان الخاصة :

تنص م ٤ من ميثاق الجامعة على أن تؤلف لجان للشئون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والشئون الاجتماعية ، تتولى وضع قواعد التعاون ومدها وصياغة ذلك فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة •

ولكل دولة عضو فى الجامعة أن تمثل بمندوب واحد أو أكثر فى كل لجنة ويكون لها صوت واحد • ويجوز أن يعهد لشخص بذاته بتمثيل دولته فى أكثر من لجنة • ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى • ويحدد مجلس الجامعة الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين فى التمثيل • وإباحة اشتراك الدول العربية التى لا تستطيع بحكم مركزها السياسى أن تشترك رسميا كأعضاء فى الجامعة • وإباحة اشتراكها فى اللجان الخاصة أمر محمود لأنه يجعلها على اتصال بالجامعة عن طريق الاشتراك فى تلك اللجان التى تضطلع بمختلف الشئون غير السياسية •

ومن الطريف أن أشير هنا الى نص م ٢/أ الذى تجعل من بين أغراض الجامعة « النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها » فهى ليست محصورة فى شئون الدول الأعضاء • وقد أرفق بالميثاق ملحق خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ، نص فيه على أنه « نظرا لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغي له أن يراعها وأن يعمل على تحقيقها •

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن يوصى مجلس الجامعة عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، ألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيزه الوسائل السياسية من أسباب .

وقد بعثت البلاد العربية التي لم تكن ختمت بالاستقلال عند قيام الجامعة العربية بممثلين لها اشتركوا في لجان الجامعة المختلفة .

ويكون انعقاد كل لجنة صحيحا اذا حضره ممثلون لأغلبية الدول أعضاء الجامعة . وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين ، وتكون اجتماعات اللجان سرية .

ويجوز للجان الأصلية أن تؤلف من بين أعضائها لجانا فرعية تخصص كل منها بشأن من الشؤون الفنية المنوطة باللجنة الأصلية . ولكل لجنة أن توصى بالدعوة إلى عقد اجتماعات لحبراء يمثلون الدول الأعضاء في الجامعة والبلاد العربية الأخرى عند الاقتضاء للاستئناس برأيهم في المسائل التي تدخل في اختصاص اللجنة .

المجلس الاقتصادي :

شكل المجلس الاقتصادي لتنسيق تنمية الاقتصاديات العربية « وبوجه عام ... تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف » .

ويتكون المجلس من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة ، وله أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ألحقت إليها أنفا . ورغم أن المعاهدة لم توضح أن مجلس الجامعة يشرف على أعمال المجلس الاقتصادي إلا أن روح الاتفاقية والقياس على حكم مجلس الدفاع المشترك يؤدي بنا إلى القول بأن المجلس

الاقتصادى يخضع لاشراف مجلس الجامعة . وتحقيقا لرغبة أيداعها المجلس فى قرار له بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٩ بأعضاء كيان ذاتى على المجلس وافق مجلس الجامعة بمجلسه المنعقد فى ٢٦ مارس ١٩٥٦ على قواعد تسمح لكافة الدول الأعضاء بل والدول الغريبة غير الأعضاء بأن تنضم الى المجلس وضمن تلك الأحكام فى بروتوكول خاص أبرم فى ذات التاريخ (١) . على أن مركز هذا المجلس أصبح شاذا كنتيجة لانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية على نمط السوق الأوروبية المشتركة والمقترح بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية . (٣ يونيو ١٩٥٧) اذ المفروض أن يصبح مركز النشاط الاقتصادى للجامعة العربية (٢) .

(١) تنص أحكام البروتوكول على ما يلى :

م ١ - يجوز لأية دولة عضو فى جامعة الدول العربية أن تنضم الى عضوية المجلس الاقتصادى المنصوص عنه فى المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ويتم ذلك بناء على طلب تقدم به تلك الدولة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ طلب الانضمام الى الدول الأعضاء .

م ٢ - للمجلس الاقتصادى أن يقرر قبول عضوية أى بلد عربى آخر ويتقدم البلد الراغب فى ذلك بطلب الى الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرضه على المجلس .

م ٣ - أن الارتباط بعضوية المجلس الاقتصادى وفقا لأحكام هذا البروتوكول لا يفضيح العضو المرتبط بطريق مباشر أو غير مباشر للالتزامات الخاصة بمجلس الدفاع المشترك أو الهيئات واللجان المتصلة به .

م ٤ - يقرر المجلس الاقتصادى الأنصبة التى تؤديها البلاد العربية غير الأعضاء فى جامعة الدول العربية التى تقبل فى عضوية المجلس مساهمة منها فى الأعباء المالية .

م ٥ - يعتبر هذا البروتوكول فيما تضمنه من أحكام جزءا مكملا لمساعدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

(٢) فى ٦ يونيو سنة ١٩٦٢ اثر انتهاء الدورة الثامنة للمجلس الاقتصادى وقعت خمس دول عربية هي الأردن والكويت والمغرب وسوريا والجمهورية العربية المتحدة اتفاقا ينشئ .

للوحدة الاقتصادية العربية ويمثل الدول الموقعة الحريات التالية :

١ - حركة وانتقال رأس المال .

٢ - تبادل السلع .

٣ - الإقامة والعمل والنشاط الاقتصادى .

٤ - الترانزيت واستخدام الموانئ والطائرات .

٥ - حق الملكية والبراث .

وتتضمن المادة الثانية الاجراءات التى تتبع للوصول الى الاهداف بحيث يمكن أن نقول انها تنفيا نوعا من السوق العربية المشتركة على مدى عشر سنوات . ويتشكل المجلس من عضو دائم =

مجلس الدفاع المشترك :

إنشئ هذا المجلس استنادا الى المادة السادسة من ميثاق الجامعة ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم .

ويعمل تحت اشراف مجلس الجامعة فيما يتعلق بشئون الأمن الجماعى « بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة ، لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابهما » ، وتنسيق موارد الدول المتعاقدة وحاجاتها « فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح » .

اللجنة العسكرية الدائمة :

وتؤلف « من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه » . « وترفع هذه اللجنة الدائمى تقاريرها عما يدخل فى دائرة أعمالها الى مجلس الدفاع المشترك » ، إنذى أشرت إليه فيما سلف . وقد نص الملحق العسكرى للمعاهدة على اختصاص اللجنة بتعتبر قرينا لاختصاصها العسكرى وملازما له وهو « تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك » .

التزامات الدول الأعضاء :

فرض ميثاق الجامعة العربية على الدول الأعضاء التزامات تقتضيها ضرورة تحقيق الغرض الذى نشأت من أجله الجامعة . ويمكن أن نجعم هذه الالتزامات أساسا فيما يلى :

منفرد « من كل دولة عضو ويكون مقره فى القاهرة » . وقد دخل الاتفاق طور التنفيذ اعتبارا من ابريل ١٩٦٤ . وقد انضمت خمس دول أخرى الى الاتفاق هى الجزائر والمغرب والسودان بونونس واليمن .

« واجتمع المجلس للمرة الأولى فى ٤ يونيو ١٩٦٤ وأقام بضع لجان دائمة » . ولا شك أن مجلسا كهذا يمكن أن يطور مستقبل الجامعة العربية . اننى لا ادعى أن إنشاء سوق عربية مشتركة يمكن أن يتحقق بلحظة من محاسن سحرية ولكنى أركز على أهمية الدور الكبير الذى يمكن أن يقوم به هذا المجلس بالنسبة للاقتصاد العربى خاصة والوحدة العربية عامة .

- ١ - لا يجوز لدول الجامعة أن تلجأ الى القوة لفض المنازعات فيما بينها .
- ٢ - على كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة أن تحترم نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وأن تعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .
- ٣ - تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات المجلس حسب النظام الذي رسمه الميثاق .
- ٤ - على الدول المشتركة في الجامعة أن تودع الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعقدتها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، وهذا النص يشبه نص م ١٨ من عهد عصبة الأمم ، وهو دون متطلبات السياسة الموحدة التي نص عليها بروتوكول الاسكندرية بكثير .
- ٥ - اذا رغبت دولة في الانسحاب فعليها ابلاغ المجلس عن عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .
- ٦ - على الدول الأعضاء أن تدفع كل منها حصتها في نفقات الجامعة (١) .

(١) يبدو أن الطبيعة الحساسة لبعض بنود الميزانية - مثل مقاطعة اسرائيل - تجعل من غير المسود الحصول على البيانات الخاصة ببنود الميزانية . ويحدد مجلس الجامعة حصة كل عضو في الميزانية (تتحمل الجمهورية العربية المتحدة حوالي ربع ميزانية الجامعة) . ولكن بعض الأعضاء قد يتأخرون في الوفاء بحصتهم أحيانا فقد شكى الأمين العام في أكتوبر ١٩٥٣ من أنه لم يتلق مخصصات أية دولة .

ويقدر مجلس الجامعة أحيانا - بجانب الميزانية العادية - بعض المخصصات ففي سنة ١٩٥٨ صوت مجلس الجامعة على منح معونة سنوية للجزائر قدرها ٢ مليون جنيه مصرى . كما قرر مجلس الملوك والرؤساء سنة ١٩٦٤ ميزانية قدرها ٤٢ مليون. دولار للدفاع ، ١٧٥ مليون دولار للمنقذات الاولية لمشروع تحويل مجرى نهر الأردن . وتوزيع هذه المخصصات ليس دائما بنسبة حصة الدول في الميزانية العادية فقد يكون بنسب أخرى .

الفرع الثالث

فى

رسم سياسة الجامعة وتنفيذها

تمهيد

قلت ان عيبا من العيوب الرئيسية التى تؤخذ على الجامعة العربية هو أنها بديل هزيل للوحدة العربية أو أنها على الأقل فشلت فى أن تحقق الوحدة العربية . على أننا يجب - عند دراسة الجامعة العربية - أن نضع فى اعتبارنا أن واضعى ميثاق الجامعة قد عرّفوا عن - ان لم يكونوا قد اتخذوا قرارا ضد - الوحدة العربية وأحلوا محلها تنظيما اقليميا . ولذلك فأننى لا أتفق مع أولئك الذين يبحثون فى ميثاق الجامعة عن أحكام كان المقصود بها تحقيق الوحدة العربية بالمعنى الذى نفهمه . ولعل الحقيقة الجوهرية لقيام الجامعة بدورها كمنظمة اقليمية هي - بحسب تعبير كابلان فى نظريته عن تطور النظم الدولية (١) - نظام غير موجه . ويتميز النظام الذى ليست له قدرة على التوجيه فى رأى كابلان بالآتى :

أ - يجرى تحديد الاختصاص القانونى لأعضاء التنظيم الدولى بالنسبة لبعض الوظائف بواسطة نظم سياسية فرعية من الغير (مجموعة الدول الأعضاء) بينما يترك تحديد الاختصاص فى وظائف أخرى للنظم الوطنية الفرعية .

ب - يملك النظام الدولى وسائل للتكامل تؤدى وظائف قانونية واقتصادية وسياسية وإدارية .

ج - يمكن أن يتكون ائتلاف داخلى رسمى أو غير رسمى لأغراض انجاز الأهداف الوطنية عن طريق النظام الدولى .

لقبول الأعضاء الجديد الأمر الذي أثار أزمة حادة سنة ١٩٦٩ بالقسبة
للكويت .

وتنص م ٧ على قاعدة عامة هي أن « ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً
لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن
يقبله » . وقد جلت هذه القاعدة توفيقاً بين أولئك الذين أرادوا وحدة أقوى
وأولئك الذين أرادوا الدفاع عن السيادة الوطنية . كذلك يصدر قرار
المجلس بالإجماع فيما يلزم من تدابير لدفع الاعتداء الذي يقع أو الذي يخشى من
وقوعه من دولة على دولة من أعضاء الجامعة ، « فإذا كان الاعتداء من إحدى دول
الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية » . وتتبع نفس القاعدة
عند التصويت على فصل عضو من الجامعة . وليس بمستغرب أن يأخذ الميثاق
بقاعدة الإجماع إذا ما ربطنا ذلك بالمصدر التاريخي لنميشاق . وهو عهد
العصبة (م ١/٥ من العهد) (١) . أما القرارات الخاصة بالتحكيم والوساطة
فتحتاج إلى الأغلبية العادية ، ومثلها الأمور الإدارية والاجرائية في حين لا بد
من توافق أغلبية الثلثين لاختيار الأمين العام ولتعديل الميثاق .

أما التصويت في لجان الجامعة فيتطلب عادة الأغلبية العادية ، واستثناءه
من ذلك فإن التصويت في مجلس الدفاع المشترك يقتضي أغلبية الثلثين . ومن
المناسب أن نذكر هنا أن لجان الجامعة ذات طبيعة استشارية ومهمة
الأساسية هي تقديم توصيات للمجلس .

(١) في رأى البعض أن قاعدة الإجماع لها ميزة تجنب سيطرة دولة عضو على المنظمة وإنه
الآنخذ بقاعدة الأغلبية العادية قد يحطم توازن المنظمة أن لم يحطم المنظمة لأنه ليس تعزيزاً
للوحد العربية وإنما تغطية على الاتجاهات الإمبريالية لبعض الدول الأعضاء . وعلى كل فليس
أيد الأمين العام للمنظمة فكرة الأغلبية العادية منذ سنة ١٩٥٥ . وقد أخطرت الدول الأعضاء
بذلك الاتجاه في سنة ١٩٥٨ . وقد أيدت اللجنة السياسية ذلك الاتجاه في تقرير لها في مارس
سنة ١٩٦٤ ولكن إجراء ما لم يتخذ حتى الآن لتبني ذلك التعديل . والذي اعتقدته أن الانسنة
بقاعدة الأغلبية يجب أن يقتصر بمنح الجامعة سلطات جزائية تستطيع أن تفرض بها قراراتها
والإكراه عينا أن تصدر الجامعة قرارات بالأغلبية ثم تقف الأقلية المعارضة منها موقف عدم
الإقتراء الأمر الذي يحطم الجامعة بدلاً من أن يعزله . وربما كان الإجراء الوسطى مؤثلاً فهو
الآنخذ بالأغلبية موصوفة .

تحتفظ الميثاق - بجانب اجراءات التصويت - على قواعد يترسمها المجلس في تسوية المنازعات بالطرق السلمية على أساس امتناع الطرفين عن الالتجاء الى القوة . فتقرر م ه أنه « لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجا المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما » وللمجلس كذلك الحق في أن يتوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينهما ٠٠٠ . » فإذا وقع الاعتداء فعلا أو كانت هناك خشية من وقوعه « فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا » . وهذا في تقديرى استثناء من حكم المادة ١١ التي تستلزم لعقد المجلس في دورة عادية أن يقدم الطلب من دولتين من دول الجامعة .

ولم تضاف معاهدة الدفاع المشترك جديدا لهذا الحكم سوى أنها زودت بمجلس دفاع مشترك ووكالات عسكرية صالحة لأن تعالج العدوان المتحقق من داخل أو من خارج المنطقة . على أن معاهدة ١٩٥٠ قد أكدت أن الدول المتعاقسة تعتبر أن « كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا ٠٠٠ » .

ومما يؤخذ على الميثاق أنه بجانب عدم تفصيله للأحكام الخاصة بالوساطة والتحكيم - من حيث أنها اجراءات اختيارية - فإن المادة ه استبعدت صراحة المنازعات التي تتعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة أراضيها من بين ما يجوز عرضه على التحكيم . ويبدو أن واضع الميثاق أراد باستبعاد هذه المنازعات أن يفرق بين ما يسميه الفقهاء المنازعات القضائية والمنازعات غير القضائية فكانت النتيجة أن اختار صيغة تعوق مجلس الجامعة عن اتخاذ أى تصرف (١) .

(١) مما يذكر من تاريخ مجلس الجامعة أنه - في باكورة إيامه - نظر شكرى سوريا ضد الأردن بشأن مشروع سوريا الكبرى . وقد أبدى رئيس الوزراء الأردني أمام المجلس - في ٢٦ =

اتخاذ القرارات : اللجنة السياسية بدلا من المجلس :

ينص ميثاق الجامعة على أن تتخذ القرارات بمعرفة مجلس الجامعة طبقاً لقواعد محددة ، إلا أن ظروف العمل أدت الى أن تتولى اللجنة السياسية كافة اختصاصات المجلس عدا الاسم . وتشكل اللجنة السياسية عادة من وزراء خارجية الدول الأعضاء وإن كانت كثيراً ما تتكون من الممثلين الدبلوماسيين للدول الأعضاء في القاهرة ، وتختص بتقديم توصيات للمجلس .

والذي يحصل عملاً أن اللجنة السياسية تجتمع قبيل دورة انعقاد المجلس ، وكذا في فترات أخرى وتناقش توصيات اللجان الفنية الأخرى كما أنها تناقش التوصيات التي تدخل في اختصاصها . فقد ناقشت مثلاً في دورة سنة ١٩٥٧ خطة لسوق عربية مشتركة وردت من المجلس الاقتصادي .

وتتخذ اللجنة السياسية توصياتها بالأغلبية العادية ثم تصاغ في شكل قرار يعرض على مجلس الجامعة حيث تجرى الموافقة عليه دون مداولة جديدة . ولذا كثيراً ما تقوم اللجنة السياسية - بسبب المقتضيات العملية - بدور الجهاز الرئيسي في اتخاذ قرارات مجلس الجامعة وقد ساعد على ذلك أن أعضاء هذه اللجنة كثيراً ما يكونون هم أنفسهم أعضاء المجلس . وقد تكشف العمل تدريجياً - فيما يتعلق بهذا الموضوع - عن مؤتمر لوزراء الخارجية خارج ميثاق الجامعة ونظراً لأن تشكيله كثيراً ما يتطابق مع تشكيل اللجنة السياسية ومجلس الجامعة في دورة بعينها فإنه كان يقوم عادة بدور اللجنة السياسية بصفة غير رسمية . ثم حصل مؤخراً أن مؤتمر وزراء الخارجية طور نفسه فأصبح اللجنة السياسية وتبعاً أصبح مجلس الجامعة وهكذا أصبحت توصياته غير الرسمية تسجل في وثائق الجامعة . وهكذا فإن مجلس الجامعة - الذي لا زال من الناحية الرسمية هو جهاز اتخاذ القرارات - أصبح مجرد «كليشيه» لاعتماد التوصيات التي تصل إليه من اللجنة السياسية دون مناقشة حتى أن

نوفمبر سنة ١٩٤٦ - أن المجلس لا يختص بنظر منازعة أو خلاف بين دولتين من الأعضاء إلا إذا عرضها الطرفان للتحكيم . وقد ناقش المجلس في مارس سنة ١٩٦٤ تعديل الميثاق للنص على التحكيم الإلزامي .

بعض التصرفات الإدارية التي يصح الميثاق على أن تصدر بموافقة المجلس أصبحت تتخذ الآن بموافقة اللجنة السياسية فحسب مثال ذلك أن اللجنة السياسية وافقت في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ على تعيين أمينين مساعدين - وهو قرار يصح الميثاق على أن يصدر عن المجلس - ومع ذلك فلم تكن هناك حاجة ليعرض هذا القرار على المجلس بعد أن صدر عن اللجنة بالأغلبية .

ويمكن أن نصف الوضع الذي وصلت اليه اللجنة السياسية - أو مؤتمر وزراء الخارجية - من الناحية القانونية حيال مجلس الجامعة بأنه أميل الى تفويض السلطة منه الى الانتقاص منها . وليس من مبرر أن ننظر الى هذا التطور على أنه رجوع بالجامعة الى القهقري بل انه على العكس مرونة تمشث فيها اجراءات اتخاذ القرارات مع متطلبات المواقف المختلفة حيث تلعب المصلحة العامة على القيود القانونية الشككية .

اتخاذ القرارات : العوامل المؤثرة :

يبدو لمن ينظر الى سير العمل في الجامعة عن كثب أن قدرة الجامعة على اتخاذ الاجراءات تتأثر بتفاعل عاملين متاصلين أولاها محاولة الدول الأعضاء أن تحقق أهدافها الوطنية عن طريق أجهزة الجامعة وثانيها تضحياتها بشطر من غيرتها على سيادتها للسير قدما بالأهداف الجماعية للجامعة تقديرا منها لجدوى النظام ، ولأشك أن تغلب أحد العاملين على الآخر هو الذي يسيطر على مدى استمرار الخلاف . ولا ننسى أن قرارات مجلس الجامعة هي توصية أو طلب أو استئذونات للدول الأعضاء لاتخاذ اجراء مشترك ، وهذه حصيلة طبيعية لواقع أن الجامعة صممت لكي تكون وكالة تنسيق تفتقر الى سلطات القهر التي تملكها الحكومة ولذا فإن مجلس الجامعة هو جهاز لرسم السياسة وليس هيئة تشريعية . ولا يملك اتخاذ قرارات توجيهية الا للأجهزة الداخلية للجامعة كالامانة العامة مثلا . ولعل هذا هو الذي دعى البعض لأن يصف مجلس الجامعة بأنه يزيد قليلا عن مؤتمر حكومات مجهز بأقل العوامل المشتركة (١) .

وقريب من الملاحظة التي أبديتها بشأن العاملين اللذين يشكل تفاعلها سياسة الجامعة ما حاوله بعض الكتاب من تصنيف للموضوعات التي تعرض على جامعة الدول العربية تصنيفا يتفق في عمومها مع سياسة الجامعة في اتخاذ قراراتها . وأسوق هنا ما ذهب اليه ماكدونالد^(١) .

اختار ماكدونالد عشرة موضوعات هي في نظره الموضوعات الرئيسية التي تهتم الجامعة العربية بها . وهي :

- ١ - الحفاظ على السيادةات .
- ٢ - الوحدة السياسية (الوحدة العربية) .
- ٣ - التعاون العسكري .
- ٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٥ - مشكلة فلسطين .
- ٦ - الاستقلال السياسي لكل الدول العربية .
- ٧ - التضامن الأفروآسيوي .
- ٨ - الحيزاد .
- ٩ - التعاون مع الأمم المتحدة .
- ١٠ - العلاقات مع اسرائيل .

ويعترف ماكدونالد بأن هذا التجميع هو تحديد تقريبي للموضوعات لأن الموضوعات تتداخل بطبيعتها . مثال ذلك أن الحفاظ على السيادةات يرتبط بالاستقلال السياسي لكل الدول العربية وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتكامل مع التعاون مع الأمم المتحدة وأن مشكلة فلسطين والعلاقات مع إسرائيل تبدوان وجهين لعملة واحدة وهكذا . ويجري الكاتب تصنيفين لهذه الموضوعات أولهما هو تصنيفها إلى موضوعات داخلية (يندرج ضمنها الموضوعات

(١) ماكدونالد - المرجع السابق ، ص ٨٢ - ١٠١ .

الحمسة الأولى) وموضوعات خارجية (يدخل فيها الموضوعات من ٦ - ١٠) .
والتصنيف الثاني هو تقسيمها الى موضوعات تتكامل حيالها موقف الدول
الأعضاء ويضع تحتها الموضوعات العشرة السابقة عدا الحفاظ على السيادة
والوحدة السياسية والحياد ومشكلة فلسطين فيدخلها في الموضوعات التي تفتت
فيها موقف الدول الأعضاء (١) .

ويقصد ماك دونالد بإجراءات التكامل تلك التي تكون بالاجماع أو تحيد
اتخاذ سياسات مشتركة أو اجراء جماعى تجاه هدف مشترك . أما اجراءات
التفتيت فهي التي تعوق أو تنفى الاجماع أو اتخاذ تصرف جماعى وذلك مرجعه
أساسا تعارض المصالح الفردية مع أهداف الجماعة . ومن ثم فإن التصنيف
يقوم على القدرة النسبية للدول الأعضاء على اخضاع مصالحها الذاتية للخير
المشترك . ويرى المؤلف المذكور أن عوامل التكامل والتفتيت تتبادل الدور فى
التأثير على ما تتخذه الجماعة من قرارات وأن عوامل التكامل ذاتها قد تتعارض
مع بعضها البعض وكذا الحال بالنسبة لعوامل التفتيت . فإن التكامل الذى
يتجه ناحية الوحدة الاقتصادية لا يعنى دائما قيام تعاون بين الجماعة وبين الأمم
المتحدة لأن هناك عاملا آخر من عوامل التكامل قد يعارض هذا التعاون وهو
العلاقة مع اسرائيل حيث تمتنع الدول العربية عن الدخول فى علاقات مع
اسرائيل وان كان الأكثر أن يحصل التوازن والاختلال بين عوامل التكامل من
ناحية وعوامل التخاذل من ناحية أخرى .

السياسة الخارجية للجامعة العربية

تهتم دساتير المنظمات الدولية عادة بتحديد الأهداف التى تسعى الى
انجازها تحقيقا للخير المشترك للدول الأعضاء فيها - وهذا ما يمكن أن نسميه

(١) هناك ملاحظة تفرض نفسها لدى تفهم تصنيف ماك دونالد وهي أنه وضع العلاقة مع
اسرائيل فى جانب عوامل التكامل بينما وضع مشكلة فلسطين تحت عوامل التفتيت ، ويجب
ماك دونالد على ذلك بأن موقف العرب حيال اسرائيل موقف موحد أما قضية فلسطين فيقتصد بها
سياسة العرب حيال مشكلة اللاجئين واقامة حكومة منفى لفلسطين واعادة فلسطين كاملة الى
سكانها العرب السابقين ، وفي رأيه أن وجهة النظر العربية ليست متفقة حيال هذه البنود
الثلاثة .

بالسياسة الداخلية للمنظمة - ولكن دستور المنظمة قل أن يقدم العون لمن يريد أن يتعرف على السياسة الخارجية للمنظمة ، وعلى الدارس أن يستنبط ذلك من بين السطور وأن يهتدى فيه بما جرى عليه عمل المنظمة : ولكن الطريق ليست دائما ميسورة لا سيما اذا كان القصد هو الوصول الى تعميمات .

ويمكن - أخذا بالأمور في مجموعها - أن نقول ان سياسته الخارجية للجامعة العربية تتجمع حول ثلاثة خطوط عريضة هي : التعاون مع الأمم المتحدة ، والحياذ الإيجابي وعدم الانحياز ، ومقاطعة إسرائيل . وآتناول كلا من هذه الخطوط بكلمة واحدا بعد الآخر .

أ - التعاون مع الأمم المتحدة (١) :

نظرت الدول العربية الى الأمم المتحدة في البداية على أن دورها التعاوني هو تسهيل التكامل الوظيفي الذي يقوم أساسا في مجال الاقتصاد والاجتماع والثقافة ، وليس في تحقيق الأمن الجماعي . ولذا أبرز المتحدث باسم الجامعة العربية أثناء مناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ أهمية التعاون الاقليمي مع الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقدما ذلك على التعاون في تحقيق السلم والأمن الدوليين . ولكن انطلق باسم الجامعة لم يعن بذلك اهمال دور الأمم المتحدة السياسي . ومن المظاهر الأولى للتعاون السياسي بين الجامعة والأمم المتحدة أن مجلس الجامعة أحال النزاع بين فرنسا وسوريا ولبنان بشأن الانتداب على الدولتين العربيتين الى مجلس الأمن حيث أمكن الوصول سنة ١٩٤٦ الى تسوية مرضية للعرب . ولكن سرعان ما تبين العرب أن الميثاق لا يعنى دائما ذات الشيء بالنسبة للجميع فقد أصابتهم خيبة أمل مريرة للطريقة التي عاجلت بها الأمم المتحدة قضية فلسطين ١٩٤٧/ ١٩٤٨ والفشل الذي منيت به في قضية مصر ضد الاحتلال البريطاني الأمر الذي أكد للجامعة ضرورة مضاعفة جهودها للحصول على اعتراف رسمي بها كمنظمة اقليمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة والاستفادة من موارد الأمم المتحدة حتى يمكنها حل المشاكل الإقليمية الكبرى مثل مسألة استقلال دول

(١) ساعد الى هذا الموضوع فيما بعد لمعالجة جوانب أخرى له .

شمال أفريقيا (١)

فاعترفت الأمم المتحدة رسمياً في دورة مارس سنة ١٩٥٠ بالجامعة بوصفها منظمة اقليمية طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويواظب الأمين العام للجامعة منذ سنة ١٩٥١ على حضور دورات اجتماع الجمعية العمومية كمراقب رسمي ، وتقوم مكاتب الجامعة في نيويورك وجنيف بتنسيق برامج وسياسات تمس المنظمتين . على أنه ليس من السهل أن نحدد بدقة مدى أثر الجامعة العربية على الأمم المتحدة . لا شك أن جهود دول الجامعة - التي كانت من أول الجبهات الداخلية التي عرفتها المنظمة العالمية - ساعدت على تدعيم مركز الجمعية العمومية حيال مجلس الأمن ، كما نجحت الى حد كبير في تحقيق استقلال الدول العربية عن طريق المنظمة وكان تشجيع دول الجامعة للجبهة الأفرواسيوية دعامة مكنت الجبهة من السيطرة على الجمعية العمومية .

أما في نطاق الدور الوظيفي فقد سعت الجامعة العربية الى توسعة المجال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكانت من بين المحركات البارزة وراء انشاء وكالات الأمم المتحدة التي تفذ الخطى نحو التنمية الاقتصادية وتنظيم التجارة العالمية . كما أقامت - في تاريخ مبكر من حياتها - علاقات غير رسمية مع كثير من الوكالات المتخصصة وأبرمت اتفاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو (٢) .

ب - الحياد الإيجابي وعدم الانحياز :

أصبحت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز من الاعتبارات الجوهرية

(١) عبر مجلس الجامعة عن وجهة نظره حيال الأمم المتحدة في قرار له بتاريخ ٢ فبراير ١٩٥١ ذكر فيه ان الجامعة العربية تتخذ من مبادئ الأمم المتحدة مبادئ لها وتنفذ نفسها طبقاً لهذه المبادئ. للعمل على استئصال الحرب بيد أن الجامعة لا تستطيع أن توفى بالتزاماتها كاملة إذا كانت بعض الدول الأعضاء فيها لم تصل بعد الى مرحلة السيادة الكاملة وقد حرمت حق الدفاع عن النفس .

(٢) سألني مزيداً من الضوء على علاقة الجامعة بالأمم المتحدة في جزء لاحق من هذا الكتاب .

التي تشكل موقف الجامعة العربية عموماً وفي داخل الأمم للتحسنة خصوصاً لا سيما بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذي عزز وقوى تلك السياسة وإن كانت بدايات هذه السياسة قد ظهرت قبل ذلك . ويمكن أن نرجع تاريخ تلك السياسة إلى الموقف العاجز الذي وقفته المنظمة العالمية في شكوى مصر ضد بريطانيا ، الأمر الذي خلف تصميماً عربياً مشتركاً على عدم التعاون مع بريطانيا إلى أن تتحقق الأهداف العربية . ولم يقتصر الأمر على بريطانيا بل امتد إلى دول عربية أخرى لها مصالح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأخصها فرنسا .

كما يعتبر فشل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض معاهدة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط التي اقترحها دالاس علامة بارزة في تطور سياسة عدم الانحياز العربية . وتولت مصر القيادة في التبشير بسياسة حيادية عندما تبينت لها الأبعاد الحقيقية للحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وربما كانت السابقة الأكثر وضوحاً لسياسة عدم الانحياز هي الموقف الذي اتخذته الجامعة العربية في أزمة كوريا داخل الأمم المتحدة إذ امتنعت دول الجامعة (عدا العراق) عن التصويت على الموضوع عندما تورطت الأمم المتحدة فيه . بيد أن هذه جميعاً تعتبر في الواقع بدايات باهتة لسياسة عدم الانحياز التي أصبحت فيما بعد ركيزة من ركائز السياسة الخارجية للجامعة العربية لأن موقف الدول العربية من عدم التعاون مع الغرب لا يمكن أن يوصف بأنه تمسك منها بسياسة الحياد بالمعنى الصحيح فقد وقف نوري السعيد سنة ١٩٥٤ ليؤكد في مجلس الجامعة أن هذا المجلس رفض سنة ١٩٥٠ أن يقر الحياد كمبدأ سياسي وإن كان قد اشترط أن تستجاب المطالب العربية كمقدمة للتعاون مع الغرب . كذلك نجد مجلس الجامعة ١١ يناير سنة ١٩٥٤ يؤيد مصر ضد بريطانيا ولكنه يرفض التقييد بسياسة الحياد ثم كان عام ١٩٥٥ الذي دفع بالجامعة العربية إلى حلبة العالم الثالث .

وكان مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ (١) هو نقطة التحول الواضحة بالنسبة

(١) من المحتمل أن طرؤوا سبقت المؤتمر هي التي مهتت الضمير العربي للإيمان بسياسة الحياد الإيجابي ، ويذكر المعلقون هنا زيارة المستر نهرو التي قام بها في أغسطس سنة ١٩٥٣

لانتهاج الجامعة العربية لسياسة الحياد بعد أن ساهم العرب مساهمة واضحة في ذلك المؤتمر . ولذا نقرأ في تقرير السيد أمين حسونة الأمين العام للجامعة الذي قدمه عن المؤتمر أن موضوعات نقشت في اجتماعات المؤتمر لها أهمية خاصة للجامعة وهي :

١ - مشكلة فلسطين .

٢ - تحرير الدول العربية في شمال أفريقيا وعدن ومحميات الخليج العربي .

٣ - التعاون مع الأمم المتحدة .

٤ - تقوية التمثيل الاقليمي في مجلس الأمن .

ويختتم الأمين العام تقريره بأنه ما دام أن أهداف مؤتمر باندونج هي في جوهرها أهداف الجامعة فإن الأمانة العامة للجامعة يجب أن تعمل كمرکز تنسيق في الشرق الأوسط للنشاط الافروآسيوى وأن يقوم مكتب الجامعة في نيويورك بذات المهمة لدى الأمم المتحدة .

ثم تابعت الجامعة سيرها على سياسة الحياد فنجد اللجنة السياسية للجامعة تشجب - في اجتماع لها عقد ببيروت في ٧ أبريل سنة ١٩٥٩ - موقف العراق لتورطها في علاقات مع الكتلة السوفيتية ملاحظة أن الجامعة العربية قد ارتبطت بسياسة عدم الانحياز . ونقرأ في نشرة رسمية للجامعة العربية صدرت في يونيو سنة ١٩٦١ تعريفا للحياد سبق أن أخذ به مؤتمر الدول غير المنحازة الذي كان قد عقد في القاهرة وحضرته معظم الدول العربية . وما أن حل عام ١٩٦٣ حتى كان مبدأ عدم الانحياز قد استقر كسياسة للجامعة لا تحيد عنها . وقد أغرت سياسة عدم الانحياز الدول العربية في شمال أفريقيا عندما استقلت وأصبحت أعضاء في الجامعة ، بعد أن أثبتت هذه

للقاهرة واجتمع أثناءها ببعض المسئولين العرب ، وكذا الاثر الذي تركته آراء السفير الهنسى مستر بانينكار - الذي بقي سفيراً لحكومته في القاهرة الى سنة ١٩٥٤ - والتي كانت تدافع بحماس ومنطق اخلاذ عن سياسة الحياد الايجابي .

السياسة نجاحها الملحوظ . والحق أن سياسة الحياد هي أسلم سياسة يمكن لمنظمة اقليمية أن تتبعها فهي تسمح للجامعة بحرية أكبر في الحركة ومزيد من النفوذ داخل الأمم المتحدة . وقد ساعد على فعالية تلك السياسة تعاون الجامعة العربية مع الدول الأفروآسيوية مما انتهى بالشرق والغرب الى التنافس للحصول على فرص في العالم العربي لبناء السدود ومحطات القوى والمصانع والمدارس وغير ذلك (١) .

ج - مقاطعة اسرائيل :

تمثل مقاطعة اسرائيل اتجاهها أساسيا في السياسة الخارجية لجامعة الدول العربية وذلك بقصد اعاقه نمو اسرائيل ، أى فلسطين التي اغتصبتها الصهيونية . وقد اتفقت كافة الدول أعضاء الجامعة - بقرار مجلس الجامعة رقم ١٦ الصادر في ديسمبر سنة ١٩٤٥ - على مقاطعة السلع التي تنتجها المصانع الصهيونية في فلسطين . وكان القصد أولا من المقاطعة هو منع التهريب ولذا فقد رأس مكتب المقاطعة مصرى من خفر السواحل حتى سنة ١٩٥١ . ولكن المقاطعة تبدلت منذ سنة ١٩٤٨ - أى قيام اسرائيل - الى أداة رفاهية اقتصادية منعت بمقتضاها كافة الصفقات التجارية بين الدول العربية واسرائيل ومن ثم فإن كل من يتعامل مع اسرائيل من رجال الأعمال يوضع في القائمة السوداء فلا يسمح له بالعمل أو الاتجار في الدول العربية . وتجرى المحاولات لتقييد المواصلات في البر والبحر والجو التي تخدم اسرائيل . ولم تشهد دولة عربية عن هذه المقاطعة فقد داومت مؤتمرات المقاطعة على الانعقاد حتى في أحلك فترات العلاقات العربية .

وقد استخدمت الجامعة العربية سلاح المقاطعة كسلاح سياسى دولي في بعض المناسبات رغم أن الاجراء العادى هو وضع المصلحة الأجنبية في القائمة السوداء بحسب الحالة . ومن الأمثلة ذات الأهمية على ذلك قرار مجلس الجامعة

(١) نظر المراقبون الغربيون ردحا من الزمن الى سياسة العرب في الحياد الإيجابي من خلال سحابة سوداء جعلتهم يتصورون الحياد على أنه رفض لكل ما هو غربي وقبول لكل ما هو شرقى ونسوا أن سياسة الغرب الامبريالية وتجاهله الفاضح لمصالح العرب هو المسئول عن ذلك ، فلو أن الغرب أصلح من شأنه وعدل في كيله لكسب ثقة العرب ورضاهم .

سنة ١٩٥٧ بمقاطعة خطوط طيران ايرفرانس بسبب استثمارات تلك الشركة في مشروعات التنمية الاسرائيلية فتوقفت أعمال الشركة في القاهرة ودمشق. ثم اضطرت بعد ثمانية عشر شهرا الى الاستسلام للمطالب العربية . وقد تكرر المثل في سنة ١٩٥٩ بالنسبة لشركة رينولت الفرنسية للسيارات الأمر الذى أدى الى انهيار مشروع الشركة الفرنسية لإنشاء مصنع تجميع فى فرنسا بعد أن هدد مكتب المقاطعة بغلق الأسواق العربية فى وجه الشركة ، ونظرا لأن كلا من اير فرانس ورينولت مملوكة للحكومة الفرنسية فان المقاطعة كانت تهدف للقصاص من المساعدة التى قدمتها فرنسا لاسرائيل خلال العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ .

وقد استخدمت المقاطعة على المستوى السياسى سنة ١٩٥٧ لمنع تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا من الاتجار مع اسرائيل . كما أن العلاقات بين العرب وتركيا قد فترت لعدة سنوات بسبب الروابط التجارية التى بين تركيا واسرائيل . وقد اهتم مكتب المقاطعة بقبصر من حيث امكان استخدامها كاستودع تشحن منه السلع الاسرائيلية الى الدول العربية أو العكس بالعكس . وقد هددت الجامعة العربية بمقاطعة ايران بعد أن قطعت الجمهورية العربية علاقاتها الدبلوماسية بالآخيرة فى يوليو سنة ١٩٦٠ اثر دمج مجلس الجامعة لتأكيد الشاه بأن ايران سبق أن اعترفت اعترافا واقعيا *de facto* باسرائيل .

وقد أولت الجامعة اهتماما كبيرا فى ١٩٦٣/١٩٦٤ لاعتراف ألمانيا الغربية باسرائيل ومارست ضغطا شديدا على ممثل ألمانيا فى الدول العربية وممثل الدول العربية فى ألمانيا لوقف ألمانيا عن اتخاذ تلك الخطوة المتهورة . كما هددت الجامعة فى ١٩٦٣/١٩٦٢ الجماعة الأوروبية الاقتصادية بالمقاطعة لأن العرب توجسوا أن تلك الجماعة على وشك أن تبرم اتفاقا يجعل من اسرائيل عضوا منضما فى السوق الأوروبية المشتركة .

ولكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تلقى بالا كبيرا الى تلك المقاطعة حتى أن ثمانين مصلحة أمريكية وضعت دفعة واحدة فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ ضمن القائمة السوداء .

وقد التفتت الجامعة - منذ سنة ١٩٦٦ - الى النشاط الاقتصادي والفني الذي تمارسه اسرائيل في افريقيا ، ولكن الجامعة لم تنجح بعد - رغم العديد من الاجراءات المضادة - في اقناع بعض الدول الافريقية بأن ترفض العروض الاسرائيلية لتقديم المساعدات الفنية والتدريبية وأن تعزف عن انشاء علاقات تجارية مع اسرائيل . وقد استفادت الجامعة في محاربة الجهود الاسرائيلية في افريقيا بفشل المشروع المشترك لانشاء حوض للسفن بين شركة السفن الاسرائيلية « زم Zim » وحكومة سيراليون بوصفه واجهة سيئة للمعونة الاسرائيلية .

ويؤيد الجامعة في موقفها من اسرائيل أن الحرب التي نشبت بين العرب واسرائيل في سنة ١٩٤٨ لم تنته بعد وأن حالة الحسب لا زالت مستمرة . وتستند الجامعة في ذلك على السوابق الدولية مثل مقاطعة عصابة الامم لاطالية سنة ١٩٣٠ ، وكذا الحظر الاقتصادي الذي فرضته مؤخرا الولايات المتحدة على كوبا . وقد أيدت الجامعة موقفها هذا في تصريح رسمي صدر عن الأمانة العامة للجامعة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بمناسبة تهديد شركة التأمين البريطانية British-Norwich Union ، حيث فند ادعاء الصهيونية العالمية بأن هذا الاجراء من الجامعة يعتبر تدخلا في الشؤون البريطانية الداخلية موضحا أن الصهيونية العالمية تتجاهل بهذا الادعاء أن العرب بمقاطعتهم لاسرائيل انصا يدافعون عن أنفسهم ضد قوى العدوان التي تحتل جزءا من أرضهم والتي هم في حالة حرب معها . وطبقا لبيان الأمانة العامة فإن اجراء المقاطعة :

- ١ - ليس عملا من أعمال الانتقام وإنما هو اجراء دفاعي ووقائي .
- ٢ - وهو لا يقوم على أي تمييز ديني أو عنصري فاعرب يتعاملون مع شركلت يملكها يهود لا يؤيدون اسرائيل .
- ٣ - ثم انه سلاح مشروع لا يتناقض مع القانون الدولي .
- ٤ - والدول العربية حريصة على ألا تضر بمصالح الشركات الأجنبية ولذا فانها تتصل بالشركات التي تتعامل مع اسرائيل لتستوضح طبيعة تلك العلاقات فاذا كانت علاقات تجارية خالصة فانها لا تتخذ ضدها أي اجراء أما اذا ثبت أن تلك العلاقات مما يقوى الاقتصاد

الاققتصاد الاسرائيلي ومجهودها الحربى ونواياها العدوانية التوسعية فانها تطلب الى الشركة أن تختار بين العرب وبين اسرائيل .

وتمارس الجامعة برنامج المقاطعة عن طريق مكتب الجامعة للمقاطعة الموجود في دمشق والذي يعقد اجتماعات نصف سنوية ، ويقوم ضباط اتصال بتنسيق سياسات المقاطعة وبرامجها في العالم اجمع تحت الاشراف العام لمجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى .

ولا يمكن انكار الاثر الذى أحدثته المقاطعة فى الاقتصاد الاسرائيلى ، ولعل من بين الفوائد العملية للمقاطعة أنها تبقى قضية فلسطين حية فى نظر العرب خاصة والعالم عامة .

الفرع الرابع

فى

دور الأمين العام

تمهيد :

لم يحدد ميثاق الجامعة - على عكس ميثاق الأمم المتحدة - اختصاصات الأمين العام على وجه الدقة ، ولذا فإن منصب الأمين تطور مع نطاق نشاط الجامعة - شاذاً فى بعض الأحيان وتحكمياً فى أحيان أخرى - كما تأثر الى حد كبير بشخصية الأمينين اللذين شغلا المنصب .

وكان عبد الرحمن عزام (١) (باشا) أول من شغل منصب الأمين العام وهو من الوطنيين الذين تحمسوا لفكرة القومية العربية منذ العشرينيات اذ كان

(١) تنص م ٣/١٢ من ميثاق الجامعة على أن يعين « فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة » . وقد جاء فى الملحق الخاص بتعيين الأمين العام للجامعة ما نصه : « اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سمادة عبد الرحمن عزام آميناً عاماً للجامعة الدول العربية » . ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة » .

يرى أن العرب هم أمة المستقبل . وقد دعاه تحمسه لهذه الفكرة وعدم وجود
نصوص في ميثاق الجامعة تفصل اختصاصات (الأمين العام) ، دعاه ذلك الى
أن يشعر بأنه هو الجامعة العربية ، أو كما سماه البعض « السيد الجامعة
العربية » (١) . وقد أدى هذا الى شن حملة ضده من بعض الدول العربية
لتعديده اختصاصاته كأمين عام كما اعتبره البعض مسئولاً عن نكبة فلسطين
والطريقة غير الناجحة التي عولجت بها قضية فلسطين بعد ذلك ومعارضة
مشروع وحدة الهلال الحبيب . وانتهت هذه الحملات باستقالته من منصبه في
٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وخلفه في المنصب محمد عبد الحائق حسونة (باشا)
الذي لا زال يشغل المنصب الى الآن .

والواقع أن اختصاصات الأمانة العامة في عهد عزام لم تتطور كثيراً
بسبب اتجاه مجلس الجامعة الى عدم تقوية الأمانة العامة حتى لا يزداد تحكم
الأمين العام . ولذا فإن اختصاصات ادارة فلسطين الحالية كانت بيد لجنة وطلت
في يدها الى أن استقال عزام سنة ١٩٥٢ فأصبحت تحت اشراف الأمين العام ،
كذلك فإن مكتب مقاطعة اسرائيل حيث كانت تقوم بأعماله لجنة مقاطعة الى
سنة ١٩٥١ عندما استغرق مكتب للمقاطعة كان قد أنشئ حديثاً اختصاصات
تلك اللجنة . في حين أن حسونة استطاع - بتأييد من مجلس الجامعة - أن
يوسع من اختصاصات الأمين العام كما زاد من عدد موظفي الأمانة .

ويمكن - على هدى مما جرى عليه العمل - أن نقسم اختصاصات الأمين
العام الى قسمين رئيسيين :

(أ) الاختصاصات الداخلية : تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ، وتقديم توصيات

(١) يصف بعض الكتاب الأجانب الدور الذي قامت به الأمانة العامة للجامعة في عهد

عزام بأنه :

"An influential and frequently autonomous role in the formation of
the league policy."

انظر Seabury, Paul: The League of Arab States, Debacle of
a Regional Organization, III, 1949, p. 637.

بشأن سياسة الجامعة ، والوساطة بين الدول الأعضاء .
(ب) الاختصاصات الخارجية : المتحدثة الرسمية باسم الجامعة ، والممثل
الدبلوماسي الرئيسي لدى الدول غير الأعضاء ، وضابط الاتصال الرسمي
مع الأمم المتحدة .

الاختصاصات الداخلية للأمين العام :

لم يعد دور الأمين العام المتعلق برسم السياسة محل خلاف كما كان في
عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بل ان هناك مزيدا من التأكيد على دور الأمين العام بوصفه
الموظف التنفيذي الاعلى للجامعة العربية . وبهذا الوصف يعهد اليه مجلس
الجامعة بمهام معينة . وتعاون الأمين العام في اقيام بمهامه الادارات المختلفة
في الامانة . فيجد الادارة القانونية مثلا تعد تقريرا سنة ١٩٥١ عن مشروعية
ضم الأردن للضفة الغربية لنهر الأردن وتجهز بيانات لتكون تحت يد الوفود
العربية لدى الامم المتحدة سنة ١٩٥٣ عند اثاره مشكلة الجزائر ، كما نجد
جماعة تقوم سنة ١٩٥٤ بدراسة مشروع جونسون نوادي الأردن وتقدم
توصياتها ، وأخرى تضع مشروعا لبنك عربي للتنمية وثلاثة تدرس مشاكل
مثل أثر السوق الأوروبية المشتركة على الاقتصاد العربي أو الوسائل التي
يمكن بها تقوية أواصر الجبهة الأفروآسيوية .

كذلك يكلف السكرتير العام بتنفيذ مشروعات واسعة تحت اشراف
مجلس الجامعة ، من ذلك برنامج مقاطعة اسرائيل . ويعتبر الحاق ادارة فلسطين
بالامانة العامة مثلا آخر لتفويض الأمين العام في المسؤولية التنفيذية لبرنامج
طويل المدى . ولذا ترأس الأمين العام ، في فبراير سنة ١٩٦٠ ، لجنة من
خمسة خبراء عهد اليها بتحضير مشروع لعمل عربي مشترك بشأن مشكلة
فلسطين .

وتعتبر اقتراحات الأمين العام بادخال تعديلات جذرية على ميثاق المنظمة
هو مظهر من مظاهر تشكيل سياسة الجامعة . وقد بدت بوادر هذا الاتجاه في
مؤتمر صحفي عقد في يناير سنة ١٩٥٥ صرح فيه الأمين العام لجماعة من

الصحيحين السوريين بأن ميثاق الجامعة يجب أن يعدل لكي يجعل قرارات المجلس التي تصدر بالأغلبية ملزمة ، وقد أرسل الأمين العام مقترحات بهذا الشأن للدول الأعضاء في يوليو من ذات السنة . وتكرر للاقتراح للجنة السياسية في مارس سنة ١٩٥٨ بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ووحدة العراق والأردن ، وزاد الأمين العام بأن أوصى بتقوية معاهدة سنة ١٩٥٠ للدفاع المشترك وترتيب إجراءات للتحكيم الإلزامي وتشكيل محكمة العدل العربية خورا .

وقد أعيد احياء هذه المقترحات عند انعقاد مؤتمر القمة سنة ١٩٦٤ .

وتعتبر اقتراحات الأمين العام هذه خروجاً على السياسة التقليدية للجامعة العربية من حيث أنها تزيد من السلطة المركزية للجامعة وتقرب بها من الجماعات الأوروبية كخطوة تنتهي بالوحدة العربية (١) .

وقد كان للأمين العام - بجانب دوره في تشكيل وتنفيذ سياسة الجامعة - دور كبير كوسيط سواء بين الدول الأعضاء أم بين الدول الأعضاء ودولة من الغير . ولعل القيود التي تضمنها الميثاق بشأن تسوية المنازعات هي التي ألقت عبئاً ثقيلاً على كاهل الأمين العام في تحقيق السلام والتوفيق . وهنا أذكر المادة الخامسة من الميثاق التي استبنت من اختصاص المجلس المنازعات التي تتعلق باستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها .

وربما كان أول دور ذي بال قام به الأمين العام كوسيط هو تدخل الجامعة العربية في فبراير ومارس سنة ١٩٤٨ في الصراع الداخلي في اليمن اثر مقتل الامام يحيى اذ سافر وفد يتكون من مندوبين من الدول الأعضاء برئاسة الأمين العام الى اليمن في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ بقصد وقف أعمال العدوان بين الفريقين المتحاربين .

(١) مما يذكر بالثناء في هذا المقام أن الأمين العام افتتح دورة الجامعة في سبتمبر ١٩٥٨ باسم الله والقومية العربية والوحدة العربية . كما أكد اتجاه الوحدة عند افتتاح البني الجديد للجامعة العلنة في مارس سنة ١٩٦٠ .

ومما يذكر هنا أيضا الجهد المتواصل الذي بذلته الجامعة في خصوص الخلاف بين اليمن وبريطانيا على حدود عدن والذي انتهى بالوصول الى تسوية سنة ١٩٥٤ أنهت عشرين عاما من الصراع القبلي . وقد قام الأمين العام الحالي بعدة وساطات ناجحة وأشيد في ذلك المقام بوساطته سنة ١٩٥٩ بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة وجهده الذي وفق بعودة العراق الى مجلس الجامعة في سبتمبر سنة ١٩٦٠ بعد مقاطعة دامت عامين . كما كان له تأثيره في حل الأزمة التي نشبت بسبب مطالبة العراق بالكويت . وقد نجح الأمين العام في أواخر سنة ١٩٦١ في إبرام اتفاق بين مصر وسوريا لتبادل القوات العسكرية الوطنية بعد الانفصال .

وقد شهد عام ١٩٦٣ - عام الأزمة - جهودا متواصلة من الأمين العام للتوفيق بين الدول الأعضاء وتنقية الجو العربي من شوائبه . كل هذا أهل الأمين العام لاكتساب احترام الدول الأعضاء لقاء حرصه الواضح على انجاح المنظمة .

الاختصاصات الخارجية للأمين العام :

قلت ان الاختصاصات الخارجية للأمين العام تتمثل أساسا في كونه المتحدث الرسمي باسم الجامعة وممثلها الدبلوماسي الأول والذي يحضر جلسات الأمم المتحدة باسمها كمراقب .

وتساعد الأمين العام في القيام بوظيفته الأولى ادارة اعلام . وليس من جدل أن مهمة المتحدث رسميا باسم منظمة دولية ليست بالهمة السهلة ونظرا لأن الجامعة العربية تخرج عن الروابط الدبلوماسية فان ممارسة الأمين العام لهذا الاختصاص تمثل أهمية خاصة . وقد جرت العادة على أن تمارس الجامعة علاقاتها العادية - كمنظمة اقليمية - مع الدول غير الأعضاء عن طريق الممثلين الدبلوماسيين لتلك الدول في القاهرة . ومع ذلك فان الأمين العام لم يتردد بعض الأحيان في الاتصال مباشرة بوزارات الخارجية الأجنبية . وأسوق مثلا لذلك أن وزارة الخارجية البريطانية قررت سنة ١٩٤٦ أن تتعامل مباشرة مع الأمين العام للجامعة في الشئون المتعلقة بالدول العربية كما كانت ترسل

صورا الى الأمين العام من مراسلاتها مع الدول العربية الأعضاء . ويقوم الأمين العام بالاتصال بالسفارات الأجنبية في القاهرة في الأمور التي تتعلق بتقرير السياسة العربية ، من ذلك اتصال الأمين العام الحالي بسفارة ألمانيا الغربية لاعلامها بمعارضة الجامعة لاتفاق التعويضات وغير ذلك من العلاقات بين ألمانيا الغربية واسرائيل .

وقد منح الأمين العام رتبة سفير حتى يتبوأ مكانته اللائقة به لدى الهيئات الأجنبية ، وقد مكّنه هذا الوضع من أن يجوب البلاد غير العربية سواء كممثل دبلوماسي للجامعة أم كزائر رسمي . فقد حضر الأمين العام الأسبق مؤتمر فلسطين الذي عقد بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقدم مشروعا لتسوية القضية . كما تناقش سنة ١٩٤٧ مع كل من المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا والمستر مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة بشأن الوضع في فلسطين . كذلك حضر الأمين العام الحالي مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ بوصفه المندوب الرسمي للجامعة العربية ومثل الجامعة سنة ١٩٦٣ في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة تنصيب البابا بولس .

ويبدو أن الولايات المتحدة - على عكس الحال في أوروبا وآسيا - تميل الى التحفظ في الاعتراف للأمين العام بوصف الممثل الدبلوماسي والناطق الرسمي باسم الجامعة .

وقد زادت أهمية الدور الذي يقوم به الأمين العام كممثل للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة منذ أن دعت الجامعة سنة ١٩٥٠ لحضور اجتماعات الجمعية العمومية كمرآب وللجامعة الآن وفد دائم في كل من نيويورك وجنيف . وتدور بين الجامعة والأمم المتحدة الآن مراسلات رسمية بدأت بالكتاب الذي أرسله الأمين العام للجامعة الى الأمين العام للأمم المتحدة متضمنا قرار اللجنة السياسية بتأييد سياسة مصر بشأن الملاحة في قناة السويس ورد الأمين العام للأمم المتحدة بتسليم الكتاب المذكور(١) .

(١) سأتناول هذه الناحية بمزيد من التفصيل عند الكلام على علاقة الجامعة العربية بالأمم

الفرع الخامس في النطاق الوظيفي للجامعة

تمهيد :

زأينا من الدراسة السابقة كيف أن ميثاق الجامعة قد ركز على الأهداف الوظيفية للجامعة حتى أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أعطت للتعاون الاقتصادي أهمية تعادل التعاون العسكري . وقد تضمنت الوثيقتان - الميثاق والمعاهدة - نصوصا للتعاون الوثيق والتنسيق مع الأمم المتحدة ولذلك فأننى سأتناول في هذا الفرع الخامس وصف وتحليل البرامج العريضة التي تنشغل بها الجامعة في مختلف الحقول .

البرامج الثقافية والاجتماعية والفنية :

قامت فلسفة التنظيم الاقليمي في منظمته الكبيرين اللتين سبقتا قيام الأمم المتحدة على التركيز على الجانب الوظيفي للمنظمة . وقد زاد اهتمام العرب بتحقيق تلك الفلسفة في بناء الجامعة العربية على أساس أن تحقيق التعاون الوثيق في مجالات الاقتصاد والثقافة والاجتماع والعلوم يعتبر خطوة على طريق الوحدة السياسية . ولذلك نصت م ٢ من ميثاق الجامعة على أن من أغراض الجامعة أن تتعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية . بيد أننا يجب ألا ننسى أن التعاون - على المستوى الدولي - يمثل أدنى عامل مشترك لنسيج تصنعه السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والغايات الوطنية الذاتية . ولذا يمكن أن نقول أن التكامل الوظيفي يتقدم بنسبة عكسية مع أثره على السيادة الوطنية والذاتية السياسية . ولذا فإن من المناسب أن نتساءل هنا عن مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية التي تمس الجامعة العربية على العلاقة بين الأهداف الوطنية السياسية وبين النطاق الوظيفي للجامعة . وأنا الآن أحصر اجابتي على مجالات التعاون الثقافي والاجتماعي والفني .

تتهنى سياسة الجامعة فى الشؤون الاجتماعية والثقافية بالمعاهدات الثقافية^(١) واللجنة الثقافية الدائمة للجامعة وادارة الشؤون الثقافية والاجتماعية فى الامانة العامة للجامعة . وتقوم الخطوط العريضة لبرنامج الجامعة الثقافية على تحسين المرافق التعليمية وتبادل الاساتذة والطلبة وتشجيع نشاطات الشباب والرياضة ، وحفظ ونشر التراث الثقافى العربى وتعزيز الانجازات الادبية والعلمية والفنية وترجمة الاعمال العالمية الادبية الكبرى وانشاء المكتبات والمتاحف وتطوير الجمعيات المهنية والعمل على تقديم الوسائط الجماهيرية .

أما البرامج الاجتماعية فتتضمن تطوير برامج اجتماعية مشتركة ودراسات للمشاكل الاجتماعية الجارية وتدريب العاملين فى الحقول الاجتماعية والتعاون فى مجالات العمل والطب والصحة العامة وعلم الاجرام .

وتتعاون الجامعة - فى مجال الثقافة والاجتماع - مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بما فى ذلك اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية .

وتتبع الجامعة وسائل متعددة لتحقيق برامجها الثقافية والاقتصادية . من ذلك عقد المؤتمرات^(٢) وحلقات الدراسة^(٣) . وتشجيع الكتابة الفنية بتقديم جوائز للنتاج العربى فى السياسة والعلوم والاقتصاد والاجتماع والآداب وغيرها من المؤلفات . وقد وجهت الجامعة عناية واضحة الى تطوير

١٤٧

(١) واذن مجلس الجامعة على اتفاقية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وصدقت مصر وسوريا على المعاهدة وقبلتها اليمن والسعودية بتخططات سنة ١٩٤٧ . وقد عقدت اتفاقية اخرى فى ٢١ مايو ١٩٦٤ لتدعيم الوحدة الثقافية بين دول الجامعة وانشئت بمقتضاها منظمة عربية للتربية والثقافة والعلوم للعمل على تحقيق الوحدة الثقافية .

(٢) اذكر على سبيل المثال المؤتمرات الثقافية العديدة التى عقدت منذ سنة ١٩٤٧ لمناقشة مشاكل التعليم ، ومؤتمرات الكتاب العرب ومؤتمرات المدرسين العرب ومؤتمرات الصحفيين العرب . والمؤتمرات الطبية وطب الأسنان ومؤتمرات المحامين .

(٣) من ذلك الحلقة التى نظمت بالتعاون بين الجامعة والأمم المتحدة سنة ١٩٥٣ عن الدفاع الاجتماعى ناقشت الجريمة والسجون . وحلقة عن تطور المجتمع اقيمت سنة ١٩٦٣ وقد حضرها مراقبون من بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والحلقات الصحية التى تخططها الجامعة .

مجالات نشاط الشباب فنظمت منذ سنة ١٩٥٣ دورات أوليمبية عربية كل أربع سنوات كما بدأت منذ سنة ١٩٥٥ تنظيم برامج لتدريب المدربين الرياضيين . وسنت مؤتمرات كشفية منذ سنة ١٩٥٤ كل عامين .
وتقوم الجامعة - كغيرها من المنظمات - بخدمات احصائية فى مجالات مختلفة ولو أن أهمية هذه الخدمات لا زالت محدودة بسبب تبدد البيانات الاحصائية فى بعض البلاد العربية .

كذلك تعمل عدة أجهزة تحت اشراف الجامعة لتنفيذ برامج وتقديم خدمات مستمرة بطريقة أو بأخرى مثل المكتب العربى لمكافحة المخدرات ومعهد المخطوطات العربية والمتحف الثقافى وعدد من مراكز الخدمة الاجتماعية فى العراق ولبنان واليمن والأردن وسوريا ومركز التدريب التعاونى ومعهد الدراسات العربية العليا ومساكن للطلبة والطالبات فى القاهرة ، وكلها مرتبطة بالأمانة العامة . وتقدم الجامعة - بالإضافة الى هذا كله - منحا لكل دولة عضو تغطى نفقات المرشحين الذين يختارون لحضور مركز الزيتون للعميان ومدرسة الأعمال الاجتماعية ومعهد التربية البدنية ، وكلاهما بالقاهرة .

وطبيعى أننا لا يمكن - فى هذا العرض الوجيز - أن نتناول تفصيل أوجه نشاط الجامعة فى نواحي الثقافة والاجتماع بيد أننا نستطيع أن نقرر أن أوجه النشاط الثقافى والاجتماعى التى قامت بها الجامعة منذ انشائها قد كسبت للجامعة - بوجه عام - حصيلة طيبة من الثناء على اختلاف فى الدرجة بالنسبة للبرامج . ولا ننسى فى تقدير دور الجامعة فى هذه الناحية أن الجامعة لا تملك سلطة الاكراه بالنسبة للدول الأعضاء فى هذه المجالات وأن عدد مواطنى الأمانة المحدود لا يسمح لها بالارتباط ببرامج واسعة المدى . ويكفى للتدليل على نجاح الجامعة أن نذكر أن نشاطها أدى الى تشكيل عدد من الجمعيات المهنية المستقلة (١) . فقد كان المؤتمر الطبى العاشر للجامعة الذى عقد فى بغداد سنة

(١) يسمى جابريل الموند هذه الجمعيات باسم :

Associational interest groups.

Almond and Coleman : The Politics

نظر مقدمة الكاتب لكتاب

of the Developing Areas, Princeton, 1960.

١٩٦٣ مثلا هو أول مؤتمر يعقده اتحاد الأطباء العرب وهو اتحاد له أمانته الخاصة وأمينه الخاص ، وما أشبه هذا الاتحاد بوكالة عربية متخصصة للجامعة فى شئون الصحة - كذلك قام اتحاد المحامين العربى سنة ١٩٥٦ تحت رعاية الجامعة بقصد مطابقة المصطلحات القانونية ورفع مستوى المهنة وتوحيد القوانين والاجراءات العربية . كما يعتبر اتحاد الغرف التجارية العربية مثلا آخر ولو انه لم يكن ثمرة مباشرة لنشاط الجامعة . وآخرا وليس أخيرا اتحاد الجامعات العربية .

وقد تعاصر نشاط الجامعة فى نطاق العلوم مع نشاطها فى الحقل الثقافى والاجتماعى . وقد لعبت الجامعة دورا بارزا فى تحقيق التطور العلمى والتقنى الذى تحقق فى المنطقة ولو أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تتقاسم هذا الفضل مع الجامعة وكذا الى حد ما الحكومات الأجنبية والبرامج الخاصة (مثل برنامج مؤسسة فورد) . وقد عقدت الجامعة عدة مؤتمرات علمية على نمط اجتماعات الجمعيات العلمية حيث تقدم دراسات وأبحاث وتلقى محاضرات من قبل علماء مبرزين (بعضهم من خارج العالم العربى) .

ويصور الاتحاد العلمى العربى الدور الفنى لأمانة الجامعة . الذى اقترح فى المؤتمر العلمى الأول الذى عقد سنة ١٩٥٣ بمدينة الاسكندرية .

والاتحاد العلمى العربى منظمة مستقلة تتعاون مع الجامعة العربية ومركزه الرئيسى فى القاهرة وأغراضه الرئيسية هى تنظيم مؤتمرات علمية دورية واقامة علاقات مع المنظمات العلمية الأجنبية ونشر مجلة علمية وتزويد الدارسين بمساعدات مالية للبحث والنشر وتشجيع التعاون بين المعاهد والمؤسسات العلمية فى المنطقة .

كذلك أثبتت مؤتمرات المهندسين جدواها فى مجالها خلال فترة تجاوزت حقبة الآن .

واذا كانت الجامعة لم تقم بعد مرافق للبحث والتدريب فى المجالات العلمية والتقنية كما فعلت بالنسبة للشئون الثقافية والاجتماعية فان هذا لم

يمنع من أن تشجع نطاق البحوث العلمية للنظرية والتطبيقية تحت رعاية الجامعات العربية وكذا معاهد البحوث الوطنية . وما يجدر ذكره أن هناك مؤسستين علميتين لهما مكاتب مرتبطة بالأمانة العامة للجامعة في القاهرة ألا وهما الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد العربي . وقد أنشئ الاتحادان بمقتضى معاهدات دولية وربطاً بالجامعة بمقتضى اتفاقات رسمية ، والاتحادان يعتبران أيضاً من قبيل الوكالات المتخصصة للجامعة العربية .

ونظراً لأن الجامعة العربية ليس لديها حتى الآن برنامج منسق للمساعدة الفنية كما أنها غير مزودة بوكالات على نمط البنك الدولي أو صندوق الأمم المتحدة الخاص فإن كثيراً من مشروعاتها العلمية لا بد أن توجب اللهم إلا إذا استطاعت أن تحصل على عون من وكالات الأمم المتحدة أو من حكومة أجنبية . وقد يكون من الأفضل - بسبب الصفة الإقليمية لهذه البرامج - أن تنظم الجامعة برنامج معونة فنية مع بنك التنمية العربي عندما يعمل .

ويمكن إذا ألقينا الآن نظرة شاملة على العرض السابق أن نستخلص حقيقتين : الحقيقة الأولى أن تنسيق وإدارة البرامج الطموحة ذات الطبيعة العلمية المتعمقة يقتضى إعطاء مزيد من الاعتبار إلى إقامة وكالات عربية متخصصة تشبه الوكالات المنتسبة إلى الأمم المتحدة حتى تعفى الأمانة العامة من الأرهاق الذي يتجاوز طاقتها في هذا الخصوص .

والحقيقة الثانية هي أن الأمانة العامة دأبت على تشجيع تأسيس العديد من الجمعيات المهنية التي تتجاوز الحدود الإقليمية الوطنية وتعين على الوصول إلى اتفاق بشأن مشاكل معينة .

برامج التنمية الاقتصادية :

كان التعاون الاقتصادي هدفاً من الأهداف الأساسية التي كمنّت وراء قيام الجامعة واتخذت برامجها أولوية في مخطط الجامعة ومع ذلك فإن التقدم نحو تحقيق هذه الغاية لا زال محدوداً ، وربما كان سبب ذلك راجعاً إلى التجربة التاريخية التي عاشتها دول الجامعة . فقد أدى النفوذ الفرنسي في

موريطانيا ولبنان والمغرب والجزائر وتونس الى ان يخلقه النموذج الغربي للدولة اثر على هذه المجتمعات ، في حين وقصته العراق والأردن والسودان ومصر تجت النفوذ البريطاني . أما باقي الدول العربية فقد ظلت بعيدة كل البعد عن صورة الحياة الاقتصادية الحديثة .

واصطحب هذا التباين في البناء الاقتصادي بقيود اقتصادية أخرى تسببت عن صيرورة الحدود التي كانت تقيم حواجز ادارية بين هذه البلاد أثناء الحكم التركي حدودا سياسية واقتصادية وما يقترن بذلك من فرض اللوائح الجمركية وتحصيل الرسوم على الصادر والوارد وتنظيم تبادل العملة وما الى ذلك . هذا الى جانب أن التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض كانت أقل أهمية من التجارة فيما بين الدول العربية والدول غير العربية ذلك أن المنطقة كانت - فيما سبق - تعتمد أساسا على الزراعة وكانت صادراتها هي المواد الخام والمنتجات الزراعية مقابل استيراد المواد كاملة التصنيع التي ترد لها أساسا من أوروبا وبريطانيا . وهذا يفسر لنا سبب اهتمام الجامعة العربية بالسوق الأوروبية المشتركة .

كذلك فإن استثمار العرب لرؤوس أموالهم في الصناعة كان ضيقا وكان لابد للدول غير المنتجة للبترول من أن تحصل على معونات أجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما استثمار الدخل الناتج من البترول فحدث عهد بالبلاد العربية ومع ذلك فإن الدخل الكبير الذي يحققه العدد القليل من الدول العربية المنتجة للبترول لم يكن دائما في متناول الاستثمار البناء . وإن كانت الأوضاع قد تحولت الآن إذ أنشأت الكويت مثلا سنة ١٩٦١ صندوق التنمية الاقتصادية العربي برأس مال قدره ٢٨٠ مليون دولار ليكون مورا للقرروض ذات الفائدة المنخفضة التي تكون الدول العربية (غير المنتجة) في حاجة اليها . كما تقوم الكويت والسعودية ببرامج لتقديم المعونة الاقتصادية لمشيخات الخليج العربي . يضاف الى هذا كله الوجود الاسرائيلي في المنطقة الذي قطع الاتصال البري بين بعض أجزاء المنطقة وقرى نبط التجارة داخل منطقة الهلال الحبيب وحد من امكانية تطوير وادي نهر الأردن لمصلحة المنطقة كلها .

ومن الأمور التي يجب أن نخطر بالبال في هذا الصدد أن المجلس الاقتصادي - وهو الأداة الرئيسية للجامعة في تحقيق برامجها الاقتصادية - الذي أنشئ بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي قد ربط برابطة قوية مع اللجنة العسكرية التي أنشأها الملحق العسكري للمعاهدة حيث نص البند الأول من الملحق على أن من بين اختصاصات اللجنة العسكرية « تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك » . وقد أدى ربط الاقتصاد بشئون الأمن أن ظلت عضوية المجلس الى سنة ١٩٦٤ قاصرة على الدول التي انضمت الى معاهدة سنة ١٩٥٠ . ثم انه طبيعى على هذا أن يكون لركود النصوص العسكرية ردحا من الزمن أثره على المجلس الاقتصادي .

وهكذا نجد أن الظروف الاقتصادية والسياسية شجعت على أن يسير التطور الاقتصادي في الاتجاه الذاتى (١) ، وكنتيجة لهذا تعثرت الجامعة العربية في المطلق الاقتصادي فلا زال ما حققته دون ما كان مأمولا . ولا أعنى بقولى هذا أن الجامعة فشلت في القيام بأبحاثها حيال الاقتصاد العربى . فالحق يقال انها تولى البرامج الاقتصادية أهمية كبرى وأنها استطاعت - رغم العقبات السياسية - أن تحقق تقدما ما . وتتوسل الجامعة لذلك بعدة طرق تتمثل أساسا في إبرام الاتفاقات التي تسهل التبادل التجارى وانتقال رأس المال ، وعمل مشروعات التنمية المشتركة التي تقوم عليها مؤسسة تنمية صناعية بتأييد من إحدى الدول العربية ، ومحاولة إقامة اتحاد اقتصادى مستقل - على نمط الجماعة الأوروبية الاقتصادية - وسوق عربية مشتركة .

(١) نجد أن الدول المنتجة للبترول تريد أن توجه الاقتصاد العربى فى ناحية ، فى حين أن البلاد ذات العقاية التجارية مثل لبنان تريد أن توجهه وجهة أخرى . وفى ذات الوقت تريد البلاد ذات الاتجاه الصناعى مثل مصر أن تدفعه فى ناحية ثالثة . كما أن للدول التى كانت مرتبطة بمنطقة نظرة واحدة ، وهكذا .

ومما يثلج الصدر أن تنجح دولة من الدول العربية ذات الانتاج البترولى الكبير الى سياسة التضامن الاقتصادى العربى فقد نشرت الأهرام تحريفا عن رئيس مجلس الشورى الليبى بأن ليبيا تدرس حاليا مجالات التعاون مع الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادى بينها وأن سياسة التصنيع فى ليبيا متقوم على أسس التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى الواحد . (جريدة الأهرام ، عدد الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٦٩) .

وقد تجميحت - منذ مؤتمر القمة الأول - الظروف التي تساعد على تنفيذ هذه المشروعات التي إن تحققت تصبح ذات مفرى اقتصادى عظيم .

وقد أبرمت - بين دول الجامعة - اتفاقيتان سنة ١٩٥٣ تمثلان أول خطوة لمعالجة التكامل الاقتصادى الاقليمى هما : اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١) ، واتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الخارجية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية (٢) .

وواضح أن حسن تحقيق الاتفاقيتين لأهدافهما يتوقف على صفاء النية فى التعاون لأنهما يفتتحان المجال بما تضمناه من نصوص للدولة التي تريد أن تملص من التزاماتها . فمثلا تنص م ٢ من اتفاقية تسهيل التبادل على أن نصوصها لا تنطبق على المواد التي تكون محل احتكار حكومى ، كما تستبعد المادة ٣ من المواد التي تستورد المواد الممنوعة أو التي تمنع طبقا للقواعد التي

(١) تتضمن الاتفاقية الأحكام التالية :

أ - إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية - المنصوص عليها فى جدول ملحق بالاتفاقية - من كافة رسوم الاستيراد الجمركية بشرط أن يكون منشأ هذه المنتجات احدى البلاد أطراف الاتفاقية .

ب - تخفيض رسوم الاستيراد - بنسبة ٢٥٪ على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية - على للمنتجات الصناعية العربية التي يكون منشؤها احدى البلدان أطراف الاتفاقية (والمنصوص عليها فى جدول ملحق بالاتفاقية) .

ج - عدم اخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد احدى الأطراف المتعاقدة - والمستوردة من بلد طرف آخر - الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية فى البلد المستورد .

د - تعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية ، وتسهيل حركة الترانزيت عبر البلاد أطراف الاتفاقية .

وقد عدلت هذه الاتفاقية مرتين فى ١٥/١٢/١٩٥٤ ، ٢٥/١/١٩٥٦ .

(٢) تسمى هذه الاتفاقية الى تحقيق :

أ - تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية (المبنية فى جدول ملحق بالاتفاقية) الى بقية البلدان المتعاقدة ومنحها أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

ب - تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان المتعاقدة تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشاريع الاعمار التي يتفق عليها بين الأطراف اصحاب العلاقة ، وتضمن حكومات الدول المتقولة اليها رؤوس الأموال استعمالها فى الغايات المشار اليها .

تضعها كل دولة • كذلك تعترف اتفاقية تسديد المدفوعات بالوجود التي يمكن أن تضعها القوانين المحلية • ولذا يرى أنه يكون من قبيل الإغراق في التفاؤل أن ننظر الى هاتين الاتفاقيتين على أنهما أداة جديّة لتسهيل التجارة بين الدول العربية فأنهما في هذا المجال يعود أساسا الى أنهما مهذا الطريق الى عقد عدة اتفاقيات ثنائية اهتمت بتأكيد شرط الدولة الأكثر رعاية ومنح إعفاءات من القيود الجمركية القائمة •

وقد توصلت الجامعة في يونيو سنة ١٩٥٧ - بعد دراسات مشتركة أجرتها مع البنك الدولي - الى مشروع لإنشاء مؤسسة مالية عربية للتنمية الاقتصادية (١) - أو بنك التنمية العربي حسب التسمية العامة - ويستهدف تشجيع النمو المضطرد للمشروعات الانتاجية التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات والأفراد • ويقوم البنك بمهمة البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وجامعة التنمية الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة • وقد حدد رأس مال البنك أولا بعشرين مليون جنيه مصري يقسم الى ألفي سهم ثم رفع الى ٢٥ مليون جنيه وتشترك فيه الدول العربية بالاشتراك في الأسهم كل بنسبة حصتها في ميزانية الجامعة • وهو مبلغ متواضع اذا قيس بمتطلبات التنمية الاقتصادية العربية •

وقد افتتح البنك رسميا في ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ عندما غطي ٧٥٪ من رأس ماله (ويدفع بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل الى ذهب) . ولكننا لم نسمع عن نشاط للبنك حتى الآن ، وربما كان الاسراع في انشائه راجعا الى الرغبة في اثبات التضامن العربي ومعارضة مشروع أيزنهاور (٢) لإنشاء مؤسسة تطوير عربية تعمل تحت اشراف الأمم المتحدة على أساس اقليمي •

والحق أن بنك التنمية العربي يمكن أن يؤدي خدمات جليّة اذا أصبح

(١) راجع تفصيلا عن هذه المؤسسة في كتاب الدكتور محمد حافظ غانم - جامعة الدول السابق •

(٢) جاء ذكر هذا المشروع في الخطاب الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٨ •

جهازاً للتخطيط والتنمية الإقليمية ، ويمكن أن يستمد أمواله من البنك الدولي ومن مصادر أخرى . ويدعوني الى التفاؤل هنا نجاح سابقة مماثلة هي بنك التنمية الخاص بالبلاد الأمريكية التي استطاع سنة ١٩٦٤ أن يبيع سنداتاه في السوق الأوروبية وهي سابقة جديرة بالدراسة للاستفادة منها في خصوص بنك التنمية العربي .

ويبدو أن برامج الجامعة في شأن المشروعات التجارية المشتركة لم تحقق نجاحاً بعد ثم ان معظمها ذا صلة قليلة بالجامعة بوصفها منظمة اقليمية - اذا حكمنا على المنظمة بمقتضى دستورها - من ذلك مشروعات انشاء شركة ناقلات عربية وخط أنابيب وشركة طيران وشركة ملاحه بحرية وكلها لا زالت في مرحلة المحاولة (١) . ولعل المشروع الوحيد الذي تخطى مرحلة التخطيط هو مشروع استغلال البحر الميت ، فقد قرر المجلس الاقتصادي بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ تأسيس شركة لذلك الغرض هي شركة البوتاس العربية المحدودة وأوصى أن يوقع ممثلو الحكومات العربية عقدها في عمان . وقد تم توقيع عقد التأسيس في ٢١/٦/١٩٥٦ بعمان . وينص على أن رأس مال الشركة الاسمي هو أربعة ملايين ونصف المليون من الدنانير الأردنية ، يساهم المؤسسون بما قيمته مليون وألف دينار وتطرح باقى الأسهم فى الأسواق العربية خلال ستة أشهر من تسجيل الشركة بقرار من مجلس ادارتها ، على أن تغطي الحكومات العربية - بنسبة مساهمتها فى موازنة الجامعة - ما لا يغطى من الأسهم التي تطرح للاكتتاب الأهلي . ومن المتوقع أن تحقق الشركة انتاجاً كبيراً (٢) .

ولم تنس الجامعة - وهي بصدد تعزيز الاقتصاد العربى - أن تهتم

(١) فى تقديرى أن أقرب المشروعات المشتركة الى التحقيق - من حيث الظروف الحالية للجامعة - هو مشروع انشاء شركة طيران عربية متحدة بسبب أن معظم شركات الطيران العربية الوطنية مملوكة للحكومات العربية .

(٢) قامت إسرائيل بمشروع مماثل ولكن فى صورة متوافقة بالتنمية لاستثمار البوتاس من جيفها .

بشئون البترول على الصعيدين السلبي والايجابي^(١) . فمن الناحية السلبية سمعت لحرمان الدول غير الصديقة من البترول وحاولت أن تستخدم البترول كسلاح فى الصراع السياسى العربى . وجرت أول تجربة لذلك عندما حدثت الأزمة الفلسطينية عام ١٩٤٧/١٩٤٨ اذ أصدرت الجامعة العربية عدة قرارات فى مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٦ كان احداها حرمان الغرب من البترول ، ولكن هذا القرار لم يطبق بسبب معارضة المملكة العربية السعودية التى اعتقدت أن أعمال البترول التجارية يجب فصلها عن الاعتبارات السياسية . وقد تأثر عدد من الشركات البترولية بقرار مقاطعة الجامعة لاسرائيل . ومن الأمثلة فى هذا الصدد ما وجهه المجلس الاقتصادى للجامعة فى شكل انذار الى شركتى شل وسوكوني فى مطلع عام ١٩٥٦ بأن تكف عن نشاطهما فى اسرائيل وقد اضطرت الشركة البريطانية شل - ازاء هذا الضغط - أن تعلن تصفية أعمالها فى اسرائيل .

ومن الناحية الايجابية بذلت الجامعة جهودا لابرار أهمية البترول فى الاقتصاد العربى وشكت بصورة خاصة من أن الدول الأعضاء ليس لها صوت فى تقرير مستوى الانتاج والأسعار فى اتجاه الصادرات وأوضح أن الامتيازات القائمة فتحت مجالا عظيما ومنعت الحكومات المضيفة من الاشراف المعقول على نشاطها وقد أدت هذه الاعتبارات بالجامعة الى وضع بعض القرارات الاساسية بالنسبة لقضايا البترول . وقررت اللجنة السياسية فى اجتماعها الذى عقد سنة ١٩٥١ أن تنشئ لجنة خبراء البترول .

ويطول بنا المقام لو أننا تتبعنا تفاصيل النشاط الذى قامت به الجامعة العربية فى هذا السبيل . ولذا أختار من ذلك قرارا أصدره المجلس الاقتصادى الأعلى سنة ١٩٥٧ يدعو الى تنظيم مؤتمر عربى للبترول . وقد عقد أول مؤتمر

(١) هناك رأى فى المجال العربى يقوده وزير البترول السعودى السابق الشيخ عبد الله الطريقي يقول بضرورة تقوية قبضة العرب على بترولهم ومن أجل ذلك يجب - دون القول حتما بتأميم صناعة البترول - أن تقوم البلاد العربية بالتعاون مع شركات البترول بتصدير المواد البترولية المكررة - بما فى ذلك البتروكيماويات - بدلا من أن تصدر الزيت الخام .

عربي للبتروول - بعد أن تأجل عدة مرات - بالقاهرة عام ١٩٥٩ ويجرى التمهيد لعقد المؤتمر السابع بالكويت فى شهر مارس سنة ١٩٧٠ .

الفرع السادس

فى

الامن الجماعى

والتسوية السلمية للمنازعات

تمهيد :

قلت ان الجبهة العربية بذلت جهد المستميت - فى سان فرانسكو - لتكسب اعترافا بالجامعة العربية كمنظمة اقليمية ولكنها لم توفق وعاد العرب من المؤتمر بخيبة أمل اذ كان اتجاه ميثاق الأمم المتحدة الى أن المنظمة لا تعتبر منظمة اقليمية الا اذا تزودت بترتيبات لحفظ الأمن الاقليمى . ونذا فان تفكير العرب اتجه منذ ذلك الوقت الى استكمال النقص الذى يحتويه ميثاق الجامعة فى هذا الخصوص برغبة الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بالجامعة كمنظمة اقليمية(١) .

وربما كان السبب الذى دعى العرب منذ البداية الى عدم الاهتمام بايجاد جهاز - ضمن الجماعة - لحفظ الأمن والسلام الاقليميين هو عدم اعتقادهم عندئذ

(١) فى تقريرى أن المادة الوحيدة التى تعرضت لمشكلة الأمن الجماعى فى الميثاق بطريقة متواضعة ومترددة هى المادة ٦ التى تنص على انه « اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فللدولة المتدنى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً » .

« ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع فاذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الأجماع وأى الدولة المتدنية » .
« واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المتدنى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فليشكل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده لل غاية الميينة فى الفقرة السابقة ، واذا تمرد على المثل الاتصال بمجلس الجامعة حتى لاية دولة من اعضائها أن تطلب انعقاده » .

يلقى مشاكل من هذا القبيل ستتسبب من داخل المنطقة ، وأنه إذا جاء الخطر من خارج المنطقة فإن عون بريطانيا وأمريكا المتوقع يكفي لحمايتهم .

فلما تطورت قضية فلسطين الى نزاع مسلح بين العرب واسرائيل زاد ايمان العرب بضرورة تنظيم نوع من الأمن الجماعي . فكان أن أقر مجلس الجامعة في أكتوبر سنة ١٩٤٩ - أى فى أول دورة عقدها بعد الحرب مع اسرائيل - أقر مبدأ الأمن الجماعي^(١) .

الأمن الجماعي فى نطاق الجامعة :

وفى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . فلا غرو أن تدعى الجامعة العربية فى نوفمبر من ذات السنة - أى بعد أقل من ستة أشهر من تنظيم شئون الأمن الجماعي - لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة كمراقب .

وقد بينت فيما سلف أن معاهدة الدفاع المشترك اعتبرت امتدادا للمادة السادسة من ميثاق الجامعة ولكنها استندت أيضا الى م ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة^(٢) . وقد أقامت المعاهدة مجلس دفاع مشترك ولجنة عسكرية دائمة (سبق أن تكلمت عنهما) . ونص فى بروتوكول اضافى على أن « تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لاشرف على اللجنة العسكرية الدائمة » . ولكن المعاهدة لم تقم قيادة مشتركة دائمة - ولذا يمكن أن نقول ان معاهدة الدفاع المشترك هى أقرب الى المبادئ التى

(١) عاصرت ذلك التترار حركة فى الغرب تسمى لادخال الشرق الأوسط ضمن تنظيم دفاعى جماعى كامتداد لحلف الأطلسى حديث النشأة وذلك بقصد حماية المنطقة من امتداد النفوذ الروسى . فجات المعاهدة بمثابة مقاومة للضغط الغربى فى رأى بعض الكتاب الغربيين .

(٢) تنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلى : « وليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الأمم المتحدة » وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس كبلغ إلى المجلس فوريا ، ولا تؤثر تلك التدابير على حال. فيستلزم المجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستعمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت « يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعاقته الى تصايحه » .

تتضمنها المادتان ٤٥ ، ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة^(١) منها الى معاهدة دفاع اقليمي نموذجية . فالجامعة العربية ليست لديها قوات عسكرية يمكن أن تتصرف فيها ولم تعمل جهود جدية حتى سنة ١٩٦٤ لتخصيص وحدات وطنية لتكون تحت القيادة العربية المشتركة^(٢) .

ورغم أن المعاهدة أبرمت سنة ١٩٥٠ فانها بقيت عاطلة حتى سنة ١٩٥٣ عندما اجتمع رؤساء اركان الحرب العرب في القاهرة لرسم الخطط النهائية . وفي ١٩٥٤ ناقش المجلس الاقتصادي ميزانية للدفاع العربي المشترك . ولكن هذه الجهود شلت بسبب انضمام العراق - سنة ١٩٥٥ - الى حلف بغداد^(٣) . ثم ارتدت الحياة الى المعاهدة شيئاً ما في سنة ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على مصر حيث هدد رؤساء الدول العربية المجتمعين في بيروت في شهر نوفمبر بوضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التنفيذ اذا لم تحترم قرارات الأمم المتحدة الخاصة بوقف اطلاق النار . وزاد الضغط منذ سنة ١٩٥٨ - وقد زادت الحرب الباردة التي قسمت العالم الى المعسكرين الشرقي والغربي من مشاكل الأمن الجماعي العربي - لرسم سياسة عربية مشتركة حيال اسرائيل خصوصاً بعد أن كشفت خطط اسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن . وساعد على ذلك قيام الثورة في العراق ، اذ انسحبت العراق سنة ١٩٥٩ من حلف

(١) تقول م ٤٥ « رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة . وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المنسار إليها في المسادة الثالثة والأربعين » .

وتقرر م ٥٠ أنه « اذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فان لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء « الأمم المتحدة » أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة كنتيجة عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل » .

(٢) عين الفريق على عامر - في سنة ١٩٦٤ - أول ضابط اتصال لهذه القيادة وهو أمين عام مساعد للشئون العسكرية .

(٣) ورد ذكر معاهدة الدفاع المشترك في م ١/٤ من معاهدة الجلاء التي أبرمت بين بريطانيا ومصر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ ، كما أشارت مقدمة حلف بغداد إليها . وربما كان جود هذه المعاهدة هو الذي حفز مصر لأن تبرم في تلك الإونة معاهدة دفاع ثنائية مع سوريا والسعودية والأردن واليمن .

يفداد فازالت عقبة كاداء فى سبيل برنامج الأمن الجماعى العربى . هذا الى جانب أن نجاح الجامعة العربية فى وساطتها فى الأزمة اللبنانية قد زكى كذلك فكرة الأمن الجماعى العربى . وأدى انضمام الكويت والمغرب للمعاهدة الى توسيع نطاقها .

وقد حصلت عدة اجتماعات فى داخل الجامعة العربية للاتفاق على خطة عربية مشتركة ضد اسرائيل كان آخرها فى شتاء سنة ١٩٦٣ . ثم عقد اجتماع القمة سنة ١٩٦٤ حيث وافق ملوك ورؤساء الدول العربية على انشاء قيادة عربية واحدة تحمى المشروعات العربية ، على أن تشارك الدول العربية فى نفقات هذه القيادة وما تتضمنه أعمالها من تعزيزات عسكرية للدول المتاخمة لاسرائيل وهى سوريا ولبنان والأردن . وقد انضمت الدول العربية الباقية - فى مؤتمر القمة الثانى - الى القيادة المشتركة اظهارا للتضامن العربى فى صورة أكثر اكتمالا (١) .

التسوية السلمية للمنازعات :

جرى العمل فى محيط الجامعة على تسوية المنازعات فيما بين الدول العربية وبعضها البعض بالوسائل التقليدية لتسوية المنازعات تسوية سلمية مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم ولو أن الجهود التى تبذل فى هذا الطريق لم تكن دائما موفقة .

(١) من الغريب أن أهم تجربة حتى الآن قامت بها الجامعة العربية فى نطاق الأمن الجماعى كانت فى الكويت عندما نزلت قوة عربية مشتركة هناك فى خريف عام ١٩٦١ (أول هذه القوات وصل فى ١٠ سبتمبر) لحماية الكويت ضد تهديد العراق بضمها . وكانت هذه هى المرة الأولى فى العشر السنوات التى مرت على المعاهدة التى تطبق فيها أحكامها . وقد قامت القيادة العربية المشتركة بدور رمزى فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ . ويجدر بنا أن نذكر هنا أن عددا من الدول العربية زودت الأمم المتحدة بقوات أثناء العمليات التى قامت بها المنظمة العالمية فى الكونجو . كذلك اقترح الاسقف مكاريوس ، رئيس الجمهورية القبرصية ، ارسال قوات من الجامعة العربية لتحقيق السلم فى المنطقة أثناء الأزمة القبرصية سنة ١٩٦٤ . ونقل الأخبار لنا الآن أنباء اشتباكات عسكرية بين السعودية واليمن الجنوبية دون أن يتخذ ذلك يعمل ايجابى من ناحية الجامعة .

وتنص المادة ٥ من ميثاق الجامعة^(١) على مبدأ التحكيم الاختياري وهو تحكيم يقوم به مجلس الجامعة بناء على طلب المتنازعين . ولكن شدة احساس الدول العربية بسيادتها أدى الى الحد من الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس كحكم اذ استثنت المادة كما قلت من قبل المنازعات التي تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها .

كذلك تخول المادة للمجلس القيام بدور الوسيط للتوفيق بين المتنازعين وفي تقديرى أن المجلس يستطيع أن يقوم بهذا الدور أيا كانت طبيعة النزاع ما دام أنه يهدد بقيام حرب بين المتنازعين .

وفيما عدا المادة الخامسة لا نجد اشارة الى وسائل للتسوية السلمية للمنازعات في الميثاق اللهم الا نص المادة ١٩ التي تتكلم عن انشاء محكمة عدل عربية ، التي لم تنشأ^(٢) .

ورغم أن المادة الأولى من معاهدة الدفاع المشترك قد نصت على أنه لا تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما ، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى . فإن المعاهدة لم تتضمن مزيدا من التفصيل لكيفية تسوية المنازعات بالطرق السلمية . ولا جسدل في أن

(١) تنص المادة الخامسة على أنه « لا يجوز اللجوء الى القوة لفرض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفرض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . » وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

« ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينهما . وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء . »

(٢) من الطريف أن الاتفاقية الخاصة بخصائص امتيازات الجامعة العربية تنص على اختصاص محكمة العدل العربية بنظر المنازعات الخاصة بتفسير وتطبيق الاتفاقية . ولا حرية في أن المشروعات الاقتصادية الكبرى التي تتطلع اليها الجامعة العربية - مثل السوق العربية المشتركة - تجعل قيام هذه المحكمة ضرورة ملحة .

التصير في تفصيل إجراءات التسوية السلمية للنزاعات بالإضافة الى التضييق من الاختصاص التحكيمي لمجلس الجامعة يجعل من الجامعة جهازا عاجزا عن أن يؤدي دورا فعالا فيما يثور بين الدول العربية من خلافات (١) . وربما كان هذا من الأسباب التي أدت الى اعتماد الجامعة على أمينها العام لتقديم خدماته الحميدة أو انشاء لجان عرضية لتحرى الحقائق . والواقع أن الجامعة لم تكن أكثر نجاحا في الحالات القليلة التي أرادت فيها أن تقرر بدور الوسيط بين الدول العربية ودول غير عربية (٢) . وكل هذا يدعو الى ضرورة إعادة النظر في ميثاق الجامعة لكي يتضمن من الأحكام ما يسمح للجامعة بالقيام بدورها السلمي المرموق في العلاقات العربية .

الفرع السابع

في

علاقة الجامعة العربية بالمنظمات

الدولية الأخرى

تمهيد :

قلت ان علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة كانت مشكلة من المشاكل الجوهرية التي جابهتها منذ البداية ، ذلك أن مقترحات ديمبارتون أوكس - التي كانت تحت يد واضعي ميثاق الجامعة - أقرت بمركز قانوني للتنظيمات

(١) اتفقت سوريا ولبنان سنة ١٩٤٩ على احالة منازعة بينهما بشأن تسليم المجرمين الى مصر والسعودية للتحكيم . يقابل هذا عجز مجلس الجامعة سنة ١٩٥٨ عن التصرف في الازمة اللبنانية واضطراره الى احوالها الى مجلس الأمن ولو أن المجلس توصل الى قرار فيما قبل أن يحفظ مجلس الأمن أي اجراء . كذلك فإن المغرب رفضت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ أن تقبل وساطة اللجنة التي شكلتها الجامعة بمناسبة النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر .

(٢) من تلك الوساطة غير الناجحة التي قامت بها الجامعة في مشكلة البوريس بين السعودية وبيرويا . والدور الذي قام به الأمين العام سنة ١٩٦٦ لتسوية النزاع بين تونس وفرنسا . هناك النزاع الذي أدى الى اشتباك عسكري في بنزوت .

الأقلية فكان طبيعيا أن يتوقع واضعو الميثاق إقامة علاقة وثيقة بين منظمهم والمنظمة العالمية الجديدة لا سيما في نطاق النشاط النوظفى . وأخذا بهذا التوقع نصت م ٣/٣ من ميثاق الجامعة على أنه « ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية » .

وقلت أيضا ان دول الجامعة العربية لم تنجح - حانها حال دول أمريكا اللاتينية - فى أن تخرج من مؤتمر سان فرانسيسكو باعتراف بالجامعة كمنظمة اقليمية ، ولكن جرى تفاهم غير رسمى على أن يعلق هذا الاعتراف على اقامة نظام فعال للأمن الجماعى . فلما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك كانت وسيلة الجامعة لاثبات قدرتها على أن تتحمل مسئولية الأمن الجماعى فى منطقة الشرق الأوسط العربى ولذا أصدر مجلس الجامعة - عندما كان متوقعا إبرام المعاهدة - توصية فى ابريل سنة ١٩٥٠ بأن تطلب الدول الأعضاء الى الأمين العام للجامعة أن يدرج فى جدول أعمال الجمعية العمومية التالية مسألة المركز القانونى للجامعة . وفى شهر يوليو - أى بعد شهر من إبرام المعاهدة - طلب المندوب السورى فى الأمم المتحدة من الأمين العام أن يضمن جدول أعمال الجمعية العمومية موضوع دعوة الجامعة بصفة دائمة لحضور دورات الجمعية العمومية . وقد عرض الأمر على اللجنة القانونية وجرى الموافقة على مشروع قرار بدعوة الجامعة ومن ذلك الوقت تتكرر دعوة الجامعة سنويا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية كمراقب . وقد نظرت الجامعة الى هذه الخطوة - التى قصدت بها الأمم المتحدة فى البداية أن تكون مجاملة - على أنها اعتراف واقعى من الأمم المتحدة بالجامعة ، ولذا استمرت المفاوضات بين الأمين العام للجامعة والأمين العام للأمم المتحدة بقصد جعل هذا الاعتراف الواقعى اعترافا قانونيا (١) . وفى تصورى أن هذا سعيًا وراء اعتراف ليست له جدوى عملية ، ذلك أنه تصور بعيد أن تصبح الجامعة عضوا فى الأمم المتحدة لأن

(١) أبرمت كل من منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الإطفائية والزراعة اتفاقات مع الجامعة العربية معترفة بمركزها كمنظمة اقليمية .

عضوية الأمم المتحدة قاصرة على الدول المستقلة ، وحتى لو فرضنا جدلا أن هذه العضوية ممكنة فإن ذلك سوف يثير مشكلة التمثيل • فهل سيظل عندئذ أعضاء الجامعة أعضاء كذلك فى الأمم المتحدة أم أنه سيطلب اليهم أن ينسحبوا مكتفين بممثل واحد عن الجامعة ؟ •

ان الذى يهم فى العلاقة بين المنظمة العالمية والمنظمة العربية هو تنسيق تلك العلاقة - وهذا هو ما يكفله الاعتراف الواقعى - وليست هناك جدوى من محاولة تطوير بنية الأمم المتحدة - وهو الأثر الذى يمكن أن يترتب على الاعتراف القانونى •

علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة : السياسة والإجراءات

رغم أن مسألة الاعتراف بالجامعة لا زالت مفتوحة فقد قامت الجامعة بجهد كبير يحكى تاريخا غنيا عن العلاقة بين الجامعة والأمم المتحدة • وطبيعى أن دراستنا هذه التى تتوخى الإيجاز لا تتسع لتفصيل ذلك التاريخ • ولذا سأمُر عليه مرأ سريعا •

ان جوهر سياسة الجامعة فى الأمم المتحدة يقوم على تنظيم جبهة موحدة تظهر فى مختلف نواحي النشاط وفى كافة أجهزة المنظمة الدولية • فقد عينت الادارة السياسية فى الأمانة العامة - فى باكورة حياة الجامعة (ديسمبر سنة ١٩٤٦) - الوكالة الرئيسية للجامعة لمعالجة الأمور المتعلقة بالأمم المتحدة • ان تنظيم هذه الجبهة الموحدة مستمد من قرارات مجلس الجامعة اذ يقوم المجلس فى دورة سبتمبر بمراجعة جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة وتتخذ حيالها قرارات تبلغ للممثلين الدائمين للدول العربية لدى الأمم المتحدة للتمشى بموجبها • وقد تكون هذه القرارات مجرد خطوط عريضة للإرشاد وقد تصل الى حد التعليمات الدقيقة التى يجب التقيد بها • أما بالنسبة للأمور التى تنظر أمام الجلسات الطارئة التى تعقدتها الجمعية العامة فإن تنسيق السياسة العربية حيالها يحصل عادة بواسطة الأمانة العامة عن طريق وفود الدول الأعضاء فى القاهرة أو بالاتصال المباشر مع مختلف المكاتب العربية فى الخارج • وقد ظهر

اجراء جديد في السنوات الأخيرة هو عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة في نيويورك (١) .

وللجامعة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة ولو أن الأمين العام يحضر دائما شطرا على الأقل من الدورة . ومهمة المراقب الدائم أن يرعى تنفيذ سياسة الجامعة فهو يقوم اذن بدور هام .

ومن القواعد المتبعة في كل من مجلس الأمن والجمعية العمومية أن يقوم مندوب عربي بمهمة المتكلم المؤقت باسم باقي الدول العربية في الموضوعات المهمة . ففي أكتوبر سنة ١٩٥٣ افتتح مندوب لبنان مناقشة الجمعية العمومية بشأن المسألة التونسية ، كما لفت المندوب السعودي نظر مجلس الأمن في يناير سنة ١٩٥٥ الى الوضع الخطير في الجزائر . وقد أثار المندوب السوري نفس الموضوع في سنة ١٩٥٧ أمام الجمعية العمومية ، وعرض المندوب التونسي القضية العربية في الدورة الثالثة ، وهكذا (٢) .

ولا تقتصر اهتمامات الجامعة على الأجهزة لاسياسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن بل انها تتناول النواحي المختلفة لنشاط المنظمة العالمية بما في ذلك

(١) قام البعض بدراسة لمسلك التصويت في الجمعية العمومية وقد قدر مسلك كل دولة عربية في التصويت على أساس نسبة خروجها على موقف الاغلبية العربية . وتدل قائمته على ان الخلافات الداخلية بين الدول العربية كانت ذات أثر ضعيف على التصويت في الجمعية العمومية فمثلا في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٨ التي قاست فيها الجامعة كانت العراق والاردن ولبنان تصوت مع باقي الدول العربية أو على الأقل لا تصوت ضد الاغلبية ، وحتى في سنة ١٩٦٢ عندما هددت الجمهورية العربية المتحدة بالانسحاب من الجامعة فانها استمرت على التداول مع الوفود العربية بشأن الأمور التي ستكون محل مناقشة في الدورة .

- انظر :
A. Hovet, Thomas : Bloc Politics in the United Nations, Cambridge, Harvard University Press, 1960, p. 62.
B. Lyphart, Arend : The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly, A Critique and a Proposal, American Political Science Review, LVII, Dec. 1963, pp. 902-17.

(٢) وكما أن مجلس الجامعة يقرر اثاره بعض المسائل أمام الأمم المتحدة فانه قد يقرر عدم عرضها فمثلا في السنوات الأخيرة كان مجلس الجامعة يصوت على عدم عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العمومية .

مراجعة قائمة موظفي الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها وما يطرأ على مناصب الأمم المتحدة من شغور لترشيح العرب المؤهلين لها^(١) .

ويلاحظ بعض الباحثين أن الجامعة العربية مع حرصها على توثيق الروابط بينها وبين الأمم المتحدة فإنها ليست مهتمة في تزويد الأمم المتحدة بالمعاملات والاتفاقيات التي تبرم بين أعضاء الجامعة ، كما أنها لم ترتب إجراءات منتظمة لدى الأمم المتحدة بوثائق مثل التقارير السنوية للجامعة وقرارات مجلس الجامعة .

وإذا كانت الجامعة حريصة من ناحيتها على تطوير قواعد لتحقيق أهدافها ضمن إطار الأمم المتحدة فإن الأمم المتحدة من ناحيتها لم ترسم إجراءات منظمة لعلاقتها مع الجامعة حتى سنة ١٩٦٠ ، أما قبل هذا التاريخ فكان اتصال الأمم المتحدة بالجامعة متوقفاً على الظروف . فقد رأى الكونت فولك برنادوت - وسيط الأمم المتحدة - أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ أن يشرك الجامعة العربية في مناقشاته وعقد عدة اجتماعات مع الأمين العام وبعض المسؤولين في الجامعة . وقد شمل اتصال الأمم المتحدة بالجامعة مشكلة إعادة توطين المهاجرين ولذا طلب جون بلاندفورد John Blandford - مدير هيئة غوث اللاجئين - في أكتوبر سنة ١٩٥١ - إلى لجنة فرعية منبثقة من اللجنة السياسية أن تقدم له مقترحاتها بشأن توطين اللاجئين ، كما أرسلت مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تسوية مشكلة اللاجئين إلى الجامعة العربية سنة ١٩٥٩ بقصد الدراسة والتعليق . وقد رفضت الأمانة العامة تقرير المستر همرشلدت . ومن الحري بالذكر أن كافة الدول الأعضاء وقعت تقرير الجامعة في الوقت الذي كانت العراق وتونس تقاطع الجامعة . وقد اتخذت الجامعة موقفاً موحداً كذلك سنة ١٩٦٢ من رفض مشروع يوسف جونسون Joseph Johnson بشأن

(١) على أن اختيار الجامعة لا يلقى دائماً القبول العام من الدول العربية ، كما حصل سنة ١٩٥٨ إذ رشحت الجامعة محمود محجوب لرئاسة الجمعية العمومية بقرار بالأغلبية اعترضت عليه لبنان وبرسحت شارل مالك الذي تمكن فعلاً من الفوز إذ حصل على ٤٥ صوتاً مقابل ٣١ لمحجوب (١٦ سبتمبر ١٩٥٨) .

• اللاجئيين •

آن الأمم المتحدة لم تنظم تعاوننا مخططا مع الجامعة حتى في النطاق الذي كانت ترجوه الجامعة منذ البداية وهو نطاق التكامل الوظيفي اذ نجد أن مكاتب الأمم المتحدة في الشرق العربي وشمال أفريقيا تقوم ببرامج للتنمية في مختلف الدول أعضاء الجامعة دون أن تقيم علاقة مباشرة ما بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية • وهذا أيضا هو الموقف الذي تتخذه هيئة برامج المغونة الفنية رغم أنها وكالة تنسق برامج ذات نطاق اقليمي •

ونظرا لأن التنمية الاقتصادية هي من الأمور التي تشغل مكان الصدارة في اهتمام الجامعة فقد سعت الجامعة منذ البداية الى انشاء وكالة اقتصادية اقليمية تحت اشراف الأمم المتحدة شبيهة باللجان الاقتصادية التي شكلت لمناطق أخرى ، ولكن الجهود لم تثمر لا سيما بعد قيام اسرائيل ورفض الدول العربية أن تتعامل معها • بيد أن انشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا سنة ١٩٥٨ كان له بعض الأثر على التنمية الاقتصادية للدول العربية الكائنة في أفريقيا • واني لأرجو أن يزدهر التعاون بين المنطقتين في المجالات الوظيفية على هدى مما تضمنته المذكرة التي تبودلت بين أمين عام الجامعة وأمين عام الأمم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٦٠ وألا يحول الموقف المتحيز لاسرائيل دون ذلك • وينفتح باب الأمل أمامنا على أوسع عندما ننظر الى العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة وبين منظمة الدول الأمريكية •

الجامعة العربية والوكالات المتخصصة :

ترتبط الجامعة بالوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بوشائج متينة وقد أبرمت الجامعة مع تلك الوكالات عددا من الاتفاقات - كما سبق أن ألمحت (١) - وتماثل تلك الاتفاقات - من ناحية عامة - تلك التي أبرمتها الوكالات المتخصصة

(١) وافق اليونسكو على اتفاق مع الجامعة في يونيو سنة ١٩٥٧ ، ووقع الاتفاق بين الجامعة ومنظمة العمل الدولية في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٨ ، وأبرم الاتفاق بين الجامعة وبين منظمة الصحة العالمية في يونيو سنة ١٩٦١ ليحل محل مذكرات سبق أن تبادلها الطرفان في ابريل سنة ١٩٥٤ ، أما الاتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة فقد وقع في يونيو سنة ١٩٦٠ •

مع منظمة الدول الأمريكية ، ومجلس أوروبا وغير ذلك من المنظمات الحكومية .
فهي تنص على تبادل المعلومات والوثائق والتشاور في الأمور ذات الأهمية
المشتركة والتعاون في تنفيذ وتخطيط البرامج الإقليمية وتبادل المراقبين
والمندوبين والخبراء وتقوم - في ظروف معينة - بنشاط مشترك . وتنص
الاتفاقات عادة على أن يجري الاتصال مباشرة ما بين الأمين العام للجامعة ومدير
عام الوكالة أو من يعادله .

وقد أبرم اليونسكو اتفاقه مع الجامعة على الرغم من الجهود التي بذلتها
إسرائيل للحيلولة دون ذلك . وللجامعة العربية ممثل دائم لدى اليونسكو
في باريس ، والمشاورات مستمرة بين المنظمين . وتشرف اليونسكو على
معاهد وبرامج تعليمية في المنطقة العربية بالنسبة للدول العربية واللاجئين
العرب ، كما ترعى اجتماعات ثقافية تنعقد في المنطقة ما بين الفينة والفينة .

كذلك تتبادل الجامعة التقارير الفنية والخبراء مع هيئة الأغذية والزراعة
وقد استعارت الهيئة خبيرا عربيا للإشراف على برنامج مكافحة الجراد في الموارد
النباتية والحيوانية وزيادة التسهيلات الزراعية وتطوير الأسواق وتوزيع
المنتجات الزراعية . ومن قبيل التمثيل أذكر أن الهيئة أقامت تحت رعايتها
سنة ١٩٦٢ حلقة تدريبية في القاهرة عن التخطيط الزراعي .

أما التعاون بين الجامعة وبين منظمة العمل فيجربى على مستوى العمل ،
فالمنظمة مستمرة على تقديم المعونة الفنية وقد ساهمت بنصف المبلغ اللازم
لمشروع الجامعة الخاص بترجمة كافة اتفاقيات المنظمة الى اللغة العربية . وقد
اعترفت المنظمة بالاتحاد الدولي للاتحادات التجارية العربية كمنظمة عمل
إقليمية بغرض تشجيع الثقافة العمالية والتنظيم في البلاد العربية .

وقد صاغت المنظمة الاتفاقية المبرمة مع منظمة الصحة العالمية برنامجا
تعاونيا كان ساريا منذ سنة ١٩٥٤ يهدف الى التعاون في كل الأمور المتعلقة
بالشئون الصحية .

وتحقق - بالإضافة الى هذا - البرامج الإقليمية التي تهم الجامعة العربية

عن طريق عدد آخر من الوكالات المتخصصة التى ليست بينها وبين الجامعة علاقات رسمية . فقد كان للبنك الدولى مثلا دوره الواضح فى صياغة براءة بنك التنمية العربى سنة ١٩٦٢ ، كما قامت منظمة الأرصاء الدولية بدراسة واعية للمناخ فى الشرق الأدنى .

ونظمت منظمة الطيران المدنى الدولية عدة حلقات فى الدول العربية وأقيم مركز تدريب اقليمى للنظائر سنة ١٩٦٢ بالقاهرة وهو مشروع مشترك بين وكالة الطاقة الذرية الدولية وبين الدول العربية المشتركة ببعض المال من برنامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية . ولذا يمكن أن نقول أن اهتمام الجامعة العربية بأوجه نشاط وبرامج الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لا يقف عند حد الاتفاقات التى أبرمتها الجامعة مع بعض هذه الوكالات . وقد نجحت الجامعة نجاحا نسبيا فى علاقاتها بالوكالات المتخصصة وهو ما يحقق بعض الآمال التى تغلقها الجامعة على الأمم المتحدة ووكالاتها ولكن لا زال الكثير ليعمل . وقد يعين على ذلك الى حد كبير انشاء وكالات متخصصة للجامعة العربية تكون لها ذاتيتها فى اطار الجامعة^(١) لتعمل فى اتصال وثيق مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومركز تنسيق المعونة الفنية الاقليمية للأمم المتحدة ومثل هذا التخطيط لو تحقق يرفع عبئا ثقيلا عن كاهل الوكالات المتخصصة ويتجنب التكرار .

الفرع الثامن

فى

الجامعة العربية فى كفة الميزان

عود على بدء :

ما أن أذنت الحرب العالمية بالانتهاء حتى هرع الحلفاء - ومن فى ركايبهم - الى سان فرانسيسكو ليرسموا صورة عالم ما بعد الحرب وفى ضمير

(١) سبق أن تكلمت عن اليونسكو العربية التى تعتبر نموذجا للوكالات التى أعنيها هنا .

كل أن يضع في الصورة من اللمسات ما يتفق وذوقه ومن الالوان ما يسر خاطره . وكان الله قد من على الدول العربية بجامعة لم تكن قد أكملت أشهرها الأولى فلا غرو أن يتمثل في هذا الوليد آمالهم وأمانهم ، ولا عجب أن تعرص على أن تنعكس ملامح الوليد على الوجه الأكبر لعالم ما بعد الحرب . ولكن الدول الكبرى - وقد أتملتها نشوة النصر القريب - أرادت غير ما أرادوا وأضمرت غير الذي يحبون .

ظنت الدول العربية أن وليدها يمكن أن يترعرع في رحاب أم رؤوم وحسبت أنها تستطيع أن تعهد إليها برعايته ، ولكن الأم تكرت للامومة وقد استهوتها مرااة المنتصر ومعالجة الغالب .

كان في جعبة الدول العربية أن التنظيم الاقليمي غايته هو تحقيق التعاون في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلك شئون يمكن فصلها عن السياسة . وفي خبيثة نفسها أن مزج التنظيم الاقليمي بمزاج السياسة ودفعه الى شئون الأمن الجماعي فيه تهديد لسيادتها وما أحرصها عليها ومساس باستقلال وما أشد تمسكها به . في حين أن الدول الكبرى فكرت ودبرت - وقتلت كيف فكرت ودبرت - أنها يجب أن تظل القمينة على مستقبل البشرية الوصية على مصالح الانسانية واذن فلا بد للدول التي خرجت عن طوقها بكسب استقلال وشيك أن تعود الى ربقته من جديد فذهبت الى أن التنظيم لا يكون اقليميا الا اذا جعل غايته الكبرى هي حفظ الأمن والسلم الاقليمي ثم أخضعت هذا التنظيم لوصاية مجلس الأمن حيث تتربع هي على مقاعد دائمة لا تزول ولا تززع . فلما التقى الجمعان هزمت انفة الصغرى وكان عليها أن تلين أو تكسر وعجزت عن أن تبعد التنظيم الاقليمي عن نفوذ الدول الكبرى ان هو أراد تعاوننا مع منظمة المستقبل .

ولعل الدول الكبرى أحست بارهاصات التمرد على سلطانها فسمعت تؤكده بالأعيب الشيطان واغراءات الجمان . فانتهجت خارج المنظمة العالمية سياسة تسعى الى تشكيل مجموعات اقليمية تعتمد عليها في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي ، وكان حلف بغداد ثمرة من ثمار تلك السياسة .

وراحت الولايات المتحدة تتخذ من معوناتها للدول النامية بركة تنزلها على الأصدقاء وتحرمها الأعداء ، وكان سحبها لوعدها بتقديم معونة لمصر تساعد على بناء السد العالى مثلاً لتلك السياسة الفجة . ولعبت الدول الكبرى بقضية فلسطين عسافاً تتخذ منها سبيلاً للسيطرة على مجريات الأمور فى العالم العربى .

وهكذا بدأت الجامعة العربية حياتها والدول الكبرى تجد فى ربطها بمعجلتها فأن جمحت عملت على تحطيمها ، فكان على الجامعة أن تحمل أمانة الكفاح ضد تسلسل النفوذ الامبريالى الى المنطقة . وقد صاحب هذا رصيد من رواسب خلافات حول صور جزئية من الوحدة : وحدة انهلال الحبيب ، ومشروعات سوريا الكبرى ، والصراع بين الأمر المالكة فى الأردن والعراق والسعودية ، والسيطرة على وادى النيل ، ودور شمال أفريقيا فى الحركة القومية . وسار معه الاتجاه الثورى التحررى الذى هبت روجه الطيبة على المنطقة فانشغلت باقتلاع جذور الرجعية ونشب الجهاد بين القومية المندفعة الى الوحدة وبين الرجعية المتمسكة بالقسمة .

ولا مرية فى أن هذه كلها ظروف ما كان أبعدا عن خاطر مدبجى ميثاق الجامعة ومحورى نصوصه . ولكن عناية السماء شاءت لهذه الجامعة أن تتخطى الصعاب وأن تعيش لتشهد بعد ربع قرن من حياتها أن عدد أعضائها قد تضاعف وأن الدول التى دخلت دارها بعد لآى نالت على يديها استقلالها وأن الخلافات العربية مهما اشتد أوارها لا بد لعبيق القومية أن يخمدها وأن الصراع مهما حمى وطيسه لا بد أن ينكسر على درع الوحدة العربية وأن الأمة العربية اذا يوما أرادت الحياة فلا بد أن يستجيب القدر .

مشاكل المستقبل فى حياة الجامعة :

« استحكمت الخلافات والمنازعات بين الدول العربية وظهرت أزمة الثقة فى علاقات الدول الأعضاء فيما بينهم وفى علاقاتهم بالجامعة » . وانقسم الرأى فى مواجهة الجامعة العربية الى ثلاثة اتجاهات :

(١) اتجاه يرمى الى القضاء على الجامعة العربية لأنها فشلت فى تحقيق

أهدافها ولأن بقاءها فى وضعها الحالى يعتبر عقبة فى سبيل إقامة مشروعات أخرى للوحدة العربية تكون أكثر قدرة على مواجهة احتياجات الشعوب العربية .

(ب) واتجاه يرمى الى الاحتفاظ بالجامعة العربية على ما هى عليه لأنها تكون صلة مفيدة تربط بين الدول العربية ، فوجودها يحقق بعض النفع وهو على أية حال لا يضر بمصالح الدول الأعضاء .

(ج) واتجاه آخر يرمى الى تدعيم الجامعة العربية وتقوية أجهزتها وتعديل ميثاقها بطريقة تكفل لها القدرة على تحقيق أغراضها وتمنحها السلطات اللازمة فى هذا الشأن .

ومن الواضح أن ضعف الجامعة العربية وعجزها عن تحقيق أهدافها لا يرجع فقط الى قصور فى نصوص ميثاقها ، ولا أدل على ذلك من أن منظمات أخرى لا تعتبر أقوى من الجامعة العربية من الناحية التنظيمية قد أظهرت نجاحا كبيرا فى تحقيق الأهداف التى أبرمت من أجلها (١) .

وفى رأى أن مستقبل الجامعة رهن بأمور أربعة هى - على هدى مما قدمته من تحليل ومناقشة - التى يتعلق بها مصير الجامعة وبها ترتبط حياتها فى المستقبل . تلك هى :

١ - مسألة الوحدة العربية .

٢ - القدرة على ارساء علاقات وثيقة مع الأمم المتحدة .

٣ - الحاجة الى تطوير وسائل الأمن الجماعى والتسوية السلمية للمنازعات .

٤ - معالجة واقعية لمشاكل التكامل الوظيفى الإقليمى .

تلك أمور أربعة جديرة بأن ألقى عليها مزيدا من الضوء والبيان .

(١) نقلا عن محمد حافظ غانم - الجامعة العربية ، المرجع السابق ، ص ٩٧ - ٩٨ .

١ - الوحدة العربية :

ان عيبا من عيوب الجامعة هو عزوفها عن أن تقبل دورها كمنظمة اقليمية . ان الاتجاه العام ينظر الى الجامعة على أنها خطوة فى طريق الوحدة العربية رغم أن القرار الذى اتخذ فى سنة ١٩٤٥ والذى أكد أكثر من مرة يبين أن الوحدة السياسية ليست هدفا من أهداف الجامعة وأن على الجامعة أن تؤدي دورها كمنظمة اقليمية . ومع ذلك فإن الانجذاب تجاه نوع من الوحدة العربية ظل العامل الحيوى فى برامج الجامعة وسياساتها . وقوى من ذلك الانجذاب فشل الجامعة فى الوصول بحرب العرب مع اسرائيل سنة ١٩٤٨ الى نهايتها المرجوة ، وتنافعت بعض الدول الأعضاء نحو تقديم مشروعات لتقوية الجامعة وجعلها نوعا من الاتحاد أو البناء الذى يعلو الوحدات السياسية المكونة لها .

ومن تلك المشروعات مشروع تقدم به ناظم القدسى ، رئيس وزراء سوريا ، الى الجامعة العربية سنة ١٩٥١ يقترح قيام وحدة عربية فورية بعد أن شنت الجامعة آمال العرب وكثرت جعجعتها بلا طحن . ولكن المشروع وضع على الرف . مشروع آخر لاتحاد فدرالى قدمه رئيس وزراء العراق فاضل الجمالى فى يناير سنة ١٩٥٤ يستهدف توحيد وزارات الخارجية والمعارف والدفاع والمالية والاقتصاد العربية . وقد أصدرت اللجنة السياسية بيانا بعد يومين من تقديم هذا المشروع تشكر مقدمه وتقتراح أن يدرس بمعرفة اللجنة ، الأمر الذى كان يعنى رفضا لبقا للمشروع .

ولم تقتصر حركة الوحدة على داخل الجامعة بل عملت أيضا أنصارها خارج الجامعة حتى وجدت الجامعة نفسها وليس أمامها - ارضا لهذا الشعور العام المتدفق - الا أن تدلى بدلوها فى الأمر . وكان أن اقترح الأمين العام الحالى عام ١٩٥٨ - اجراء تعديلات على ميثاق الجامعة تسمح بأن تصدر القرارات الملزمة بأغلبية الأصوات ، وأن يجرى تمثيل شعبى فى لجنة استشارية تختارها برلمانات الدول الأعضاء وأن يوجد مجلس منظم لوزراء الخارجية .

• ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه - كما أثبتت

التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية كي تطعنها من الخلف .

• ان تطور العمل الوجدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية (١) .

طبيعى أن مستقبل الجامعة لابد أن يتقرر داخل العالم العربى ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أن التحليل الذى قدمته يكشف عن أن الجامعة لا تعاني من ضعف بنيتها بقدر ما تعاني من عدم قدرة الدول الأعضاء على أن تعمل فى دأب لانفاذ برامج تستهدف صالحا مشتركا . وقد دل نجاح بعض مؤتمرات القمة على أن رؤساء الدول العربية يمكنهم أن يتعاونوا على العمل البناء اذا شاءوا .

ان الجامعة العربية - من حيث هى اتحاد واهى العربى - تقدم لنا أملا محمودا لتعاون الحكومات . أما التكامل الجبرى - كما أكد الميثاق - فيمكن أن يخلف فجوات تستغلها العناصر المعادية كي تطعننا من الخلف .

ان الجامعة العربية - بوصفها منظمة اقليمية - يمكن أن يقوى ساعدها بمزيد من التفويض فى السلطة تقوم به الدول الأعضاء الى المنظمة المركزية دون حاجة الى تعديل الميثاق لجعل أغلبية الأصوات كافية لكى تكرر القرارات ملزمة . ان اعطاء مزيد من الثقة للجامعة لكى تؤدى دورها كمنظمة اقليمية هو بالطبع تصور تفويضى . ثم ان الجامعة أحوج ما تكون لتحسين الظروف التى تمارس فيها اختصاصاتها بتقوية الامانة العامة اداريا وفنيا وانشاء الوكالات المتخصصة القادرة على أن تنتشر بجهودها فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢) وانشاء مكاتب دائمة للجامعة فى العواصم العربية كادارات

(١) الميثاق الوطنى ، الباب التاسع (الوحدة العربية) .

(٢) كان من الطبيعى أن تول الجامعة والبلاد العربية اهتماما خاصا للارتقاء بالادارة العلمية بها والعمل على تحسين الأجهزة الادارية بها .

اتصال وتنسيق للعلاقات العامة •

٢ - العلاقات المستقبلية مع الأمم المتحدة :

تتمتع الجامعة العربية بميزة أصيلة للتكامل الاقليمي يمكن بها أن تؤثر على سياسة الأمم المتحدة لصالحها بسبب تضامن أعضائها كجبهة موحدة داخل الأمم المتحدة ولذا فإن على الأمم المتحدة أن تقتنع بضرورة التقليل من اصرارها على الأمن الاقليمي وزيادة اهتمامها بالتنمية الاقليمية في المجالات الوظيفية • ولا شك أن وجود جو من الثقة المتبادلة والتعاون مع الغرب يسهل على الجامعة بلوغ هذه الغاية • والذي يبدو لي أن الغرب قد رجع عن سياسته الماضية حيال الجامعة بعد أن تأكد له أنها قوة أساسية في التكامل الاقليمي •

لقد اعترف الغرب بفشل سياسة الحرب الباردة التي أذكاه في العالم العربي وفي هذا ارضاء للأهداف السياسية العربية ألا وهي الاستقلال والتحرر من سيطرة الغرب •

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن موقف الحصومة الذي تقفه الجامعة العربية من الولايات المتحدة - ومن ينهج نهجها - في التحيز لاسرائيل يقيم عقبات في طريق الجهود العربية مع الأمم المتحدة بسبب أن الولايات المتحدة تعمل على اعاقه هذه الجهود وتلقى بثقلها في سبيل كيد الجامعة العربية • ولعل الغرب يثوب الى رشده ويعي صالحه فينتفتح بذلك باب من التعاون يسهل على الجامعة أن توثق علاقاتها مع الأمم المتحدة على نحو أسرع وأكد •

.....

• وأدى هذا الاهتمام الى توقيع الدول العربية لاتفاقية انشاء المنظمة العربية للعلوم الادارية وتستهدف المنظمة بوجه خاص :
دراسة الوسائل المؤدية الى تحسين الادارة ، توحيد أسماء الوحدات والنظم الادارية ومصطلحات العلوم الادارية ، التقريب بين الدراسات الادارية في الجامعات العربية ، دراسة النظم العربية الادارية •
وقد بدأت المنظمة عملها في اوائل هذا العام بعد تصديق أربعة دول على اتفاقية المنظمة وهي : الجمهورية العربية المتحدة ، العراق ، سوريا ، الكويت .. ثم انضم الى المنظمة أربع دول أخرى هذا العام هي : لبنان والأردن والسودان وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية •
(نقل عن جريدة الاهرام - عدد الأربعاء ٣ ديسمبر ١٩٦٩)

٣ - توقعات الأمن الجماعى :

كذلك فإن مستقبل العلاقات مع الغرب - سواء فى داخل أو خارج الأمم المتحدة - ستحدده قدرة الجامعة على تحقيق أمن اقليمى فعال وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وكى أبسط هذا الموضوع المعقد أقول ان توجيه الجامعة العربية كمنظمة اقليمية تجاه الأمن الاقليمى كان صحيحا من حيث المبدأ لأن أهمية الدفاع ضد التهديد الداخلى (أى الذى يحصل من داخل المنطقة) لا تقل بالنسبة للجامعة عن الدفاع ضد التهديد الخارجى (أى الذى يأتى من خارج المنطقة) . ومعلوم أن الدفاع ضد التهديد الخارجى هو أساسا من الأمور التى تعود الى الأمم المتحدة كما تدل على ذلك تصرفات الأمم المتحدة خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ وحرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

لا شك أن العداوة بين الجامعة واسرائيل تمثل أهمية بالغة الأمر الذى يدعو بعض المراقبين الى الاعتقاد بأن أى عون خارجى لنظام الأمن الاقليمى العربى سوف يقحم المنطقة فى حرب أخرى . ولكن الأحداث كذبت هذا الاعتقاد فبعض الدول العربية تتلقى معونات عسكرية كبيرة من الاتحاد السوفيتى . ولكن هذا لا يعنى ان تسوية النزاع العربى الاسرائيلى تسوية عادلة هو مقدمة لازمة لاقامة أمن اقليمى فعال . فلو أن هذه العقبة أزيلت فانه قد يكون من المستطاع ان تتخذ الأمم المتحدة من الجامعة العربية معاونا لها فى شئون الأمن الجماعى وأن يقدم الغرب - عن طريق الأمم المتحدة - مساعدات فنية ومعدات للجامعة العربية طواعية لنص المادة ٤٧/٤ من ميثاق الأمم المتحدة^(١) تكون كمياتها كافية كقاعدة للدفاع عن النفس ضد العدوان الخارجى والداخلى معا .

وربما كانت مشكلة تحسين اجراءات التسوية السلمية للمنازعات ذات مغزى أكبر - فى الوقت الراهن - من مشكلة الأمن الاقليمى بعد أن حيا ميثاق الجامعة بمبالغة الدول الأعضاء فى الاهتمام بصيانة استقلالها وسيادتها

(١) تنص المادة ٤٧/٤ المذكورة على ما يلى : « للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجانا فرعية اقليمية اذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن » .

وذلك بالبعد عن أن يضمن أحكامه النص على إجراءات فعالة للتنمية السلمية . وقد اقترحت عدة اقتراحات لمعالجة هذه الحالة منها التفكير في جعل التحكيم الزاميا وانشاء محكمة العدل العربية ولكن مفتاح المشكلة - كما بينت من قبل - يكمن في مزيد من ثقة الأعضاء في منظماتهم أكثر منه في استحداث إجراءات .

وبدهى أن ضبط التسوية السلمية للمنازعات يقتضى تعديل المادة الخامسة من ميثاق الجامعة لأنها هي التى تحدد من اختصاص مجلس الجامعة وتستبعد منه المنازعات التى لها شئ من الأهمية . كما أن انشاء محكمة العدل العربية سوف يسهم أيضا فى قدرة الجامعة على حفظ السلم بين الدول الأعضاء .

٤ - مشروعات محسنة للتكامل الوظيفى الاقليمى :

تحتاج الجامعة لأن تعيد التوجيه ناحية البرامج الواقعية والممكنة التحقيق فى حقل التكامل الوظيفى الاقليمى لا سيما فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وذلك يقتضى وجود مؤسسات اقتصادية واجتماعية متطورة الامر الذى يكاد يكون فاقدا فى العالم العربى . ان مشاكل الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى انما تبحث الآن فى اطار سياسى ، ولذا فان من أهم الانجازات التى حققتها الجامعة حتى الآن هو تشجيعها للجماعات الاقليمية غير الحكومية : الطبية والعلمية ، واتحادات العمال ، وغرف التجارة وغير ذلك من الجماعات المهنية التى تساعد على ملء تلك الفجوة .

ان برامج المستقبل فى النطاق الوظيفى وأوجه النشاط التى تمارسها الجامعة يجب أن تقر بقيود أصيلة على الموارد المتوفرة ويلزم أن تتواءم مع كل من حاجات ورغبات الاقليم . ان الامر لا يحتمل أن يترك مكانا للحلول البراقة أو لحديعة النفس التى تستهوى بعض المخططين . ان الموارد المادية والبشرية للمنطقة غير كافية وفى حاجة الى عون خارجى ، كما أن موارد الجامعة الكائنة حاليا ووكالاتها تحتاج الى مزيد من الاستخدام الكفء . ان نوعا من خطة تنمية جماعية كمشروع مشترك بين الأمم المتحدة والأمانة العامة للجامعة

والوكالات المتخصصة يطبق على برامج البلاد العربية يمكن أن ينسق مع الإدارة المختصة في أمانة الجامعة (وكذا الوكالة العربية المتخصصة المعنية) لتجنب تكرار الجهد وضمان أحسن استخدام للموارد المادية والبشرية المتوفرة والتزويد بأساس لمعالجة منسقة لتنمية الاقليم .

ان الاتجاه نحو انشاء سوق عربية مشتركة تحيي الأمل في أن تهدد الدول الأعضاء من نزعاتها الفردية في سبيل الأهداف الجماعية . اننا يجب ألا نتخذ من هذه السوق حركة مقنعة لوحدة الزامية بل يجب أن نقيمها على شركة ارادية تعترف بأن التكامل الاقتصادي الاقليمي هو متطلب أولى لتنمية الاقتصاد القومي . ان السوق العربية المشتركة لا تعدو أن تكون وسيلة لغاية وليس غاية في ذاتها أو بديلا لنوع من الاتحاد . كذلك يمكن للمؤنسكو العربي المقترح أن يؤدي دورا أصيلا في تنفيذ برامج طويلة الأمد بقصد توحيد وتمائل وسائل التعليم وتدريب المدرسين والإدارة المدرسية والتعليم العالي والمصطلحات العلمية وما الى ذلك . انه يمكن أن يشجع البحث العلمي في ذات الوقت الذي يمكن التعاون عن كتب مع المتخصصين في الفنون والآداب . وكل هذا يتطلب أولا أن تزود هذه الهيئة بما يجب من مركز وسلطة .

غنى عن البيان أن المجالات الأربعة السالفة الذكر انما تعتمد في حل مشاكلها أولا وقبل كل شيء على مدى استعداد الدول العربية للتعاون مع بعضها البعض لتحقيق أهداف بعيدة المدى ذات نفع مشترك للدول أعضاء الجامعة . انه لا يكفي أن تنفعل الدول العربية للتهديد الذي يرد اليها من الخارج فان مشاكل الداخل لا تقل أهمية وخطورة .

لقد وصف روستو - في تحليله لمراحل النمو الاقتصادي - الوضع العام بعبارات يمكن أن تطبق على الجامعة العربية وعلى الدول الأعضاء فيها كذلك . يقول روستو(١) ان القومية النشطة يمكن أن تكون عنصر توحيد أساسى يقوم بجهد يكمل المجتمع التقليدى بربط العناصر المتباينة في تحالف

عرضى • فاذا ما وصل التحالف الجديد الى مركز السلطة ضد الجماعات التقليدية القديمة أو السلطة الاستعمارية أو كليهما أو - بدقة أكثر - اذا حطم التوازن بينهما حقق هدفا • وقد واجه الزعماء الجدد هذا السؤال بالذات: هل يجب أن تتحول القومية لتأكيد الكرامة والسلطة على المسرح العالمى ، هل يجب بذل جهد لتوثيق سلطة الحكومة المركزية على القوى التقليدية المتبقية فى المناطق أم يجب أن يكون التطوير الاقتصادى والاجتماعى هو الهدف الأول ؟

ان التوازن بين هذه الاختبارات الثلاثة لم يتحقق بعد فى أى مفهوم جماعى لدول الجامعة ويرجع هذا من حيث المبدأ الى أن الدول العربية تهتم فرادى بتوثيق قوتها القومية • وهذه حاجة أشبعت الآن باستقلال معظم البلاد العربية • وكانت الجامعة - الى مدى بعيد - هى الأداة التى أكدت بها الحركة القومية بنجاح كرامتها وسلطانها على المسرح العالمى • والحاجة العاجلة الآن هى أن يحقق العمل الاقليمى الطاقة الكاملة للسلطة على المصير الذى أصبح فى يد الدول العربية منذ سنة ١٩٤٥ • ان جهاز الجامعة انقائم الآن قادر على أن يوجه هذه القوة القومية الجديدة الى المسيرة البناءة لتنمية العالم العربى اقتصاديا واجتماعيا اذا ما استخدم الاستخدام الصحيح • ذلك لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد •

الباب الثالث

في

علاقات العرب بغير العرب

« ولولا دفع الله الناس بعضهم

ببعض لفسدت الأرض » *

(البقرة ٢)

الفصل الأول

في

قواعد رسم السياسة الخارجية^(١)

تمهيد :

من المناسب - ونحن بصدد الكلام عن علاقة العرب بغير العرب ، أى السياسة الخارجية للعرب - أن نقدم لكلامنا بجمالة عن القواعد العامة فى رسم السياسة الخارجية لأن الاحاطة بالأفكار العامة التى تشكل السياسة الخارجية مدخل مفيد لتفهم تفاصيل أية سياسة خارجية .

ان السؤال الذى يطرح نفسه على أية وحدة سياسية فى المجتمع الدول هو ماذا يجب أن تكون أهدافها . والجواب على هذا السؤال هو ما نسميه بالسياسة الخارجية . وغنى عن البيان أن الوحدة السياسية أيا كانت لا تملك قدرة مطلقة على رسم سياستها الخارجية لأن القوة قيد جدى يرد على تلك القدرة ولذا نجد الدول الصغرى أكثر تواضعا فى ابعاد سياستها الخارجية من الدول الكبرى^(٢) .

ومن ثم فإن رسم سياسة خارجية واقعية يقتضى أن نبدأ أولا بتقويم احتياطي القوة التى يمكن للدولة أن تعتمد عليه لأن الدولة التى تستهلك رصيدها من القوة تعرض نفسها للكوارث . ولكن هذا لا يعنى أن الدولة التى تعادل سياستها بعناية مع قوتها تغنى نفسها عن الصعاب ، فهى قمينة رغم ذلك بأن تلقى بعض الصعاب وإن كانت صعابا أقل خطورة .

(١) هارتمان - المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٨٢ .

(٢) جرت لغة السياسة أيام مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ على الإشارة الى الدول الصغرى بعبارة "الدول ذات المصالح المحدودة" Powers with limited interests.

صعاب رسم السياسة الخارجية :

ان أول ما تلقاه الدولة من صعاب فى رسم سياستها الخارجية يرجع الى أنه كثيرا ما تستعمل تعبيرات مجردة فى وصف أهداف السياسة الخارجية .

ان لفظة « سياسة » تشير الى التخطيط ، والتخطيط يفيد بدوره اتباع خطوات متدرجة للوصول الى هدف معروف ومحدد . ولذا فان وصف أهداف السياسة الخارجية بتعابير مجردة ينفصل بهذه الأهداف خطوة عن الواقع الملموس لأن التجريد يضحي بجزء من الحقيقة من أجل الاحتفاظ بجوهر الفكرة ، والمثل يفصح ما أقول . تستعمل كل من واشنطنجتون وموسكو تعبير « ديمقراطية » بذات الحماس ولكن لكل منهما مفهوم يختلف عن الآخر فى الديمقراطية . فاذا استعملنا اللفظ بطريقة مجردة أمكن لهما الاتفاق على مزيد من الديمقراطية ولكننا اذا دخلنا فى التفاصيل وجدنا أن الاتفاق بينهما قد يتعذر . وهذه الحقيقة هى التى تجعل التعبير المجرد فى حاجة مستمرة للتفسير فى ضوء الظروف العملية المباشرة وهى ظروف ليست هينة . ولذا فان المسئول عن السياسة الخارجية يجب أن يبالغ فى الحرص حتى لا يتوه الهدف المنجرد فى خليط من الأوضاع الواقعية التى تكتسب نوعا من الاستقرار بمرور الزمن فتفقد السياسة اتجاهها وتصبح كالفارس الحيالى تضرب فى كل اتجاه .

وتنجم عن هذه الصعوبة صعوبة ثانية مبعثها أن كل خطأ هو ثمرة خطأ سابق عليه وان كل خطأ يمكن - فى معنى ما - أن يحدد اطار أخطاء المستقبل . ونظرا لأن طريق السياسة كثيرا ما تكون غير واضحة العلامات فى البداية فان الخطأ الذى يرتكب فى أولها قد يؤدي فى النهاية الى التضحية بهدف جوهري من أهداف السياسة الخارجية لأن القوة المتوفرة لدى الدولة تقصر - فى ضوء الظروف التى استجدت - عن تحقيقه .

كذلك من الصعاب التى يقابلها من يرسم السياسة الخارجية أن بعض الأهداف القومية قد تتعارض ، فالدولة ربما تسعى لتحقيق هدفين قد يتناقضان مع بعضهما البعض . فليس من غير العادى مثلا أن تسعى الدولة الى السلم والأمن وهما هدفان قد يبدوان متوافقين لأن تحقيق السلام يحقق للدولة الأمن

كما أن تحقيق الأمن يحقق للدولة السلام ، ولكن هذا رهين بإمكانية تحقيق
الهدفين معا . ولكن قد تعرض للدولة ظروف يكون فيها تحقيق الأمن متعذرا
إذا هي تمسكت بالسلم وهنا تبدو أهداف الدولة في السياسة الخارجية
وكانها متعارضة (١) .

إن التحليل الدقيق لهذا الموقف يؤدي الى القول بأن الدولة عندما تهنت
حفظ السلم والأمن في سياستها قصدت أن يكون الأمن هو هدفها وأن يكون
السلم وسيلتها الى تحقيق الأمن أو أن يكون السلم هدفا ثانويا يأتي بعد
السلم . فإذا لم يكن ذلك واضحا لدى راسم السياسة الخارجية فانه قد يتخذ
قرارا بقصد حفظ السلم يترتب عليه تهديد أمن دولته . والمثال التقليدي
الذي يوضح ذلك هو اتفاق ميونيخ ١٩٣٨ بين هتلر وتشمبرلين رئيس وزراء
بريطانيا وقتئذ فقد عاد تشمبرلين من المؤتمر ليعلن أنه حفظ السلم ولكنه
كان في ذات الوقت قد هدد بقراره هذا من أجل حفظ السلم أمن بريطانيا إذ
سمح لهتلر بأن يستولى على تشيكوسلوفاكيا فحرم الحلفاء الاستفادة من القوة
المعسكرية التي كانت تبلغ حوالى ثلاثين فرقة مدربة خير تدريب ويمكن لها
أن تتحصن في سلسلة من القلاع الجبلية المنيعة وكذا من صناعة سكودا التي
كانت تعتبر ثاني ترسانة للصناعة في وسط أوروبا عهدئذ (٢) . ومن العجب
أن سلم تشمبرلين لم يدم الا سنة وبضع سنة ثم قامت الحرب العالمية
الثانية .

صياغة السياسة الخارجية :

تهدف السياسة الخارجية لأية دولة الى تحقيق غرضين أساسيين هما :

- ١ - حماية أمن الدولة وبقيائها .
- ٢ - تعزيز رفاهية الأمة والمواطنين (٣) .

(١) وهذا كثيرا ما يصرح به وزراء خارجية الدول من ذلك ما قاله وزير الخارجية الأمريكية
في مارس ١٩٥٠ من أن أمريكا تسعى الى السلم ولكنها لا تريد سلما بأي ثمن . كذلك المبدأ
الذي أعلنته الثورة المصرية من أنها تسعى الى السلام لا الى الاستسلام .

(٢) Churchill, Winston S. : The Second World war, The Gathering Storm, pp. 336-37.

(٣) Killough, Hugh B. : International Relations, New York. 1956, (٢)
p. 121.

على أنه أيا كانت الصناعات التي تعترض رسم سياسة خارجية رشيدة فإن الدولة يجب أن تتبنى مفهوما واضحا لأهداف السياسة التي تنتهجها والا تهددت بأن تدور في دوامة تضعها تحت رحمة الأعاصير الدولية العاصفة .

وأول خطوة في رسم السياسة الخارجية هو تحديد الأهداف ، أى المصالح الحيوية التي تسعى إليها الدولة . ولما كانت المصالح متعددة ونطاقها متسع بقدر اتساع الخيال الانساني فإن قائمة تلك المصالح لا بد أن تكون مطولة وتبدأ من أحد طرفيها بهدفى الأمن والسلام وتنتهى فى الطرف الآخر بأهداف تفصيلية مثل ضم جزيرة ما أو مد حدودها الى نقطة معينة ، وهكذا .

والخطوة الثانية هي الموازنة بين ما يترك على قائمة الأهداف وبين القوة المتوفرة لدى الدولة لانجاز تلك الأهداف . ويجب أن يكون واضحا فى الذهن أن عملية الموازنة هذه ليست عملية سهلة فهي ليست معادلة رياضية وانما تقتضى جهدا وعناية اذ ليس من وسيلة مادية لنستطيع أن نضبط بها على وجه الدقة تقويم القوة المتوفرة لدى الدولة وأهمية المصالح الوطنية . والقائمة مثل ميزانية الأسرة ، فهناك بنود لا يمكن الاستغناء عنها لأنها تمثل التزامات ثابتة ولذا فإن لها الأولوية بوصفها حيوية للأمن القومى . وتحتسوى هذه المصالح الحيوية سلامة اقليم الدولة واستقلالها ، كما تتضمن مبادئ اكتسبت قدسية تاريخية مثل مبدأ مونرو بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . والعروبة بالنسبة للدول العربية . وهذه المصالح الحيوية هي التي تكون الدولة على استعداد - اذا ما استلزمت الضرورة - أن تدافع عنها بكل ما تملك ولو كان ذلك بالالتجاء الى الحرب .

وليس بعيدا - من وجهة النظر الموضوعية - أن تخطئ الدولة فى تحديد ما هو حيوى بالنسبة لها من مصالح . ان الدولة قد تختار الالتجاء الى الحرب دفاعا عن هدف قد يراه المراقب الموضوعى ثانويا أو ذا أهمية هامشية ولكن الأمر لا يقاس بقيمته الأصلية أو ما يساويه موضوعيا وانما يقوم حسب أهميته فى سياسة خارجية بعينها .

والغالب أن تكون المصالح الحيوية ذات طبيعة محافظة أى أنها أمور

تملكها الدولة فعلا وتريد الإبقاء عليها • ولكن الدول لا تقف عند هذا الحد
فكل دولة هي قاضى نفسها فى تحديد مصالحها الحيوية وهذا هو السبب وراء
الكثير من الحروب لأن هذه المصالح كثيرا ما تتداخل مع مصالح حيوية لدولة
أو دول أخرى • ولذا يمكن أن نعرف الدولة الامبريالية بأنها الدولة التى
تعتبر أن مصالحها الحيوية لا يمكن أن تستكمل الا على حساب مصالح حيوية
لدول أخرى •

وتأتى بعد المصالح الحيوية فى ترتيب مصالح الدولة المصالح الثانوية
وهى المصالح التى تمثل الحجم الأكبر فى المفاوضات الدبلوماسية لأنها مصالح
يمكن للدولة أن تضحي بها دون أن يتهدد أمنها الوطنى شريطة أن تحصل
على مقابل لذلك quid pro quo • ولكن هذا لا يعنى أن الدولة على
استعداد فى كل وقت لأن تضحي بمصالحها الثانوية فقد تحس الدولة فى
وقت ما لأسباب معنوية أو اقتصادية أو تاريخية أنها ليست على استعداد لأن
تتخذها أداة للمساومة الدبلوماسية • أمثل لذلك بسياسة الباب المفتوح التى
سلكتها الولايات المتحدة فى الصين خلال القرن التاسع عشر فهذه السياسة
كانت تمثل مصلحة ثانوية بالنسبة للولايات المتحدة قبلت المساومة عليها
أحيانا ولكنها لم تكن على استعداد للتضحية بها فى مقابل كسب بعض
امتيازات •

وقد تكتسب مصلحة ثانوية خصائص المصلحة الحيوية مؤقتا اذا
ما تنازعت عليها دول كبرى أو اذا ما ارتبطت بمصلحة حيوية مثل الكرامة
الوطنية لأن الكرامة الوطنية فى ذاتها مصلحة حيوية وليست المصلحة الثانوية
الا أداة تعبير عنها • فمصلحة الولايات المتحدة فى كوريا كانت مصلحة ثانوية
الى أن بلغ تحدى الأمم المتحدة حدا لا يمكن تجاهله وعدد توازن القوى فى
الشرق الأقصى ، ولذا فان كوريا لم تبلغ تلك الأهمية فى سنة ١٩٥٠ لذاتها
بل للمصالح الحيوية التى كانت تمسها •

وللتفرقة فى مصالح الدولة بين الحيوى منها والثانى صده فى رأى
العام ذلك أن المصالح الحيوية لا تكون عادة - من حيث هى - محل مناقشة

الرأى العام وانما تجرى مناقشة الرأى العام بشأنها حول وسائل تحقيقها . أما المصالح الثانوية فان الرأى العام يناقشها من حيث هي ومن حيث أنجع الوسائل لتحقيقها . ولكن مناقشة الرأى العام للأمور قد تؤدى أحيانا الى الخلط لأن الرأى العام يميل عادة الى مناقشة أمور الأمس بمنطق اليوم غير واضح فى اعتباره ظروف الحال وقت أن اتخذ القرار ومن غير أن يعطى الوزن الكافى لحقيقة أن الطريق التى سلكت كانت معتمدة عند بدء الرحلة . وكان للسياسة الخارجية صياغات سحرية لا تخيب ولا تتردى أو أن لها ضمانات يمكن أن تؤكد نجاحها فلا تذهب شتى . وقد لمسنا هذه الظاهرة عند مناقشة الجمهور لأحداث حرب يونيو سنة ١٩٦٧ (١) .

ومن الأمثلة التى أسوقها لتوضيح تلك الظاهرة تصرف الولايات المتحدة فى الصين وقت أن كان تشانج كاي تشيك رئيسا للصين اذ نظرت الولايات المتحدة فوجدت أنه يتأمر على قوات عسكرية ضخمة ويتمتع بولاء الجزء الغالب من الشعب ويكسب تأييدا شبه اجماعى من الخارج فحسبت بذلك أنه قادر وحده على أن يحطم قوة الشيوعيين المتمركزة فى الجبال والتى لم تكن تملك من الامكانيات ما لايقاس فى شيء مع امكانيات تشانج كاي تشيك . ولكن ما ان انقضت أربع سنوات حتى كانت الصورة قد تبدلت وإذا بالعملق الضخم لاجئ فى جزيرة صغيرة مع فلول من جيشه . ان الكثيرين يحكمون على سياسة الولايات المتحدة فى هذه الجزئية بقصر النظر ولكن حكمهم جاء

(١) كتب المعلق البريطانى كوك يصف هذه الظاهرة بقوله :

"I have said is a natural thing to want to make the past consistent with the rationale of our present self-respect, or to want to confess an inconsistency when we have confidently outgrown it. This impulse is very strong in America, where people want the best of everything, believe time is the Siamese twin of Progress, and refuse to let even experience shake them from their belief that happiness is manageable. If we are now baited in every direction by the Russians, it does not satisfy Americans to say that this is the turn of history. It must mean that somebody entrusted with our welfare betrayed us or blundered. A nation with a religious trust in Progress simply cannot admit that even when the best is done, hard times may follow".

Cooke, Alistair : A Generation on Trial, New York, 1960, p. 9.

بعد أن تكشف حقائق لم تكن جلية في البداية ودون أن يضعوا في اعتبارهم أن الظروف التي دعت الولايات المتحدة الى عدم تقديم مساعدة فعالة للرئيس الصيني في البداية كان لها ما يبررها على هدى من وقائع الحال .

ولكن مناقشة السياسة الخارجية لا تخلو من فائفة عندما تقيم حافزا يدفع الى اعادة تقدير أهداف السياسة الخارجية والقوة المتوفرة واللازمة لتحقيقها .

اختلال التوازن بين القوة والسياسة :

ماذا تفعل الدولة اذا اكتشفت في وقت ما أن التوازن قد فقد بين أهداف سياستها الخارجية وبين القوة اللازمة لانجاز تلك الأهداف ؟ تختار الدولة في مثل هذا الموقف بين ثلاثة فروض :

أ - أن تلجأ الى الحديعة محاولة أن توهم بأن السياسة والقوة متوازنتان والحقيقة أنها ليست كذلك . وهذا هو ما فعلته ألمانيا سنة ١٩٣٦ عندما أمر هتلر قواته باحتلال منطقة الرينلاند منزوعة السلاح مع تعليمات سرية للقواد بالانسحاب فورا اذا لقوا أية معارضة ، ولكن الحيلة جازت على الغرب ونجحت الحركة . ولهذه الطريقة ميزتها اذ تحقق للدولة كسبا بلا ثمن وتزيد من قوتها الوطنية حتى ولو لم تصطبح بمكاسب مادية لأنها تعلى من قدر الدولة ، ولكن الحديعة الفاشلة يمكن أن تنقلب نكبة على الدولة فضلا عن أنها قد توحى للدول الأخرى بأن الحديعة هي أسلوب الدولة على الدوام فتتفك عن اعتبار مصالحها مما قد يضطر الدولة الى المداومة على استعمال القوة لتحقيق أهداف سياستها .

ب - أو أن تغير من سياستها حتى تتواءم مع ما هو متوفر لديها من قوة كان تقلل من التزاماتها مثلا ، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا الآن اذ تسير على سياسة الحد من التزاماتها العسكرية شرقي قناة السويس .

ج - أو أن تعدل من قوتها بأن تحول طاقتها القومية الى قوة عسكرية فعلية . أو أن تحيي أحلafa قديمة كما فعلت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية

اذ عادت الى معاهدة كانت قد أبرمت بين البرتغال وبريطانيا عام ١٦٣٧
وأشير اليها في العلاقات بين الدولتين عدة مرات منذ ذلك التاريخ .
أو أن تدخل في أحلاف جديدة سواء أكانت قصيرة الأمد مثل ميثاق
عدم الاعتداء الروسى الألمانى الذى أبرم بين البلدين سنة ١٩٣٩ ، أم
طويلة الأمد مثل حلف الأطلنطى .

وعلى كل فإن الموامة بين القوة والسياسة باستخدام أى من هذه الطرق
هو إجراء لازم ومستمر الأمر الذى يجعل صناعة السياسة الخارجية صناعة
صعبة المراس .

مكان الدول الصغرى بين الأليجارشية الدولية (١) :

يقودنا الكلام عن قواعد رسم السياسة الخارجية الى التساؤل عن مكان
الدول الصغرى (والدول العربية هى كذلك) بين الأوليغارشية (٢) الدولية .
ذلك أنه اذا كانت القوة هى دعامة السياسة الخارجية فأنى للدول الصغرى فى
مجتمع العمالقة - بالقوة التى تسمح لها بأن تصوغ سياستها الخارجية ،
وتبعا كيف تعيش فى المجتمع الدولى ؟

اذا كانت ظروف الحياة قد سمحت للحيوان الأضعف - فى مجتمع
الغاب - أن يعايش الحيوانات الكاسرة فإن ظروف المجتمع الدولى يمكن - من
باب أولى - أن تسمح للدول الصغرى بالبقاء ومتابعة سياسة وطنية خاصة
بها .

وقد تتوفر هذه الظروف لأن مصالح نخبة مختارة من الدول تقتضى
حماية الدولة . فدولة الفاتيكان وهى رمز الكاثوليكية الرومانية تستند فى
بقائها الى حماية الدول التى تدين بهذا المذهب وتعمل على حمايته .

(١) شوارزنبرجر - المرجع السابق ، ص ١٠٤ - ١١١ .

(٢) لفظة أوليغارشية هى اللفظة الإنزنجية Oligarchy وتعنى حكم الأقلية وقد
استخدمتها هنا للإشارة الى الأقلية القليلة من الدول التى تسيطر فى وقتنا الحاضر على المجتمع
الدولى .

وقد تتوفر هذه الظروف لأن صالحي الدول الكبرى أو بعضها يستغني
بذلك ، والمثل على ذلك قيام سويسرا وبقاؤها دولة محايدة حيث رأت الدول
الكبرى أن الصالح الذي تحققه من وراء الحفاظ على سويسرا دولة مستقلة
محايدة يفوق بكثير ما يمكن أن يحققه من مصالح عارضة إذا هي احتلتها .
كذلك احتفظت بولندا باستقلالها - بعد أن أعيد تكوينها سنة ١٩١٩ -
بضمان الحلفاء الأمر الذي مكنها من أن تتبع سياسة معادية للدولتين الكبيرتين
المجاورتين لها وهما روسيا وألمانيا (١) .

كذلك يعين الدولة الصغرى على البقاء خرة أن تكون لها قدرات قومية
على مقاومة المعتدى تجعل احتلالها ارهاقا لا يحتمله ، وهذا هو السبب الذي
من أجله أحجمت ألمانيا وإيطاليا عن احتلال سويسرا أثناء الحرب العالمية
الثانية فقد علمتا أنهما لن تقابلا الجيش السويسري فحسب بل عليهما أن
تكافحا ضد الشعب السويسري الذي عزم على الاعتصام بالجبال ومقاومة
المعتدى في كل مكان . وأقل ما كانت ستسفر عنه هذه المقاومة الشعبية هي
قطع الطريق البري بينهما في حين أن سويسرا - كدولة محايدة - كان عليها
أن تسمح لهما باستعماله .

ويعتبر الرأي العام العالمي وسيلة فعالة لحماية الدولة الصغرى . وقد
فتحت عصبة الأمم من قبل - ثم الأمم المتحدة الآن - الباب واسعا لكي توصل
الدول الصغرى رأيها الى الرأي العام العالمي عن طريق المناقشات التي تجرى
في اجتماعات المنظمة والتي تمكن الدولة الصغرى من أن تعرض وجهة نظرها
بحرية وأن تكشف عن مكائدهم وألاعيب الدول الكبرى .

وقد توصلت الدول الصغرى في عصرنا انراهن الى وسيلة ناجعة لحماية

(١) ليس هذا فحسب بل قد تعتمد الدولة الصغرى على كلمة شرف من الدولة الكبرى
بحماية استقلالها وتحافظ الدولة الكبرى على وعدها ولو كان ضد مصالحها الخاصة . ومثل من
الأمثلة النادرة على هذه المعجزة موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من إيرلندا أثناء
الحرب العالمية الثانية إذ حافظتا على حيادها رغم أن ذلك كان على حساب مصالحهما التي اقتضتها
ظروف الحرب .

استقلالها من تكوين ما يسمى بالعالم الثالث الذى يقف موقف الحياد الايجابى
من **الكل** الكبرى المتصارعة وكأنه بنيان مرصوص فكان ذلك - من بين عديد
الناتج - امانا لاستقلالها وضمانا لحريتها فى الحركة .

لما وقد انتهيت من هذا العرض الموجز للمبادئ العامة لرسم السياسة
الخارجية فأتنى ارجو أن نستعيد ما قيل فنفهم على ضوئه تفاصيل العلاقات
العولية العربية فيما بين العرب وغير العرب . وهو ما سأتناوله فيما يلى .

وأحب هنا أن أعيد الى الذاكرة ما سبق أن قلته من أننى عندما أتكلم
عن علاقات العرب بالغرب انما أقصد بالغرب من عدا العرب . وقد اخترت
لفظة " الغرب " ، لتعنى هذا المعنى الواسع من باب التبسيط فى التعبير
ولا يجاز فى المصطلح .

الفصل الثاني

في

العرب والغرب

الفرع الأول

في

الأهمية السياسية للوطن العربي

يقول سبيكمان - أستاذ الجيوبولتكس الأمريكي - ان موقع الدولة الجغرافي يكتب سياستها الخارجية . والحق أن موقع الدولة الجغرافي يحدد إلى مدى كبير تيارات السياسة العالمية التي تتأثر بها الدولة ، وتلك حقيقة ناجية بالنسبة للوطن العربي . فموقع الوطن العربي هو انذى يضفى عليه أهمية كبرى فى المعترك الدولى لأنه يتملك ناصية ثلاث قارات كانت ولا زالت محب التيارات العالمية المتضاربة ، وهو بذلك مركز الاتصال بين الجزيرة الكبرى « أفروبراسيا » ، ولذلك ظل خلال العصور مركز الثقل الدولى .

وتتمثل أهمية الوطن العربى - من حيث موقعه - فى ناحيتين :-

(أ) فهو من ناحية يعتبر معبرا يصل أوراسيا بأفريقيا . وهو لا يعتبر معبرا هاما بسبب موقعه فحسب ، بل هو كذلك لاحتوائه على وسائل تسهيل الاستفادة به كمعبر . ففيه قناة السويس التى أضاف شقها واقتراحا للملاحة سنة ١٨٦٩ الى الأهمية الخطيرة للشرق العربى اذ أصبحت طرق الاقتراب الرئيسى الى الهند ، كما صارت المعبر الأول لتجارة الشرق والغرب . وهكذا يضم الوطن العربى أهم شريان مائى يصل بين الشرق والغرب - ليس هذا فحسب بل ان تقدم وسائل المواصلات البرية ومد الخطوط الحديدية بين البلاد المختلفة زاد من أهمية الوطن العربى ، كما أصبحت أجواء الوطن العربى أهم معبر هوائى تجتازه الطائرات بين الشرق والغرب . وكان لصلحية

للمطارات ما شجع على قيام الشركات التي تعمل به ، وأقيمت المحطات الجوية والمطارات في مختلف بلاده تهبط فيها الطائرات للراحة والتزود بالوقود ونقل المسافرين وحمل البضائع والرسائل .

وتبدو الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي في حرص الدول الكبرى على أن تمتد نفوذها الى مناطق الاقتراب المختلفة فيه والتي أمثل لها بقاعدة الحماية الجوية في طرابلس بليبيا التي تستطيع أن تطل منها الولايات المتحدة على البحر المتوسط وتسيطر على خط للعبور في انقطاع بين بحري ايجيه والادرياتيك الى ساحل ليبيا . ولا ننسى أن ليبيا هي أحد مكانين رئيسيين يمكن أن تنسرب منهما روسيا للتوغل في أفريقيا ، فإذا علمنا بجانب ذلك أن الأمريكيين يرون أنه لن يكون في استطاعة من يسيطر على أوراسيا أن يسيطر على جزيرة العالم القديم ما لم يصل الى جنوبي أفريقيا ويسيطر عليها ، يمكن أن نقدر الأهمية الاستراتيجية البالغة التي يشغلها الوطن العربي . وهنا يجب أن نذكر أن الغرب العربي كان نقطة ارتكاز الحلفاء عند بدء غزوهم لأوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية .

(ب) والوطن العربي يعتبر من ناحية أخرى منطقة فاصلة بين كتلتى الشرق والغرب ويحكي تاريخه فصلا هاما من فصول النزاع بين روسيا من ناحية وبين الدول الغربية من ناحية أخرى . وقد زادت أهمية الوطن العربي في الوقت الحاضر بسبب الحرب الباردة التي يشنها معسكر الشرق والغرب ضد بعضهما البعض ، الأمر الذى يجعل من الوطن العربي - بوصفه حاجزا استراتيجيا هاما - ميدانا حساسا للنضال السياسى والحربى بين الكتلتين . ومن هنا كان اهتمام كل من الكتلتين بادخال الوطن العربى ضمن نطاق نفوذها أو على الأقل استمالته الى جانبها ، ومن هنا تربط كل من الكتلتين الأمن فى الوطن العربى بمشكلة الأمن العالمية فكل منها يعتبر أن الدفاع عن الوطن العربى جزء لا يتجزأ من الدفاع عن عالمها وصيانة أمنه . وهذا يفسر لنا توقف الدول الغربية عن امداد الدول العربية بحاجتها من السلاح ما لم ترتبط بسياسة الغرب ، كما أن دول الكتلة الشرقية لم تقبل امداد الدول العربية بالسلاح الا بعد أن ضمننت حياد هذه الدول وعدم اشتراكها فى عمل

عبراني يهدد سلامة الاتحاد السوفيتي .

على أن أهمية الوطن العربي لا تنحصر في موقعه فحسب ، بل هناك عامل آخر يضطرد نموه وفيه من الامكانيات ما يبشر بزيادة هامة بالأهمية ، ويمثل هذا العامل في الموارد الاستراتيجية التي يحتويها الوطن العربي . وأقصد بالموارد الاستراتيجية كل ما تحتاجه الحرب من صناعات أو خامات أو قوى بشرية أو مواد غذائية .

وأهم الصناعات الاستراتيجية في الوطن العربي هي الصناعات الزراعية والحيوانية ، كما تتوفر الموارد الغذائية في هذه المنطقة لمجودة أراضيها وصلاحية مناخها ووفرة مياه الري في بعض أجزائها . وقد استطاعت هذه المنطقة أن تموّن جيوش الحلفاء بمعظم مطالبها الغذائية أثناء الحربين العالميتين الماضيتين رغم أنها لا زالت متخلفة في وسائل الزراعة التي تستخدمها . ولذلك تولى الدول الكبرى هذه المنطقة اهتمامها حتى تصبح أوفر إنتاجا وأوفى غلة ، وبذلك تزداد قدرتها على تموين الجيوش بحاجتها الغذائية .

بيد أن هذه الناحية من موارد الوطن العربي لا تقاس من حيث الأهمية الاستراتيجية بذلك النبع الفياض من البترول الذي جادت به أرضه منذ زمن غير بعيد وتدفقت على اثره رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية تتنافس على حق استثماره وتدعم نفوذها في منطقته . * ان منطقة الشرق العربي تشكل من الناحية الجغرافية مركزا متكاملا لإنتاج البترول ونقله الى أسواقه الاستهلاكية ويكتفينا نظرة خاطفة على خريطة العالم العربي كي نتبين أن أقصر وأفضل طريق لنقل البترول المنتج في شرق المنطقة وفي جنوبها الشرقي . . . الى أسواق أوروبا هو المرور عبر البلدان التي تقع شرق المنطقة أي الأردن وسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة * (١) .

وهكذا لم يعد الوطن العربي - بعد أن تدفق بتروله - منطقة عبور أو حاجزا ضخما فحسب بل أصبح موردا رئيسيا لأهم مادة استراتيجية تتحكم

فى آلة الحرب وعملياتها المختلفة وآثارها الأخيرة ، كما أصبح موطننا حافلا بالمغامرة وتنافس الاستثمارات المالية الأجنبية . وقد أوضحت فيما سلف أهمية البترول العربى من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

الفرع الثانى

فى

موقف الغرب من العرب

كيف ظهرت دولتنا الأوليجارشية العالمية على مسرح الأحداث العربية :

كانت منطقة الشرق الأوسط دائما مطمح آمال الدول الكبرى ومحك تنافسها بيد أن هذا التسابق كان - حتى غزو نابليون لمصر سنة ١٧٩٨ - ذا طبيعة تجارية غالبية ثم انقلب بعد ذلك الى صراع سياسى فى القرن التاسع عشر عندما أصابت حمى الاستعمار دول أوروبا وبدأت امارات الوهن والضعف تؤكد آثارها على وجه الامبراطورية العثمانية . فلما انهارت الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى ترك ذلك الانهيار فراغا فى المنطقة تقدمت بريطانيا وفرنسا الى ملته بما فرضته من حمايات ونالته من انتقادات على الاقاليم العربية ، ولم تستطع روسيا أن تشترك فى اقتسام الأسلاب العربية لأن الثورة البلشفية التى قامت فيها قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تترك لها فرصة مناسبة . ومنذ ذلك الوقت تصدت الدولتان الغربيتان - ولا سيما بريطانيا - لمسئولية الأمن والاستقرار فى المنطقة فكانت لها قواعد فى السويس وقبرص والعراق والأردن وعُمدن ، ويشرف ضباطها على الفرقة العربية فى الأردن المدربة تدريبا بريطانيا ، كما ربطت مشيخات الجزيرة العربية بها برابطة وثيقة . ولكن أعباء الحرب العالمية الثانية وعدم تحمس حكومة العمال للدور الامبريالى البريطانى واشتغال أوار القومية العربية كل ذلك انتهى ببريطانيا الى أن تقرر أنها لا تريد أن تستمر على الاحتفاظ بقوتها السابقة فى المنطقة . وقد أقنع الضغط الروسى على ايران واليونان وتركيا - أقنع الأمريكيين بأن الروس يحاولون ملء أى فراغ يخلو بانسحاب البريطانيين . ولذا طلب ترومان فى رسالته التى وجهها الى الكونجرس فى

مارس سنة ١٩٤٧ سلطات وأموالا لتزويد تركيا واليونان بمساعدات عسكرية واقتصادية وبذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مساهما فعلا في الدفاع عن المنطقة . ولما قررت بريطانيا في العام التالي أن تتخلى عن انتدابها على فلسطين وأن تعهد بالمشكلة الى الأمم المتحدة أخذت الولايات المتحدة على عاتقها أن تلعب دورا ايجابيا في المشاكل الداخلية للشرق الأوسط .

أما روسيا فان آمالها في الوصول الى المنطقة فبعيدة الجذور تضرب في التاريخ الى قرون مضت . وقد شهدت القرون الثلاثة الأخيرة محاولات متواصلة تسعى روسيا من ورائها الى كسب ركيزة لها في المنطقة العربية . ولكن الفرصة لم تواتها الا في سنة ١٩٥٥ عندما وقف الغرب موقفه المتعنت من مد مصر بالسلاح الذي يوازن قوتها بقوة العدوان الإسرائيلية ، فكان أن أبرمت مصر صفقة الأسلحة التشيكية محطمة بذلك احتكار السلاح الذي كان الغرب يفرسه علينا . وقد زادت مكانة روسيا في المنطقة كنتيجة لحرب يونيو سنة ١٩٦٧ وتساعد شعور البغضاء للغرب في الوطن العربي .

نظرة عامة على سياسة الأول: جارشية الدولية في الوطن العربي :

(أ) الولايات المتحدة الأمريكية :

تقوم سياسة أمريكا في المنطقة على الأسس العامة التالية (١) :

- ١ - أن تمنح الاتحاد السوفيتي من أن يصل الى حد السيطرة على المنطقة
- ٢ - أن تحول دون أن ينقلب الصراع والتنافس في المنطقة الى حرب قد تجر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كليهما .
- ٣ - أن تحقق قدرا كافيا من الاستقرار في المنطقة يؤمن وصول زيت الخليج العربي بانتظام الى أوروبا .

وتستخدم الولايات المتحدة - في سعيها لحماية الشرق العربي ضد

الشيوعية - الوسائل التالية (١) :

١ - تقديم المعونات العسكرية المباشرة ، كما حصل سنة ١٩٥٨ في الأزمة اللبنانية إذ انفجر عصيان مدني طلب على اثره الرئيس اللبناني شمعون معونة الولايات المتحدة فاستجاب الرئيس الأمريكي أيزنهاور لهذا الطلب في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٨ بأنزال قوات أمريكية في لبنان لحماية استقلاله ثم انسحبت تماما في أكتوبر من ذات السنة بعد أن عاد السلام الى ربوع لبنان .

٢ - الأحلاف العسكرية ، ونموذجها حلف بغداد الذي أبرم سنة ١٩٥٥ يضم تركيا والعراق وايران وباكستان والمملكة المتحدة في حلف دفاعي ولكن العراق انسحبت من هذا الحلف سنة ١٩٥٨ بعد قيام ثورة ١٤ يوليو فأصبح هذا الحلف يعرف باسم الحلف المركزي . ورغم أن الولايات المتحدة رأت أن من الحنكة ألا تصبح عضوا كاملا في الحلف فانها عضو في لجان الحلف المركزي وترتبط بمواثيق أمن ثنائية مع تركيا وايران وباكستان .

ويعتبر مبدأ أيزنهاور صورة من صور سياسة الأحلاف الأمريكية في المنطقة . وهو المبدأ الذي أقره الكونجرس الأمريكي في سنة ١٩٥٧ ويعلن استعداد الولايات المتحدة لأن تستخدم قواتها المسلحة - لدى الطلب - لمساعدة أية دولة من دول الشرق الأوسط تتعرض للعدوان من قبل أية دولة تحكمها الشيوعية (٢) . ولكن الدول العربية المتحررة وقفت موقف المعارضة القوية من هذا المبدأ وحطمته .

ولكن يعيب الولايات المتحدة - في علاقتها بالدول العربية - عيبان كبيران هما صلتها الوثيقة بالاستعمار الغربي وموقفها من النزاع العربي.

الإسرائيلي • فالولايات المتحدة الأمريكية قد ارتبطت - عند العرب - بمولد إسرائيل وفي حرصها على بقاء إسرائيل تسير الولايات المتحدة الأمريكية على السنتن التالية :

١ - تعضيد جهود الامم المتحدة للحيلولة دون أن تتطور حوادث الحدود إلى صراع •

٢ - محاولة الوصول إلى تعاون يضم إسرائيل وسوريا والأردن في خطة للانتفاع بمياه نهر الأردن • ولكن العرب يفضلون التضيحية الاقتصادية على الدخول مع إسرائيل في مفاوضات بهذا الخصوص •

٣ - الاجتهاد في الوصول إلى تسوية للعرب اللاجئين الذين يتجاوزون المليون نفس ويعيش معظمهم في الأردن وقطاع غزة (١) • ويصارع اللاجئين أى مشروع تسوية لأنهم يرون فيه قبولاً نهائياً بالتخلي عن فلسطين كما أن الحكومات العربية تنظر إلى المشروعات الأمريكية على أنها اعتراف بدولة إسرائيل •

٤ - تزويد إسرائيل بالسلاح تحت دعوى حفظ توازن التسليح في المنطقة •

لقد انتهت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سنة ١٩٥٠ - في محاولة لجعل اتفاقيات الهدنة التي أبرمت سنة ١٩٤٩ بين العرب وإسرائيل اتفاقيات فعالة - انتهت الدول الثلاث سنة ١٩٥٠ إلى إصدار ما عرف بالتصريح الثلاثي ويقضى بأنها لن تسمح بأى عدوان مسلح على خطوط الهدنة القائمة وأنها ستبذل جهدها لحفظ التوازن في تزويد كل من إسرائيل والبلاد العربية بالسلاح حتى تمنع قيام حالة عدم توازن قد تهدد السلام • ولكن الولايات المتحدة أصبحت في هذه الأيام الممون الرئيسى لإسرائيل بالسلاح بحجة أن مصر وسوريا تتلقى سلاحاً من روسيا متغافلة عن حقيقة أن ماتحصل عليه الدولتان العربيتان هو لتعويض سلاح فقدته في الحرب في حين أن

(١) تسهر وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على شنون هؤلاء اللاجئين •

ما تحصل عليه اسرائيل هو اضافة الى ما لديها ، وما صفقة طائرات الفانتوم
عنا ببعيد •

ويبدو لي أن الولايات المتحدة لم تفهم حقيقة العرب الا بعد فوات الأوان
فقد تبين لها الآن أن مشاكل المنطقة لا يمكن أن تحل بين غمضة عين وانتباهتها
وأن حلها في يد أصحابها أنفسهم وهي لا تستطيع أن تجبر الدول العربية على
قبول حل ما وكل ما تملكه هو عرض المساعدة ، صحيح أن الولايات المتحدة
قد تكون قادرة على أن تمنع عدوانا خارجيا أو أن تنزل قوات - كما فعلت في
أزمة لبنان - ولكنها لا تملك القدرة على التصرف بفعالية في الشؤون
العربية •

(ب) الاتحاد السوفيتي :

لما كان الاتحاد السوفيتي دولة عقائدية فطبعي أن تنبعث سياسته حيال
الوطن العربي عن سياسته العقائدية العامة •

وقد تشرشل ذات مرة فوصف السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي
بأنها لغز يلتف في سر داخل أحجية • ولا نستطيع أن نجرد هذا الوصف من
الحقيقة ولكنه في ذات الوقت يتجاوز المنطق الى المبالغة فالسياسة الخارجية
السوفيتية أوضح في أهدافها البعيدة وأكثر انسجاما من السياسة الخارجية
لأي بلد آخر ، ولكنها تبدو نقیض ذلك في نواياها وبواعثها وتصرفاتها
اليومية التي يغلب عليها التضارب والتقلب والغموض • وربما كان مرجع
ذلك أن الاتحاد السوفيتي يسلك في سياسته سبيلين يعرفان عن الماركسيين
باسم مذهب الأداتين ، ويعنى هذا أن الروس يستخدمون - في تحقيق
مآربهم - أداتين : احدهما ظاهرة مشروعة وهي التي يعين بمزجها السفراء
وترسل الرفود ، والثانية خفية غير مشروعة وتمثل في الحزب بأقسامه
وخلاياه • فلا عجب إذن أن تتعارض أحيانا التعليمات التي يتلقاها الدبلوماسي
مع التعليمات التي يتلقاها ممثل الحزب • والذي يهم هنا أن نفهم ذلك القدر
من السياسة السوفيتية الذي يتعلق بالدول الصغرى أو حديثة الاستقلال •
ان زعماء السوفيت مقتنعون بأن شيوعيتهم ليست قاصرة على روسيا

والصين وأوروبا الشرقية ، بل ان القوانين العلمية الماركسية اللينينية يمكن أن تطبق على الجنس البشرى كافة ومن ثم فان واجب الشيوعى ألا يقف مكتوف الأيدى تاركا للتاريخ أن يقوم بمهمة عليه هو أن يؤديها بل عليه أن يبذل كل جهد مستطاع للاسراع بعجلة الشيوعية العالمية . وعلى هدى من هذه الفلسفة تميز روسيا - فى العلاقات الدولية - بين انتصار الاشتراكية بطريق الحرب وانتصارها بطريق السلم . ويمكن أن يتحقق النصر بالطرق السلمية اذا سلم الرأسماليون - أى الدول الخارجة عن الكتلة الشيوعية - بالتدريج لمطالب المعسكر الشيوعى دون مقاومة . وهذا هو ما يعنيه القواد السوفيت بالتعايش السلمى . ان فكرتهم هى تجنب الحروب الكبرى على أن تستخدم الوسائل الاقتصادية لتحطيم الامبريالية أى لتحقيق فرض حكم الحزب الشيوعى فى النهاية على كل الشعوب فى كافة البلاد المتخلف منها والمتقدم . ولا تقتصر الوسائل الاقتصادية - فى المفهوم الشيوعى - على المنافسة فى التجارة وتقديم المعونة بل تنصرف كذلك الى الدعاية والنشاط المدمر والنشاط الثورى . وهذه هى السياسة التى أمن عليها التصريح الذى وقعه فى موسكو فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ ممثلون عن واحد وثمانين حزبا شيوعيا . وليس بمستغرب أن ينكر الشيوعيون أن جهودهم لتعجل التطور الحتمى للشعوب المجتمعات النامية نحو الاشتراكية الماركسية نها وصف الامبريالية ، بل على العكس فانهم يفتخرون بسجلهم الحافل بالكفاح ضد الامبريالية . وقد واجهت الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة فى مقاومتها للرأسمالية الغربية عندما وافقت الحكومة البريطانية على استقلال الهند والباكستان وبورما وسيلان ونفذت أمريكا وعدها بمنح الفلبين استقلالها وأقرت هولندا باستقلال أندونيسيا فقد أنكرت هذا الاستقلال أولا ثم دخلت فى علاقات دبلوماسية مع تلك الدول الا أن السوفيت أوضحوا منذ البداية أنهم ينظرون الى هذا الاستقلال على أنه خدعة فنهرو وسوكانرو ليسا الا الأعياب الاستعمار وأن الهند لا زالت تخضع للنفوذ البريطانى ولكن بوسائل أخرى وأن أندونيسيا خرجت من يد الهولنديين لتقع فى قبضة الامريكان . هذا فى ذات الوقت الذى وصفت فيه روسيا رومانيا بأنها دولة تامة الاستقلال الأمر الذى يعنى - حسب النظرية الستالينية - أن الاستقلال هو الاستقلال عن أى نفوذ

لنجاح النفوذ الروسى ، وهذا مما كان يعتيه ستالين فعلا بالاستقلال .
وقد وجهت روسيا جل اهتمامها - تحت زعامة خروشتشوف - الى
الدول النامية ولكن بفلسفة تخالف فلسفة ستالين ، وتقوم هذه الفلسفة على
تقسيم الدول النامية الى ثلاثة أقسام :

أ - المجموعة المستقلة التى تسير على سياسة الحياد فى منهاجها الخارجى .
وهذه فى مفهوم الاتحاد السوفيتى دول مستقلة سياسيا ولكنها غير
مستقلة اقتصاديا . ولا تستقل هذه الدول اقتصاديا الا اذا حررت نفسها
من كل روابط التبعية مع الغرب واستفادت فائدة كاملة بالاعون غير
الأنانى الذى يقدمه المعسكر الشيوعى ، ومثال تلك المجموعة الهند
وإندونيسيا ، كما يبدو أن بعض الدول العربية تصنف فى هذه
المجموعة .

ب - المجموعة المستقلة المرتبطة بالغرب ، وهذه فى نظر الاتحاد السوفيتى
لا تعتبر مستقلة سواء من الناحية السياسية أم من الناحية الاقتصادية
لأن الإمبريالية تسيطر عليها وتستغلها ولو بطرق غير مباشرة ، ومثال
تلك المجموعة تركيا والفلبين والباكستان .

وواضح أن الفرق بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية يعتمد على
السياسة الخارجية للدولة ولذا فإن دول المجموعة «ب» يمكن أن يدخلوا
فى المجموعة «أ» بمجرد أن يهجروا تحالفهم مع الغرب ، ولذا فإن جهد
روسيا يتجه أولا الى ادخال هذه المجموعة فى فلك مبدأ الحياد ضد
الغرب .

ج - المجموعة الثالثة هى المستعمرات التى تحكمها الدول الإمبريالية حكما
مباشرا ، مثل المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا . وفى هذه المجموعة
تحكم الأقلية الأوروبية الأغلبية الوطنية . وتسعى روسيا فى هذه
البلاد الى إثارة الشعور القومى .

ويستخدم الاتحاد السوفيتى لتنفيذ سياسته وسائل أهمها زيادة حجم

التجارة والمعونة لكسب ما يسمى بالبرجوازية الوطنية طامعا منها في موقع المعارضة للغرب . فالعلاقات التجارية المربحة يمكن أن تكسب تقوى رجال الأعمال ، كما أن المعونة توجه لتقوية قطاع الاقتصاد وهذا يستحوذ على تقدير البرقراطيين في الادارات الحكومية والمخططين في المؤسسات والطلبة الفكرية في المهن الحرة .

وقد قدم الاتحاد السوفيتي - منذ سنة ١٩٥٦ - حتى الآن مونات كبيرة للهند وأندونيسيا وأفغانستان والجمهورية العربية المتحدة والعراق والحبشة وغينيا وكوبا . ولا تنظر روسيا الى الدولة على أنها قد أصبحت دولة اشتراكية على النموذج الماركسي الا اذا تولى الحزب الشيوعي السلطة . وتشترك الصين مع الاتحاد السوفيتي في متابعة تلك الأهداف وان اختلفت الدولتان في أنسب السياسات لتحقيقها .

ومن الجدير بالذكر أن مصر عندما قبلت العون السوفيتي قبلته على أساس صداقة الند للند ولم تقبل معه أن تكبل بقيود الشيوعية أو أن تصبح آلة في يد الاتحاد السوفيتي . فقد قبلت مصر وحدتها مع سوريا سنة ١٩٥٨ كي تنفذ سوريا من سيطرة الشيوعيين وحلت الحزب الشيوعي في ذات الوقت الذي قبلت فيه المساعدة الروسية لبناء السد العالي(١) .

فوق هذا وذاك فان العرب اتخذوا من سياسة الحياد الايجابي - كما صاوضح - نبراسا لهم في علاقاتهم بالغرب عموما شرقيه وغربيه .

دور البترول العربي في موقف الدول الكبرى من العرب(٢) :

قلت ان البترول العربي يمثل مركز الدائرة في سياسة الدول الكبرى حيال الوطن العربي ، ولذلك فان فهم الفلسفة العامة للسياسة الغربية حيال

(١) Lewis, Bernard : The Middle East and the West, London, 1963, pp. 115-140.

(٢) سركيس - المرجع السابق ، ص ٦٣٦ - ٦٣٤ .

العرب لا يكتمل الا بفهم الدور الذى يؤديه البترول العربى فى موقف الدول الكبرى من العرب .

ولعل من مفارقات القدر أن الدول التى تحتاز نصيب الأسد من البترول العربى - وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا - هى التى عرفت بسياستها التحيزية لامرائيل فى حين أن الدول الأقل استفادة من بترول العرب - مثل إيطاليا واليابان - تنتهج سياسة ودية حيال العرب أو هى أقل عداء للعرب . وقد انعكست تلك الحقيقة على موقف الدول الكبرى من العرب ، ففى أن الدول الأنجلوسكسونية - التى تستغل الشطر الغائب من منابع البترول العربى - تسير على سياسة تفتيت العالم العربى واعاقة جيوشه الوحيدة وعرقلة نموه الاقتصادى وذلك بقصد المحافظة على امتيازاتها البترولية وهى وسيلتها لاستنزاف الحق العربى . وهذا هو ما اعترف به ليمان - أستاذ الاقتصاد الأمريكى - اذ يقول « ان الغرب بل وانجلترا على وجه الخصوص يتبع سياسة تقترب كثيرا من شعار (فرق تسد) ويميل الى حماية الدول المصدرة للبترول عن طريق التدخل العسكرى ، أما حركة الوحدة العربية فيعتبرها تهديدا لتزويد الغرب بالبترول . كما أن الكثيرين يرون أن الدول المنتجة للبترول يجب أن تبقى بعيدة عن الدولة العربية الموحدة حتى لو تطلب ذلك استعمال القوة » (١) .

ويفسر لنا هذا الواقع تحمس الدول الغربية التى تسيطر على مقدرات البترول العربى لقيام اسرائيل واصدار البيان الثلاثى سنة ١٩٥٠ الذى يحمى بقاء اسرائيل .

وقد قدرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة أن صناعة البترول فى الشرق الأوسط (وتبعاً فى الشرق العربى) تتطلب تفاهما على الصعيد الحكومى عن طريق اتفاق بينهما ، ذلك أن الولايات المتحدة تريد أن تضمن

للمصالح الأمريكية حصة عادلة في استغلال بترول المنطقة وبمهما أن تحصل
من بريطانيا - التي كان ينظر إليها كقوة رئيسية في المنطقة - على تقرير
بشرعية الامتياز الأمريكي من ناحيته السياسية والاقتصادية - يقابل هذا
أن بريطانيا كانت تعلم أن عليها أن تواجه أرباب الأعمال الأمريكيين
بإمكانياتهم المتفوقة ، ومن ثم فإن الحكمة تقضى عليها بأن تتفاهم معهم حتى
لا يتأثر نفوذها الاستعماري في المنطقة . وبهذه الروح وقعت اتفاقية بين
الدولتين سنة ١٩٤٤ ولكنها لقيت معارضة شديدة في مجلس الشيوخ
الأمريكي فاضطرت الحكومة الى سحبها وتوقيع اتفاقية أخرى مع بريطانيا
سنة ١٩٤٥ فشلت هي الأخرى في أن تحوز موافقة مجلس الشيوخ . وترجع
تلك الهزيمة المتكررة الى محاربة صناعة البترول الأمريكية لهاتين الاتفاقيتين .
ويسجل هذا النشل نهاية مرحلة من المساعي المبذولة لتحقيق نوع من
الإشراف الدولي على صناعة البترول العربي .

ثم جاءت محاولة ثانية على يد الهيئة التعاونية الدولية التي تأسست
بترول الشرق الأوسط لا يهم الحكومات والصناعة فحسب بل يتعلق
بالمستهلك العالمي الذي يجب أن ترعى مصالحه . ولذا أصدرت الهيئة
المذكورة قرارا في مؤتمر عقدته بزيوريخ سنة ١٩٤٦ يدعو الى تدخل الأمم
المتحدة لتنظيم الموارد البترولية العالمية والإشراف عليها وأن يبدأ - كخطوة
أولى - ببترول الشرق الأوسط .

وقد ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة هذه
القرارات أكثر من مرة ولكنه لم يصل الى اتخاذ قرار في شأنها . ويبدو أن
فشل الهيئة التعاونية آنفة الذكر لم يقعهدها عن الاستمرار في نشاطاتها .
ولذلك أنشأت سنة ١٩٤٧ رابطة تعاونية دولية للبترول خصصت لها
رأس مال قدره خمسة عشر مليون دولار واتخذت مركزها الرئيسي في
نيويورك وجعلت من أهدافها الحصول على وسائل الإنتاج والمصافي ونقلات
البترول والتغفل الى احتياطي البترول في الخليج العربي . ومن عجب في
سكوت تلك الهيئة قدم الى الرئيس ترومان سنة ١٩٥١ اقتراحا - عصفيا
بلغت أزمة البترول الإيراني أوجها - بأن يدير ممتلكات البترول الإيراني

مجلس مؤلف من تسعة أعضاء يرشح البريطانيون ثلاثة منهم ويرشح الآيرانيون ثلاثة وترشح مصالح المستهلك العالمي - أي الهيئة التعاونية الدولية - الثلاثة الباقين .

ومن ثم فطبيعى - بعد كل هذا - أن نقول إن الغرب يواجه فى الوطن العربى ما يمكن أن نسميه « المسألة البترولية » وقلبها هو صناعة البترول . وإن تلك المسألة تشغل مكان العمود الفقرى من سياسته حيال الوطن العربى . وهى تبعا لهذه الأهمية تعتبر من مجالات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، ولا يخطئ من يستقرى أحداث الوطن العربى فى الوصول الى هذه الحقيقة . وقد عرضت أمثلة لذلك - فيما سبق - وسأعرض أمثلة أخرى فيما يلى .

الفرع الثالث

فى

موقف العرب من الغرب

« الحياد الإيجابى وعدم الانحياز »

تحديد وتعريف (١) :

الحياد الإيجابى هو موقف سياسى تتخذه الدولة بقصد أن تنأى بنفسها عن الاشتراك فى حرب باردة بين دولتين أو بين كتلتين متصارعتين ، أو هو بتعبير آخر عدم انحياز الدولة لأى من الجانبين اللذين يتصارعان فى حرب باردة . ولذلك يندرج تعبيرا « عدم الانحياز » و « الحياد الإيجابى » تحت مدلول بعضهما البعض لأن الحياد الإيجابى يقتضى عدم الانحياز وعدم الانحياز يقتضى الحياد الإيجابى .

والحياد الإيجابى - على عكس الحياد القانونى - لا يعتبر موقفا سلبيا من الأحداث الدولية لأنه لا يعنى عدم الاهتمام بمجريات السياسة الدولية بل

على العكس هو تصوير خاص للاهتمام بتلك الأحداث دون التقيد فى الحكم عليها بوجهة نظر أى من الدول أطراف الحرب الباردة .

ولعم الحق فان سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز تعتبر السياسة المثلى للوطن العربى ، فالدول ليس أمامها - فى مجتمع تسيطر عليه أوليغارشية ثنائية - الا أن تختار بين سبيلين : فهى اما أن ترتبط بعجلة احدى الكتلتين واما أن تتحرر من هذه الرقبة . فان هى ارتبطت بعجلة أى من الكتلتين دخلت فى نطاق نفوذها أما ان ظلت بمنأى عن هذا الصراع فهى دولة من دول الحياد الايجابى . وبين هذين الفرضين لا جدل أن سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز تعتبر السياسة القوية للوطن العربى :

٤ - ذلك أن ارتباط الوطن العربى باحدى الكتلتين يعنى - كما قلنا - دخولها فى منطقة سيطرتها وهذا مؤداه وضع الوطن العربى تحت رحمة النزعة التسلطية الاستعمارية للدولة التى تتزعم الكتلة . ولنا مع الاستعمار الغربى تجارب مريرة تؤكد أن هذا الاستعمار ليس الا استغلالا ونهباً لحيراتنا ، فليس منطقياً - بعد أن تحررنا من قبضته - أن نعود لنلقى بأنفسنا مرة أخرى فى حظيرته . أما الاستعمار الشرقى فيعنى فتح الباب على مصراعيه لبلشفة الوطن العربى وهو أمر لا يقبله ترائنا العربى ولو كانت دونه الرقاب . ومن ثم فلا خلاص من هذه النكبات الا بالحياد الايجابى وعدم الانحياز . ويجب أن يكون مفهوماً أن النصر لا يمكن أن يتأتى للقومية العربية فى معركتها الراهنة مع الاستعمار وأعوانه طالما قامت فوق الأرض العربية سياسة منحازة الى معسكر من المعسكرات لأن صالح الاستعمار يقضى عليه بكبت القوميات القوية الشابة .

ب - سياسة الانحياز تربط مصيرنا بمصير الدولة الكبرى التى ننحاز اليها وهذا معناه اقحامنا فى كافة المنازعات الدولية وتحمل آثارها ولو لم تكن لنا بها علاقة . ثم ان مؤداه أن نخسر كل ما حققناه من مكاسب فى الاستقلال والحرية غداة ثورة هدفت الى رفع عبء ثقل لسنوات طوال عجاف من الفساد والتخلف عن كاهل الوطن .

ولا يجب أن ننسى أن الصراع بين الشرق والغرب صراع له زاوية مذهبية ، ولما كانت مذاهبنا انما تنبثق من واقعنا ومن حقيقة مجتمعنا فان سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز هي السياسة التي تتفق مع نهجنا المذهبي المستقل .

ج - هذا فضلا عن أن سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز - كما سيتأكد لنا فيما يلي - أصبحت اليوم إحدى الدعامات الهامة لحفظ السلم العالمي الذي هو أمل الإنسانية طرا . والحق أن الأحداث تؤكد ما افادته البشرية من وراء قيام جبهة الدول غير المنحازة خلال حقبة قصيرة من الزمن لا سيما داخل منظمة « الأمم المتحدة » .

ولم يكن طريق الحياد الإيجابي - بوصفه مظهرا من مظاهر التحرر والاستقلال في المجال الدولي - لم يكن سهلا اذ كان علينا أن نحارب النزعة الاستعمارية للدولتين الكبيرتين وكان علينا أن نصمد بقوة وصلابة وإيمان حتى تفقد كل منهما أمهلا في أن نرضخ لها كي تدخلنا في فلكها . وقد خرجنا من المعركة منتصرين بفضل القيادة الرشيدة والقلوب المؤمنة والنفوس الأبيسة المتحررة .

بدايات سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز :

كان طبيعيا أن تبدأ سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في قارة آسيا ، لأن آسيا سبقت أفريقيا في التحرر من نير الاستعمار . وكان طبيعيا كذلك أن تختار تلك السياسة لنفسها من الهند منطلقا ، فالهند كانت ركيزة الاستعمار البريطاني ودرته التي قضى الجبين وانتزاعها من قلب الامبراطورية يظلم الطريق أمام الاستعمار في المنطقة (١) .

حقا لقد رفعت اليابان قبل الحرب العالمية الأخيرة شعار «آسيا للأسويين» فاستطاعت بذلك أن تكسب عطف بعض شعوب آسيا في بورما والهند

وأندونيسيا وأماكن أخرى ، ولكنها طوعت انشعار لخدمة أغراض امبريالية
يعدت به عن الشعبية المرجوة .

وتأملت صيحات الهند - التي تساءلت عن مصير الشعوب المطالبة
بحريتها واستقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية - وسط أهاليج الفوز
وأناخاب النصر . وأتملت فرحة الكسب دول الغرب عن أن تلقى بالا الى صحوة
المارد الأفروآسيوى . ولذا لم تجد بريطانيا حرجا من أن تنزل قواتها فى
أندونيسيا بعد ستة أسابيع من انهيار قوى المحور كى تشن أول حرب
استعمارية فى حقبة ما بعد الحرب الأخيرة ضد أحرار أندونيسيا .

وكان بدهيا - وتلك نظرة الغرب للآمال القومية وهو الذى ينوء بتاريخ
أسود من الصلف والاستعباد - كان بدهيا أن يفقد ثقة الوطنيين وأن يشيح
الأحرار عنه . وقد صدق رابندراناث طاغور اذ قال « لاننا آسيويون فان
بغض أوروبا يجرى فى دماننا » .

والتفت الأحرار الى المعسكر الآخر فهالم منه مذهبية ملحدة - وهم سدنة
الديانات والرسالات - ودكتاتورية متحكمة - وهم طلاب حرية وسلام - فكان
منطقيا أن يسقط الشرق كذلك من حساب زعماء آسيا المتطلعين الى تحطيم
أغلال الاستعمار وكشع غماره عن وجه أوطانهم . ومن هنا أحست آسيا بأن
عليها أن تعتمد على نفسها لتحقيق آمالها . وطاف بذاكرتها تاريخ عريق
ومجد تليد وحضارة مزدهرة يدعوها لأن تتخذ مكانها تحت الشمس ويهيب بها
أن لديها ما تستطيع أن تقدمه للانسانية التى عرفت لها من قبل ما لا تستطيع
أن تجحده . وهكذا استقرت فكرة اظهار الكيان الآسيوى فى شخصية مستقلة
متحررة لا شرقية ولا غربية . وصحت أفريقيسا على ذات الفلسفة وانتهجت
نفس المسلك . وكان اللقاء الكبير بين القارتين فى باندونج^(١) ، فكان منطلقا

(١) فكر بعض رؤساء الدول الآسيوية فى عقد مؤتمر يضم رؤساء الدول الآسيوية والافريقية
الجديدة لتأكيد وحماية استقلالها . وفى ١٩٥٤/٤/٥ كان رؤساء حكومات بورما وسيلان والهند
وأندونيسيا وباكستان مجتمعين فى كولومبو لبحث وسائل الاسراع بتحقيق سلم فى الهند
الصينية ومسائل أخرى فدعوا رئيس وزراء أندونيسيا السيد ساسترو اميدجوجو *Sastroamidjojo*

اتدفعت منه سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز لتستقر في المجتمع الدولي حقيقة لا مراء فيها وقوة من أجل السلام لا جدل فيها وساعد تلك السياسة على الازدهار ما طرأ على المعسكرين الغربي والشرقي من تفكك بل ان دولتي الأوليبارشسية قد فضلتا في الابقاء على بعض الأحلاف العسكرية أنتى كانت قد عقدت في السابق(١) ، فان هذا التفكك مع توافر الأمم المتحدة كمعبر للرأى جعل الظروف أكثر ملائمة للدول الصغرى كي تسن لنفسها سياسة مستقلة أو بالأحرى سمحت لسياسة عدم الانحياز أن تتقدم بخطوات مارد بعد أن كانت تسير على استحياء(٢) .

ولما كانت الريح الطيبة لابد عى مدى الأيام أن يعقب شذاها والفكرة الحيرة ان ثابر الايمان بها تقطع ألسنة المتخربين فذلك كان حال سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز . لقد بدأ تجمع دول عدم الانحياز على نحو

الى بحث فكرة عقد ذلك المؤتمر . وفي صباح ١٨/٤/١٩٥٥ جيس انالام أنفاسه ليستمع من باندونج باندونيسيا الى خطاب افتتاح المؤتمر الذى ألقاه رئيس الجمهورية ميثبا أن هذه الدول يمكنها بالاتحاد أن تحول مجرى التاريخ الى حد جعل البيض يطلق على جبهة هذا المؤتمر اسم « الستار الملون » . وظل المؤتمر منعقدا حتى ٢٤ ابريل ١٩٥٥ وحضره من الدول العربية مصر والسودان والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق والاردن ولبنان واليمن . وحدد مهمته فى مسائل التعاون الاقتصادى والثقافى والشعوب التابعة وحقوق الانسان وحق تقرير المصير والسلام والتعاون الدوليين وأقيمت لجن لدراسة هذه الموضوعات . وكان مؤتمر باندونج أول مؤتمر بعد الحرب العالمية الثانية يضم هذه المجموعة الكبيرة من الدول الأفروآسيوية لتناقش السياسة العالمية وتخط لنفسها سياسة محددة فى المجال الدولى .

(١) دليل هذا التفكك فى الكتلة الشيوعية أن التعبير الذى أصبح شائعا الآن بالنسبة للتطوير الشيوعى هو المركزية متعددة الأقطاب polycentrism بدلا من الشيوعية التى تتطور بتوجيهات من مركز واحد . وذلك بعد أن انفصلت دول عن القيادة الروسية مثل يوغوسلافيا وقام الصراع المذهبى بين الصين وأتباعها من ناحية وروسيا من ناحية أخرى .

(٢) تقدر جبهة عدم الانحياز فى الأمم المتحدة الآن بخمس وخمسين دولة مقابل واحد وخمسين دولة ذات ميول غربية وثلاث عشرة دولة ذات ميول شرقية . وتزيد مساحة وعدد سكان دول عدم الانحياز على مساحة وسكان أى من الكتلتين الشرقية أو الغربية « ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله عن حاجة حقيقية اليه نابعة من مصير كفاحه لاحتراز التقدم » .

(الميثاق الوطنى - الباب العاشر « السياسة الخارجية ») .

جئى فى مؤتمر باندونج وفيه ركزت هذه الدول جهودها على تأكيد استقلالها والسعى لى تحصل الأقاليم التى لا زالت تحت قبضة الاستعمار على استقلالها ولذا دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الإعلان الذى أصدرته فى ١٩٦٠/١٢/٢٤ الى « ضرورة وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار فى جميع صوره وأشكاله » . واقرت تلك الجهود بفكرة الحياد الإيجابى التى تبلورت وتركزت فى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ واتخذت به نطاقا عالميا خرج من دائرة آسيا وأفريقيا ليغزو أوروبا وأمريكا الجنوبية . ورغم عدم توافر القوة الكافية لدى الدول فانها استطاعت أن تفرض نفسها على الأوليغارشية الدولية وأن تجعلها تحس بثقل وزنها فى المحيط الدولى . وكانت أول فرصة أباحَت العمل الإيجابى لسياسة الحياد الإيجابى هى الحرب الكورية فلما نجحت جهودها لانهاء تلك الحرب مكنها ذلك من أن تلعب دورا أكبر فى أزمة الهند الصينية كما حاربت بشجاعة أثناء العدوان الثلاثى على مصر وحرب يونيو سنة ١٩٦٧ لايقاف أعمال العدوان وسحب قوات القدر . فلا عجب أن تضم لجنة نزع السلاح - وهى اللجنة التى تناقش مسألة من أخطر مسائل السلم العالمى والتى تستجيب الى شعارات بلجراد - لا عجب أن تضم تلك اللجنة ثمانى دول محايدة من بين ثمان عشرة دولة تكونها ، ولا يجب أن نتجاهل دور الحياد الإيجابى فى الأحداث العالمية مثل أزمة لاوس والسكونجو وكوبا وفيتنام . على أننا يجب ألا نحمل دول عدم الانحياز أكثر من طاقتها ونبالغ فى الدور الذى يمكن أن تؤديه على المسرح العالمى اذ لا زالت كوامن الشر قوية تروح فى الضمير العالمى .

العوامل التى وحلت بين دول علم الانحياز :

جمع مؤتمر باندونج عالمى الاشتراكية والراسمالية فقد ضم دولاً شرقية وأخرى تسير فى فلك الكتلة الغربية فى جو ودى من التفاهم واستطاع أن يصل الى قرارات . فما هو العامل المشترك الذى وحد بين هذه الأفكار المتباينة وتلك الأجناس المتعددة ؟

الواقع انه لا يوجد عامل أو عوامل حاسمة يمكن أن نجزم بأنها هى

التي خلقت سياسة عدم الانحياز ، ولكن هناك عوامل وضعت وطواهر
تعاصرت في تشكيل هذه السياسة .

ويمكن أن نجمع العوامل المشتركة هذه في ثلاثة : قومية ما بعد
الحرب ، ومحاربة الاستعمار ، والتخلف الاقتصادي . وأحب هنا أن أنبه الى
أن هذه العوامل ليست قاصرة على الدول غير المنحازة وحدها فقد تقابلها في
دول منحازة كذلك .

أ - **القومية** التي أعنيها هنا قومية أفروآسيوية تختلف عن القومية الأوروبية
التقليدية لأنها لا ترتبط بثقافة أو لغة . لقد عرفت القارتان حركات
قومية فياضة تخلف فيها عنصرا اللغة والثقافة مثل الحركة القومية
الاندونيسية اذ تضم أندونيسيا عددا من الأجناس وكثيرا من اللغات .
انها قومية الاستقلال الذي كسبه الناس بعد كفاح طويل مرير فأنستهم
فرحة الفوز به ونشوة الحرية ولاءهم القبلي أو القومي . انها قومية ذات
مفاهيم طفوسية كرد فعل للماضى انعكس من الوضع المتدنى الذي
خلقه التجبر العنصرى والاستقلال وانبعث من شعور تجاوز نطاق اللغة
والثقافة وتخطى حدود الأصل والجنس (١) . ولذا ارتبطت هذه المفاهيم
الاستقلالية بسياسة عدم الانحياز من حيث أن مؤدى هذه المفاهيم هي
الحفاظ على الاستقلال القشيب وتأكيد ذلك بالتححرر في رسم السياسة
الخارجية وما الى ذلك من الأمور التي تلائم مزاج هذا النوع من القومية
والذي يمكن أن يتحقق عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز . وليس
هذا الاتجاه بغيريب على المواقف الدولية فقد نشأ اتجاه بين مثققي فرنسا
في الخمسينيات نحو تجسيد سياسة الحياد كرد فعل للسياسة الامريكية
في الشرق الأقصى التي لم تبد اعتبارا للمصالح الفرنسية كما كان هناك
خوف من أن تسير أمريكا على ذات السياسة في أوروبا أيضا (٢) .

(١) يعبر عن ذلك - كيثال - شعار حزب الشعب في غانا الذي كان :

We prefer self-government with danger to servitude in tranquillity

(٢) اقتطف من كتاب ماركوس ملاحظاته في هذا الخصوص التي تزكى ما قلت . يقول

ماركوس :

ب - **معارضة الاستعمار** : كذلك يجمع الدول غير المنحازة انكفاح المشترك ضد الاستعمار لأن الفسالبية العظمى من الدول التي اشتركت في المؤتمر تحمل ذكريات مريرة عن الاستعمار ولها في صراعه صفحات دامية وهو الذى قادها للاشتراك في حربين عالميتين لا شأن لها بها وجعل من بعض أقاليمها أرضا للمعركة ولذا فانها ليست على استعداد لأن تجلب لنفسها هذه المصائب مرة أخرى . ثم ان اعجابها بالدول القوية التي تحدث الغرب وزعامته لم يصل الى حد أن ترتبط بهذه الدول ارتباطا مصرياً . على أن الكفاح ضد الاستعمار قد فقد الآن الكثير من بريقه كعامل مشترك بعد أن صفى الاستعمار في صورته التقليدية أو كاد في أرجاء المعمورة ، ولذا كانت مقاومة الاستعمار هي الرمز الذى اجتمعت عليه هذه الدول فنسيت في سبيله ما يفرق بينها من عرامل وأفكار . ولعل التعامل الجديد الذى حله محله هو ما يسمى بالاستعمار الجديد Neo-Colonialism وهو الموقف الذى تتخذه الدول الكبرى من الدول حديثة الاستقلال والذى يضع الأخيرة أمام الأمر الواقع بحيث لا يكون أمامها الخيار فى قبول وضع يجعلها وكأنها مستعمرة تستغل وتتهب (١) . فمثلا الاتجاه فى التجارة الدولية لصالح المنتجات الصناعية

"whether the particular" combination of ideological leftism with a sense of national pride and with an underlying fear of provocation of war are not also the essential ingredients in the neutralist attitude of, for example, Prime Minister Nehru or President Nasser..... That nationalism and social reform, or revolution, should again be joined as twin forces resolving themselves in a neutralist attitude in some of the old countries but new nations of the 'Asia-African' bloc does not appear surprising."

Marcus, John T. : *Neutralism and Nationalism in France*, New York, 1958, p. 166.

(١) شرح الأستاذ فولسون B.G.D. Folsom من جامعة غانا هذه الظاهرة فى المؤتمر الدول للسياسة العالمية الذى عقد فى اثينا فى سبتمبر ١٩٦٢ بقوله :
"As more and more African territories become independent, the struggle will shift to those subtle and clandestine forms of domination which are grouped under the rubric of neo-colonialism, or, as some, especially in East Africa, prefer to call it, neo-imperialism... Scarcely an African speaks or writes nowadays on imperialism and colonialism without dwelling on neo-colonialism. At African conferences especially neo-colonialism goes

ضد أنواع المنتجات التي تعتمد عليها الدول النامية هو أمر لا تملك الدول النامية حياله حولا ولا طولا وهو في ذات الوقت يضعها في موقف مماثل لشعوب المستعمرات حيث كان عليهم أن يقبلوا أن تعود اليهم صادراتهم بفوائد مخفضة . لهذا رأت الدول النامية ألا تقتصر فيما تطلبه من معونة على معسكر دون معسكر بل تلجأ الى الاثنين في سياسة غير منحازة .

ج - التخلف الاقتصادي : ويعتبر التخلف الاقتصادي من العوامل التي جمعت الدول غير المنحازة ، لأنها تهدف من ذلك الى الحصول على حقها من الدول الكبرى وقد أغضبها الفارق الكبير في مستوى المعيشة بين سكانها وسكان الدول الكبرى . وليس صحيحا ما يقال من أن الدول غير المنحازة تلجأ الى سياسة عدم الانحياز بقصد أن تلعب على الدول الكبرى فتحصل على معونات أكبر (١) . فالحقائق تكذب هذا الزعم والدليل قاطع أن المعونات التي تعطى لدول عدم الانحياز تقل بكثير عما يقدم للدول المنحازة ثم ان تقديم المعونات للدول غير المنحازة لا يرجع الى تصرفات الدول غير المنحازة بقدر ما يرجع الى التنافس بين الدول الكبرى نفسها .

In for a lot of flogging. This should not be interpreted as evidence of communist infiltration into African nationalism. The theory of neo-colonialism seems to have been worked out indepently, although almost at the same time, by both communist and African nationalists. What is more, in working out the details of the theory too there is a lot that is common between the African approach and the communist. We recognize as true the weapons of neo-colonialism which the communists have enumerated."

(١) وصف الميثاق الوطني هذه الظاهرة وصفا طيبا في الباب العاشر (السياسة الخارجية) فقال : « ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف ... ان التعاون الدولي من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التكثير الانساني الذي يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعماري » .

الظواهر المشتركة بين دول عدم الانحياز :

تميل الدول غير المنحازة غالبا لأن تكون من ذلك النوع من الدول الذى تابع معركته من أجل الاستقلال باصلاحات داخلية ثم يكن الاستعمار على استعداد لاجرائها والذى هو أكثر استعدادا للدفاع عن الحركات الثورية فى العالم منه للمحافظة على الوضع الراهن . وتلك مواقف تفسر الظواهر المشتركة لدول عدم الانحياز ولا تتعارض مع عدم الانحياز ولا تدل على الاتجاه الى الكتلة الشرقية أكثر من الاتجاه الى الكتلة الغربية فهى لا صلة لها بالمظاهر العقائدية للحرب الباردة . انها مواقف تتفق مع الأفكار الغربية الخاصة بالصفقة الجديدة أو الغابية أو الديمقراطية الاشتراكية بقدر ما تتفق مع الأفكار الشرقية .

١ - الاشتراكية :

أول هذه الظواهر هى الاشتراكية . قد يدعو هذا الى أن نقع فى الخطأ الذى يشهه التعبير ونتساءل كيف يمكن أن تكون الدول الاشتراكية دولا غير منحازة . ليست هذه الدول - بحكم اشتراكيتها - منحازة الى الممسكر الشرقى . وهذا خطأ مرجعه عدم فهم حقيقة الاشتراكية المقصودة هنا .

يوجد فى الدول الأفروآسيوية النامية ، كما يوجد فى الدول الأوروبية المتقدمة ، تحالف بين الحياد الإيجابى والاشتراكية ، ذلك أن انرسائل الأكثر جسدوى لحل مشاكل التخلف هى بلا شك تحقيق درجة عالية من التخطيط والتأميم والتدخل الحكومى حيث يجب أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة بالنسبة لمشروعات التنمية والاستفادة بالمعونات الأجنبية . ان السلطة المركزية والتوجيه المركزى للتخطيط هو خصيصة كل دولة حديثة نالت استقلالها بثورة منظمة (١) . وهذا هو المقصود بالاشتراكية فى الدول غير المنحازة وهى اشتراكية تأثرت بفلسفة الفكر الأوروبى السابق أكثر من تأثرها بما أسفرت عنه التجربة فجاءت اشتراكية انسانية تحاول أن تقرر القيادة المركزية بالجهود

(١) من الأدلة العملية على أهمية التوجيه المركزى فى نجاح مخططات الدول النامية ان البناء المركزى المركزى فى أثونيسيا هو الذى كان سببا فى نجاحها فى التخلص من الاستعمار .

الفردى ولذا فان لها نظرتها العقائدية المستقلة وهي نظرة متفتحة مرنة قابلة للتأقلم غير ملتزمة بعقيدة بذاتها وان كانت تجند التخطيط كوسيلة لتوسعة رقعة اقتصاد يحقق المساواة . وهذا هو الذى يجعلنا نضع هذه الاشتراكية فى مكان خاص لا هو بالامريكى ولا هو بالسوفيتى . فلا عجب ان ينظر كل من الغرب والشرق الى دول عدم الانحياز على أنها دول لا يمكن الاعتماد عليها فى الصراع المذهبى الدائر بين المعسكرين .

وأغلب الظن ان الاشتراكية الأفروآسيوية لم تكن مفهومة للامريكيين فى البداية لأنهم كانوا فى الخمسينيات ينظرون الى كل دولة اشتراكية على أنها أبقت عن الحط الغربى معتبرين أن الاشتراكية الأفروآسيوية والشيوعية شئ واحد (١) . وقد نظرت روسيا والصين فى ذات الوقت الى هذه الاشتراكية على أنها مظهر مختلف لنظام المشروع الفردى ولا زال يرتبط بالمسيرة الامبريالية الغربية . ان تجنب معائب النظامين غير المقبولة هى التى أدت ببعض الدول الى تبني سياسة خارجية تعطيها الحرية فى تطوير نظم اقتصادية وسياسية جديدة وكانت تلك السياسة هى عدم الانحياز . ولذا فان الاشتراكية وان لم تكن شرطا شكليا لعدم الانحياز الا أنها استجابة طبيعية من الدولة الجديدة لمشاكل التخلف وهذا يفسر لماذا كثيرا ما تقابل الاشتراكية والتخلف وعدم الانحياز كلها معا فى بيئة واحدة .

(١) وفى هذا يقول الأستاذ فلمنج :

"Throughout the post-war period we gave the breaks to the capitalists and turned thumbs down on the socialists of Europe and Japan. This was done under the slogan "Socialism is just as bad as communism and it leads to communism." This idea was propagated in the United States until it became a hotly held article of faith, and it was asked on abroad until most of the socialist parties were in a state of frustration.

"This was probably the most shortsighted campaign that any group of ruling conservatives ever waged. It was so because the slogan was false. Democratic socialism is the real antithesis of totalitarian communism, and has never in a surgle case led to it".

Fleming, D.F. : *The Cold War and its Origins, 1917-1960*, Allen and Union, 1961, p. 1090.

ب - الثورية :

كذلك يميل عدم الانحياز والنزعة الثورية الى الظهور معا فمعظم دول عدم الانحياز لم تصل الى استقلالها الا عن طريق الصراع مع حكم الاستعمار . ولكن الاستقلال وحده لا يكفي لاشباع رغبات الشعب . ان الاستقلال قد يفنى آمال الحرية ولكن لابد من ثورة ثانية لاشباع الآمال المادية . ففي مصر مثلاً كان سوء توزيع الثروة الزراعية مبعث الشكوى وتركز أمل شعبي حول إعادة توزيعها . لهذا كان لابد أن يتبع الاستقلال ثورة تعمل على تحطيم النظام الزراعي القديم وترضى آمال الشعب بتوزيع جديد للأراضي الزراعية .

ان الدول التي مرت بثورتها الثانية الداخلية قامت بذلك رغم الضغط الغربي الذي كان ينظر وقتئذ الى تحطيم الاقطاع واستبعاد الملكيات الكبيرة على أنه منهج صيني . وحيث كان الضغط الغربي شديداً فإن الدولة سعت الى معونة الدول الشيوعية ، كما هو حال كوبا . اما حيث كانت المعارضة الغربية أقل فقد اتجهت الدول الى عدم الانحياز كما هو حال مصر (الجمهورية العربية المتحدة) .

ان هذا القول لا يعنى ان الدول الاقطاعية لا يمكن أن تتبع سياسة عدم الانحياز وهذا هو ما اعترف به مؤتمر بلغراد الذي ضم بلادا ذات اقطاع اقتصادى كالعراق فى ذلك الوقت .

ج - النظرة السياسية :

لا يعطف قادة الدول غير المنحازة على الأساليب الغربية التقليدية لحفظ توازن القوى عن طريق الأحلاف وما يماثلها . كما أنهم لا يظهرون الكثير من الاحترام للارهاب الذرى الذى يحاول أن يحل محل نظام توازن القوى التقليدى ، ويرون أن السلم لا يمكن حفظه الا بوسائل سلمية . أما معالجة السلام بعقلية حربية فهو تناقض فى التعبير . ان شعور الدول غير المنحازة هذا يقوى سياستهم غير المنحازة . ولذا تنظر دول عدم الانحياز الى سياسة دول العسكريين على أنها تهديد للسلم العالمى . واذا أن دول عدم الانحياز تنظر الى الحرب الباردة كمرابين وليس كمشاركين فيما يجرؤونه من تقديرات

عقد بدأوا يطورون مفاهيمهم الخاصة عن العلاقات السلمية . ويمكنني أن أقول
إن هذه المفاهيم تبنى على مبادئ خمسة هي : الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي
والسيادة ، عدم الاعتداء ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، المساواة ،
المصالح المتبادلة والتعايش السلمي . هذه المبادئ - كما قال نهر سينة
١٩٥٥ أثناء زيارة بولجانين وخورشتشوف - تكون الأساس لعلاقة الدول غير
المنحازة مع باقي الدول . فلو أن باقي الدول قبلتها لتأكد انسلم وتحقق
التعاون العالمي . ولكن هذه المبادئ العامة لم تمنع في بعض الأحوال من أن
تلجأ دول عدم الانحياز إلى استخدام القوة في علاقاتها الدولية كما فعلت الهند
لاسترداد جوا من البرتغال . وقد يبرر هذا التصرف أنه اتخذ لتصفية بقايا
الاستعمار الأجنبي في الهند . ولكن هذه الحجة لا تكفي وحدها لتبرير انتهاج
سياسة القوة على خلاف ما تؤمن به دول عدم الانحياز لأن متابعة منطق هذه
الذريعة يمكن أن يبرر حالات أخرى من استخدام القوة . ولذا فإن دول عدم
الانحياز يجب أن تعمل على توضيح موقفها وبيان المواقف التي ترى - في
تقديرها - أنها تبرر استخدام القوة لأن نظرتها في هذا المجال لا زالت في
حاجة إلى تحديد حتى لا تختلط بمفهوم مدلول الامبريالية فيما يتعلق بالإنجاز
إلى القوة .

د - النظرة إلى العدوان المتوقع :

تنفق كثير من دول عدم الانحياز - مثل الجمهورية العربية المتحدة
والهند - مبالغ كبيرة على دفاعها الوطني ولكنها تنفق هذه المبالغ لأغراض
دفاعية حتى يمكنها - بوسائلها الوطنية الحالية - أن تصد أي عدوان يقع
عليها . وهي بذلك لا تشاطر دول الانحياز التي تتوقع أنواعا من العدوان
لا يكفي لردّها ما لديها من دفاع وطني ولذلك تلجأ - في استكمال دفاعها -
إلى سياسة الانحياز إلى قوة كبرى تقف في صفها إذا ما حزب الأمر . ويرجع
هذا الحلاف في التوقع إلى خلاف الطرفين حول طبيعة الصراع الدولي . إن دول
عدم الانحياز تؤمن بأن استبعاد الحواف سوف ينهي سياسات العدوان لأن
الحواف هو المستلزم عن أعمال العدوان في حين أنه دول الانحياز ترى أن العدوان
حقوق ما لم يمنعه الحواف من الانتقام الذي يرهبه المعتدي .

فالمقلق النسبى الذى تعيش فيه تايلاند وجنوب فيتنام يرجع لوجود قواعد وقوات أجنبية على اقليمها وشك الصين فى أن يكون ذلك مظهورا لسياسة عدوانية فى حين أن الاستقرار النسبى الذى تعيش فيه بورما وكمبوديا مردها الى حياد هذين البلدين وتبعاً عدم توقع تهديد صينى لهما . ان نظرة دول عدم الانحياز تتلخص فى أن توقع العدوان و ابرام الموائيق العدوانية هو المسئول فى النهاية عن خلق مراكز الصراع . ويؤيد كثير من العلماء الذين اهتموا بظاهرة الخوف فى العلاقات الدولية مفهوم دول عدم الانحياز (١) .

هـ - الزعامة :

تميزت جبهة عدم الانحياز منذ البداية بظهور زعامات مبرزة فيها ومن الأسماء التى تذكر فى هذا المقام الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس سوكارنو ونهرو ونكروما . ويعتقد بعض المراقبين أن هذه الظاهرة تستحق الدراسة لمعرفة ما اذا كانت قوة شخصية هؤلاء الزعماء هى التى أثرت على فكرة عدم الانحياز أو أن تميز هذه الزعامات كان أثراً من الكفاح من أجل الاستقلال وما صاحبه من سياسة ارتبط بها هؤلاء الزعماء .

قد نجد زعامات فى البلاد المنحازة ولكنها زعامة من نوع آخر لأنها زعامة لم تهجد نفسها فى كسب استقلال بلادها بل وجدت نفسها على رأس حكومة

(١) يقول فى ذلك الأستاذ ستيفسون :

"We live in a fear-ridden world. The self-preservative and nation-presentative tendencies are usually associated with fear-fear of our own destruction or fear of losing our wealth or freedom. Fear, however it is stimulated, leads us to view with suspicion the nation that appears to threaten our security. Fear does more than that — it may make us believe that the threatening nation is more evil than it actually may be..... It is natural to build up defences against possible attack by non-aggression pacts, by mutual defence pacts and by the accumulation of armements. The nation or group of nations which has threatening attitudes observes the defensive actions being taken by other groups of nations and it in turn becomes fearful ; it makes similar pacts and builds up similar armements."

Stevenson, G.H. تقرأ عن :

بحث تقدم به فى دراسات عنوانها

G.W. Kisker World Tension الذى طبعه سنة ١٩٥١ .

من تنظيم الدولة المستعمرة الذاهبة أما زعامة البلاد غير المنحازة فزعامة تجر ورامها سنوات من الكفاح والعرق في سبيل تحقيق الاستقلال وبناء الدولة والنهوض بها الى المستوى اللائق . ولذا فان تميز جبهة عدم الانحياز بزعامات قائدة قوية ليس أمرا غفويا لأنها قامت في البلاد أحلت هذه الزعامات محل الحكم الغربي الاستعماري الزائل .

تعليق :

واذن فالحياد الإيجابي وعدم الانحياز هو وضع يتحقق عندما يكون ضغط الظروف غير كاف لتقرير الانحياز . ولكننا لا نستطيع أن نفسر عدم الانحياز على أنه مبدأ يتخذ سبيله الى الوجود بطريقة طبيعية . فهناك مؤثرات عديدة ومتباينة تجذب الدول اليه . وبعض هذه المؤثرات لها مفعولها على الدول المنحازة وغير المنحازة على حد سواء في حين تتفرد دول عدم الانحياز ببعض الآخر . ورغم أن عدم الانحياز يقترون بالقومية ومكافحة الاستعمار الا ان هذه المفاهيم ليست هي وحدها المؤثرات المميزة التي تحدد في النهاية السياسة الخارجية للدولة فقد سبق أن أوضحت أن عقائد الدولة ليست هي العامل الذي يحسب توجيه السياسة الخارجية للدولة .

حقوق وواجبات دول الحياد الإيجابي وعدم الانحياز :

كانت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز محل رغبة العسكريين لأنها لم تذهب بعيدا الى الحد الذي يكفى لارضائهما . ذلك أن الغرب يتمثل الصراع بينه وبين الشرق على أنه صراع بين العالم الحر وبين العالم الشيوعي ، بين قيم مشتركة من الحرية وعقيدة ملحدة ، ولذا لم يدرك كيف يمكن لدولة حرة أن تقف موقف الحياد من صراع هذه طبيعته . وقد تصادف في بعض المناسبات أن اتفق موقف دول عدم الانحياز مع موقف روسيا حيال بعض المشاكل الدولية - مثل محاربة الاستعمار ونزع السلاح - فكان أن حكم الغرب على دول عدم الانحياز بأنها تزحف نحو الشيوعية لتحمي نشاطها . أما الشرق فينظر الى الصراع مع الغرب على أنه محاولة رأسمالية للاحاطة بالدول الاشتراكية واعاقه المد الشيوعي ، أي أنه صراع ضد نوع جديد من التدخل ، ولذا لم ينظر بعين الارتياح الى الموقف الذي وقفته دول عدم الانحياز من بعض التطورات

الدولية - مثل الحرب الأهلية في الملايو - اذ كان يأمل أن تتخذ موقفا أقوى .

ولكن الفكر الأفراسيوى لا ينظر للأحداث بمنظار أمريكى أو روسى فهو يرى فى الصراع بين الشرق والغرب صراعا على القوة من أجل السيطرة العالمية ولا يؤمن بما تدعيه أمريكا من أن صراعها هو صراع من أجل الحرية فالدول الغربية لم توحدها كتلة شاملة من أجل تحقيق برنامج ايجابى يستهدف خير البشرية وانما جمعها الخوف من التهديد الشيوعى . والمعسكر الغربى الذى زعم لنفسه أنه يحارب قوى الشيوعية السوداء ليس الا مزيجا من دول متباينة المزاج كثير منها طريد الحرية ، ففيه قوى الاستعمار البريطانية والفرنسية والبلجيكية والهولندية ، وهو كذلك يضم النفاشية النبرتغالية والاسبانية بل إنه ينطوى على الاشتراكية الاسكندنافية أيضا . خليط عجيب يعطى للفظه الحرية معنى أعجب .

لذلك فقد انتهجت دول عدم الانحياز سياسة الباب المفتوح التى تعتبر بحق ثورة فى العلاقات الدولية قامت بها دول رفضت أن تكون كتلة أو تشكل نفسها فى تنظيم جامد لأنها ترى فى التكتل تشجيعا على انتهاك السلام وليس حماية للسلام كما أن انخراطها فى تنظيم شكلى قد يعوق حريتها فى العمل .

ان دول عدم الانحياز لا تريد أن تقيم فيما بينها حلفا يجعل منها معسكرا ثالثا فهي تكتفى بتوحيد جهودها عن طريق التفاهم المتبادل والمواقف الموحدة والمؤتمرات المشتركة (١) .

(١) من الامثلة العملية لمحاربة دول عدم الانحياز للأحلاف محاربة الدول الآسيوية لحلف جنوب شرق آسيا (السياتو SEATO) والذى كان يمكن أن يثير حفيظة الصين لو أن دول آسيا دعمته بقوة . وقد ترتب على مقاومة دول عدم الانحياز الآسيوية لهذا الحلف أن أصبح حلفا غير فعال . كذلك قاومت دول عدم الانحياز محاولات خلق منظمات اقتصادية وسياسية بقصد اعاقا الشيوعية وتزعمت حركة المقاومة هذه فى آسيا كل من الهند واندونيسيا . ولذا يجب ألا نتوقع قيام مثل هذه التنظيمات بين دول جبهة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز .

وحرى بنا أن نفهم - ونحن ننظر الى سياسة الحياد الإيجابي وعملهم الانحياز نظرة جامعة - أن سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز هي سياسة قاصرة على وقت السلم أو فترات الحرب القصيرة الأمد . أما في حالة الحروب الشاملة فإنه سيكون على دول الحياد - مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى - أن تتخذ لنفسها موقفا من هذه الحرب بالحياد القانوني أو الاشتراك وعلى أساس هذا الموقف تتحدد حقوقها وواجباتها طبقا لمبادئ القانون الدولي العام .

كذلك فإن سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز هي سياسة خاصة بالعلاقات الدولية ولا شأن لها بالأمور الداخلية ومن ثم فإنه ليس من مانع أن تسلك دولة ما سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الدولية ولكنها ترعى في داخلها عقيدة معينة كالشيوعية مثلا تعمل على بنها ونشرها بين مواطنيها ولو أن هذا الوضع قد يثير مشاكل دولية . ذلك أن دولة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ليست دولة منعزلة عن مجريات الأحداث الدولية بل هي على العكس ذات اسهام إيجابي في هذه الأحداث . ومن هنا فإن ما يجري داخل هذه الدول هو من الأمور التي تراقبها الدول بكثير من الاهتمام والتتبع . ان الفصل بين السياسة الداخلية للدولة التي قد تتضمن تحيزا لمذهب ما وبين سياستها الخارجية التي تمس المنافسة العالمية هو من الأمور الدقيقة التي تتطلب حذرا وتمشيا بموجب قواعد معينة .

ان المحلل للوضع الراهن لا يجد صعوبة في أن يتحقق من أن صراع الحرب الباردة ان هو انزلق بالعالم الى حرب ساخنة فسوف تعاني الدول الأفروآسيوية منه الكثير ، فليس منطوق أن نظن أن الدول الكبرى اذا اشتبكت في حرب شاملة سوف تترك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في أي من القارتين وشأنها . وحتى لو افترضنا جدلا أن هذا المستحيل سيتحقق فإن دول القارة الساعية الى النمو والازدهار - سوف تجد صعوبة - في عالم منهار فقد كفاءاته وخبراته في حرب ذرية - في الاستفادة من امكانيات العلم والمخاضة لتحقيق آمالها . ومن ثم كان لابد من وجود عمل يهدف من ضراوة الحرب الباردة ويقف حائلا - ان حزب الأمر - دون انفجار برميل البارود ويستطيع

فى الوقت نفسه أن يفيد من هذه المهلة لكى يرسى عمده ويثبت أقدامه ويؤكد مكاسبه ويحوز أهدافه . ومن ثم فإن سياسة عدم الانحياز تجعل من الدول الأفروآسيوية عاملا ملطفا لحدة الحرب الباردة وقوة فعالة تستطيع أن تقدم خدماتها فى الوقت المناسب للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة التى قد تؤدى بمعسكرى الصراع الى حرب الدمار . ولذا أصبحت اليوم سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز إحدى الدعامات الهامة لحفظ السلم العالمى الذى هو أمل الإنسانية جمعاء .

صحيح أن دول عدم الانحياز لا تملك من القوة العسكرية ما يجعل دورها ذا اعتبار فى حالة قيام حرب فعلية ولكنها تستطيع - بما تملكه من قوى بشرية وموارد طبيعية - أن تؤدى دورا هاما فى حفظ العالم من الانسياق فى معركة الخراب ، وهى - طالما أن الحرب لم تقع - تعتبر عنصرا له تقديره فى حفظ ميزان القوى ولذا فإن دور دول الحياد الإيجابى وعدم الانحياز - فى سياسة توازن القوى هو دور وساطى . وذلك لا يقلل من أهمية تلك الدول فى المحيط الدولى ، والتاريخ القريب شاهد بذلك . وهذا هو السبب الذى يلقى على دول عدم الانحياز واجب البعد عن أن تدخل فى المخطط الاستراتيجى للدول الكبرى أو أن تسمح لدولة كبرى بأن تستخدم إقليمها - إن الدولة التى تدعو قوات دول كبرى الى إقليمها أو تدخل فى اتفاق تقبل بمقتضاه حماية دولة كبرى لا تعتبر فى حالة حياد إيجابى . كما أن واجبات عدم الانحياز تقضى بالآ تؤيد دول عدم الانحياز التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وحتى تتمكن دول عدم الانحياز من أداء دورها الواسطى على نحو سليم فإن عليها أن تتخذ موقف عدم الانحياز من المعسكرين وإن كان ذلك أمرا لا يحيد الكثير من الاشكالات بالنسبة لقبول المساعدات العسكرية والاقتصادية . فذ يجب أن تكون دول عدم الانحياز على استعداد لقبول ما يقدم لها من مساعدة من أى من المعسكرين . ولكن هذا الواجب لا يعنى حرمان دول عدم الانحياز من حقها فى أن ترفض العون الذى تعتبره ماسا بموقفها غير المنحاز . كذلك فإن على دول عدم الانحياز التزاما بعدم قبول مساعدة اقتصادية أو فنية من أى

مصدر كان اذا كانت الظروف بحيث تمس استقلالها في سياستها . ان وضع أية دولة غير منحازة ، بل وضع عدم الانحياز ذاته يعتمد على قيام الدول غير المنحازة بالاجراءات الداخلية اللازمة لمنع أية حكومة أجنبية من التدخل في أمور تعتبر من صميم الاختصاص الداخلى للدولة أى أن هناك التزاما على دول عدم الانحياز بالحرص على ألا تمارس الدول الكبرى حقوقها التقليدية شريطة أن تزود لذلك بوسائل غير متحيزة فتنهج نفس القواعد وذات الاجراءات والضغوط في الحالات المتشابهة .

كذلك تقتضى سياسة عدم الانحياز من الدول التى تتبعها أن تتحرى الحييدة التامة فى نظرتها للمشاكل الدولية وما تتخذه بشأنها من مواقف فلا تميل فى ذلك الى محاباة معسكر على حساب الآخر بل تأخذ كل قضية بطورها الموضوعية دون تأثر بمواطن شخصية . ودول الحياد الايجابى وعدم الانحياز لا تسعى بذلك الى تخفيف حدة الحرب الباردة فحسب بل لو استطاعت إنهاء هذه الحرب واجتثاث جذورها من العلاقات الدولية .

ويدل استقرار الأحداث على أن الدول غير المنحازة تضع واجبها هذا قبل التزاماتها حيال الأمم المتحدة . صحيح أن توقع التناقض بين موقف الأمم المتحدة وواجبات الحياد الايجابى وعدم الانحياز محدود جدا ذلك أن قرارات مجلس الأمن لا تصدر الا بموافقة الدول الكبرى وتبعا فان أى اقرار يصدر يعنى أن هناك اتفاقا بين معسكرى الشرق والغرب على صدوره وإذا فحق الاعتراض التوقيفى (الفيتو) يفنى الدول غير المنحازة عن أن تتخذ موقفا من قرارات الأمم المتحدة قد لا يتفق وما صدرت به تلك القرارات . كما أن ازدياد عدد دول عدم الانحياز فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة أصبح يحول الآن بين الجمعية وبين اصدار قرار أو توصية لا تتفق وسياسة هذه الدول .

بيد أن الوقائع القليلة التى تحقق فيها التناقض غير المتوقع - وهى كوريا ، والى حد ما الكونغو - دعت دول عدم الانحياز الى اتخاذ موقف مستقل من قرارات الأمم المتحدة . لقد أصدر مجلس الأمن قراره فى مسألة كوريا أثناء غياب المندوب الروسى وكان واضحا أن هذا القرار يتحيز الى وجهة النظر

الامريكية ولذا نجد دول عدم الانحياز تعترف عن الاشتراك في تنفيذ هذا القرار الذى قضى بارسال قوات عسكرية الى هناك كانت فى واقعتها قوات أمريكية تحت علم الأمم المتحدة وتعمل جاهدة على انتهاء المشكله واحلال السلام . كذلك كان موقف الأمم المتحدة فى الكونغرس غير منسجم مع اتجاه دول عدم الانحياز وذلك بالنسبة لسياسة الأمم المتحدة حيال لوموميا واقليم كاتانجا ولذا ألحت دول عدم الانحياز على أن تدخل قوات الأمم المتحدة كاتانجا لانهاء انفصال هذا الاقليم عن الدولة الأم وأن تمد الأمم المتحدة لوموميا بمزيد من التأييد ضد الانفصالي تشومبي .

هذا ويمكن أن نتصور - من الناحية النظرية - مكنة قيام حالات تتعارض فيها واجبات العضوية فى الأمم المتحدة مع واجبات الحياد الايجابى . مثلاً لو أن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة - بتأييد من الدول الكبرى التى لا تريد أن تعلن سياستها فى منازعة بعينها - قام بدور الوسيط فى المنازعة فإن هذه الوضع لا يغلّق الباب أمام الدول غير المنحازة لكى تعترض على سياسة الأمين العام مستندة الى أنه تجاوز سلطاته فاذا فشلت فى هذا اندفع فانها لا شك ستستخذ خطوة أخرى اذا استدعت ذلك حقوق والتزامات عدم الانحياز (١) .

الفرع الرابع فى العرب والأمم المتحدة

تمهيد :

ليس المقصد من استعراض علاقة العرب بالأمم المتحدة أو بتعبير آخر علاقة الأمم المتحدة بالعرب أن أتبع تلك العلاقة يوماً بيوم وحديثه بعد آخر أو أن أعالجها من مختلف النواحي والموضوعات فذلك أمر يطول ويضيق عنه هذه

(١) « ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز والحياد الايجابى ليستروا به امام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الحرب والاستعمار انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله عن حاجة غفيرة الى نابعة من صميم كفاحه لاحتراز التقدم » .

(الميثاق الوطنى - الباب العاشر - السياسة الخارجية) .

الترتيب . ثم انذ ايضا من تفويض تلك العلاقة ضحل الصلة بصلب هذه **المراسة .** لذلك سأقتصر على دراسة المواقف الرئيسية للأمم المتحدة بالنسبة **لمشاكل العربية** ذات الطابع الدولي فأتناول هيئة الأمم المتحدة للرقابة على **اتفاقيات الهدنة** بين العرب واسرائيل ، وجماعة الأمم المتحدة للرقابة في **لبنان ،** ولجنة الأمم المتحدة للرقابة في اليمن ، وقوات الطوارئ الدولية .

وسأرجى الكلام عن موقف الأمم المتحدة من النزاع العربي الاسرائيلي **الذي** نشبه بسبب عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ الى الفرع التالي عندما أتكلم عن **العرب واسرائيل ،** حيث أننى سأتناول الموقف الراهن بين العرب واسرائيل **الامر** الذي يجعل الكلام عن موقف الأمم المتحدة بشأنه أكثر صلة بالفرع **تتبع** منه بهذا الفرع الرابع .

هيئة مراقبة الهدنة UNTSO (١) ولجان الهدنة المشتركة (١٩٤٩) :

نبذة تاريخية (قضية فلسطين) :

قامت الحرب العالمية الأولى وتطلعت بريطانيا الى الشرق الأوسط وكانت **فلسطين** بالذات من مناطق الشرق الأوسط التي اعتزمت بريطانيا أن تدخلها **في** منطقة نفوذها . ويرجع ذلك الى الأهمية الاستراتيجية التي كانت تمثلها **فلسطين** بالنسبة للمصالح البريطانية . فهي مركز التقاء قارات الدنيا القديمة **لا** تشرف من ناحية على مدخل قناة السويس كما أنها على رأس الطريق البري **الى** الخليج العربي والهند وهي مركز اتصال هام للمواصلات الجوية .

وقد ذهبت السياسة البريطانية - في سبيل تحقيق غايتها تلك - الى **صداقة** الخصم ومداينة العدوان : العرب والصهاينة . فكان أن ربطت **قضايا** يهود مع العرب وكذا بوعود متناقضة للصهاينة وكانت تلك السياسة

(٢) اللفظة الانجليزية هي اختصار للاسم الكامل للجنة وهو

The United Nations Truce Supervision Organization.

وقد قامت هذه اللجنة قبل اتفاقيات الهدنة وأثناء فترات الهدنة التي تخللت الحرب سنة

١٩٤٩/١٩٤٨ ولكننى أهتم هنا بعمل هذه اللجنة بعد اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ .

راجع في هذا العرض التاريخي :

Kirk, Georg : The Middle East, 1945-1950, 1958 ; RIIA, Survey of International Affairs, 1939, 1946, pp. 187-98.

هى البداية الحققة لمأساة فلسطين . وانتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ، وفى ٢٥/٣/١٩٢٠ انعقد مجلسهم الأعلى فى سان ريمو وقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى على أن تلتزم بتنفيذ وعد بلفور . واستنادا الى هذا أعلنت بريطانيا فى يوليو سنة ١٩٢٠ انتهاء الادارة العسكرية فى فلسطين وقيام ادارة مدنية وعينت أول مندوب سام لها هناك وهو السير « هربرت صمويل » .

وفى ٢٤/٧/١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب البريطانى على فلسطين الذى وضع فلسطين تحت ما يسمى بالانتداب (١) .

ورغم أن سكان فلسطين - وقت أن صدر صك الانتداب - كانوا أغلبية عربية ساحقة فإن الصك تضمن نصوصا تتعرض لمركز اليهود فى فلسطين إذ جاء فى ديباجته « وحيث أن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذى صرح به حكومة جلالة ملك بريطانيا فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ للشعب اليهودى مع البيان الجلى بأن لا يفعل شيء يضر بالحقوق الدينية والمدنية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى

(١) « لم تحدد المادة ٢٢ من العهد صراحة الأقاليم التى أخضعت لنظام الانتداب وألصقا اكتفت بالإشارة إليها بعبارة (المستعمرات والأقاليم التى خرجت بمناسبة انتهاء الحرب من سيادة الدول التى كانت تحكمها قبلا والمسكونة بشعوب لا تزال غير قادرة على أن تدبر شئون نفسها بنفسها) .

« وقد أنت المادة بعد ذلك بشيء من التفصيل ، فقسمت هذه الأقاليم الى ثلاثة أنواع وأعطت لكل نوع منها حكما خاصا ، فتكلمت أولا عن الجماعات التى كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية ووالتي وصلت الى حالة من الرقى تسمح بالاعتراف مؤقتا بوجودها كأمم مستقلة بشروط أن تسترشد فى ادارة شئونها بنصائح ومساعدة الدولة المنتدبة الى أن يأتى اليوم الذى تصح فيه قادة على ادارة شئون نفسها بنفسها ، وأخضعتها للانتداب المعروف بانتداب أ .

« وتكلمت ثانيا عن الشعوب ، وعلى الخصوص الموجودة منها فى أواسط أفريقيا ، التى تستلزم الدرجة التى وصلت إليها قيام الدولة المنتدبة بإدارة الأقاليم خاصة آتت على ذكرها ، وأخضعتها لنظام الانتداب المعروف بانتداب ب .

« وتكلمت أخيرا عن الأقاليم ، كالواقعة جنوب غربى أفريقيا وغيرها ، التى ستدار بمعرفة الدولة المنتدبة كأنها جزء لا يتجزأ من اقليتها ، وأخضعتها للانتداب المعروف بانتداب ج .

(نقل عن الدكتور محمود سامى جنينه - القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٥٢٦)

البلدان الأخرى (١) .

« وحيث أن ذلك اعترافا بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد » .

كذلك نصت المادة الرابعة من سند الانتداب على أن « يعترف بهيئة يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما » .

« ويعترف بأن الوكالة الصهيونية هي تلك الهيئة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها لائقة لهذا الغرض وعلى الوكالة الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي » .

وهكذا نص سند الانتداب على أن تقوم دولة الانتداب بتوفير وطن قومي لليهود في فلسطين وأن تستعين على تحقيق ذلك بالوكالة الصهيونية .

وقد فسرت دولة الانتداب ذلك بالسماح بسياسة لهجرة اليهود وتملكهم الأراضي الزراعية في فلسطين ترتب عليها أن الذين دخلوا فلسطين بطريق علني خلال فترة الانتداب بلغ عددهم ما يقرب ٣٧٠٠٠ نفس - أي تسعة أمثال ما كان عليه عددهم عند بدء الانتداب - وارتفعت نسبتهم من ٥٪ أو ما دون ذلك الى ٣٥٪ من مجموع سكان فلسطين ، وذلك عدا المتسولين الذين تمكنوا من دخول البلاد في أعداد وفيرة بطريق غير مشروعة (٢) .

(١) يشير الصك هنا الى تصريح بلفور .

(٢) قامت الهاجاناه - وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية - بتهريب عدد كبير من اليهود في هذه الأثناء وعملت على الإفراج بالقوة عن قبضت عليه السلطات بنهم .

• أما الأراضي الزراعية فوَقفت منها الحكومة البريطانية موقفا سلبيا حتى ١٩٤٠ - أى بعد أن كانت الحرب الثانية قد قامت وضعف تيار الهجرة الى حد كبير بسبب ظروف الحرب وصعوبة المواصلات الأمر الذى قلل كثيرا من الفائدة العملية لأية قيود تفرض • ويكفى أن أقول أن اليهود قد تمكنوا من تملك ما يزيد على ٣٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية خلال فترة الانتداب • كل ذلك رغم ما آكله خبراء الهجرة والأراضي البريطانيون من أن فلسطين لا يوجد فيها مجال لأى مهاجر وأن أراضيها الزراعية تضيق عن حاجة سكانها العرب الأصليين •

وقد قابل ذلك تهاون بريطانيا فى تهيئة الأسباب لقيام إدارة عربية وطنية يمكنها أن تقوم على شئون فلسطين عند انتهاء الانتداب •

وكان طبيعيا أن تؤدي تلك السياسة المتحيزة الى نفور العرب وقيامهم بالثورة تلو الثورة حتى عام ١٩٣٦ اذ قام عرب فلسطين بثورتهم الكبرى الأمر الذى دعى بريطانيا لأن ترسل لجنة ملكية تحقق فى الأمر وتقتراح الحلول وهى اللجنة المعروفة باسم لجنة بيل • وقد اقترحت لجنة بيل - فى تقريرها المؤرخ ١٩٣٧/٧/٧ - تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب • وكان تبريرها لفكرة التقسيم أن العرب يعتبرون اليهود غزاة دخلاء واليهود يرمون الى التوسع على حساب العرب ومن ثم فإن الحل الوحيد هو الفصل بين الشعبين فتؤلف دولة يهودية فى الأرض التى يكون اليهود فيها أكثرية السكان ودولة عربية فى المناطق الأخرى •

وليس غريبا أن يهتز الضمير العربى لفكرة التقسيم وأن يثور عرب فلسطين عليها مما دفع بريطانيا لأن تعلن فى ١٩٣٨/١١/٩ أنها ستواصل مسئولياتها فى حكم فلسطين جميعها بسبب ما ينطوى عليه اقتراح التقسيم من صعاب •

وقد كررت بريطانيا عرض فكرة التقسيم سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ فى المشروع الذى أسسته مشروع النظام الاتحادى أو مشروع موريسون ، وكرر العرب رفض الفكرة •

ثم اتخذت فكرة التقسيم صفة أخرى عندما قررت بريطانيا رفع القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى تراه وذلك فى مذكرة وجهتها الى الامن العام للمنظمة العالمية بتاريخ ١٩٤٧/٤/١ تطلب عقد دورة خاصة لانتخاب لجنة تحقيق شكلت من ممثلين من أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وجواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأرجواى .

وقدمت اللجنة تقريراً يحتوى على :

أ - توصيات وافق عليها الأعضاء بالإجماع تقضى بضرورة انهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال على أن تسبق ذلك مرحلة قصيرة تكون السلطة أثناءها مسئولة أمام الامم المتحدة مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة .

ب - مشروعين قدمت الاكثرية أحدهما وقدمت الأقلية الآخر .
ويقضى مشروع الاكثرية بأن تقسم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية .

أما الأقلية - وتشمل الهند وإيران ويوغوسلافيا - فقد اقترحت أن تقوم فى فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالاً داخلياً وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس .

وقد وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على مشروع الأغلبية - أى التقسيم - فى ٢٩/١١/١٩٤٧ .

والعجيب أن هذه الموافقة - التى تخرج عن اختصاص الامم المتحدة وتخالف مبادئها - جاءت متناقضة المنطق بشكل فاضح . ذلك أن المشروع الذى أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة يمنح العرب مساحة قدرها ١٢٢٠٠ كيلو متر مربع أى بنقص قدره ٢٢٠٠ كيلو متر مربع عما اختصاص به اليهود . وفى ذات الوقت يقيم الدولة اليهودية فى منطقة يسكنها ٤٦٠.٠٠٠ عربى يملكون ثلثى الاراضى والمقاررات مقابل ٥٣٠.٠٠٠ يهودى يملكون ثلث الاراضى والمقاررات فحسب . وفى قول آخر فإن المشروع يقيم الدولة اليهودية

فى منطقة نصف سكانها تقريبا من العرب وجل امكانياتها فى يدهم . وتوزيع
كهذا فيه من التعسف ما يفتى عن البيان .

وكان قد سبق أن أعلنت بريطانيا فى ٢٦/٩/١٩٤٧ - اثر التقرير
الذى قدمته اللجنة الآنفة - أنها توافق بلا تحفظ على انتهاء الانتداب وأنها آخذة
بتهئية أسباب خروجها من فلسطين بأسرع ما يمكن .

وفى ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ غادر المندوب السامى البريطانى ميناء
حيفا معلنا نهاية الانتداب البريطانى بعد أن كانت بريطانيا قد أجلت جيوشها
عن فلسطين على خطة تحابى اليهود اذ كانت المنطقة التى خصصها التقسيم
لل يهود ومعها قسم كبير مما جعل فى حصّة العرب - مثل يافا - قد ترك تحت
سيطرة اليهود . وكانت الصهيونية تتجهز لتلك اللحظة ، ولذا وقف
بن جوريون فى تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطنى اليهودى ليعلن قبل الموعد
المحدد لاتمام الجلاء بثمان ساعات قيام دولة يهودية فى فلسطين باسم
« اسرائيل » وأهام بيهود العالم قاطبة أن يتلاقوا فى اسرائيل لمساعدتها على
تحقيق حلمها الكبير .

وهكذا تخلت بريطانيا عن مسئولية الانتداب دون أن تقيم حكومة وطنية
تتسلم مقاليد الأمور ودون أن تحصل على موافقة بذلك من الأمم المتحدة ،
وكان فلسطين كلاً مباح ودم شعبيها العربى مهدور لا قيمة له أو اعتبار . ولم
يعرف الانتداب حالة أخرى - عدا فلسطين - تنكرت فيها دولة الانتداب
للوأجب المقدس الملقى على عاتقها كما فعلت بريطانيا فى فلسطين .

وقد أدت الفظائع التى ارتكبتها اليهود فى الفترة السابقة على انتهاء
الانتداب والأسلوب الذى انتهجته بريطانيا فى التخلي عن فلسطين دون أن
تمكن للعرب من حمايتها الى عدة اجتماعات عقدتها اللجنة السياسية للجامعة
العربية وقررت فى احداها - وهو الاجتماع الذى تم بدمشق فى ١٢/٤/
١٩٤٨ - تلبية نداء الرأى العام العربى بالزحف على فلسطين ودخولها فى ١٥
مايو بعد اتمام الجلاء البريطانى عنها . وبناء على هذا أخذت كتائب العراق
ومصر وسوريا ولبنان تتحرك نحو حدود فلسطين .

ولم يمض أسبوع على الزحف العربى حتى كانت جيوش العرب تسيطر على المناطق التى خصصها مشروع التقسيم للعرب باستثناء يافا وقسم من الجليل الغربى ، وتوشك أن تحدد بئر إيبى • وأصبح متوقعا أن تنهى القوات العربية العمليات الحربية فى زمن وجيز ، وبات النصر قريبا •

إزاء هذا الوضع تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية الى مجلس الأمن تقترح أن يقرر بأن الحالة فى فلسطين تهدد السلم وذلك كمقدمة تمهد لتدخل المجلس فى النزاع ومنع القتال بالقوة وتطبيق العقوبات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة اذا لم يرضخ العرب لقراراته • وفعلًا قرر مجلس الأمن توجيه نداء للطرفين بوقف القتال خلال ست وثلاثين ساعة ولكن الحكومات العربية رفضت الاستجابة لهذا النداء « لأنه ليس فى فلسطين حرب رسمية بين دولتين ولأن العرب انما يقاتلون عصابات باغية فتكت بالآمنين وشردهم ولأن وقف قتالها خطر على سلامة الجيوش وفسح للغدر اليهودى واضرار بمركز فلسطين كوحدة سياسية وبمركز العرب الذين صرحوا مرارا بأنهم لا يرون حلا عادلا لقضية فلسطين الا بقيام دولة فلسطينية موحدة » •

وقرر مجلس الأمن نداءه طالبا اقرار الهدنة وصاحب النداء فى هذه المرة الضغط على العرب لقبول الهدنة اذ أعلن المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أن حكومة بلاده مستعدة لأن تعيد النظر فى الاعانة التى تقدمها الى حكومة شرق الأردن فى ضوء القرارات التى تتخذها الأمم المتحدة وأنه اذا قرر مجلس الأمن فرض حظر عام على ارسال الأسلحة الى العرب واليهود فإن بريطانيا ستوقف ارسال الأسلحة الى مصر والعراق والأردن رغم ما يربطها بهذه البلاد من معاهدات فى هذا الخصوص • وانتهى مجلس الأمن بأقرار مشروع قدمته بريطانيا يدعو الطرفين الى وقف القتال أربعة أسابيع مع التمهيد بعدم ارسال محاربين ومواد حربية الى فلسطين فى أثناء هذه المدة وتطبيق العقوبات المدنية والعسكرية على من يخالف الأمر ، وقبلت اللجنة السياسية تنفيذ قرار مجلس الأمن •

وفى تلك الأثناء كانت الأمم المتحدة قد وصلت الى الاتفاق على شخص الوسيط - وهو الكونت فولك برنادوت - وفوضته فى أن يتصل بالأطراف

- بمجرد وقف القتال - للوصول الى حل سلمى عادل لقضية فلسطين وحول حق تحديد وقف النار . وقد وجه برنادوت مذكرة الى الحكومات العربية والى اليهود ضمنها المقترحات التي رأى أنها تصلح أساسا لتسوية سلمية . وقد رفض العرب تلك المقترحات لأنها تماثل ما سبق أن أوصت به لجنة بيل سنة ١٩٣٧ بل زادت عليها أنها اعتبرت شرق الأردن جزءا من فلسطين ، واقترحت أن يفسح مجال للهجرة اليهودية في شرق الأردن . أما اليهود فقد رفضوا مقترحات برنادوت لأنها تعطي النقب والقدس للعرب .

وأمام رفض الطرفين طلب برنادوت مد أجل الهدنة ولكن اللجنة السياسية للجامعة العربية لم تقبل ذلك واستأنف العرب القتال بحماسة بالغة في ١٩٤٨/٧/٩ الا أن القوات الأردنية لم تلبث أن انسحبت من منطقة اللد والرملة فاحتلها اليهود الأمر الذى سهل لهم الاستيلاء على مناطق أخرى وسمح لهم بأن يركزوا حملتهم على القوات المصرية بقصد إجلائها عن النقب . وقد رأى برنادوت أن يلجأ الى مجلس الأمن ليأمر بوقف القتال ولو بالقوة اذا رفض الفريقان ذلك . فعلا أصدر المجلس قرارا في ١٩٤٨/٧/١٥ يقضى باعتبار الحالة في فلسطين تهديدا للسلم ولذلك أمر الفريقين بالامتناع عن أى عمل عسكري فيها وبوقف اطلاق النار في الميعاد الذى يحدده الوسيط . ولم يكن أمام اللجنة السياسية الا أن ترضخ لهذا القرار مسجلة رأيها في ذلك بمذكرة وجهتها الى مجلس الأمن في ١٩٤٧/٧/١٨ جاء فيها أن الحكومات العربية « لا ترى تعليلا لموقف مجلس الأمن الا رغبة بعض الدول الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والانسانية تحقيقا لمآربها الخاصة » .

واستنادا الى قرار مجلس الأمن ، حدد برنادوت يوم السبت ١٧/٧/١٩٤٨ موعدا لوقف اطلاق النار في القدس ويوم الاثنين ١٩/٧/١٩٤٨ لوقف اطلاق النار فى باقي أنحاء فلسطين . وعاد برنادوت الى منطقة النزاع ليضع مقترحات جديدة ضمنها تقريرا نشر في ١٩٤٨/٩/٥ ذهب فيه الى « أن على العالم العربى أن يعترف أنه قد أصبحت في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة.

تدعى اسرائيل ولا مجال للزعم بأنها لن تعمر طويلا ويجب أن تحدد هذه البولة بما نص عليه مشروع التقسيم في ٢٩/١١/١٩٤٧ على أن يضم النقب الى الاراضى العربية وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية وتضم الجليل برمتها الى الدولة اليهودية . وبالنظر الى ما بين المنطقة العربية في فلسطين وشرقي الأردن من علاقات اقتصادية وتاريخية وجغرافية وسياسية فهناك من الأسباب القوية ما يحمل على ضمها الى شرق الأردن وتعلن حيفا مرفأ حرا على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ الى البحر بشرط أن تتعهد بضمان تدفق البترول العربي فيه ويعطى لها منفذ الى مطار اللد مع اعلان هذا المطار مطارا حرا وتوضع القدس تحت اشراف الأمم المتحدة . كما يجب أن تؤكد الأمم المتحدة حق الذين شردوا من بيوتهم بسبب الارهاب الحالي في العودة الى ديارهم وتدفع تعويضات عن الممتلكات الى من لا يرغب في العودة الى دياره» (١) . ورغم أن هذه المقترحات تمنع في انتهاك حقوق العرب فقد كافا اليهود برنادوت عليها باغتياله في ٧/١٠/١٩٤٨ لمجرد أنه أوصى باعادة اللاجئين الى ديارهم وجعل ميناء حيفا ومطار اللد حريين وأعطى للعرب منفذا الى البحر وآخر الى اللد وأنه اقترح اخراج النقب والقدس من أيدي اليهود . وجاء المستر باننش خلفا لبرنادوت ، وباننش هو الذي اقترح على مجلس الأمن أن يدعوا العرب واليهود الى عقد اتفاقية هدنة وانشاء منطقة واسعة عزلاء من السلاح وتخفيض القوات المسلحة . وقد تبني المجلس هذه المقترحات بقرار مجدد في ١٦/١١/١٩٤٨ .

وفي ١١/١٢/١٩٤٨ وافقت الجمعية العمومية على المشروع الذي وضعته لجنتها السياسية والذي يقترح تأليف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء يختارهم

(١) أصدرت اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة قرارا في ١٢/٦/١٩٦٩ ينص على أن حقوق شعب فلسطين غير قابلة للمناقشة ويدعو مجلس الأمن الى اتخاذ اجراءات فعالة لتنفيذ القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن اللاجئين العرب - جريدة الاهرام ، عدد الاحد ١٢/٧/١٩٦٩ .

الأعضاء الخمس الدائمون^(١) تقوم بالأعمال التي كانت قد تخطيطت بالوصف في
بأى أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو الأمم المتحدة القيام بها وتحمي
الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية وعليها أن تتخذ
التدابير اللازمة لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية الأمم المتحدة واشراقها على
أن تخضع منطقة القدس لنظام دولي دائم ، وأن يسمح لمن يرغب من اللاجئين
بالعودة الى دياره والعيش بسلام مع جيرانهم أما الذين لا يرغبون في العودة
اليها فتدفع اليهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية ويدفع كذلك عويض
لمن أصابهم الضرر في ممتلكاتهم . وعلى لجنة التوفيق تسهيل أمر إعادة السكان
واستقرار اللاجئين . ورغم هذه القرارات المليئة بالمحابلة لليهود فان اليهود لم
يقنعوا بها ودأبوا على خرق الهدنة واستمرت حركاتهم لا سيما حيال القوات
المصرية ، ولم يقف القتال بين الطرفين الا في ١٩٤٩/٨

(١) دعت لجنة التوفيق هذه - التي شكلت من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة
وفرنسا - الحكومات العربية - بعد توقيع الهدنة - الى مؤتمر عقد في بيروت في ١٩٤٩/٢/٢١
حيث اجتمعت تلك الحكومات على وجوب التنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين
في العودة الى وطنهم والمحافظة على حقوقهم وأموالهم ، وهكذا جعل العرب من قضية اللاجئين
قطب الرعي للقضية الفلسطينية .

وزارت اللجنة تل أبيب فكان رأى اليهود هو تعليق حمل مسألة اللاجئين على التسوية
النهائية لقضية فلسطين ورفضوا تنفيذ قرار الأمم المتحدة الا بعد إبرام صلح نهائي مع العرب
وإزاء اختلاف وجهتي النظر العربية والاسرائيلية دعت لجنة التوفيق الطرفين الى مؤتمر عقد
بلوزان في ١٩٤٩/٤/٢٦ حيث وقع كل من العرب واليهود على حدة ميثاقا مع اللجنة يفيد قبولهم
أن تكون المبادئ التالية أساس المحادثات :

١ - التقسيم مع بعض تعديلات واعتبارات فنية ، ٢ - تمويل القدس ، ٣ - عودة اللاجئين
وحقوقهم في التصرف في أملاكهم وتعويض الذين لا يرغبون منهم في العودة -
ويبدو أن اليهود قبلوا الأسس السالفة بقصد تسهيل قبولهم في عضوية الأمم المتحدة
لأن الدعوة الى مؤتمر لوزان صادقت ترشيح اسرائيل لعضوية الأمم المتحدة ، ولأنها كانت
اسرائيل تقبل عضوا في المنظمة العالمية حتى بدأت تنتشر للميثاق فتعذر مؤتمر لوزان واستحال
التوفيق بين مزاعم اليهود وحقوق العرب .
وقد انتهت اللجنة الى تاليف لجنة فرعية لوضع برنامج كامل بشأن مساعدة الحكومات
المعنية بقضية فلسطين فيما يتعلق باللاجئين ، وعرفت تلك اللجنة الفرعية بلجنة كلاب . وكان
رأيها أن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالحل السياسي لمشكلة فلسطين وكل ما يمكن عطا هو
الاستمرار على اغاثتهم وتنشيل القادمين منهم . وبناء على هذا التقرير قررت الجمعية العمومية
في ١٩٥٩/١٢/٨ إنشاء وكالة لغوث اللاجئين . وقد قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية
التعاون مع هذه الوكالة على ألا يكون لذلك تأثير على حيز اللاجئين وحقوقهم في العودة .

٤. وأعقب ذلك عقد معاهدات هدنة فى تواريخ مختلفة من عام ١٩٤٩ بين كل من مصر وسوريا ولبنان من جهة واسرائيل من جهة أخرى . أما العراق والمملكة العربية السعودية فلم يشتركا فى هذه المعاهدات وصرحا بأنهما يقبلان القرارات التى تصدرها جامعة الدول العربية فى هذا الشأن .

وهكذا شرد ما يربو على مليون عربى يكابدون منذ أكثر من عشرين عاما أقسى أنواع الحياة وتنقصهم أدنى مراتب المعيشة لانسان وتشير قضيتهم الى جرح عميق فى ضمير الانسانية لا يمكن أن يتدمل الا بازالة أسبابه واعادة الحق الى نصابه . ويكفى أن أقول ان النفقات السنوية لاغائة اللاجئين الواحد - بما فى ذلك شئون التعليم والاغائة والرعاية الصحية ونفقات اعداد المخيمات - لا تصل الى ثلاثين دولارا فى السنة . ويشمل هذا المبلغ الضئيل النفقات الادارية والسفر والنقل ومرتبات الموظفين ، وهذه وحدها تستهلك ربع الميزانية العامة .

أما قضية العرب مع اسرائيل بعد ذلك فتحكى سلسلة من المحاولات الاسرائيلية لخرق الهدنة ، لعل أظهرها هو العدوان الثلاثى الغاشم على مصر سنة ١٩٥٦ الذى اشتركت فيه اسرائيل مع بريطانيا وفرنسا وحرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

كيف قامت الهيئة واختصاصاتها(١) :

أصدر مجلس الأمن قرارا فى ١٩٤٨/٥/٢٢ بوقف اطلاق النار ، وفى ١٩٤٨/٥/٢٩ وجه الوسيط الدولى بأن يقوم - مع لجنة للهدنة - بالاشراف على وقف اطلاق النار وقرر المجلس أن يزود الوسيط ولجنة الهدنة - لهذا الغرض - بعدد كاف من المراقبين الدوليين . وقد قام الوسيط بإنشاء لجنة الهدنة لتكون مع المراقبين الدوليين معاونوا له فى مراقبة وقف اطلاق النار

(١) Higgins, Rosalyn : The United Nations Peacemaking, 1946-1967, Vol. I, The Middle East, London, 1969, pp. 16-216.

ويجرى الاسم المتداول لهذه المنظمة على أنها هيئة الرقابة .

انفاذا لقرارات مجلس الأمن . فلما أبرمت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ كان منطقية أن ينتهي عمل هيئة الهدنة المذكورة مع مراقبيها لا سيما وأن اتفاقيات الهدنة نصت على تشكيل لجان مشتركة للهدنة (١) . ولكن الظاهر أن هيئة الهدنة ومعها المراقبون الدوليون استمروا تحت اسم جديد أعطى لهم فى اتفاقيات الهدنة إذا أُشير إلى هذه المجموعة باسم (هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة) . بل ونصت اتفاقيات الهدنة على أن يكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة هو رئيس الهيئة المذكورة أو أحد كبار موظفيها الذى يعينه رئيس الهيئة آنفة الذكر بعد التفاهم مع الدولة المعنية .

وهكذا بقيت هيئة الرقابة تلك فى صورة مختصرة قاصرة على رئيسها وبعض الموظفين والمراقبين الدوليين لتمارس اختصاصين :

أ - مراقبة وقف إطلاق النار طبقا لقرارات مجلس الأمن التى صدرت سنة ١٩٤٨ ، وهى بهذا تمارس اختصاصا يستند إلى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة (٢) وتخضع فى ممارستها لإشراف الأمين العام للأمم المتحدة الذى يسأل بدوره عن ذلك أمام مجلس الأمن . ولذا فإن الأمين العام يقوم برسم الخطوط العريضة للسياسة التى تسير عليها الهيئة ويترك لرئيسها حرية واسعة فى تصريف شئونها اليومية .

ب - الإشراف على تنفيذ اتفاقيات الهدنة . وهنا يجب أن نفرق بين رئيس

(١) تنص اتفاقيات الهدنة على تشكيل لجان مشتركة للهدنة تتكون من خمسة أعضاء (عدا الاتفاقية مع مصر فتجمل أعضاء لجنة الهدنة المشتركة سبعة) يقوم كل من الطرفين بتعيين اثنين منهم (ثلاثة فى الاتفاقية مع مصر) ويكون رئيس لجنة الهدنة المشتركة هو رئيس هيئة الرقابة أو من يعينه على نحو ما أوضحت فى المتن . وكثيرا ما تستعين لجان الهدنة المشتركة بمراقبي هيئة الرقابة ويتم ذلك بناء على اتفاق بين رئيس الهيئة ورئيس لجنة الهدنة المشتركة .

(٢) تنص المادة ٤٠ من الميثاق على ما يلى « متعا لتفاهم الموقف ، لمجلس الأمن ، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣٩ ، أن يدعو المتنازعين للاخذ بمسار ضروريا أو مستحسن من تدابير مؤقتة ، ولا تغل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين . ومطالبهم أو بمركزهم ، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه » .

الهيئة وبين باقى موظفيها لأن هذا الاختصاص قد منح لرئيس الهيئة قائده أو لمن يعينه هو - بعد التفاهم مع الدولة المعنية - كرئيس لآى من لجان الهدنة المشتركة ، وواضح أن الاختصاص هنا يستند مباشرة الى اتفاقيات الهدنة وليس مستمدا من قرارات مجلس الأمن(١) .

وتضع هذه الهيئة حاليا - وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ - مراقبيها على حققتى القتال للإشراف على وقف إطلاق النار بعد أن وافقت على ذلك كل من الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل .

ويجرى تعيين موظفى هيئة الرقابة عن طريق اعارتهم من قبيل دولهم للأمم المتحدة ولذا فإن من حق الأمم المتحدة - طبقا لفتوى محكمة العدل الدولية التى أصبحت عرفا جاريا الآن - أن تطالب بتعويض عما ينال هؤلاء الموظفين من ضرر(٢) . وتدفع نفقات هذه الهيئة من ميزانية الأمم المتحدة .

(١) وقد شرح مستر بانثى هذا الوضع لمجلس الأمن فى تقرير قدمه يقول فيه :
"United Nations assistance which the parties themselves request in the Armistice Agreements, and which the United Nations should of course grant. It must, however, be emphasized that the parties themselves have devised their own agreements for joint supervision of the terms of the voluntary agreements and the United Nations therefore, has no general responsibility for the supervision of the Armistice Agreements".

وقد انتقد الاتحاد السوفيتى تقارير هذه الهيئة لاسيما وأن رئيسها كان امريكيا على أساس أن هيئة مجلس الأمن قد انتهت واذن فمعنى بقائها أن الولايات المتحدة الامريكية تركز الإشراف فى يدها هي . ورئيس هذه الهيئة الآن هو الجنرال أودبول .

(٢) من الطريف أن لجان الهدنة المشتركة مارسست فى بعض الظروف نوعا من الاختصاص شبه القضائى . أذكر من ذلك النزاع الذى تار بين سوريا واسرائيل حول ما اتخذته اسرائيل من اجراءات لتجفيف بحيرة الحولة فى المنطقة المتزوعة السلاح اذ قرر ماجور جنرال دايل رئيس لجنة الهدنة المشتركة اختصاصه بنظر هذا النزاع . وقد جاء فى قراره ما نصه :

"The principle that no military or political advantage should be gained under the truce ordered by the Security Council is recognized...

"It is concluded that:...

"The demilitarized zone created by the Armistice Agreement was defined with a view toward separating the armed forces of both parties while providing for the gradual restoration of normal civilian life in the area of the demilitarized zone. The Chairman of the Mixed Armistice Commission was charged with the responsibility of ensuring that the provisions of the Armistice Agreement with respect to the demilitariz-

جماعة المراقبين في لبنان

The United Nations Observer Group in Lebanon (UNOGIL)

: ١٩٥٨

حدثت أزمة لبنان في صيف عام ١٩٥٨ في وقت كانت أمريكا لا زالت مقتنعة بضرورة ملء الفراغ في الشرق الأوسط ومنح أية استجابة عسكرية لذلك في المنطقة . وقد خطت جماعة الأمم المتحدة للرقابة في لبنان مرحلتين : فهي قد أقيمت أساسا في أوائل يونيو سنة ١٩٥٨ عندما نظر مجلس الأمن في ١٩٥٨/٦/٨ شكوى من حكومة شمعون في لبنان تزعم فيها أن الجمهورية العربية المتحدة تعمل على تسليح عصابات مسلحة من سوريا لتحطيم الأرواح والأموال في لبنان(١) . وقد أقر مجلس الأمن في ١٩٥٨/٦/١١ اقتراحا من

ed zone were implemented. It follows that neither party to the Armistice Agreement therefore enjoys rights of sovereignty within the demilitarized zone.....

An occupancy of lands either temporary or permanent, without the full consent of the landowners, is a hindrance to the restoration of normal civilian life in the demilitarized zone, and a violation of article V, paragraph 2, of the Armistice Agreement.

"B. Until such time as a mutual agreement is reached between the Governments of Syria and Israel, with respect to the work now being conducted in the demilitarized zone in connection with the drainage of the Lake Hulah marshes, the Palestine Land Development Company or any successors are, in the opinion of the Chief Staff, not justified in continuing such work.

"C. In the opinion of the Chief Staff, the Palestine Land Development Company, Limited, should be instructed forthwith to cease all operations within the demilitarized zone, until such time as a mutual agreement is arranged through the Chairman between Syria and Israel".

وما هو جدير بالذكر أن إسرائيل ادعت بعد عدوان ١٩٥٦ أن اتفاقيات الهدنة لم تعد تلزمها الأمر الذي اضطر الأمم المتحدة - مع عدم تسليحها بوجهة النظر الإسرائيلية - أن تتعامل مع إسرائيل عن طريق قوات الطوارئ الدولية .

(١) قامت الاضطرابات في لبنان عندما أعلن شمعون عزمه على تغيير الدستور اللبناني ليسمح لنفسه بأن يرشح مرة أخرى للرئاسة . ولم تكن حكومة شمعون ذات شعبية في لبنان وقتئذ بسبب ميولها الغربية الواضحة فقد رفض شمعون قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا رغم عدوانها على مصر سنة ١٩٥٦ كما قبل ميذاً أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط والذي يقضي باستعداد أمريكا لأن تقدم مساعدات عسكرية إذا طلبت ضد أي عدوان يتجس من دولة تخضع للسيطرة الشيوعية ، وهو المبدأ المعروف بنظرية الفراغ . وقد طلب شمعون مساعدة الولايات المتحدة استنادا الى هذا المبدأ بعد أن رفض قائد الجيش اللبناني أن يستنخم قواته ضد ارادة الشعب اللبناني . ولم تهدأ الأحوال في لبنان الا بعد أن أعلن كميل شمعون رجوعه عن محاولته تعديل الدستور وأكد انه لن يرشح نفسه للرئاسة .

السويد بتكوين جماعة مراقبة للتوجه الى لبنان والتأكد مما اذا كان هناك تسلل غير مشروع لأشخاص أو أسلحة أو مواد أخرى عبر الحدود اللبنانية . وقد خول الأمين العام سلطة اتخاذ الخطوات اللازمة لهذا الغرض . وتمكن الأمين العام من تشكيل هذه الجماعة بسرعة فائقة مستعينا بموظفين من هيئة رقابة الهدنة - التي تكلمت عنها قبل الآن - وفي خلال ثلاثة أيام من صدور القرار كانت هذه الجماعة تحت رئاسة جالو بلازا Galo Plaza - الرئيس السابق لاكوادور - تقوم بمهمتها في بيروت وهي - كما قال رئيسها - وقف التسلل بكشفه وفضحه للرأي العام العالمي أي وقف التسلل عن طريق الضغط الأدبي . وتعتبر هذه الجماعة - بحكم تشكيلها - فرعا لمجلس الأمن شكل طبقا للمادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة (١) . وقد قدمت الجماعة تقريرا في يوليو سنة ١٩٥٨ أكدت فيه أنها لم تلمس تسللا تؤيد الجمهورية العربية المتحدة كما ادعت حكومة شمعون (٢) . ورغم وجود هذه الجماعة - التي خيبت رجاء الحكومة القائمة في لبنان وقتئذ - فقد نزلت قوات الولايات المتحدة في لبنان في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ . ولذلك أصبحت مهمة جماعة المراقبين بعد ذلك التاريخ غير قاصرة على التأكد من التسلل بل امتدت.

(١) تنص المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي « لمجلس الأمن أن ينشئ من الغرض الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه » .

(٢) جاء في هذا التقرير ما نصه :

"62. The extent of the infiltration of arms which may be taking place has been indicated in the report. It is clear that it cannot be on anything more than a limited scale, and is largely confined to small arms and ammunition. In condition of civil conflict, when the frontier is open and unguarded particularly throughout its length, some movement of this kind may well be expected.

"63. As regards the question of the illegal infiltration of personnel, the nature of the frontier, the existence of traditional, tribal and other bonds on both sides of it, the free movement of produce in both directions, are among the factors which must be taken into account in making an evaluation. It must, however, be said that in no case have United Nations observers, who have been vigilantly patrolling the opposition held areas and have frequently observed the armed bands there, been able to detect the presence of persons who have indubitably entered from across border for the purpose of fighting".

أيضاً الى المساهمة - بوجودها - فى العمل على استقرار الأوضاع الى حد يدعو
القوات الامريكية الى الانسحاب •

وفى ١٧ يوليو سنة ١٩٥٨ أدرجت فى جدول أعمال مجلس الأمن
شكوى من الأردن تتهم فيها هى الأخرى الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى
شئونها الداخلية ، وصاحب هذه الشكوى أنباء بأن بريطانيا أرسلت قوات
الى الأردن بناء على طلب الملك حسين لاجتثاث انقلاب • ولكن المجلس لم
يستطع أن ينتهى الى قرار بشأن الشكوى فاتفق جميع الأطراف - بجلسة ٧
أغسطس - على احوالة الموضوع الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة • وقد
صادف ذلك أمران مهمان أولهما أن الجنرال شهاب كان قد انتخب رئيساً
لجمهورية لبنان وأن ثورة العراق كانت قد قامت وكانت كل من بريطانيا
والولايات المتحدة قد اعترفت بها ولذا فقد رغبت كل من الدولتين المذكورتين
فى سحب قواتها ولكنها أرادت أن تفعل ذلك على نحو لا يخدش كرامتها •
وبدا أن أحسن حل هو الحل الذى يأتى من العرب أنفسهم • ومن ثم اتجه
التفكير الى كيفية رسم الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة لتسهيل انسحاب
القوات البريطانية من الأردن والامريكية من لبنان وطالبت بعض الوفود لدى
الأمم المتحدة بضرورة أن يكون هناك وجود للأمم المتحدة فى الأردن واقرحت
أن يتحقق ذلك بواسطة هيئة رقابة الهدنة ولكن الأردن أوضحت بجلاء أنها
لا ترحب بأى وجود للأمم المتحدة على اقليمها فى صورة قوات طوارئ أو
جماعات مراقبة • ومن ثم فكان لا بد من البحث عن صورة أخرى للوجود
الدولى فى الأردن ، وهذا ما فعله الأمين العام بعد أن خولته الجمعية العامة
سلطة اتخاذ الاجراءات اللازمة •

وكانت المشكلة بالنسبة للبنان تدور حول ما اذا كان الأفضل هو
مجرد زيادة حجم جماعة المراقبين لتسهيل انسحاب القوات الامريكية أم أن
اختصاصاتها يجب أن يتغير • وقد أخذ الأمين العام بفكرة زيادة قوة جماعة
المراقبين مع حصر اختصاصها فى مجرد الرقابة • وقد نجح الأمين العام فى
الحصول على موافقة الأردن على قبول ممثل للأمم المتحدة مع عدد من الموظفين
ليكون ممثلاً خاصاً للأمين العام للمعاونة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية •

وانسحبت القوات الامريكية من لبنان فى ٢٥ أكتوبر ، كما انسحبت القوات البريطانية من الأردن فى ٢ نوفمبر . وفى منتصف نوفمبر طلبت لبنان سحب شكاوها ضد الجمهورية العربية المتحدة من جدول أعمال مجلس الأمن وقد استند الأمين العام الى ذلك لانهاء مهمة جماعة المراقبين . وفعلا غادرت هذه الجماعة لبنان فى ٩ ديسمبر وعادت العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة الى مجراها الطبيعى .

لجنة الرقابة فى اليمن The United Nations Yemen
Observation Mission (UNYOM) ١٩٦٤/١٩٦٣ :

ذكرت من قبل طرفا من النزاع الذى ثار بمناسبة قيام الثورة اليمنية والذى ترتب عليه توتر العلاقات فترة ما بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية . وقد اتصل الوضع فى اليمن بعلم الأمم المتحدة عندما طلب الوفد الممثل لليمن فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ - وكان ذلك الوفد لا زال ملكيا - من الأمم المتحدة أن تتحقق مما اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تمد يد المساعدة للتوار من عدمه وقد اقتصر الأمر فى أوله على كتاب وزع على أعضاء الأمم المتحدة . وقد ذكر الجمهوريون - الذين كانوا قد أرسلوا بدورهم وفدا الى الأمم المتحدة - أنهم لا يمانعون فى قيام الأمم المتحدة بمثل هذا التحقيق . واقترح الملك حسين فى ١١ ديسمبر ارسال وفد مراقبين من الأمم المتحدة للعمل على ايجاد حل . ورأى الأمين العام - فى ضوء هذه التطورات - أن يتناقش مع الأطراف المعنية وأجرى ذلك الاتصال عن طريق ارسال ماجور جنرال فون هورن - رئيس هيئة رقابة الهدنة فى القدس - الى الحكومات الثلاث المعنية لاستطلاع رأيها(١) . وأعلن الأمين العام فى ٧ يونيو سنة ١٩٦٣ أنه قد تم اتفاق على الأسس المالية للجنة بمقتضاء

(١) قام الأمين العام بمهمته الاستطلاعية قبل عرض الأمر على مجلس الأمن استنادا الى المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة التى تقرر أن « للأمين العام أن يته مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولى » . ومنطقى أن الأمين العام يحتاج ، قبل أن يكون رأيه ، الى جمع معلومات والتحرى بل وحتى المفاوضة ، وتلك حقوق ضمنية تمنحها المادة للأمين العام .

تتحمل كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نفقات اللجنة لمدة شهرين^(١) . ولما وصلت الأمور الى هذه المرحلة طلب الاتحاد السوفيتي بحق عقد اجتماع لمجلس الأمن لأن القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدولي يجب أن تتخذ بمعرفة مجلس الأمن . واجتمع المجلس في ١١ يونيو وأقر التصرف الذي اتخذته الأمين العام وطلب اليه أن يوافيه بتقرير عن تنفيذ هذا القرار . وتكونت اللجنة من مائتي شخص يقصد المراقبة والتحقيق والتقرير ولكنها لم تخول أية سلطة لاقرار السلام . وباشرت عملها في ٤ يوليو وقد تكررت الشكاوى للأمين العام من الأطراف المتنازعة وبريطانيا بشأن اعتداءات متبادلة . وفي سبتمبر أخطر رئيس اللجنة الأمين العام أن الطرفين لم ينفذا تعدهما بسحب قواتهما وأن القتال المتقطع مستمر . ورغم الأحداث التي مرت فقد ظلت لجنة الرقابة اليمنية الى سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

وقد سبق أن ألمحت الى الأحداث التي جرت بعد ذلك الى أن تم الاتفاق في أغسطس سنة ١٩٦٧ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أثناء مؤتمر الخرطوم على انتهاء الحرب وأن تسحب الجمهورية العربية المتحدة المتبقي من قواتها في اليمن وأن تعين حكومة مؤقتة في صنعاء تحت رئاسة السلال - الذي كان يشغل منصب رئيس الجمهورية وقتئذ - بسلطات تنفيذية محدودة وأن تشكل لجنة ثلاثية - من العراق والمغرب والسودان - للإشراف على تنفيذ الاتفاق .

وقد أعلن السلال عدم التزامه بهذا الاتفاق واصفا إياه بأنه تدخل في شئون اليمن ولكن حدث في ٦ نوفمبر - أثناء وجوده بالعراق - أن قام

(١) لم تتضمن تقارير الأمين العام شيئا عن تمويل اللجنة ولكن المفهوم ان الطرفين : الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد تحملتا نفقات اللجنة أثناء بقائها وهذا المفهوم مستنيط من أن مد أجل اللجنة كان يتم بناء على موافقة منها .

ومما يذكر أن الأمين العام أفاد أن الأمم المتحدة يمكن أن تتحمل تمويل هذه اللجنة استنادا الى قرار الجمعية العمومية الصادر سنة ١٩٦٢ والذي يخوله حق الالتزام لمواجهة نفقات غير متوقعة وغير عادية في حدود مليوني دولار دون حاجة للحصول على موافقة اللجنة الاستشارية للشئون الإدارية والميزانية .

انقلاب ضده فى اليمن وتولى الأمر جمهوريون أكثر اعتدالا وتفهما للأوضاع .
وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار فى ١٣ نوفمبر . ومع بدايات شهر ديسمبر
كانت القوات المصرية قد باشرت الانسحاب من اليمن . وقد عقد مؤتمر آخر
- فى ١٢ يناير سنة ١٩٦٨ - بين الجمهوريين والملكيين ولكنه أخفق رغم الجهود
التي بذلتها اللجنة الثلاثية للوصول الى تسوية محلية .

The United Nations قوات الطوارئ الدولية
: ١٩٦٧/١٩٥٦ Emergency Force (UNEF)

نبذة تاريخية (أزمة قناة السويس) :

دعت أحداث سنة ١٩٥٦ فى الشرق الأوسط أن يرتبط النزاع العربى
الاسرائيلى بأزمة قناة السويس مما دعى الأمم المتحدة الى اتخاذ خطوات غير
مسبقة لتحقيق الاستقرار فى المنطقة .

أبرمت فرنسا - وهى أحد الثلاثة الذين أصدروا تصريح سنة ١٩٥٠ -
اتفاقا سريا مع اسرائيل فى ١٩٥٤ لتزويدها بالطائرات . وأرادت مصر أن
تحصل من الغرب على سلاح مماثل ولكن جهودها ذهبت أدراج الرياح فكان
أن ولت وجهها شطر الشرق واستطاعت أن تحصل سنة ١٩٥٥ على صفقة
الأسلحة التشيكية فراحت اسرائيل تسعى للحصول على مزيد من السلاح
الفرنسى . وهكذا بدأ سباق للتسلح فى المنطقة صاحبه عمليات فدائية واسعة
النطاق - كان مركزها منطقة العوجة - أرهقت اسرائيل أيما إرهاق ، وتبرم
اسرائيل من اصرار مصر على غلق قناة السويس وخليج العقبة فى وجهها .
وكان منطقيا أن يؤدى موقف فرنسا هذا الى تدهور العلاقات بينها وبين مصر
الأمر الذى زاد سوءا لاعتقاد فرنسا أن مصر تساعد الثوار الجزائريين وأن
التخلص من الحكم المصرى هو الوسيلة المثالية لاحتياط حركة التحرير
الجزائرية .

وقد حصل أيضا أن أعلنت الولايات المتحدة الامريكية فى ١٣ يوليو من

ذات العام - أى سنة ١٩٥٥ - سحبها للعرض الذى سبق أن أبدته بتمويل مشروع السد العالى وهذا ما قابلته مصر بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو لكى تحصل من دخل القناة على ما تبنى به السد العالى . ورغم أن مصر أعلنت استعدادها لتعويض حملة الأسهم على أساس القيمة السوقية لليوم السابق - أى ٢٥ يوليو - والتزامها باتفاقية القسنطينية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القنال وأن السلطات المصرية قد قامت - حتى بعد سحب الموظفين الأجانب من القناة فى ١٥ سبتمبر - بإدارة القناة بكفاءة وقدرة فإن هذا الوضع أزعج العالم الغربى الى حد كبير اذ أضاف الى آلام فرنسا وجمعها مع بريطانيا - التى كانت هى الأخرى على ود مفقود مع مصر بسبب موقف مصر من حلف بغداد - جمعها على حب الانتقام من مصر . وهكذا تعاصرت الرغبة فى الكيد لمصر لدى كل من اسرائيل وفرنسا وبريطانيا فى وقت واحد وان اختلفت حوافز كل منها . واتجهت نية الثلاثة منذ البداية الى استعمال القوة لفرض وجهة نظرها على مصر . اذ تؤكد القرائن بأن فرنسا واسرائيل كانتا - منذ أغسطس سنة ١٩٥٥ - على اتصال وثيق لدراسة امكانية اتخاذ اجراء عسكري وأن هذه المفاوضات نقلت الى ايدن شخصيا الذى لم يفصح عنها لمجلس الوزراء البريطانى الا فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ كما أن ايدن كان قد أعرب للأمريكان - منذ يوليو - عن احتمال اتخاذ اجراء من اجراءات القوة لفرض حل للمشكلة ولكن ايزنهاور ودالاس أوضحا له أن أمريكا ترى أن استخدام القوة ليس حلا مناسباً للمشكلة ولما كرر الأمريكيون ذلك نحى ايدن منحى عدم اعلام الولايات المتحدة بتفاصيل خطته بعقيدة أن الولايات المتحدة لن تجد محيصاً - اذا ما أقدمت بريطانيا على استخدام القوة - من تأييد هذا الموقف . واذن فالثابت أن الأطراف الثلاثة قد صمموا على استخدام القوة لأشهر سابقة على العدوان وأن الاتفاق تم بينهم على ذلك . وما اتخذوه من اجراءات سبقت الالتجاء الى القوة كانت بمثابة ذر للرماد فى العيون .

دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر فى لندن يضم كل الدول الأطراف فى اتفاقية القسنطينية والدول المعنية باستخدام قناة السويس . وقد دعت مصر الى هذا المؤتمر ولم تدع اسرائيل ولا الدول الشيوعية . وقابل هـــــ

الدعوة اقترح من مصر بعقد مؤتمر يضم خمسا وأربعين دولة - من بينها الدول الشيوعية - لاعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وتأكيد حرية الملاحة . ولكن الغرب غرض النظر عن الاقتراح المصرى وعقد مؤتمر لندن وانتهى الى قرارات كلف لجنة خماسية برئاسة منزيس - رئيس وزراء استراليا - بتقديمها الى مصر . وفعلما حضرت اللجنة بمقترحاتها الى القاهرة فى ٣ سبتمبر ولكن مصر رفضت الاقتراحات مؤكدة أن ادارة قناة السويس والاشراف عليها يجب أن يبقى فى أيدى مصرية . واستأنف مؤتمر لندن اجتماعاته خلال الفترة من ١٩ - ٢١ سبتمبر للنظر فى مقترحات مصرية مضادة ولكنه ذهب الى أنها من الغموض بحيث لا تصلح أساسا للتفاهم . وكان الأمر وقت ذلك معروضا على مجلس الأمن^(١) فاقترحت الولايات المتحدة تكوين جماعة للمتتبعين بالقناة فى شكل منظمة دولية واعتضت روسيا على ذلك الاقتراح لمساسه بالسيادة المصرية .

وقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة خدماته الحميدة لدخول مصر وفرنسا وبريطانيا فى مفاوضات خاصة . وقد تقدمت هذه المفاوضات الى حد مكن الأمين العام فى ١٢ أكتوبر من أن يعد ست نقاط بدت أنها محل اتفاق بين الأطراف وهى :

- ١ - المرور الحر المفتوح فى القناة دون تمييز علنى أو مفتح .
- ٢ - احترام السيادة المصرية .
- ٣ - عزل القناة عن سياسات الدول .
- ٤ - تسوية مسألة فرض الرسوم والعوائد بين مصر والمتتبعين .
- ٥ - تخصيص حصة عادلة من الدخل لتطوير القناة .
- ٦ - يحل الخلاف والأمور المعلقة بين مصر وشركة قناة السويس عن طريق التحكيم .

(١) عرض الموضوع على مجلس الأمن لأول مرة فى ١٢ سبتمبر

وقد أقر مجلس الأمن هذه النقاط بالاجماع في قرار له بتاريخ ٦٣ أكتوبر وبدا لأول مرة وكان احتمالات النجاح متوفرة . ولكن الثلاثة كانوا بمعزل عن نية الخير فهم قد بيتوا أمرا هم عليه مجمعون . وعقدوا اجتماعا سريا في سيفر في ٢٣ أكتوبر لمراجعة مخططهم العدواني النهائي . وفي ٢٩ أكتوبر هاجمت اسرائيل مصر فأسرعت الولايات المتحدة بطلب عقد مجلس الأمن . وأكد رئيس هيئة المراقبة أن اسرائيل انتهكت اتفاقيات الهدنة وتخطت الحدود الدولية وزعمت اسرائيل انها اتخذت تلك الخطوة من قبيل الدفاع عن النفس ضد أعمال الفدائيين . وبدأت فصول المهزلة تمثل فصلا بعد فصل إذ أعقب هذا الهجوم انذار من بريطانيا وفرنسا الى كل من مصر واسرائيل بسحب قواتها الى مسافة عشرة أميال من قناة السويس . وطبيعى إن ترفض مصر هذا الانذار إذ ليس مقبولا أن تتلقى مصر أوامر من بريطانيا وفرنسا بالكف عن الدفاع عن اقليمها . وتعرضت مصر في ١٠/٣١ لهجوم جوي فرنسي بريطاني ثم تابعت عمليات العدوان الثلاثي .

واستعملت بريطانيا وفرنسا حقهما في الاعتراض التوقيفي (الفيتو) فحالتا بذلك بين مجلس الأمن وبين اتخاذ قرار في الموضوع . واقترحت يوغوسلافيا احالة الامر الى الجمعية العمومية . ورغم أن بريطانيا وفرنسا صوتتا ضد هذا الاقتراح أيضا الا أنه يستند الى قرار الوحدة من أجل السلام ولذا تكفى فيه الأغلبية دون حاجة الى اجماع الدول ذات المقاعد الدائمة . وقد تقرر احالة الموضوع الى الجمعية العامة بقرار صصدر من مجلس الأمن في ١٠/٣١ . وازاء الضغط الذي واجهته الدولتان (١) وثورة الرأي العام العالمى اضطرتا الى الاستجابة الى نداء الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار ، وأعلن ايدن امتداد القوات البريطانية للانسحاب بمجرد أن تحقق الأمم المتحدة وجودا يفصل بين مصر واسرائيل .

في هذه الظروف نبنت فكرة قوات الطوارئ الدولية اقترحها لستير

(١) أصبح مركز الاسترليني مهددا ولم تسمح أمريكا لبريطانيا بسحب أرصدة من صندوق

النقد الدول تقابلية المسحوبات على الاسترليني .

يرسون Lester Pearson من كندا وصاغها ونفذها داج همرشلد الأمين العام للأمم المتحدة ووافقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١) . وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر قرار من الجمعية العمومية بإنشاء قوة الطوارئ الدولية (٢) .

قوات الطوارئ الدولية واختصاصاتها (٣) :

صدر قرار الجمعية العمومية بإنشاء قوة الطوارئ الدولية في دورة

(١) أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ٩٩٨ في ٤ نوفمبر ١٩٥٦ الذي ينص على أن الجمعية العمومية :

"Requests, as a matter of priority, the Secretary-General to submit to it within forty-eight hours a plan for the setting up, with the consent of the nations concerned, of an emergency international United Nations Force to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms of the aforementioned solution".

(٢) وهو القرار رقم ١٠٠٠ وقد جاء فيه : أن الجمعية العمومية :

"1. Establishing a United Nations Command for an emergency international force to secure and supervise the cessation of hostilities in accordance with all the terms of General Assembly resolution 997 (ES-I) of 2 November 1956 ;

"2. Appoints, on an emergency basis, the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization, Major-General E.L.M. Burns, as Chief of the Command ;

"3. Authorizes the Chief of the Command immediately to recruit from the observer corps of the United Nations Truce Supervision Organization, a limited number of officers who shall be nationals of countries other than those having permanent membership in the Security Council, and further authorizes him, in consultation with the Secretary-General, to undertake the recruitment directly, from various Member States other than the permanent members of the Security Council, of the additional number of officers needed ;

"4. Invites the Secretary-General to take such administrative measures as may be necessary for the prompt execution of the actions envisaged in the present resolution."

Bowett, D. : United Nations Forces, London, 1964.

(٣) راجع :

Poirier, Pierre : La Force Internationale d'Urgence, Paris, 1962.

Goodrich, L. and Roemer, G. : The United Nations Emergency Force,

H. Inst. Org., 1957.

عقدت استنادا الى قرار الوحدة من أجل السلام^(١) . وقد قاد هذا البعض الى تصور أن اختصاصات قوات الطوارئ الدولية تستند الى قرار الوحدة من أجل السلام . ولكن آخرين ذهبوا الى أن أساس قوة الطوارئ يكمن في قاعدة أن كل ما ليس ممنوعا فهو مباح ، ومن ثم فإن قوات الطوارئ يجب أن تعتبر مشروعة طالما أنه لا يوجد ما يحرم الجمعية العمومية من اقامة قوة لاقرار السلام تعمل بموافقة الدولة المضيفة^(٢) . وقال فريق ثالث بأن المواد ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، ٢٢ من الميثاق تؤيد اقامة قوة كقوة الطوارئ الدولية التي

(١) « في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طلبت الولايات المتحدة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ادراج مسألة « العمل المشترك في سبيل السلم والأمن الدول » بجدول أعمال الدورة الخامسة للجمعية العامة . وقد وافقت الجمعية العامة على طلب الولايات المتحدة في ٢٦ من سبتمبر ١٩٥٠ وأحالت المسألة على اللجنة السياسية الأولى للبحث والدرس والتقرير . وقد بدأ النقاش في اللجنة على أساس عدة مشروعات قامت بتقديمها عدة دول . ولعل أهم هذه المشروعات ذلك الذي تقدمت به كندا والولايات المتحدة وفرنسا والبلجين والمملكة المتحدة وتركيا وإوجاوي ، والذي اصطلح على تسميته باسم العمل المشترك في سبيل صيانة السلام . وقد وافقت عليه اللجنة السياسية ٥٠٠ . ولقد سبق تقديم هذا المشروع وقوع عدة حوادث كان لها أكبر الشأن في تقديمه وفي قبوله . ولعل أهم هذه الحوادث ما يلي :

١ - امتناع مندوب الاتحاد السوفيتي عن حضور جلسات مجلس الأمن منذ يناير ١٩٥٠
٢ - الاعتداء المسلح الذي وقع من جانب كوريا الشمالية على كوزيا الجنوبية في ٢٤ من يونيو ١٩٥٠
٣ - التجا، الأمم المتحدة لأول مرة الى تطبيق التدابير العسكرية لاعادة الأمن الى نصابه في كوريا

٤ - تقافم الموقف الدولي واتساع هوة الخلاف بين الكتلتين الشرقية والغربية
« وقد قصد بالمشروع ٥٠٠٠ تدارك النقص الملحوظ في نظام هيئة الأمم المتحدة ، وتمكين الجمعية العامة من أداء وظيفة مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدولي في الحالة التي يثبت فيها عجز المجلس المذكور عن أداء وظيفته الرئيسية بسبب تفرق الرأي بين الدول العظمى ذوات المراكز الدائمة فيه ، والعمل على إيجاد القوات الحربية اللازمة تحت تصرف هيئة الأمم المتحدة كي تستعملها عند الاقتضاء لدفع الاعتداء أينما وقع ، واقامة اللجان اللازمة لمراقبة الحالة الدولية ولتنسيق جهود الدول الاعضاء في ميدان الاستعداد الحربي للدفاع عن السلم والأمن الدولي ٥٠ » .

(نقلا عن الدكتور حامد سلطان - القانون الدولي العام في وقت السلم ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٩١٦ - ٩١٧)

(٢) يرى الاتحاد السوفيتي ومعه بعض الدول الشيوعية عكس هذا وأن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - الخاص بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان - يمنع على الجمعية العمومية اتخاذ إجراء فيما يتعلق بإنشاء قوات الطوارئ الدولية .

دُنشأتها الجمعية العمومية^(١) . ولكن هذا كله جدل نظري يفقد الكثير من قيمته العلمية ازاء مسألة تعليق ارسال القوات على قبول الدولة المضيفة للقوات لأن الغالبية ارتأت ان فرض هذه القوات على الدولة يقتضى قرارا من مجلس الأمن^(٢) . وعلى هذا الأساس اتصل الأمين العام بالحكومة المصرية ورتب لقيام الجنرال بيرنز بمحادثات في القاهرة . وتم الاتفاق بين السلطات المصرية والأمن العام للأمم المتحدة على وضع تلك القوات^(٣) . وكان واضحا

(١) يعترض أيضا الاتحاد السوفيتي على ذلك الرأي ويرى أن فهم هذه المواد في سياق الباب السابع من الميثاق يؤكد أن اتخاذ اجراء عسكري هو ميزة انفرادية لمجلس الأمن .
(٢) جاء في التقرير الثاني والأخير الذي قدمه الأمين العام في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن مشروع قوة الطوارئ، ما نصه :

"9. Functioning, as it would, on the basis of a decision reached under the terms of the resolution 337 (V) 'Uniting for Peace', the Force, if established, would be limited in its operations to the extent that consent of the parties concerned is required under generally recognized international law. While the General Assembly is enabled to establish the Force with the consent of those parties which contribute units to the Force, it could not request the force to be stationed or operate on the territory of a given country without the consent of the Government of that country. This does not exclude the possibility that the Security Council could use such a Force within the wider margins provided under Chapter VII of the United Nations Charter..."

(٣) أخبرت مصر الأمين العام بقبولها قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٥ نوفمبر . وقد اعتبر الأمين العام أن هذا القبول يمكن أن يعتبر قبولا بإنشاء القوة الدولية طبقا لشروط التي تضعها الأمم المتحدة . وقد استفسرت مصر من الأمين العام عن بعض نقاط تتعلق بالقرار وأجابها الأمين العام على استفسارها . واستنادا الى القرار والتفسير الذي قدمه الأمين العام قبلت مصر وصول القوات الدولية وقد اتخذت أول دفعة من هذه القوات أماكنها في ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ . ولكن الأمين العام أحس بضرورة ارساء أساس أقوى لوجود القوات الدولية وقيامها بوظائفها في مصر واستمرار تعاون السلطات المصرية معها . ولذا سافر الى مصر للبحث مع المسئولين المصريين ثم قدم مذكرة بمباحثاته ذكر أن قبولها من الجمعية العمومية ومصر يكون تفاهما بين الجهتين يمكن على أساسه تدعيم التعاون وإبرام الاتفاقات التفصيلية . وفي هذا التفاهم وافقت مصر على أن تمارس حقوقها السيادية على ضوء حسن النية وقبولها لقرار الجمعية العمومية رقم ١٠٠٠ كما قبلت الأمم المتحدة أن تحتفظ بالقوات الى أن تتم مهمتها . وقد أوضح مندوب مصر أمام الجمعية العمومية بجلسته ٢٦ نوفمبر أن حسن النية لا يضع أي قيد على حق مصر في أن تسحب موافقتها لاستمرار بقاء وعمل قوات الطوارئ الدولية على أقليمها وما قاله في هذا الصدد :

"As must be abundantly clear, this Force has gone to Egypt to help Egypt, with Egypt's consent; and no one here can reasonably or

حند البداية ان مبدأ الموافقة ليس قاصرا على الدولة المضيفة بل انه ينصرف أيضا الى الدول المساهمة . ولذا بين الأمين العام ان قوات الطوارئ ستقوم فخط بالعمليات التي يوافق عليها الأطراف المعنيون طبقا لقواعد القانون الدولي .

وقد واجهت الجمعية العمومية - في ديسمبر سنة ١٩٦١ - أزمة مالية وسياسية متزايدة قررت معها أن تستفتي محكمة العدل الدولية فيما اذا كانت النفقات التي تقرها الجمعية العمومية بالنسبة لقوات الطوارئ هي نفقات للمنظمة في معنى المادة ١٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وقد أكدت المحكمة في فتاها أن الاجراء الذي يتخذ في داخل نطاق الأمم المتحدة يمكن أن يثير « نفقات المنظمة » حتى ولو كان قد اتخذ أو نفذ بطريقة لا تتفق مع توزيع الاختصاصات بين الجمعية العمومية ومجلس الأمن(١) . ومع ذلك فقد ناقشت المحكمة الاختصاص القانوني لقوات الطوارئ الدولية في اقرار

fairly say that a fire brigade after putting out a fire, would be entitled or expected to claim the right of deciding not to leave the house".

ورغم أن الأمين العام لم يتعرض لتفسير المقصود بحسن النية ولم يثبت تحديدا واضحا لذلك فقد جاء في مذكرة له بتاريخ ٥ أغسطس فقرة لها صلة بهذا الموضوع أرى مناسبة ذكرها هنا هي :

"The question arose in relation to Egypt first in a cable received 9 November from Burns, covering an interview the same day with Fawzi. In that interview Egypt had requested clarification of the question how long it was contemplated that the Force would stay in the Demarcation Line area. To this I replied the same day. A definite reply is at present impossible, but the emergency character of the Force links it to the immediate crisis envisaged in the resolution of 2 November and its liquidation. In case of different views as to when the crisis does not any longer warrant the presence of the troops, the matter will have to be negotiated with the parties". In a further cable to Burns the same day I said, however, also that "as the United Nations Force would come with Egypt's consent, they cannot stay nor operate unless Egypt continues to consent."

وقد ذهب البعض الى أن مصر قبلت ألا تسحب القوات الا بعد أن تتم مهمتها استنادا الى مذكرة شخصية لداج همرشلد ولكن الأمين العام الحالي انكر أية قيمة لهذه المذكرة أو أنها تلزم مصر .

(١) صدرت هذه الفتوى في ٢٠ يوليو ١٩٦٢ بعنوان « نفقات معينة للأمم المتحدة » . راجع ICS Rep. 1962, p. 168.

السلام ، وهذه مناقشة ذات صلة بالأساس القانوني لقوات الطوارئ الدولية وانتهت من هذه المناقشة الى أن الجدل الذي يستند الى المادة ٢/١١ من الميثاق للحد من اختصاص الجمعية العمومية بشأن الميزانية فيما يتعلق بأمور السلام هو جدل يفتقر الى ساق يقف عليها^(١) . وقد وصفت الفتوى قوات الطوارئ الدولية بأنها فرع ثانوى للجمعية العمومية أنشئ بطريقة قانونية طبقا للمادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة^(٢) على أن الوحدات الوطنية بقيت جزءا من قواتها الوطنية رغم قسمها يمين الولاء الدولية . ونص في الاتفاق الذي أبرم مع مصر بشأن المركز القانوني للقوات على أن تقوم الدول بتوقيع الجزاء اذا لزم على قواتها الوطنية على أنها بجانب ذلك تخضع للسلطات التأديبية لقياداتها وأعطى للبوليس الحربى حق القبض بالنسبة لكل كتيبة كما خول القائد سلطة انشاء بوليس حربى يساهم فى سلطة الجزاء .

وقد فوضت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأمين العام بسلطات واسعة فيما يتعلق بقوات الطوارئ الدولية بادثة بذلك فترة امتدت لأربع سنوات تميزت بسياسة « اتركها لداج leave it to-day » الذى استعان فى الشئون الاستراتيجية باللجنة العسكرية المكونة من ممثلى الدول المساهمة ، وفى الشئون السياسية باللجنة الاستشارية التى أقامها قرار الجمعية العمومية رقم ١٠٠١^(٣) لكى تساعد الأمين العام فى خطط وعمليات القوة الدولية .

(١) تنص المادة ٢/١١ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلى : « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلام والأمن الدولى يرفعها اليها أى عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ . ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توجيهاتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ، ينبغى أن تحلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده » .

(٢) تنص المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه « للجمعية العامة أن تنشئ من العرور الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها » .

(٣) طلب الأمين العام من الجمعية العمومية أن تنشئ هذه اللجنة الاستشارية التى ظلت قائمة الى أن سحبت قوات الطوارئ من الجمهورية العربية المتحدة ولو أن دورها قلت أهميته بعد بضعة أشهر عندها كانت معظم المشاكل الهامة قد حلت . ومن الأمور التى استنصحت فيها اللجنة الاستشارية إصدار الدلائل الخاصة بقوات الطوارئ كما قامت بدور هام فى قطاع غزة

وقد أصر الأمين العام على أن تشكيل القوات واختيار الجنسيات التي تساهم فيها هي حقه الحاصل وليست حقا للدولة المضيفة ، وإن كان الاختيار يتم بعد التفاهم مع الحكومة المضيفة وكان يستجيب للاعتراضات الجديدة التي تقدم له (١) .

ولما كانت قوات الطوارئ قوات دولية تتكون من كتائب وطنية (٢) فإن هذه الحقيقة اقتضت ترتيبات تواجه مشاكل تتعلق بالمبدأ والعمل . وتتعلق مسألة المبدأ بأن الكتائب الوطنية إنما تخدم الأمم المتحدة وليست مصالح دولة بعينها ، أما المسائل العملية فتتضمن حاجة الأمم المتحدة لأن تزود كتائبها بالحماية اللازمة وأن تقيم قيادة واتصالا وترتيبات مالية تناسب

عندما كانت الأمم المتحدة تعين إداريين مدنيين للقطاع .

وقد نص القرار ١٠٠١ بشأن اللجنة على ما يلي :

"6. Establishes an Advisory Committee composed of one representative from each of the following countries : Brazil, Canada, Ceylon, Colombia, India, Norway and Pakistan, and requests this Committee, whose Chairman shall be the Secretary-General, to undertake the development of those aspects of the planning for the Force and its operation not already dealt with by the General Assembly and which do not fall within the area of the direct responsibility of the Chief of the Command."

وقد جاء في دراسة موجزة أجراها الأمين العام عن اللجنة بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٨ ما نصه :

"In its advisory capacity, this Committee was to assist the Secretary-General in the planning and operation of the Force. It was empowered to request, through the usual procedures, the convening of the General Assembly and to report to the Assembly, if matters should arise which, in its opinion, were of such urgency and importance as to require consideration by the Assembly itself..."

(١) اعترضت مصر مثلا على ثلاث من دول الكومنولث التي أبدت استعدادا لإرسال وحدات ضمن قوات الطوارئ، الدولة هي نيوزيلاندا وباكستان وكندا . وإن كانت قد توصلت إلى تسوية بالنسبة للقوات الكندية .

(٢) تنص الفقرة السادسة من التنظيم الذي قبلته الدول المساهمة على أن أفراد القوات الدولية يعتبرون أثناء فترة خدمتهم في القوات موظفين دوليين خاضعين لسلطة الأمم المتحدة رغم بقائهم في خدمتهم الوطنية .

"Members of the Force although remaining to the Force, international personnel under the authority of the United Nations."

الجنسيات المختلفة التى تتشكل منها القوات وتتفق مع صفتها الدولية (١) .
وقد نظمت العلاقة بين الأمم المتحدة وبين الدول المساهمة باتفاقات أبرمت فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٧ اذ وجه الأمين العام لكل دولة مساهمة كتابا فكان هذا الكتاب وجواب الدولة المعنية عليه هو الاتفاق الذى نظم العلاقة بين الأمم المتحدة والدول المساهمة . ويشير كتاب الأمين العام الى المبادئ العامة والسياسة التى تتبعها الجمعية العامة وكذا نصوص الاتفاق الذى تم مع مصر فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بالنسبة للوضع القانونى للقوات (٢) . وتجيز هذه الاتفاقات للدولة المعنية أن تسحب قواتها بعد أن تخطر بمهلة مسبقة .

وتنص الفقرة ١٢ من الاتفاقية الخاصة بالوضع القانونى للقوات على أن تسوى المنازعات بين الأطراف عن طريق التحكيم . وبجانب هذه القواعد العامة تضمنت الاتفاقات ترتيبات مالية تتعلق بالتعويض عن الوفاة أو الإصابات وتوزيع النفقات بين الأمم المتحدة والدول المساهمة .

وقد وقع وزير الخارجية المصرية والأمين العام - فى فبراير ١٩٥٧ - على خطابات متبادلة اعتبرت هى اتفاق الطرفين بشأن المركز القانونى لقوات الطوارئ . ويعتبر هذا الاتفاق هو والاتفاق العام على حصانات وامتيازات الأمم المتحدة سنة ١٩٤٦ (الذى انضمت اليه مصر فى سبتمبر سنة ١٩٤٨) واللوائح التى صدرت لقوات الطوارئ الدولية بمثابة الإطار القانونى الذى يحكم نشاط تلك القوات فى الاقليم المصرى .

ويمثل اتفاق ٨ فبراير توازنا بين السيادة المصرية - وهى ليست محل جدل - وبين الصفة الدولية لقوات الطوارئ . وقد منحت القوات مركزا وظيفيا أى أن الترتيبات التى تم الاتفاق عليها لم تكن بقصد منح ميزات شخصية لأفراد وانما استهدفت تيسير قيام قوات الطوارئ الدولية

(١) وضعت بعض الدول تحفظات كشرط لتقديم قواتها ، من ذلك مثلا السويد التى أوضحت أن مهمة القوات لا تعنى أن القوة ستبقى لمدة غير محددة أو حتى تتم تسوية المشاكل السياسية التى تمس المنطقة . ولكن هذه التحفظات ومثيلاتها لم تترقبه كبيرة بالنسبة للأمين العام .

(٢) لم تجب أندونيسيا وكولومبيا على كتاب الأمين العام ثم سحبت كتابها بعد ذلك .

بالوظائف المتفق عليها • ولا أقصد هنا الى تفصيل المبادئ التى تضمنها الاتفاق ولكنى أقصر فقط على إيراد بعض المبادئ الهامة التى تضمنها •

منح قائد القوات وعائلته الحصانات والامتيازات التى يمنحها الاتفاق العام بشأن الحصانات والامتيازات لكل من الأمين العام والأمناء المساعدين وتبعا فانه يتمتع بحصانة بالنسبة لأعماله الوظيفية كما يتمتع بحصانة بالنسبة لحياته الخاصة وشخصه وأمتعته ولا يجوز انتهاك حرمة أوراقه • ويعفى من الضريبة على راتبه وتقدم له - أثناء انتقالاته الرسمية - التسهيلات التى تقدم للممثلين الدبلوماسيين • أما باقى موظفى القيادة فيتمتعون بالحصانات والامتيازات التى تمنح لحرء الأمم المتحدة الذين يكلفون بمهمة فلا يجوز القبض عليهم ولا يخضعون فى أعمالهم الرسمية للقضاء المحلى وأوراقهم ذات حصانة • ونظرا لأن هذه حصانات وظيفية فان من حق الأمين العام أن يتنازل عنها • أما المواطنون المحليون فانهم لا يخضعون للاختصاص المحلى فى أعمالهم الرسمية ولكنهم لا يتمتعون بالحصانات المالية •

ويعفى أفراد القوات من الضرائب المصرية ووضعت لهم ترتيبات خاصة بالنسبة للجمارك وقبوض النقد الأجنبى • ولا يخضعون للقضاء المدنى بالنسبة لأعمالهم الرسمية فحسب • وقائد القوات هو المرجع فيما يعتبر أو لا يعتبر من قبيل الأعمال الرسمية • وقد سبق أن قلت ان هذه القوات تخضع لاختصاصها الجنائى الوطنى • وهنا يجب أن نلاحظ أن الأمين العام لا يملك التنازل عن الحصانة الجنائية المقررة لأفراد قوات الطوارئ الدولية ، وهذه يعنى أن حصانتهم ذات طبيعة أكثر اطلاقا من تلك التى لموظفى مقر القيادة والأمانة •

ورغم أن مصر هى التى تقدم مبانى قوات الطوارئ الدولية الا أنه لا ذات حصانة وتخضع للإشراف الحالى لقائد القوات • كذلك يضمن الاتفاق للقوات حرية المواصلات والحركة •

وقد أثبت الواقع - خلال فترة اقامة القوات - أن الاتفاق الخاص بالمركز

القانونى لقوات الطوارئ. كان اتفاقا مرضيا ولم يثر مشاكل جدية في التطبيق.

أما موقف إسرائيل من هذه القوات فقد بنى على ادعائها بأن اتفاقيات الهدنة قد انتهت . ولكن الأمين العام للأمم المتحدة لم يقبل هذا الزعم وأضاف أن قوات الطوارئ الدولية ستمارس الكثير من وظائف الاشراف التى تمارسها هيئة رقابة الهدنة فيما يتعلق بالهدنة وراحت تختلق الأسباب للتلكؤ فى الانسحاب من ذلك مثلا زعمها بأن قرارات الأمم المتحدة نصت على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المصرية ومن ثم فإن القرار لا ينصرف الى قطاع غزة لأن غزة ليست اقليما مصرية . وهذا زعم أنكره الأمين العام للأمم المتحدة يشده . وقد أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ١١٢٤ فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ تنعى فيه على إسرائيل تخلفها فى الانسحاب الى خلف خطوط الهدنة بوتأمرها بالانصياع الى ذلك فورا الأمر الذى حد من عتجية إسرائيل . وقد أفاد الأمين العام الجمعية العمومية بعد شهر من صدور قرارها السالف بأن إسرائيل قد تمشت بموجبه ولكنها رفضت أن تتركز قوات الطوارئ الدولية على جانبها من خط الهدنة .

أما بالنسبة لانجلترا وفرنسا فقد سبق أن قلت انهما حفظا لواء الوجه اعتبارا أن قوات الطوارئ الدولية هى القوة المطلوبة للفصل بين إسرائيل ومصر وأن وجودها يجعل بقاء قواتهما فى مصر غير لازم . وانتهى بهما الأمر - بعد محاولات للماطلة - الى سحب قواتهما من مصر (١) . وقد بدأ انسحاب هذه القوات فى ١٢ ديسمبر وتم جلاؤها فى ٢٢ ديسمبر .

وقد تقاسمت الأمم المتحدة نفقات قوات الطوارئ بينها وبين الدول المساهمة فحملت الدول المساهمة رواتب أفراد القوات وما يحتاجونه من سلاح وتموين وخدمات وتحملت هى ما عدا ذلك من نفقات (٢) . واقتضى هذا من

(١) أكدت مصر أنها لن تسمح بتطهير قناة السويس الا بعد أن يتم جلاء قوات العدوان ، وهذا هو ما حدث فعلا .

(٢) هذا هو ما نص عليه قرار الجمعية العمومية رقم ١٠٨٩ فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ اذ قررت

الأمم المتحدة أن تزيد من ميزانية النفقات السنوية وفضلت أن تجرى تلك الزيادة بصفة عرضية منفصلة فقررت الجمعية العمومية في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦ أن تخصص مبلغ عشرة ملايين دولار (١) - في حساب خاص خارج الميزانية العادية - لذلك الغرض . وقد مون هذا الحساب الخاص من مصدرين رئيسيين هما توزيع مبلغ منه على الدول الأعضاء بنسبة مساهمتهم في الميزانية العادية والمساهمات الاختيارية لتغطية الفرق بين النفقات الفعلية وبين ما خصص لها في ميزانية الأمم المتحدة . وقد ذهبت روسيا وحلفاؤها الى أن الذى يجب أن يتحمل نفقات قوات الطوارئ هم الدول المعتدية التى كان عدوانها سببا في انشاء هذه القوات ، وليست الدول أعضاء الأمم المتحدة كافة . وقد أيدت دول أمريكا اللاتينية هذه النظرة فيما يتعلق بنفقات تطهير قناة السويس . ولكن الجمعية العمومية اتخذت قرارا في دورتها الثانية عشرة (القرار رقم ١١٥١) بتوزيع النفقات على الأعضاء بنسبة حصصهم في الميزانية العامة . وفى قرارها رقم ١٤٤١ (٥ ديسمبر ١٩٥٩) خففت أعباء المساهمة على الدول النامية وفى سنة ١٩٦٠ أقرت مسموحات للدول الأقل قدرة على الدفع .

وقد لاقت الأمم المتحدة فى سبيل الانفاق على القوات بعض الصعاب المالية ولا أرى أن الحوض فيها ذا أهمية تستدعى مزيدا من الاسهاب (٢) .

"That the expenses of the United Nations Emergency Force, other than for such pay, equipment, supplies and services as may be furnished without charge by Governments of Member States, shall be borne by the United Nations and shall be apportioned among the Member States, to the extend of \$10 million, in accordance with the scale of assessments adopted by the General Assembly for contributions to the annual budget of the Organization for the financial year 1957..."

(١) زيد هذا المبلغ بعد ذلك عدة مرات بقرارات لاحقة .

(٢) تأخرت بعض الدول فى دفع ما عليها من حصة ومن بينها فرنسا وروسيا التى بلغ ما تأخر عليها سنة ١٩٦٢ حدا يسمح بتطبيق حكم المادة ١٩ من الميثاق عليها (وهو الحرمان من حق التصويت) . وقد أثار ذلك أزمة حادة فى الأمم المتحدة لا سيما وأن روسيا أعربت عن استعدادها للانسحاب من الأمم المتحدة اذا طبق عليها هذا الجزاء . ولكن الأمم المتحدة تمكنت من الحفظ من الخطأ هذه الأزمة بسلام .

كان على قوات الطوارئ أن تبدأ أولا بمراقبة انسحاب قوات العدوان من منطقة القتال ثم تنتقل بعد ذلك لاتخاذ مواقعها على خط الهدنة المصرية الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩ .

وبشكلنا كانت مهمة قوات الطوارئ الدولية مهمة متعددة الوجوه : أن تؤمن توقف أعمال العدوان وتشرف على وقف اطلاق النار وأن تتأكد من الانسحاب المنظم للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية وأن تخفر مناطق الحدود وأن تراقب احترام شروط الهدنة المصرية الاسرائيلية . ولكي نقدر مدى نجاح القوات في مهمتها سأتناول كلا من هذه الموضوعات واحدا بعد الآخر .

لقد حققت قوات الطوارئ الدولية توقف أعمال العدوان ووقف اطلاق النار في فترة ليست بطويلة باستثناء بعض حوادث فردية .

أما مهمتها بشأن التأكد من انسحاب قوات العدوان فقد طال أمدها بعض الوقت اذ زعم البريطانيون والفرنسيون أن انسحابهم قبل الأوان - أي قبل أن تصبح قوات الطوارئ قادرة على القيام بأعبائها بصورة فعالة - يمكن أن يكون ضارا . كما أن اسرائيل ماطلت في الانسحاب من قطاع غزة وبعض نقاط أخرى . ولكن قوات الغدر اضطرت أخيرا الى الانسحاب .

وفيما يتعلق بخفر مناطق الحدود فقد سبق أن قلت أن اسرائيل تنكرت لاتفاقات الهدنة وأنهت استنادا الى ذلك سحبت تمثيلها في لجان الهدنة المشتركة . ورغم أن بقية من هيئة رقابة الهدنة استمرت تعمل على خط الهدنة المصرية الاسرائيلية فإن الجزء الغالب من مهمة جوب هذه المناطق أسندت الى قوات الطوارئ الدولية التي قامت بمهمتها بنجاح ملحوظ في ظروف قلقة (١) .

(٢) لا أقصد بهذا ان القوات نجحت في وقف كل انتهاك لخط الهدنة - فكم من مرة اجتمعت الأمم المتحدة لنظر انتهاكات متكررة من الجانب الاسرائيلي لاتفاقات الهدنة - وانما اعني أنها وفقت في التقليل من هذه الانتهاكات الامر الذي عبر عنه الامين العام في تقرير له بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ بقوله :

... "The operation of UNEF throughout this year, in all aspects of its

بقيت مهمة الاشراف على اتفاقيات الهدنة . وهنا نلاحظ تناقض اسرائيل مع نفسها اذ رغم ادعائها بأن اتفاقيات الهدنة لم تعد لها قوة ملزمة - فانها كانت تبدي اهتماما كبيرا بالابقاء على خط الهدنة المتفق عليه . وقد أدى وجود قوات الطوارئ الدولية الى هدوء نسبي في المنطقة . ولكن يؤخذ عليها أنها تساهلت في السماح للسفن الاسرائيلية بالمرور من خليج العقبة الذي أغلقته مصر بحق في وجه الملاحة الاسرائيلية . والواقع أن وجودها في هذه المنطقة لم يكن يبرر هذا التصرف لأن مهمتها أساسا هي الوقوف بين القوات المصرية والاسرائيلية وليس هناك خط هدنة عند شرم الشيخ (١) . وتلك في أغلب الظن كانت خدعة أمريكية حيث كانت تأمل أن تتخذ من الظروف مناسبة للوصول الى تسوية على هواها للنزاع العربي الاسرائيلي . وهو ما سجلت مصر حقها القانوني حياله بانبات اعتراضها واحتجاجها . وقد سحبت قوات الطوارئ الدولية من اقليم الجمهورية العربية المتحدة بناء على طلبها على نحو ما ساوضح في الفصل التالي .

وأيا كان الحكم على الدور الذي قامت به قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العربية فان فكرة قوات الطوارئ الدولية من حيث هي نموذج طيب

task, has continued to produce the same favourable results as those described in the previous report. During the period covered in this report, virtually unbroken quiet has prevailed along the entire line between Egypt and Israel".

وقد استمر هذا الجهد المحمود للسنوات التالية كذلك .

(١) وقد أبدى مستر كوتزنستوف - المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة - ملاحظة جديرة بالذكر في هذا الخصوص أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ١٢ فبراير ١٩٥٧ .
قال المندوب الروسي :

"7. We cannot help asking what is meant here by the separation of Egyptian and Israel forces, for after the Israel forces have been withdrawn from this area where, incidentally, there is no demarcation line - there will be no one at all to separate. Consequently, the United States proposal for the placing of United Nations forces in the Sharm el Sheikh area must be seen as an attempt to bring about the illegal occupation of a part of Egyptian territory for its own far-reaching purposes. The additional explanations of the United States representative have shed new light on the matter".

لعملية عازلة بين دول متنازعة ويا حبذا لو أن الأمم المتحدة استطاعت أن تنشئ قوة ثابتة للسلام على أساس دائم فتستغنى بذلك عن انشاء تلك القوة كلما طرأت حاجة عاجلة لها • وقد أصبح لدى المنظمة العالمية الآن من الخبرة ما يسمح لها بأن تمارس هذه المهمة بنجاح وعندها لذلك نواة صالحة فى هيئة رقابة الهدنة • ولعل ميزة هذا الاقتراح أنه يتجنب مضار البدء فى التفكير فى انشاء القوة بعد أن يكون النزاع قد نشب والخطر قد تحقق والحاجة الى تهدئة الحواطر لا تتحمل الانتظار(١) •

(١) يرى الأمين العام للأمم المتحدة فى حديث القاء يوم ١٣ يونيو ١٩٦٢ أمام جمعية خريجي هارفارد أن عقبات كاداء تحول دون الاخذ بهذا الرأى ، اذ فى تقديره أن اقتراح

انشاء قوة دائمة للأمم المتحدة ليس اقتراحا عمليا فى هذه الآونة ويضيف قوله :
"I doubt whether many Governments in the World would yet be prepared to accept the political implications of such an institution and, in the light of our current experience with financial problems, I am sure that they would have very serious difficulties in accepting the financial implications."

"I believe that we need a number of parallel developments before we can evolve such an institution. We have to go further along the road of codification and acceptance of a workable body of international law. We have to develop a more sophisticated public opinion in the world, which can accept the transition from predominantly national thinking to international thinking."

"We shall have to develop a deeper faith in international institutions as such, and a greater confidence in the possibility of a United Nations civil service whose international loyalty and objectivity are generally accepted and above suspicion".

نقلا عن :

Bloomfield, L.P. : International Military Forces, The Question of Peacemaking in a Disarming and Disarmed World, Boston, 1964, pp. 260-267.

الفصل الثالث

في

العرب واسرائيل

الفرع الأول

في

الفكر الاسرائيل السياسى

القومية الروحية والصهيونية فى الفكر الاسرائيل :

لم يال اليهود المتعصبون جهدا فى خلق المبررات وابتداع النظريات لاضفاء منطق زائف على دعوتهم للعودة الى فلسطين • ولعل أبرز ما ظهروا به فى هذا الميدان كان نظرية القومية الروحية اليهودية أولا ثم تلتها فكرة الصهيونية •

والقومية الروحية اليهودية رأى ينادى بأن اليهود عاشوا فى الماضى كأمة وأن هذه الأمة وإن كانت قد فقدت الاقليم الذى تستقر عليه الا أنها بقيت وستظل أمة تجمعها فلسفة روحية • وتبنى فلسفة القومية الروحية اليهودية نظريتها على أن القومية إنما تضم فى مجموعها جماعة صنعتها ظروف تاريخية ثقافية كان يوحدتها فى البداية الأصل المشترك واللغة والاقليم والدولة ، ولكنها حققت - بعد فترة من الزمن - وحدة روحية قائمة على تراث ثقافى مشترك وتقاليد تاريخية ومثل اجتماعية وروحية وغير ذلك من الخصائص النموذجية التى تربط بين أفراد هذه القومية وإن تشتتوا فى الأرض وتباعدوا عن الاقليم • ان اصحاب هذه النظرية يدعون أن القومية التى مرت بمراحل

التطور حتى أصبحت تملك رصيда من الأفكار والمشاعر والحاجات المشتركة تعبر عن أمل فى تطور مستقبل يجب أن تتمتع بذاتية خاصة لكى تحافظ على كيانها داخل الأسرة الدولية •

والمعيار الجوهري - عند دعاة هذه الفكرة - لوجود مثل تلك القومية هو الاحساس بها أى شعور أصحابها بها وكأنهم يسرون على منطق الفيلسوف الفرنسى - ديكارت - أنا أحس بأننى عضو فى قومية روحية اذن فهناك قومية روحية •

ان أصحاب النظرية أحسوا بأن قوميتهم تفتقر الى حماية دولة كما أنها مجردة من اقليم تنتسب اليه بوجودها المادى فزعموا أن هذا النقص يمكن أن يعوض ببدل يغنى عنه - ذلك البديل هو تنمية قوى من الدفاع الداخلى تستخدم طاقتها الوطنية لتدعيم العوامل الوجدانية الاجتماعية والروحية ، تلك العوامل التى تكون بمثابة السلاح الذى تحارب به القومية من أجل بقائها • وذلك عند أصحاب هذه النظرية هو حال القومية اليهودية التى وصلت الى هذه المرحلة فتاريخها الطويل الفريد قد قوى من عزيمة الأمة وحرك قواها الحيوية رغم أنه لم تكن هناك دولة لتحميها أو اقليم لتعيش عليه • وأن هذه القومية ستظل باقية وستقوى ارادتها القومية - كما فعلت فى الماضى - رغم أن الأشكال قد تختلف • وتؤكد هذه النظرية أن الشعب اليهودى يعيش كقومية ثقافية فى ضمير غالبية أفراد الذين لا زالوا يتصورون أنفسهم على أنهم أمة دينية من حيث أن الثقافة القومية والدين أصبحا أمرا واحدا ومن حيث أن الدين سيطر على حياة الشعب لعدة أجيال ، وأن القومية اليهودية يجب أن تفهم - من الناحية الأخلاقية - على أنها افصاح عن القومية الفاردة •

ان هذا المذهب الذى يبتدع ما أسماه بالقومية الروحية يريد أن يتخذ من فلسفته مبررا يؤيد المطالبة بوطن قومى لليهود • والواقع أن فكرة القومية الروحية فكرة مضللة لأن اليهود انتشروا فى مختلف أنحاء المعمورة منذ ثلاثة عشر قرنا وتبعاً فلم تعد هناك ذكريات حاضرة تجمع بين اليهودى المقيم فى

روسيا مثلا وبين اليهودى المقيم فى فرنسا بعد أن طالت فرقتها^(١) . ومن ثم فليس لليهود تاريخ مشترك بالمعنى الذى يوفر لهم العنصر الاجتماعى لقيام أمة^(٢) .

ثم ان اليهود لا تجمعهم لغة واحدة تربطهم وتصل بين ماضيهم وحاضرهم فقد نسيت الغالبية الساحقة منهم اللغة العبرية وغدت تتكلم لغة الجماعة التى تعيش بين ظهرانيها . ولعل العامل المشترك الوحيد الذى يجمع بين اليهود هو الدين ، ولكن الدين ليس عنصرا من العناصر الأساسية فى تكوين الأمة فقد خرج عن نطاق السياسة وفصل عن الدولة . ثم أننا اذا فهمنا الدين على أنه دين منزل من السماء ، وهذا هو حال الدين اليهودى ، نجد أن دعوة الدين تتنافى مع القومية اللهم اذا قصدنا بالقومية رابطة تمتد الى كافة شعوب العالم لأن الأديان السماوية تقوم على دعوة عالمية النطاق وتسعى الى جمع كافة الشعوب ويذكر بعض الكتاب أن هذا الحليط من الناس كان يتكلم عشرين لغة^(٣) . الطريق أناسا يتكلمون لغات مختلفة يصعب عليهم التفاهم مع بعضهم البعض ، عاشت بينها . وقد وضح ذلك عند أول قيام اسرائيل اذ كنت تقابل فى تحت لوانها .

وهكذا نخلص الى أن جماعة اليهود لم يتوفر لها أى من مقومات تكوين الأمة ولم تقم بها عناصر القومية . واذن فنظرية القومية اليهودية الروحية

(١) فقد اليهود استقلالهم للمرة الأخيرة اثر ثورة كان زعيمها العسكرى اسمه بركوشيا Bar-Coche - أى ابن الكوكب - ضد الرومان ولكن الامبراطور الرومانى هادريان سحق الحركة ودمر القدس وحرق مكان الهيكل ومنع أن يسكنها يهودى (١٣٢ - ١٣٥ م) ، ومضى اسم اليهود والقدس من القاموس الرومانى وسميت البلاد مرة أخرى فلسطين وقامت مدينة ايليا كابيتولينا Aelia Capitolina محل القدس . وهرب اليهود وتشتتوا فى أماكن متفرقة .

(٢) يقول بتيارد فى هذا : يلوح لى أننا اذا نظرنا فقط الى مملكتى يهودا واسرائيل وهما نواة تاريخ هذا الشعب فاننا نرى دورهما ضئيلا فى هذا الميدان التاريخى ، ولا يمكن القول فى هذه الحالة بأن أهمية اليهود فى بعض الظروف نجمت عن بعثتهم فى العالم وكانت من العوامل الهامة الى حد ما فى التاريخ العالم ، ولكن أشخاصهم أو جماعاتهم وليس شعبهم هم الذين لهم بعض الاعمال السياسية البارزة التى كثيرا ما كانت حاسمة .

Littard Eugène : Les Races et l'Histoire, Vol. I, 1924, p. 413.

(٣) Chouraqui, André : L'Etat d'Israël, Paris, 1956, p. 69.

Redslob, R. : Le Principe de Nationalité, Recueil des Cours de La Haye, 1931, Vol. III, No. 37, p. 22.

نظرية تضرب في الخيال وتنسج من الوهم ، ولا يمكن بعد الذى أوضحتها أن نفهم هذه النظرية الا على أنها فكرة تعصبية تزكى العداوة وتبعث الأناثية والبغضاء . ولذا يمكن أن نقول بحق ان نظرية القومية الروحية تهدف الى اناثية قومية

والحق أن النقد الذى وجهته الى نظرية القومية الروحية اليهودية هو نقد مستمد من الكتاب اليهود أنفسهم فقد انبرى الكثيرون منهم الى تفنيد هذه النظرية وتسفيه أساسها ، ومن هؤلاء الكاتب اليهودى بنسكر (١) . كما يذهب كثيرون أيضا الى أن اليهود ليسوا الا جماعات دينية متفرقة أو وحدة من الكنس (المعابد الدينية اليهودية Synagogues) ويرون أن اليهود عليهم أن يخرجوا من عزلتهم العدائية وأن يمتزجوا بالشعوب التى يعيشون بين ظهرانيها وينصهروا فيها كمواطنين صالحين ، وتسمى الجماعة اليهودية التى تنادى بهذا رأى بأصحاب نظرية الاندماج أو الانصهار assimilationists انهم يرون أن اليهود كانوا أمة فى الماضى وأن هذه الأمة قد انتهت أمرها بتحطيم مملكة يهودا (٢) اذ انقلبت الأمة بعد ذلك الى مجموعات متناثرة فى أنحاء العالم .

ومع ذلك - وحتى لا يقال اننا ننكر صفة القومية على جماعات اليهود

(١) يقول بنسكر ما نصه : "The Jewish people lacks most of the attributes by which a nation is recognizable as such. It lacks a life of its own, which is unimmanigable without common language, common customs and without living together on a common territory. The nations of the world have never had dealings with the Jewish nationality, but only with Jews."

Pinsker, Leo-Auto-Emancipation, 1882.

راجع :

وبنسكر - الذى كان طبيبا فى أوديسا - أصبح من كبار رواد الصهيونية وكتابه السالف هو من وثائقها الأساسية .

(٢) لم تمكث مملكة داود طويلا فقد انقسمت بعد وفاته قسمين : مملكة يهودا فى الجنوب وعاصمتها اورشليم « القدس » ، ومملكة اسرائيل فى الشمال وعاصمتها سامراء « نابلس » . وسيطرت العداوة على علاقات المملكتين الى أن زالتا من الوجود . فقد حطمت آشور مملكة اسرائيل فى ٧٢١ ق.م ثم تولت بابل تحطيم مملكة يهودا فيما بين عامى ٥٩٧ ، ٥٨٧ ق.م .

من قبيل المداورة - فأننى سافترض جدلا أن اليهود يكونون جماعة قومية ثم
نسأل هل يصلح ذلك الزعم ليبرر مطالبة الصهيونية بإنشاء وطن قومي
 لليهود . ان تحديد مدى أهمية هذه الدعوى يقتضى أن نضع فى اعتبارنا أمرا
 هاما هو علاقة الوطن والقومية بمفهوم الدولة . فالوطن هو قطعة من الأرض،
 والأمة هى جماعة من البشر ، والدولة جماعة من البشر يعيشون على أرض
 مشتركة وبخضوع لهيئة سياسية ذات سيادة . ومن هذا التعريف المجمل
 نجد أن مفهوم الدولة مرتبط بمفهوم الوطن من ناحية وبمفهوم الأمة من ناحية
 أخرى . ولذلك فإن الأمة لا تصلح أن تكون أساسا لقيام دولة الا اذا توافرت
 لتلك الأمة العناصر المادية اللازمة للدولة وهى الشعب والاقليم ، وعندئذ
 نضيف التشكيل السياسى والسيادة فتصبح الأمة دولة . والذى أقصده هنا
 أن يكون شعب الأمة أو الجزء الغالب منه مستقرا على الاقليم الذى سيصبح
 اقليم الدولة الجديدة فاذا لم يتوافر هذا الشرط لا تكون الجماعة « أمة » بالمعنى
 المتعارف عليه وانما تكون « أقلية » لأن هذا هو الذى يفرق بين مفهوم الأمة
 والأقلية (١) . وثابت أن اليهود لم يكن لهم اقليم يجمعهم أو يجمع غالبيتهم
 حتى يطالبوا بأن تصبح جماعتهم دولة على زعم أنها أمة . ولا يمكن أن يزعم
 اليهود أن هذا الشرط كان متوافرا لهم على اقليم فلسطين وأن تعدادهم حتى
 الحرب العالمية الأولى لم يكن يتجاوز أربعين ألفا (٢) .

يرد أنصار النظرية اليهودية على هذا النقد بالتفرقة بين الوطنية
 والقومية ويقولون ان الوطنية علاقة سياسية اقليمية أما القومية فعلاقة

(١) وهذا هو ما يعترف به بنسكر بقوله : " Yet to be recognized as a nation, the Jews lack the spirit of national individuality, which is found among all other nations and which is created by dwelling together on a common territory."

بنسكر - المرجع السابق .

(٢) يعترف دابناو بأنه رغم الجهود الجبارة التى بذلها اليهود والنقابات الباسطة التى أنفقت فان متوسط ما كانوا يستطيعون تهجيرهم الى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كان حوالى ٢١٢ شخصا فى السنة .

Dubnow, Simon : Nationalism and History, New York, 1958, p. 163.

ودابناو هو أحد فلاسفة اليهود وهو من أصل روسى ومات أثناء الحرب العالمية الثانية .

روحية ، وهم بهذه التفرقة يحاولون تعمية مفهوم مستقر في القواعد الدولية وهو مفهوم « الأمة » منفصلا عن مفهوم « الأقلية » ذلك أن الجماعة المتجانسة التي لا يتوفر لها عنصر الاقليم تعتبر أقلية وليست أمة ، وهذا هو الذى يفرق بين مفهومى الأمة والأقلية فى القانون الدولى . فإذا أصرت النظرية على دعراها وقالت ان هذه الأقلية يمكن أن تعتبر أمة فمعنى ذلك أنها تنادى بخلق أمة داخل الأمة الأصلية - وهى شعب الدولة - أو فى قول آخر فانها تنادى بأن يكون لليهودى ولاءان : ولاء للأمة اليهودية وآخر للدولة التى يعيش بين ظهرانياها فإذا تعارض الولاءان كان على اليهودى أن ينصر ولاءه لليهودية على ولاءه لدولته (١) ، وتلك وإيم الحق دعوة الى الخيانة تغنى بوضوحها عن البيان .

أما الصهيونية - فعلى خلاف نظرية القومية الروحية - تعترف بأن اليهود لا يكونون - وذلك عند بدء ظهور الدعوة الصهيونية - قومية عادية أو هم يكون قومية غير طبيعية abnormal تقوم على قاعدة واهية ولذا يجب أن يعمل اليهود على أن تصبح هذه القومية غير الطبيعية قومية طبيعية ، ولا يتأتى ذلك الا اذا تملك اليهود اقليما يمارسون عليه سيادة مستقلة . . . واذن فالقومية اليهودية انما تتحقق - فى رأى الصهيونية - بانشاء دولة يهودية وقد اختارت الصهيونية هذه الدولة فى فلسطين . ومن ثم فان الصهيونية هي مذهب سياسى يدعو الى انشاء دولة يهودية فى فلسطين (٢) .

(١) وقد عبر كيرمونت تونير Cherment Tonnerre عن رأى كهذا عندما دار نقاش بخصوص الموضوع فى الجمعية الوطنية بباريس سنة ١٧٨٩ فقل « انسا يجب أن نأخذ من اليهود كامة كل شئ، وأن نعطي لليهود كأفراد كل شئ، اذ لا يمكن أن تكون هناك أمة داخل الأمة » .

(٢) تعبير « الصهيونية » تعبير مشتق من لفظة « صهيون » أى الأرض الموعودة أو أرض المعاد ، وقد أطلق أصلا على قلعة القدس ثم استعمل للدلالة على القدس والمعبد وجبيل صهيون وانتهى بأن سميت الأرض المقدسة جميعها « ابنة صهيون » . ولذلك أصبحت صهيون عند اليهود رمزا لماضيهم ومستقبلهم المرتبط بذكرات قضت منذ آلاف السنين ، فهو نداء المأخى لهم بالعودة الى الاراضى المقدسة (البنديت جواهر لال نبرو - لمحات من تاريخ العالم ، الطبعة الثانية ، الترجمة العربية من منشورات المكتب التجارى ، بيروت ، ص ٣١٦) .

وقد نسجت أصول الصهيونية - فى صورة أو أخرى - تطورات العصر لأن راعيها الاول

بهذا المنطق - انما تتناقض مع نفسها • ذلك ان الصهيونية - بوصفها حركة قومية - يجب ان تحارب فكرة الاندماج والانصهار وتظهر ان يهود - المنفى لم يصبحوا مجرد نحل دينية • في حين ان جوهر الصهيونية هو ان اعادة البناء السياسي او الاقليمي هو وحده الذى يمكن ان يصون اليهودية من ان تحطم وهذا يقتضى من دعاة الصهيونية انكار الصفة القومية على المهجر -

كان الألماني اليهودى موسى هيس Moses Hess (١٨١٢ - ١٨٧٥) وهو اشتراكي . متحمس وسياسي فيلسوف حكم عليه بالاعدام في عام الثورة (١٨٤٨) فأنفق باقى حياته في المنفى وعلى الأخص في باريس • ونحول من الفلسفة والاشتراكية الى الدراسات العلمية واستهوته دراسة النوراة ، ومن هذا المزيج من الدراسات طور نظريته التى تقول بان لليهود واليهودية في تطور التاريخ العالمى دورا حيويا عليهم ان يؤدوه • فاليهودية عنده تعبر عن فلسفة اجتماعية هدفها كمال المجتمع البشرى • ولكن اليهود لا يستطيعون انهاء هذه الفلسفة لتحقيق غايتها الا اذا كن مصيرهم بيدهم وهذا لا يكون الا اذا تحرروا • ويدى لهيس ان هذه الحرية لا يمكن ان تتوفر الا في ارض الآباء القديمة • وقد عبر هيس عن آرائه هذه في كتابه Rome and Jerusalem الذى نشر سنة ١٨٦٢ •

وبينما كان هيس يبت آراءه هذه في غرب أوروبا كانت شرق أوروبا تتعرض لتبشير بذات الفكرة - ولكن على أسس دينية خاصة - على يد اثنين من الرهبين هما : زفى هرش كاليشير Zvi Hirsch Kalischer (١٧٩٥ - ١٨٧٤) ويهودا ألكال Judah Alkaly (١٧٩٨ - ١٨٧٢) • وكان الأول قد اقترح سنة ١٨٢٧ أنه ولو أن لاحتلال الكامل للأرض الموعودة يجب أن ينتظر قدوم المسيح الا أنه يمكن شرعا لو كالة بشرية أن تبدأ هذه المهمة • وكاليشير هذا هو الذى أسس جماعة (محبي صهيون Hibbat Tsiyon (Hoveve Zion) - وهي جماعة كانت تتقبل لجمع تبرعات لإنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين وقد لبثت عونا كبيرا في روتشيلد • وقد ناصر بعض المسيحيين الأوربيين هذه الافكار لا سيما عندما أصبح جنوب سوريا - وهو اقليم فلسطين القديمة - في يد محمد علي • ذلك أن محمد علي فتح أبواب هذه البلاد للأوربيين وأذن للفصل البريطاني في القدس أن يشرف على مصالح اليهود وذلك كان الخلفية التى دفعت أناسا مثل تشرشل ولورانس أوليفانت الى تأييد اعطاء حساية بريطانية لمستعمرة يهودية في البلاد بقصد الوصول في النهاية الى نوع من الدولة اليهودية - وقد ترعجت الفكرة - في ذات الوقت - في روسيا اذ نجد أن روادا من اليهود كانوا قداما في فلسطين عندما صدر كتاب ليو بنسكر • ولذا فإن مناقشة المشكلة انخبت الخطى العملي والنظري معا • وفي مركز هذا الحوار وجد فيلسوف متقاعد هو آشر جينزبرج Asher Ghnberg (١٨٥٦-١٩٢٧) الذى عاش في أوديسا وكتب تحت اسم مستعار هو أحد حكام Ahad Ha-Am (أى أحد أفراد الشعب) • وكان ينتقد بشدة ما قام به اليهود من التاجية العملية وذى أن الفكرة لم يوضع لها أساس كاف بعد • لقد شاطر بنسكر رايه في أن تكون اصحابا عن نهضة قومية حقيقية وانتهى الى أن مصدر البقاء اليهودى يجب ان يستند الى ارادة قومية للحياة وليس الى وحى مساوى الامر الذى يحتاج الى تفان كبير • والى أحد حكام هذا تنسب فكرة تسمى بالصهيونية الروحية لأنه دعى الى أن تكون فلسطين موئل اليهودية أولا لا اليهود كاثراك - تلك هي المقدمات التى مهدت الطريق أمام هرتزل فيما بعد •

ولذا فإن دعاة الصهيونية - فى تحمسهم لتأكيد مخاوف ومساوىء المهجر - يشيرون الى التششت اليهودى على أنه جماعة من الناس تنتظمها رابطة مشتركة أو جزازات يائسة من أمة هى مجرد المادة الخام التى يمكن أن تصنع منها أمة المستقبل . والصهيونية فى انكارها النصفة القومية على المهجر تكاد تصل الى أقصى ما يضاد نظرية الاندماج والانصهار . وهكذا وقعت الصهيونية فى ازدواج واضح الحطل .

ان الصهيونية كما قلت ليست الا صورة من صصور مذهب المخلص المنتظر Messianism (١) ، انتقلت من عقول الصوفيين اليهود الى عقول القادة السياسيين (٢) .

ويمكن أن أخلص مما سلف الى أن مفكرى اليهود انما يحاولون اليوم اضفاء مبررات علمية على أمل طالما داعب خيالهم ومطمع كثيرا ما لعب برؤوسهم

(١) مذهب المخلص المنتظر هو المذهب الذى يؤمن بالسيح messiah وينتوق ظهوره ليضفى السلام على اليهود ويصلح بينهم وبين الاله (يهوذا) ويطلق لهم النصر على أعدائهم ويوحده العالم تحت امرة اسرائيل . واذا أردنا الدقة فان رسالة المسيح فى نظر اليهود ليست تخلص العالم وانما هى فى الحقيقة قيادة الشعب اليهودى الى ارض اسرائيل ولعل تخلص العالم فى الفكر اليهودى لم تكن مهمة مسيح بذاته وانما مهمة الرسالة المسيحية فى عمومها . وقد عرف تاريخ اليهودية الكثير من ادعاء لانفسهم هذه الرسالة . ومن الطريف أن أخطر هؤلاء كان شخصا يدعى شابيتاى زفى Shabbetai Zvi الذى واد فى سمرنا سنة ١٦٢٦ وأعلن عن نفسه مسيحيا فى سنة ١٦٤٨ وذهب الى القسطنطينية سنة ١٦٦٦ ليطالب بتحرير شعبه اليهودى حيث خيره السلطات العثمانية بين الاسلام أو الاعدام فكان أن اعتنق الاسلام ومات سنة ١٦٧٦ كأحد أرباب المعاشات التركية . وقد ظلت طائفة كبيرة من اليهود تؤمن به بعد اسلامه هى الطائفة المعروفة باسم دوله Donmeh ولا زالت باقية الى الآن وتزعم أن ظهوره كمسلم كان استجابة لأمر الهى . وكان أعضاء هذه الطائفة من الأشخاص البارزين فى حركة تركيا الفتاة الذين قادوا ثورة سنة ١٩٠٨ . Parkes, James: A History of the Jewish People, Penguin Books, 1964, p. 102.

(١) الصوفيون المقصودون هنا هم تلك الفرقة الصوفية التى ظهرت فى إسبانيا سنة ١٢٠٠م وعرفت باسم كابالا Cabbala (وتكتب أحيانا Kabbala) وتقول بمذهب اشتور بنفس الاسم وهو مذهب باطنى غريب فى فهم الله والكون . وتستمد تعاليمها من كتابات يهودية سبقت ميلاد المسيح بقرنين وتوجد أساسا فى سفر التكوين المنسوب الى أكيبا Akiba وسفر التور (زهار) المنسوب الى سيمون بن يحيى .

وقد روجت تلك الفرقة شائعة بين الجماعات اليهودية بأن المسيح المنتظر قد ظهر ساعية بذلك الى تزكية آمال اليهود فى العودة الى الأراضى المقدسة .

وهو العودة الى فلسطين - حيث لا أساس ولا منطق - وتمثلت تلك المحاولة في عديد النظريات والمذاهب التي ينادون بها والتي تتناقض مع بعضها البعض ويعارض الواحد منها الآخر وان اجتمعت كلها حول العودة الى أرض الميعاد كما يدعون . ولذا نجد أن هذه الدعوة كانت تلبس لكل حالة لبوسها ، بدأت في خفر تمشى على استحياء ثم كشفت النقاب عن نواجدها وجهرت عقيرتها بالصوت عندما واتها الظروف . والمتتبع لتطور هذه الدعوة يمكن أن يلحظ بسهولة كيف غيرت الدعوة من طريقها ووسائلها كلما سئحت لها الفرصة . وهذا هو الذى يجعلنى أقول ان الصهيونية لم تأت بجديد من حيث الفكرة والجديد فقط هو وسائل تحقيق الفكرة .

ذلك أن الدعوة بدأت سرية (١) تدور بين اليهود فى الخفاء وتصطبغ بصبغة دينية خالصة تترقب ظهور المسيح المنتظر لتحقيقها (٢) .

ويحدد التلمود (٣) موعد ظهور النبی المخلص عند ما تطرح الأرض فطيرا وملابس من الصوف وقمحا كبيرا حجم الحبة منه فى مثل حجم كلالوى الثيران الكبيرة . وعندئذ تعود السلطة الى بنى اسرائيل ، ويكون لكل اسرائيل ٢٨٠٠

(١) قامت دولة المكابيين - التى أسستها أسرة حشمون - حوالى سنة ١٦٧ ق م . وقد انقسم مفكر اليهود فى ذلك العصر الى قسمين : الصدوقيين الذين يدعون الى بناء القوة السياسية والعسكرية اليهودية ، والفريسيين الذين يؤكدون أولوية الثقافة الروحية والحكم الذاتى الداخلى للجماعة اليهودية . وقد أدت سيطرة الرومان على مصر اليهود والقبضة الحديدية التى أسست بها زمام الأمور الى انتصار مبدأ الفريسيين وكانت تلك هى بداية الدعوة السرية اليهودية التى أتكلم عنها فى المتن .

(٢) الدكتور محمد عبد الحز نصر - الصهيونية فى المجال الدولى ، ص ١٢ .

(٣) هاجر كثير من اليهود الى بابل - بعد أن شتتهم الرومان من فلسطين . وقد استطاع يهود بابل أن يوطنوا مركزهم ویدعموا قوتهم . وفى هذا العصر انشغل الربيون اليهود بتوسعة والتعليق على المشناه (التعليقات التى أرسلت - كما يدعى حاشيات اليهود - الى موسى شفويا لكى تكون دستوراً لاسرائيل فى علاقاتها بغيرها من الأمم) . وقد انشغل اليهود بذلك العمل فوكل من بابل وفلسطين فانتجروا تلمودين . والتلمود فى اللغة العبرية تعنى « تعليم » ، والتلمود ليس كتاباً مقدساً حتى عند اليهود أنفسهم ولكنه يحوى سنن اليهود وشرايعهم . وقد بقيت النسخة الفلسطينية - الأورشليمي Jerushalmi - غير كاملة ، بينما أصبحت نسخة بابل - البابلي Babil - هى التعليق المعتمد الذى أخذ به فى القرون التالية .

عبد يخدمونه (١) • ومن ثم فقد اتخذ اليهود من التوراة العبرانية وتعاليم التلمود بديلا عن الوطن (٢) • وهذا هو السبب الذي دعى اليهود المتعصبين لدينهم الى معارضة الدعوة الصهيونية لأنها اتخذت شكلا سياسيا في حين أن لانقاذ اسرائيل انما يأتي عن طريق الأنبياء لا عن طريق السياسة (٣) •

ولعل أول دعوة علنية لانشاء وطن لليهود يمهّد لارساء امبراطورية عالمية واسعة الأرجاء كانت تلك التي أفصح عنها هنري فنش في كتابه الذي نشر بانجلترا سنة ١٦١٦ تحت عنوان « نداء لليهود » • ولكنها كانت صرخة في واد وكان لابد من أن يمر قرنان من الزمان حتى تتردد أصداؤها عندما أطل القرن التاسع عشر على العالم بمبادئ الحرية التي نادى بها الثورة الأمريكية وأكدتها الثورة الفرنسية • انتهن كتاب اليهود ومفكرهم تلك الدعوة الى الحرية فراحوا - باسم حرية الرأي - يكشفون بالتدريج عن دعوتهم ويزكونها بالمبررات • وقد تلقفوا تلك المبررات من الاضطهاد الذي نال اليهود في أوروبا زاعمين أن مشكلة اليهود انما ترجع الى انعدام الوطن الجغرافي لهم وأن حل تلك المشكلة لا يتأتى الا بخلق وطن لهم يلجأون اليه وينعمون فيه بالطمأنينة (٤) •

وقد اقترنت هذه الحركة الفكرية بجهود عملية بعضها فردى وبعضها جماعي (٥) • بيد أن هذه الحركات كانت تعمل متفرقة عن بعضها البعض

(١) عبد المنعم شميس - اسرار الصهيونية ، سلسلة « كتب سياسية » ، ص ١٨ •

(٢) شوراكي - المرجع السابق ، ص ١٢ •

(٣) Dunner : The Republic of Israel, Vol. I, 1933, p. 2.

(٤) من الكتاب الأوائل في هذا المضمار الكاتب اليهودي موسى هيس الذي كتب سنة ١٨٤٠ يقول « سنظل دائما اجانب بين مختلف الشعوب التي نأوى اليها ، حقيقة سيمتحننا حقوقا وفق مبادئ حقوق الانسان مع شعورهم بوجود تطبيق قواعد العدل والحق ، ولكنهم لن يحترموا البيئة وضعنا طالما نجعل ذكرياتنا في المرتبة الثانية بينما يجب أن تصبح مبادئنا الأولى » •
الدكتور أحمد سويلم العمري - الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٩٠ - ١٩١ •

(٥) من الجهود الفردية الملموسة في هذا المجال ما قام به مرسى حاييم مونتفيور الذي سافر الى فلسطين سنة ١٨٢٧ وعاین اراضيها ودرس طرق استغلالها وسعى لدى والى مصر كي يمنحه أرضا لمدة قرن أو نصف قرن مقابل جعل يتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ • ولكنه خاب في سعيه •

وتعتمد على ما يمولها به أغنياء اليهود في أوروبا وأمريكا لا سيما عن طريق الاعانات التي كانت تجمعها جماعات « محبي صهيون » (١) . الى أن جاء الصحفي النمساوي هرتسل (٢) الذي كان على شاكلة الكثرين من كتاب عصره اليهود - متحمسا لإنشاء وطن قومي لليهود . وقد واثته فرصة عارضة عمل على استغلالها في تزكية دعوته ، تلك كانت قضية دريفوس وما أحاط بها من ظروف واعتبارات (٣) . ووسط هذه الأحداث قام هرتسل بالدعوة الى عقد

ودأب مونتيفوري على سماعه الى أن تمكن من شراء أول ضيعة يهودية في فلسطين سنة ١٨٥٥ خصصها لأقامة فقراء اليهود والمتحسين منهم للعودة الى الأراضي المقدسة .

أما الجهود الجماعية فقد تمثلت في عدة جمعيات نذكر منها جماعة بيلو Bilu - أي بيت يعقوب - وهم جماعة غالبيتها من الطلبة اليهود الروس يدعون للهجرة الى فلسطين لأن الساعة قد حانت في نظرهم للعودة الى أرض الأجداد مؤكدين أن الهجرة تغير فلسطين لا تحل مشكلة اليهود الذين سيظلون هائمين على وجوههم بلا وطن . ورغم أن هذه الجماعة لم يكن من بين أعضائها مزارعون فقد كانوا أول من كون المزارع التعاونية في فلسطين وكانت قرية ديجانيا هي أول قرية تعاونية تكاملت فكانت الأصل للنظام التعاوني الذي سمي Kibbutz Picot : Problèmes d'Actualités du Moyen-Orient, t. 2, p. 226.

(١) أشرت الى هذه الجماعة من قبل . وقد ظلت دعوة محبي صهيون هزيلة حتى كان سنة ١٨٨٤ اذ عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة Kotorice واسفر المؤتمر عن توحيد جهود الجمعيات المحبة لصهيون واشتريت أوديسا مركزا رئيسيا لذلك الاتحاد وانتخب ليوبنسكي رئيسا . ورغم أن هذا المؤتمر كان يفتقر الى التنظيم والشجاعة الا أنه كان خطوة مهدت - بعد ثلاث سنوات - لعقد أول مؤتمر صهيوني عالمي .

شوراكي - المرجع السابق ، ص ١٥

(٢) ولد تيودور هرتزل بمدينة بودابست في ١٨٦٠/٥/٢ ودرس القانون والأدب في جامعة فيينا ثم اهتم الصحافة والأدب .

(٣) دريفوس هو ضابط يهودي فرنسي اتهم بالخيانة لنقله أسرا را عسكريا الى الألمان وهم الأعداء الذين ترتبط ذكراهم عند الفرنسيين بمرارة الولاية التي لقوها على أيديهم سنة ١٨٧٠ ، تلك الذكري التي كانت سببا فيما اتسمت به محاكمة الضابط المذكور من قسوة . وشامت الظروف أن يتابع هرتزل تلك المحاكمة بوصفه مراسلا صحفيا وأن يشاهد في ديسمبر سنة ١٨٩٤ الحفل الذي جرد فيه دريفوس من رتبته العسكرية وما قارن ذلك من مظاهر الإزدراء والاحتقار . وشامت الظروف كذلك أن يهب بعض الأحرار مثل اميل زولا وجورج كليمنصو للدفاع عن دريفوس بعقيدة انه بريء ، وأن ينتج المدافعون في اثبات براءة دريفوس بعد ادانته . فتتمثل هرتزل - وهو الصحفي والكاتب - في تلك المناسبة الخاصة بالأساة العامة التي يكادها اليهود ولابد أنه رسم مشكلة اليهود على أنها صورة مكبرة لمشكلة دريفوس أي مشكلة المتهم البريء الذي يلقى العنت والإهانة دون ذنب ولا جريمة . وكتب الحل الذي يراه في كتاب وجيز اسمه « الدولة اليهودية Judenstaat » الذي نشر سنة ١٨٩٦ . والغريب أن هرتزل لم يكن يعرف شيئا عن سبقه من الكتاب اليهود مثل هيس وأحد حاتم وكانت معلوماته ضئيلة عن اليهودية كما أنه لم يكن يتكلم العبرية .

اجتماع يهودى لوضع سياسة صهيونية منظمة وترجع عبقرية هرتسل الى الطريقة التي لجأ اليها لتحقيق دعوته ، فقد رأى ألا يترك للأفراد مهمة قيادة المصالح اليهودية بل ان ذلك يجب أن يتم عن طريق انشاء حلقة يهودية تجمع اليهود في صعيد واحد للمناقشة والتداول . أى أن هرتزل اتجه بالحركة الصهيونية اتجاهها عالميا يجمع يهود المعمورة على خطة موحدة لانشاء وطن قومي لليهود ويجعل من كل يهودى عضوا عاملا في الحركة .

وكانت دعوة هرتزل ترمى الى عقد أول مؤتمر صهيونى عالمى في ميونيخ بألمانيا ولكن اليهود الألمان - بزعماء البارون هرش Hirsh - حاربوا فكرة المؤتمر على أساس أن أهداف الصهيونية تتعارض مع الرسالة الاسرائيلية المقدسة ومع واجب كل يهودى فى أن ينتسب الى الوطن الذى يعيش فيه دون تحفظ^(١) . ولكن روح التعصب هى التى انتصرت بفضل استغلال أنصارها لحجة اضطهاد اليهود ووجوب انتشالهم من المظالم التى يقاسونها ، وكل ماكان من اثر لاعتراض اليهود الألمان هو أن المؤتمر عقد فى بال بسويسرا بدلا من أن يعقد فى ميونيخ بألمانيا ، وكان ذلك فى ٢٩/٨/١٨٩٧ . وانتهى المؤتمر الى أن أمانى الصهيونية هى انشاء وطن للشعب اليهودى يعترف به من الناحيتين الرسمية والقانونية ويصبح فيه الشعب بأسره فى مأمن من الاضطهاد على أن يكون هذا الوطن هو فلسطين .

وقرر المؤتمر تحقيقا لهذا الغرض ما يلى :

- ١ - اتباع الوسائل العملية الفعالة لانشاء مستعمرات زراعية وعمرانية فى فلسطين تأوى عمال الزراعة والصناعة اليهود .
- ٢ - تنظيم جماعات اليهود بواسطة المنشآت المحلية والدولية الملائمة لهذا الغرض والتى تتمشى مع قوانين البلاد التى يعيش اليهود فى كنفها .

(١) انتقد بعض الكتاب اليهود الفكرة الصهيونية ، وهناك جماعات يهودية تحاربها منها جماعة Neturei Kartah التى ترى أن قيام دولة اسرائيل سبة وأن الأيدى العلمانية التى أقامتها قد اغتصبت عمل المسيح المنتظر وأن القوانين الوضعية التى أصدرتها تنتهك حرمة التوراة ولذلك فإن يوم قيام اسرائيل يعتبر عندها يوم حزن وحداد .

٣ - تقوية الروح القومية اليهودية وشعور اليهود بذاتيتهم واشغال الحمااس
فى صدورهم .

٤ - الاقدام على خطوات جدية للاستفادة من تنافس الدول فى تحقيق هدف
الصهيونية .

كما أقر المؤتمر العلم الصهيونى والنشيد القومى ، وقال هرتزل بعد
أن فرغ المؤتمر من أعماله « اليوم أنشأنا الدولة اليهودية » (١) .

وضمائنا لانجاح المساعى فى تحقيق الأهداف التى تبناها المؤتمر تم
انشاء مؤسستين الأولى هى لجنة العمل (٢) - وقد أوجدها المؤتمر الأول ،
والثانية هى البنك الاستعمارى اليهودى . وقد أسسه المؤتمر الثانى برأس مال
قدره مليوناً جنيه استرلينى (٣) .

(١) كان لابد - بعد المؤتمرات - من وضع قرارات تلك المؤتمرات موضع التنفيذ وهو الامر
الذى كرس له هرتزل نشاطه وماله الى أن مات . ونظراً لأن المؤتمر الأول قرر انشاء وطن يهودى
يعترف به سياسياً وقانونياً فقد سعى هرتزل الى الحصول على قبول الحكومة العثمانية للجسرة
اليهودية الى فلسطين وأخذ الضمانات منها بمنح اليهود استقلالاً ذاتياً فى فلسطين بوصف تلك
الحكومة هى صاحبة السلطة الشرعية على الاقليم . وأراد هرتزل أن يستميل السلطان عبد الحميد
عن طريق وساطة صديقه فيسر ألمانيا أو عن طريق الاغراء بالمال ولكن محاولاته باءت بالفشل .
لذلك ارتاحت نفسه لاقتراح أحد أعوانه المدعو جرتيرج بالسعى للحصول على امتياز فى العرش .
وسافرت لجنة الى المنطقة لدراسة حالتها وقدمت تقريراً فى مارس ١٩٠٢ تحبذ فيه فكرة الاستيطان
فى العرش ولكن الحكومة المصرية خيبت آمال هرتزل ورفضت عروضه (راجع Bernfeld
: Le Sionisme, 1920, p. 11.

(٢) لجنة العمل هى التى اشتمت منها الوكالة الصهيونية فيما بعد . ويحق لكل فرد
صهيونى - ذكر أو أنثى - أن ينضم إليها اذا بلغ الثامنة عشرة من العمر نظير اشتراك
رمزى قدره شيكل - والشيكال عملة اسرائيلية قديمة ورد ذكرها فى التوراة وتعادل نصف دولار
أمريكى تقريباً - وقد قسم اليهود فى العالم لذلك الغرض الى مناطق اقليمية وصار لهم مندوب
يمثل كل ١٥٠٠ شيكل فيما عدا فلسطين فختار مندوباً عن كل ٧٥٠ شيكل . وتتكون اللجنة
من مجلس عام ومجالس تنفيذية فرعية ترأسها سلطة تنفيذية . ووظيفة اللجنة هى التمهيد
للمفاوضات وإنجازها وإجراء المحادثات مع ممثل الدول لتحقيق أهداف الصهيونية ، وترقيس
الاتفاقات والالتزامات المتعلقة بإسكان اليهود فى فلسطين وتسهيل انتقال اليهود الى الأرض
المقدسة وتوطئتهم فيها .

(٣) أنشئ هذا البنك بناء على اقتراح الصهيونى هرمان شابيرا Herman Shapira
فى المجلة الصهيونية « العالم Die Welt » ومهمته جمع التبرعات والإعانات والأموال اللازمة
للمشروع وحفظها فى صندوق قومى وصرفها على الاحتياجات الخاصة بإنشاء الدولة الجديدة .
وقد وضع هذا البنك فى أول الامر تحت تصرف المؤتمر ثم نقل الاشراف عليه الى لجنة
العمل .

واستطاعت الصهيونية بتنظيماتها وجهودها أن تجذب أنظار السياسة الأوروبية إليها ، وكانت بريطانيا أسبق الدول إلى منح الصهيونية اهتمامها والسعى إلى كسب ودها الأمر الذى دعى بريطانيا لأن تعرض على هرتسل منطقة من المستعمرات البريطانية فى شرق إفريقيا • مع امتياز باستعمارها • وكان العرض مغريا لأن المنطقة خصبة التربة وفيرة الانتاج وظروف الحياة فيها تماثل الحياة الغربية من حيث الارتفاع واعتدال المناخ وقبل هرتزل العرض ووقف يدافع عنه أمام المؤتمر الصهيونى السادس غير أن تعصب الصهيونيين للعودة إلى فلسطين انتهى بهم إلى رفض هذا العرض أمام المؤتمر السابع الذى عقد سنة ١٩٠٥ - أى بعد وفاة هرتسل(١) - فسحبته بريطانيا نهائيا •

وقد دعى هذا التعصب إلى انشقاق جماعة من الصهيونيين سموا بالاقليميين territorialist ، وهم قلة كانت ترى - وقد تغذر تحقيق هدف الصهيونية فى الهجرة إلى فلسطين والاستقرار بها - قبول العرض البريطانى أو أى إقليم آخر يصلح للهجرة • وتزعم هذه الحركة اذرائيل زنجويل Israel Zangwill الذى أسس المنظمة اليهودية الاقليمية للهجرة إلى بلاد أخرى غير فلسطين ولكنها لم تلق تعصيда جديا الأمر الذى يدعو إلى القول بأن الحركة الصهيونية ظلت متشبثة بفكرتها الأولى وهى انشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين ورفض أى مشروع آخر مهما كان اغراضه وأيا كانت الامتيازات التى يقدمها •

وانقسم دعاة الصهيونية بعد وفاة هرتزل فريقين : فريق يرى المحافظة على الصفة السياسية للحركة ومواصلة السعى بالطرق الدبلوماسية لاقامة الوطن الصهيونى ، وفريق يرى - أمام عناد السلطان العثمانى - عدم التقيد بتلك الوسائل وينادى بدخول فلسطين واستعمارها بشتى الوسائل العملية الفعلية • وواضح أن الفريقين - وإن اختلفا فى الوسيلة - إلا أنهما يهدفان إلى ذات الغاية • ولم يستطع أى من الفريقين تحقيق نتائج ذات بال إلى أن قامت

الحرب العالمية الأولى ورأت الصهيونية ألا تضيق تلك الفرصة دون أن تستفيد منها فنقلت مكاتبها الى عواصم البلاد التي لم تشترك في الحرب كسويسرا والدانمرك ونيويورك . وبذلك كان تحت يد الصهيونية جهاز للدعاية مستعد لخدمة الفريق من المقاتلين الذي يبدى عطفًا على الدعوة الصهيونية لا سيما في أمريكا التي كان انحيازها لأحد الفريقين المتحاربين حاسمًا في انتهاء الحرب لصالح ذلك الفريق . لذلك نجد أن بلفور وزير خارجية بريطانيا يسافر الى الولايات المتحدة في أوائل سنة ١٩١٧ لمفاوضة زعماء الصهيونية هناك . وكانت الصهيونية تدرك خبيثة بريطانيا في سياستها تجاه انشرق العربي^(١) فعملت على مجاراتها في تلك السياسة بعقيدة أن تلك المسائرة هي السبيل الى تحقيق الأمل ، لذلك حرصت على أن تؤكد للساساة البريطانيين أنها لا تعترض على اقامة ادارة دولية في فلسطين اذا كانت من فرنسا وبريطانيا وحدهما وأنها ستبذل جهدها لوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية اذا أيدتها في تحقيق أمانها في انشاء الوطن القومي . وساعد الصهيونية على رفع صوتها أن بعض المتكلمين باسمها كانت لهم حيثيتهم في المجتمع البريطاني أمثال الثرى الكبير روتشيلند والعالم الخطير ويزمان . وفي ٢/٤/١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء وبدأت أمارات النصر وكان الجيش العربي قد بدأ يستنفذ أغراضه في نظر الحلفاء فوجدت بريطانيا أن الظروف أصبحت مواتية لتجاهر بعطفها على الصهيونية فسعت لدى فرنسا حتى قبلت أن تصدر تصريحات في صالح الصهيونية ووافق الرئيس الأمريكى ولسن على فكرة الوطن القومى اليهودى . وفى اليوم الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧ صدر التصريح المعروف باسم تصريح بلفور ، والذي أشرت اليه فيما سلف . ثم توالى الأحداث على نحو ما ذكرت آنفا الى أن قامت دولة اسرائيل في فلسطين عقب مغادرة المندوب السامى البريطانى - سير آلان كنجهام Sir Alan Cunningham - فلسطين في ١٤/٥/١٩٤٨ .

(١) أشير هنا الى اتفاق سيكس بيكو - الذى كان لا زال سرا - والذى اتفقت فيه بريطانيا وفرنسا على اقامة ادارة دولية في فلسطين ، وهو الأمر الذى أرادت بريطانيا أن تتحلل منه سعيًا منها لاستخلاص فلسطين لنفسها ، تلك الرغبة التى استغلتها الصهيونية كما ذكرت فى المتن .

الفلسفة اليهودية الدولية :

تستمد الفلسفة اليهودية فى تحديد العلاقات الدولية اليهودية من التلمود - وهو قاعدة البناء للصهيونية والدولة العالمية التى يتحدث عنها المحاميات دائما - وتقوم تلك الفلسفة على أفكار أساسية ثلاثة هى :

١ - أن اليهود شعب الله المختار ، فأرواح بنى اسرائيل تتميز عن باقى الأرواح بأنها جزء من الله كما أن الابن جزء من والده . والأرواح الأخرى أرواح شيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات ، والاسرائيلي عند الله أعلى مرتبة من الملائكة (١) .

وقد خلقت هذه الفكرة لدى اليهود تعصبا عنصريا عرفوا به منذ أن نزلوا بأرض كنعان (٢) . ولا أدل على ذلك من نزعتهم الانعزالية عندما دخلوا مصر مهاجرين سنة ١٦٥٦ ق م بسبب المجاعة الساحقة التى نزلت بهم إذ نجد يوسف عليه السلام يهيم لأهله إقامة بعيدة عن الاختلاط بالمصريين ويحتفظ لهم باستقلالهم فى العيش رغم ما بدا لهم من ترحيب فرعون وكرمه معهم (٣) .

وإذا تركنا هذا المثل الى الدولة الاسلامية التى أبدت من التسامح معهم ما شهد به التاريخ (٤) ، نجدهم يعيشون مع ذلك فى عزلة . . وكلنا يعرف أن اليهود كانت لهم حارة فى مصر وأخرى فى الاسكندرية عرفت باسمهم . وهذه الأمثلة - وغيرها كثير - تؤكد أن ظاهرة الانعزالية عند اليهود

(١) شمعون - المرجع السابق ، ص ١٩

(٢) يقصد بأرض كنعان لغة الأرض الواطئة ، والكنعانيون قبائل من أصل عربى نزحت من جزيرة العرب حوالى سنة ٢٥٠٠ ق م ، واستوطنت فلسطين .

(٣) « وبادك يعقوب فرعون وخرج من لدن فرعون فاسكن يوسف أباه وأخوته وأعطاهم ملكا فى أرض مصر فى أفضل الأرض أرض ديمسيس » .

التوراء - الاصحاح السابع والاربعون .

(٤) كذلك شهد بهذه الحقيقة كثير من المستشرقين أذكر منهم - على سبيل المثال - جوستاف جرونباوم - راجع كتابه « حضارة الاسلام » ، الترجمة العربية ضمن مجموعة الآلاف كتاب ، ص ١٨ وما بعدها .

انما ترجع الى طبيعة عندهم وعقيدة في نفوسهم .

٢ - أن الدنيا كلها ملك للإسرائيل ومن حقه أن يتسلط عليها بوصف
أنه مساو للعرزة الالهية .

وأسوق لذلك مثلا توضيحيا(١) من بين عديد الأمثلة المشابهة .
والواقعة ترجع الى القرن الخامس العشر . ففي يناير سنة ١٨٤٠ كتب شامور
- رباني يهود مدينة آرل من أعمال مقاطعة البروفنس - الى المجتمع اليهودي
العالمى القائم فى الآستانة(٢) يستشيريه بشأن تهديد فرنسي اكس وآرل
ومرسيليا لمعابد اليهود . فتلقي الجواب التالى : (أيها الاخوة الأعزاء بموسى
... تلقينا كتابكم وفيه تطلعونا على ما تقاسونه من الهموم والبلايا فكان
وقع هذا الخبر شديد الوطأة علينا . واليكم رأى المرازية (الحكام)
والربانيين . بمقتضى قولكم ان ملك فرنسا يجبركم أن تعتنقوا الدين المسيحى
فاعتبقوه لأنه لا يسعكم أن تقاوموا غير أنه يجب عليكم أن تبقوا شريعة موسى
راسخة فى قلوبكم . بمقتضى قولكم انهم يأمرونكم بالتجرد عن أملاككم فاجعلوا
أولادكم تجارا ليتمكنوا رويدا رويدا من تجريد المسيحيين من أملاكهم .
بمقتضى قولكم انهم يهدمون معابذك فاجعلوا أولادكم كهنة والكيريكين ليهدموا
كنائسهم . بمقتضى قولكم انهم يسومونكم اعتداءات أخرى كثيرة فاجعلوا
أولادكم وكلاء دعاوى وكتبه عدل ليتدخلوا فى مسائل الحكومة لتخضعوا
المسيحيين لنيركم فتستولوا على زمام السلطة العليا . وبذلك يتسنى لكم
الانتقام . سيروا بموجب أمرنا هذا فتتعلموا بالاختبار أنكم فى ذلكم وضعفكم
توصلون الى ذروة القوة والعظمة ... التوقيع أمير اليهود » .

ومما جاء فى بروتوكولات حكماء صهيون بشأن سيطرة اليهود على
العالم ما ترجمته : « اعتدنا نحن حكماء صهيون أن نجتمع مرة كل عام بهيئة

(١) هذا المثل مأخوذ عن السيد أحمد حامد الفقى - الصهيونية سافرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٤ -

(٢) بعد أن شتت اليهود من فلسطين عملوا على اقامة مراكز دينية لهم ازدهرت بعضها
وظلت الأخرى هزيلة وقد جرت عادة المراكز الضعيفة على أن تلجأ للمراكز الأقوى للفنوسى
والهداية والإرشاد .

مجمع ديني لنبحث ما وصلنا اليه من تقدم نحو السيطرة التي وعدنا بها يهو (اله اسرائيل فى اللغة العبرية) ٠٠٠ كان الذهب وسيظل دائما القوة التي لا تقاوم فبالذهب نشترى الضمائر الصلبة ونحدد الأسعار والأوراق المالية وأسعار المنتجات ونعقد القروض للدول فنسيطر عليها ٠٠ فلنحاول استبدال العملة الورقية بالذهب لنملأ صناديقنا بالذهب فندفع قيمة الورق ونصبح أسياد الجميع ٠٠٠ » (١) .

٣ - أن نقطة الارتكاز التي يتخذ منها اليهود تكاة نفرض سيطرتهم على العالم هى فلسطين ٠ ففيها يجب أن تقوم دولتهم لأنها أرض الميعاد ، ولذا يدعى اليهود أن فلسطين أرض مقدسة لا يحق لأى فرد احتلالها بل هى حق لليهود وحدهم (٢) ٠

وقد ورد فى بروتوكولات حكماء صهيون عن فلسطين أيضا أنها ليست الا حقل تجارب لاسرائيل فى الزراعة تمهيدا للثورة العمالية القادمة ٠

وقد ظل اليهود البعيدون عن فلسطين يصلون من أجل استعادة الأرض المقدسة وإعادة بناء اورشليم ، كما تغنوا فى مزاميرهم بالأرض المقدسة وقدسوا ذكراها وعكفوا يترقبون العودة اليها (٣) ٠

(١) شمعون - المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٠

(٢) جاك مارولى - عودة اسرائيل ، الترجمة العربية الملخصة ضمن كتاب « اسرائيل والفكرة

الصهيونية » ص ٤٧ ٠

(٣) أسوق أبيانا مشهورة من أحد هذه المزامير تقول :

هناك على أنهار بابل جلسنا وبكىنا عندما تذكرناك يا صهيون
وعلى أشجار الصفصاف علقنا أعوادنا بعد أن طلب منا الذين
سبونا أن نغنى لهم أغنية من أغاني صهيون
كيف نغنى أغنية الرب فى أرض غريبة
شملت يميني ان نسيتهك يا اورشليم وان لم افضلك على أعظم أفراسي
يا بنت بابل طوبى لمن يجازيك جزاءك الذى جزينسا
والغالب أن هذه الأبيات وضعت بعد الفتح البابلي لأنها تذكر أن مغنينا فى أرض غريبة
وتتمنى لبابل أن يقع بها ما أوقعته بابل باليهود ٠ ومعروف أن نبوخذ نصر ملك بابل فتح القدس
عام ٥٨٦ ق م وأحرق الهيكل وأسر سكانها جميعا وحول مملكة اليهود الى مقاطعة بابلية ٠
وهذا هو الذى يفسر ما جاء فى الأغنية عن السبي وعدم الاستعداد لفناء أغنية الرب فى
أرض غريبة ، كما أن الأغنية انتهت بدعوة الغير الى تحطيم بابل كما حطمت مملكة يهودا ٠

وإذا تأملنا الأسس الثلاثة السالفة نجد أن العودة الى فلسطين هي حجر الزاوية فيها لأنها هي الركيزة التي توفر لليهود مكانا يعتزلون فيه غيرهم من الشعوب التي تهبط في نظرهم الى الدرك الأسفل ، ثم انها الاقليم الذي يقيمون فيه دولتهم بقصد تحقيق السيطرة العالمية . فلا عجب والحالة هذه أن ينصرف اهتمامهم الأكبر الى العمل على العودة الى فلسطين فيسهل عليهم بذلك أن يوفرُوا الأسباب لتحقيق أهداف مستقبلهم . ولا عجب أيضا أن أقول ان العودة الى جبل صهيون لا تعنى قيام وطن سياسي لليهود فحسب بل تهدف كذلك الى البعث الروحي للطائفة بأسرها واحياء ثقافتها القديمة في اطار دولة راسخة الاقدام تستطيع أن تبسط سيطرتها على العالم (١) .

ويدعوني الاستطراد أن أناقش هذا الشطر من الادعاء الصهيوني أى التمسك بفلسطين كوطن قومي لليهود .

ويبدو أن الصهيونية - بل وغيرها من النظريات الاسرائيلية - تبرر ذلك على أساسين : ديني وديني ، أما الديني فهو أن فلسطين هي أرض المعاد ، وأما الديني فهو الحق التاريخي الذي يدعيه اليهود حيال فلسطين .

فإذا نظرنا الى الزعم الديني نجد أنه لا يستند الا الى كتب اليهود وحدهم . وهم اذا كانوا يعتمدون في ذلك على كلمة السماء فان كلمة الله التي نزلت أخيرا على محمد صلى الله عليه وسلم أكدت أن هذا الزعم لم يعد قائما بل ان اليهود غدوا محل غضب الله ولعنته . فقد وصفهم القرآن الكريم في فاتحة الكتاب بأنهم « المفضوب عليهم » . وقال تعالى عنهم في سورة المائدة « فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم » .

لقد وعد الله بنى اسرائيل بالتححرر في أرض كنعان على يد موسى عليه السلام ، فلما عبر بهم موسى صحراء سيناء أرسلوا رسلا الى أرض كنعان لاستطلاع أحوالها فعادت الرسل تخبر بأن الأرض يسكنها قوم أشداء فروع.

(١) محمد خليفة التونسي - الترجمة العربية لكتاب « الخطر اليهودي ، بروتوكولات حكماء صهيون » ، ص ٢٦ .

جنو اسرائيل وخشوا دخول فلسطين وخذلوا موسى وجبنوا فحكم الله عليهم بالتيه أربعين عاما(١) . فأين ذهب وقتئذ حماس اليهود للأرض المقدسة وهذا نبي الله يقود بنى اسرائيل بوعد من ربهم . ومع ذلك فإن هذا الادعاء ذو صبغة دينية ، والدين ليس مصدرا من مصادر الحق في العلاقات الدولية المعاصرة .

أما الحق التاريخي - وهو المبرر الزمني - فتعبير يعادل في القانون الدولي تعبير « التقادم المكسب » ، أى أن الحق التاريخي يعنى الحق الذى اكتسب نتيجة تقادم العهد على ممارسته واستعماله . فهل لليهود - بعد أن هجروا فلسطين قرابة ألفى عام - حق تاريخي بهذا المفهوم ، أو بتعبير آخر هل مارس اليهود السيادة على فلسطين وظلوا دائبين على ذلك الى أن قامت الدعوة الصهيونية ؟ ان الجواب القاطع على ذلك هو بالنفى . فالتأبى من التاريخ أن دولة اليهود - على عدم اتساع رقعتها فى فلسطين - فقدت كيانها السياسى نهائيا منذ القرن الاول الميلادى عندما احتل الرومان سورية وفلسطين وشردهم منها فى أوائل القرن الثانى الميلادى فتفرقوا فى كل مكان لا ينشدون الا مواطن الربح ومنازل الثراء . أى انهم تخلوا عن اقليم دولتهم - وكان يشغل كما قلت جزءا من فلسطين فحسب - ونسوه فى غمرة البحث عن المال(٢) . واذا كان اليهود قد دأبوا على الصلاة لاستعادة فلسطين

(١) يقص القرآن الكريم تلك القصة فى سورة المائدة بقوله عز وجل «يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التى كتب الله لكم ولا ترتدوا على ادباركم فتقتلوا خاسرين » . قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون . قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فاذا دخلتموه فانكم غالوبون وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين . قالوا يا موسى انا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون . قال ربى انى لا أهلك الا نفسى وأخى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين . قال فانها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون فى الارض فلا تأس على القوم الفاسقين » .

(٢) يقول المؤرخ ريناس فى ذلك : « لقد اجتمعت كلمة كثير من المؤرخين - وتوذيدهم فى ذلك الحفريات والآثار - على أن اليهود كانوا منتشرين منذ القرن الاول للميلاد فى جميع جهات حوض البحر المتوسط ومنذ ذلك الزمن البعيد لم يبق لهم صلة بفلسطين ولم يفكروا فى العودة إليها ، بل انهم على العكس من ذلك قد تفرقوا فى كل مكان لا ينشدون شيئا غير استيطان المدن التجارية الزاهرة طلبا للربح الوفير مثل الاسكندرية والقاهرة وطرابلس وإيطاليا واليونان وآسيا الصغرى وقبرص وصقلية وأسبانيا وغيرها » .

وأعادة بناء اورشليم فإن هذا كان أملا دينيا يرجون تحقيقه عن طريق نبي يبعث ولم تنصرف نيتهم الى أمل سياسى . ونظرا لأن السيادة نظرية سياسية فإن صلاة اليهود هذه لا تعتبر تمسكا منهم بالسيادة . وقد صاحب ترك اليهود لفلسطين ان دولا أخرى وضعت يدها على الاقليم ومارست مظاهر السيادة عليه . وحرى بالذكر أن نقول ان العرب لم يتسلموا فلسطين من اليهود وانما تسلموها من المسيحيين الذين كانوا غابية السكان وأصحاب السيادة .

قد يعترض على هذا القول بأن الصهيونية لم تقصد بالحق التاريخى معناه القانونى السالف وانما قصدت به معنى خاصا بها هو أن فلسطين هى أرض آباء اليهود وأجدادهم وبها أماكنهم المقدسة . ولكن هذا الاعتراض لا يغنى الصهيونية من الحق شيئا .

فهو أولا يجانى الحقيقة لأن أجداد اليهود لم يكونوا من أصل فلسطينى بل هم كلدانيون هاجروا مع ابراهيم عليه السلام الى النقب فى جنوب فلسطين ، ولم يكونوا أول من سكن فلسطين بل وفدوا على البلاد وفيها أهلها الأصليون الكنعانيون (وهم من أصل عربى) ، وظلوا قلة بالنسبة الى سكان فلسطين . ولم يقص التاريخ أن اليهود سيطروا على فلسطين جميعها ولا حتى على الجزء الغالب منها فى أية حقبة من الزمن حتى فى فترة قيام مملكة يهودا واسرائيل ، وهو العهد الذى امتدت فيه مملكة اليهود الى أوسع مدى بلغته (١) .

(١) قلت فيما سبق ان مملكة يهودا واسرائيل تكونتا من انقسام ملك سليمان بعد وفاته . ذلك أن سليمان - كما تقول المصادر الاسرائيلية - سام الناس سوء العذاب وارهقهم بالضرائب فلما توفي طالب اليهود ابنه برفع الظلم عنهم فتوعدهم بيزيد من القسوة ولذا انفصل عنه عشرة من أسباط اسرائيل ولم يبق على الولاء له الا سبطان فقط - هما يهودا وبنيامين - ومن هذين السبطين تكونت مملكة يهودا . أما مملكة الاسباط العشرة فكانت اسرائيل . والمؤرخون غير متفقين على تاريخ نشوء هاتين المملكتين فالبيض يرجع ذلك الى ٩٧٦ ق. م والبيض الآخر يرجعه الى ٩٣٠ ق. م . ولكنهم اتفقوا على أن العلاقات بين المملكتين قامت على العداء المستمر والاحن المتواصلة .

وكانت مملكة يهودا تمتد فى شريط غير متسع حول القدس من البحر الميت الى لبحر

ويبدو المنطق الاسرائيلي أكثر عجبا عندما يتخذ من الأماكن التي يقدسها لليهود حجة لتدعيم مطالبته بفلسطين لأن هذا يكون بمثابة من يقول ان لمباكستان مثلا حق امتلاك اقليم الحجاز لأن به الأماكن التي يقدسها الشعب الباكستاني . كما أعود هنا فأذكر بأن المزاعم الدينية لا ترتب حقوقا في العلاقات الدولية لأن ذريعة كهذه تنقض القانون الدولي من أساسه وتعارض هدفه الحقيقي وهو توطيد السلم الدولي واستتباب الأمن في الجماعة الدولية .

الفرع الثاني

في

خطورة وجود اسرائيل في العالم العربي

تمهيد :

عرفنا أن اسرائيل - وهي أداة الصهيونية لتحقيق أهدافها - انما تدين بما تنادي به الصهيونية وتسعى جادة لتحقيق أهدافها . وعرفنا كذلك أن البرنامج الصهيوني الذي قامت اسرائيل على أساسه - وهو دستورها الجوهرى الذى لا تستطيع أن تحيد عن مبادئه - يقضى باقامة دولة يهودية تتسع لجميع يهود العالم وتعيد بناء مجد بنى اسرائيل^(١) . فما قيام اسرائيل الا خطوة أولى نحو تحقيق الهدف الأكبر لليهودية الصهيونية ، وذلك بضم جميع الاراضى التي تنقلت فيها قبائل اليهود فى العصور القديمة .

المتوسط . وقد إبادها البابليون ما بين عامي ٥٩٧ ، ٥٨٧ ق. م . وشردوا أهلها .
أما مملكة اسرائيل فكانت تقع شمال مملكة يهودا - وكانت تسمى كذلك مملكة السامريين نسبة الى سامراء آخر عاصمة اتخذتها - وقد استولى عليها الآشوريون عام ٧٢٢ ق. م فكان أن اندمج سكانها فى الشعوب المجاورة وانصهروا فيهم . وعلى كل فإن السامريين كانوا قد انفضوا بواقعهم عن اليهودية لأنهم أصبحوا - كما تجمع المراجع التاريخية - قوما وثنيين أو لا دين لهم .

ومن ثم فإن البقية من اليهود التي بقيت هم طريكو مملكة يهودا ، ولا يمكن أن تكون الارض المقدسة التي يعنيها هؤلاء سوى الرقعة المحدودة التي كانت تشغلها تلك المملكة فحسب والى ارتبطت بها مشاعرهم لمصادفة وجود مدينة اورشليم (القدس) بها .
(١) عميد الامام - الصلح مع اسرائيل ، سنة ١٩٥٤ - ص ٢١ .

ومن ثم فإن اسرائيل انما تمثل خطراً جدياً يحقق بحياة الدول العربية ما بقيت اسرائيل وذلك بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي تربط بينها وبين الدول العربية سلمية كانت تلك العلاقات أم عدائية .

ذلك أن الصلح مع اسرائيل لن يدعو اسرائيل الى التخلي عن حلمها الكبير لأن استدبار ذلك الحلم يعنى - فى نظر اسرائيل - تخليها عن نفسها . وحلم اسرائيل الكبير هو أن تصبح حدودها من الفرات الى النيل ، فذلك هو شعارها المكتوب على برلمانها « الكنيست » (١) ، وذلك هو ما يؤكده المسئولون فيها (٢) ، وذلك هو ما يبشر به كتابها المقدس (٣) .

(١) يسمى اليهود - فى الخرائط التى يدرسونها لطلبتهم فى المدارس - الاقسام التى فى يد العرب من فلسطين - وكذا شرق الأردن - باسرائيل التى يحتلها العرب . كما جعل الكنيست شعاره « حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل » .

(٢) أورد أكرم زعيتر - المرجع السابق - ص ٢٨٧ - ٢٨٩ فقرات من تصريحات وخطب جات على لسان قادة اسرائيل تذكر منها : ما قاله بن جوريون - وهو رئيس سسابق لوزارة اسرائيل - أثناء اجتماع الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ من أن « الانتصارات العسكرية الأخيرة هى إحدى المقدمات لأهداف اسرائيل البعيدة فكل الشعب أن يكتل قواه للوصول الى تلك الأهداف » . استعدوا للوصول الى الهدف النهائي فى بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعاً وتحقيق البنود الواردة فى التوراة » . وما صرح به النائب آريه التمان فى البرلمان اليهودى فى مارس سنة ١٩٥٢ بأن واجبه هو « افهام العالم بصراحة أن غاية اسرائيل فى حشد يهود من أنحاء العالم وتكتيلهم بسرعة وكثافة أن تخلق حدوداً لها بين العراق والسويس » . وما جاء على لسان متناحيم بيغن - زعيم أرغون زفان ليومى - وهو يخطب فى تل أبيب بأن اسرائيل بوضعها الحال لا تمثل الا خمس ما يجب أن تكون عليه أرض الآباء وأنه يجب العمل على تحرير الاربعسة الاخماس الباقية » .

وقد خطب دافيد بن جوريون رئيس أول حكومة اسرائيلية فى المنظمة الصهيونية العالمية عند انعقاد أول مؤتمر لها بعد اعلان اسرائيل فقاً له ان هذه الدولة الوحيدة التى ليست غاية فى ذاتها ، وانما هى أداة لتحقيق الصهيونية . وفى ١٩٤٩/٨/٣١ صرح بأن اقامة دولة يهودية فى اسرائيل ليس الا بداية الطريق .

عبد الامام - المرجع السابق - ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣) جاء فى التوراة الاسرائيلية « وكان بعد موت موسى عبد الرب أن الرب كلم يشوع بن تون خادم موسى قائلاً : موسى عبيد قد مات . فالآن قم أعبر هذا الارض أنت وكل هذا لشعب الى الارض التى انا معطيها لكم (أى لبنى اسرائيل) . كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى . من البرية ولبنان هذا الى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين ونال البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخومكم » .

يسوع - الاصحاح الاول .

واذن فاسرائيل تضمير سياسة استعمارية عدوانية تهدف الى التهام الشرق العربي ، وهي سياسة تتشبث بها اسرائيل لأنها تحل منها محل العقيدة . وتبعاً فان مهادنة اسرائيل لن تحقق الا النوبال على الدول العربية لأن كل ما ستأتي به لهذه الدول هو سلم مؤقت يمكن اسرائيل من أن تنجز على نحو أكمل وأسرع لبلوغ غايتها .

كما أن بقاء اسرائيل - مع قيام حالة الحرب بينها وبين الدول العربية - يجعل من اسرائيل نقطة ارتكاز قوية للاستعمار الغربى يستطيع عن طريقها أن يدبر المؤامرات ضد الدول العربية وأن يحاول تنفيذ سياسته الامبريالية حيال هذه الدول . ذلك أن اسرائيل بوضعها الحالى لا تتوفر لها امكانيات البقاء فالأراضى التى تحت يد العرب من فلسطين هى الأراضى التى درجت فلسطين فى الماضى على الاعتماد عليها فى تمييزها ، كما أنها اذا أرادت أن تكون دولة صناعية فهى فى حاجة الى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها(١) والأسواق الطبيعية لما تصنعه اسرائيل هى البلاد العربية . ولذلك فان النقص فى الطعام ، وما يصاحبه نزاعاً من غلاء فاحش وقيود على الاستهلاك بالإضافة الى تأثير الصناعة اليهودية من جراء اغلاق الأسواق العربية فى وجه المنتجات الاسرائيلية وما يصاحب الركود الصناعى عادة من أزمات مضافاً الى هذا ما تتكبده اسرائيل من نفقات لاستعدادها الحربى يبلغ حوالى ٥١٪ من ميزانيتها السنوية(٢) . كل ذلك يدفع اسرائيل الى أن تعتمد على معونات وقروض الدول الاستعمارية وتبعاً يجعل من اسرائيل تابعة ويؤدى بها الى أن ترمى فى أحضان الدول الاستعمارية وأن تصبح أداة لها تحركها كما تشاء لتحقيق أطماعها الاستعمارية حيال الدول العربية الأمر الذى يزيه أن الدول العربية تعتبر خصماً مشتركاً بالنسبة لكل من اسرائيل والدول الاستعمارية .

وما كان لاسرائيل أن تتقدم خطوة الى الأمام أو أن تعيش فترة من

(١) عميد الامام - المرجع السابق - ص ١٢ - ١٤ .

(٢) أكرم زعير - المرجع السابق - ص ٢٩١ .

الزمان بدون تلك المعونات والقروض (١) .

وهكذا نجد أن إسرائيل - في حالتى السلم والحرب - ليست الا نكبة على البلاد العربية ، وتبعاً فليس أمام الدول العربية الا أن تتخلص من إسرائيل كلية ان هى أرادت الدفاع عن حقها فى البقاء ، تلك حقيقة تفرضها الظروف وليس للدول الا أن تختار بينها وبين أن تسلم مصيرها للفناء .

الخطر الاسرائيل على العرب :

أوضحت فى التمهيد كيف أن حل قضية فلسطين حلاً عربياً أصيلاً لا يحقق صالحاً عاماً للعرب فحسب بل هو كذلك تأمين للصالح الخاص لكل دولة من الدول العربية على حدة . وليس من جدل أن الخطر الاسرائيل خطر شامل يتناول النواحي العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وتلك نواح أزيدها ايضاحاً لبيان ما يتهدد البلاد العربية من خطر بسبب قيام اسرائيل وتعاونها مع الاستعمار .

(١) يؤكد استعراض الوضع المالى لاسرائيل أنها تعتمد اعتماداً بيئاً على الاموال التى ترد منها من الخارج بمعونة الاستعمار . ونستشهد على ذلك بما يقوله كاتب صهيونى النزعة هو أندويه شوراكى .

يقول الكاتب المذكور ان اسرائيل كانت فى حاجة الى ١٧١٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ ويعترف بأن اسرائيل تعتمد فى تحقيق هذا المبلغ على ما يرد لها من مساعدات من الامم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومن استغلال رؤوس الاموال الخاصة ومن حصتها فى التعويضات الألمانية ومن القروض الخارجية (أو بتعبير آخر على ما تقدمه لها دول الاستعمار بطريق مباشر أو غير مباشر) .

راجع أندويه شوراكى - المرجع السابق - ص ١١٦ - ١١٩ . راجع أيضاً حسين فوزى النجار - مع الأحداث فى الشرق الأوسط ١٩٥٧ .

ويقول هدلى كوك Hedley Cooke الأمريكى عن هذه المساعدات فى كتابه « اسرائيل : نعمة ونقمة » Israel : a blessing and a curse تحت عنوان « الاموال المتدفقة على اسرائيل » ان مجموع المساعدات - بما فيها الرسمية والشخصية - تصل الى ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (ثلثمائة مليون) دولار سنوياً . وهذا الرقم يكون ٥٠٪ من مجموع الميزانية لحكومة اسرائيل ، ولكن تبضح الصورة يجب المقارنة بين المساعدات التى تحصل عليها اسرائيل والدول الأخرى . . . ومن ثم فإن قيام اسرائيل يرمز دوماً الى استمرار تلك السياسة ويعنى أن الاستعمار لا زالت له اصبح تلمب فى منطقة الشرق الأوسط وتهدد مصالح دوله العربية .

١ - الخطر العسكري :

لست بحاجة لأن أتناول هذا الخطر بمزيد من التفصيل فواقعه أظهر من أن يحتاج الى تفصيل . فعدوان اسرائيل سنة ١٩٥٦ تم باتفاق بين اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، وعدوان سنة ١٩٦٧ جاء غدرا بعد أن باركته أمريكا وشدت أزره بريطانيا . ويضيق المجال عن تعداد الحوادث التي ارتكبتها اسرائيل ضد سوريا والأردن ومصر .

ان اسرائيل تمثل برميل بارود في المنطقة يهدد بالانفجار في أى وقت ، وترسانة عسكرية للغرب^(١) تتخذ من العدوان والتهديد به وسيلة للضغط والارهاب ، وتتجهز لذلك بإمكانيات وطاقات أقل ما توصف به أنها تضغط المنطقة في حالة حرب دائمة .

تنفق اسرائيل على تسليحها^(٢) ما يناهز نصف بليون دولار سنويا وتخصص ما لا يقل عن ١٠٪ من انتاجها القومي للحاجات العسكرية المباشرة^(٣) .

وإذا كان الجيش العامل في اسرائيل يبلغ حوالى ٧٠.٠٠٠ مقاتل فإن هذا الجيش يصل - عند التعبئة العامة - الى قرابة ٣٥٠.٠٠٠ مقاتل فإذا قسنا هذا العدد بمجموع سكان اسرائيل - لا سيما القادرين منهم على الخدمة العسكرية - نجد أن النسبة - التي لا مثيل لها في أية دولة أخرى أيا كانت المخاطر التي تتعرض لها - تشير الى أن شعب اسرائيل يكاد يكون كله جنودا أو في عبارة أخرى أن كيان اسرائيل لم يرسم على النمط الطبيعي للدول التي

(١) أذكر هنا بما قلته آنفا من أن الموقف الراهن لأمريكا يسمح للأمريكيين بالخدمة في الجيش الاسرائيلي والمخاربة في صفوف الصهيونية دون أن يفقدوا جنسيتهم أو ينالهم عقاب . ولا يغرب عن البال أن الجيش اليهودي يغنى الغرب عن ارسال قوات الى المنطقة اذا هي ارادت قمع حركة تحررية أو فرض سياسة معينة .

(٢) المعلومات التي أذكرها في المتن نقلتها عن كاتب يهودي لتكون بمثابة اقرار . راجع في ذلك Fein, Leonard V. : Politics in Israel, Boston, 1967, pp. 202-206.

(٣) هذه التقديرات لا تشمل المعونات الأجنبية كما لا تتضمن النفقات المصنفة والمساهمات الضخمة التي تقوم بها قطاعات الاقتصاد الأخرى في مد المجهود العسكري بحاجاته .

تريد أن تعيش فى سلام بل رسم بعقلية عسكرية ليجعل من اسرائيل رقعة يدرّب فيها جيش الصهيونية الذى يعد للفتح والغزو وان كان هذا الجيش قد البس ثوب الدولة حتى يعى الحقيقة ويخفى النوايا الشريرة ، ولذا قلن كل يهودى يأتى الى اسرائيل لا يعدو أن يكون جنديا يضاف الى جيش العدوان^(١) ، ويبدو هذا أكثر وضوحا اذا تصورنا المساحة الضيقة التى يوجد عليها هذا العدد العرمرم . فلا عجب اذن - وهذه هى حقيقة الكيان الاسرائيلى - أن تمتد مسئوليات الجيش الى كافة شئون الدولة حتى التعليم وأن يعتبر هو رمز الدولة اليهودية^(٢) .

هذا ويمكن أن نذكر الجاسوسية من بين الأخطار العسكرية التى يتعرض لها الوطن العربى حيث تعتبر اسرائيل ركيزة لنشاط الجاسوسية الاستعمارية ومقامراتها .

٢ - الخطر الاقتصادى^(١) :

تمثل اسرائيل خطرا اقتصاديا على الوطن العربى من عدة نواح - فاليهود - وهم اصحاب شهرة واسعة كوسطاء فى العلاقات التجارية - يملكون القيام بهذا الدور فى علاقة الدول العربية بالغرب ، ويساعدون كبار رجال الأعمال طمعا فى أن يتحقق هذا الحلم يوما ما فيحتكرون بيع المواد الخام التى تصدرها البلاد العربية للغرب ويسيطرون على واردات الغرب الى الوطن العربى . والى أن يتحقق لهم هذا الحيل يبدئون جهود الجسابة فى محاربة

(١) تفرض الخدمة العسكرية فى اسرائيل على الرجال والنساء ويبقى الرجال فى لاحتياط تحت الطلب حتى سن ٤٩ سنة ، أما النساء فيبقين حتى سن ٣٤ سنة .
(٢) واترك الوصف هنا للكاتب اليهودى الذى يقول :

→ The army is not only taken for granted, it is honored. However much earlier tradition of the Jew eschewed the military, Israelis have come to know the armed forces as their lifeline..... There is no question that the army is seen as the most 'pure' of Israel's institutions".

فإن - المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١) راجع الدكتور جلال يحيى - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، الاسكندرية ١٩٦٥ -

ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

الصناعة العربية ووضع العراقيل أمامها بالضغط على الغرب حتى يمتنع عن تقديم القروض أو المصانع اللازمة لتحقيق النهضة الاقتصادية العربية . كما تسعى اسرائيل جاهدة لتثبيت نفوذها الاقتصادي في أفريقيا استمكالا لدورها في خنق الاقتصاد العربي بسد المنافذ أمامه من الجنوب (١) .

ولا تترك اسرائيل فرصة الا انتهزتها لتحطيم الاقتصاد العربي . فقد شاركت في الحملة المسعورة التي قامت بها الدول الاستعمارية لمنع مرور البترول من قناة السويس اثر تأميم القناة ، وقامت ببناء خط أنابيب يصل بين ميناء ايلات على خليج العقبة وبين أسدود مارا ببحر سبوع - وهو الحظ الذي أسهمت أسرة روتشيلد في تمويله - كما تباشر ببناء خط للأنابيب سعيه خمسون مليون طن في السنة لنقل البترول من ميناء ايلات الى ميناء عسقلان على البحر المتوسط ومن المقدر أن تنتهي أعماله قريبا ان لم تكن قد تمت . وعندما أسهمت في العدوان الثلاثي تركت وراءها آبار الزيت المصرية في ميناء خربة .

كما يعتبر مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مثلا للخطر الاقتصادي الذي يحيق بالوطن العربي . ويرمى هذا المشروع الى تحويل مجرى النهر الى مجرى جديد يشق الأرض المقتصبة من فلسطين يروى صحراء النقب - وتقدر مساحتها بثلاثي مساحة فلسطين - ويشيع الحياة في الأرض البور لتستوعب

(١) قامت فرنسا وبريطانيا مساعدات لاسرائيل تشجعها على تنفيذ مخططاتها الاقتصادية في افريقيا . فقد سمحت فرنسا لاسرائيل - بعد العدوان الثلاثي - باستخدام ميناء جبوتي (على ساحل الصومال) الأمر الذي يسر لاسرائيل التوغل في الحبشة والسيطرة على اقتصادياتها . وهنا لا ننسى أن امبراطور الحبشة ينتسب الى منليك الاول ابن سليمان من زوجته ملكة سبا وإن جماعة الأجاو Agao في الحبشة يمارسون ديانة هي خليط من اليهودية والوثنية ويسميهم الأبحاش بالاسرائيليين كذلك تعاونت بريطانيا مع اسرائيل فأذنت لها بممارسة نشاط اقتصادي على ساحل افريقية الغربية . ومعنى هذا - أي الامتيازات التي حصلت عليها اسرائيل في جبوتي و افريقية الغربية - أنه النشاط اليهودي الاقتصادي يمتد على حزام يربط شرق افريقيا بغربها . يضاف الى هذا أن جنوب افريقيا به حوالى مائتي ألف يهودي من المهاجرين الاوروبيين والامريكيين لهم **مئات كنس Synagogues**

Parrinder, Geoffrey : Religion in Africa, Penguin African Library, 1968, pp. 223-226.

١
ملايين جددا من الصهيونيين (١) * والذي قام بدراسة هذا المشروع وتحويل مجرى النهر يعنى القضاء على حياة الأردن الاقتصادية *

كذلك تمثل اسرائيل خطرا مباشرا على البترول العربى (٢) يتكشف فى تغلغل رأس المال الصهيونى فى الشركات الغربية التى تعمل فى الوطن العربى وفى امتداد يد اسرائيل الى منشآت البترول العربى * واذا كان من المتعسر علينا أن نتعرف على الصورة الدقيقة لتلاعب الصهيونية بمقدرات البترول العربى فلا أقل من أن نتبين بعض ملامحها *

فهناك مثلا عائلة كعائلة روتشيلد - ودورها فى تدعيم الصهيونية غنى عن التوضيح - تملك أسهما فى بعض الشركات البترولية العاملة فى الوطن العربى (٣) * ومن المؤسف أن الدول العربية لا تتحرى بدقة - عند منح الامتيازات البترولية - عن طريقة تكوين رأس مال الشركة طالبة الامتياز ، وحتى اذا هى تحررت فان الاخطبوط الصهيونى قادر على أن يخفى مصالحه بطرق مستترة * وكان متوقعا - نظرا لأهمية البترول فى اقتصاد اسرائيل - أن يستغل سلاح المقاطعة لهدمه وذلك بمقاطعة الشركات والدول التى تمون اسرائيل بالبترول (٤) ، وهذه مهمة مكتب مقاطعة اسرائيل ومن بعده الدول

(١) قام بدراسة هذا المشروع لصالح اليهود بعثة أمريكية من الخبراء والمهندسين برئاسة مهندس أمريكى يدعى هيز * وقد حاول الأمريكيون التوفيق بين رغبات اسرائيل وحقوق العرب بمشروعات تعمل على توزيع المياه بين الأردن واسرائيل ولكنها كانت جميعا مشروعات متحيزة لاسرائيل ، وهذا يوضح مدى تعاون الاستعمار مع اسرائيل على حساب الاقتصاد العربى *
راجع فى هذا الموضوع - الدكتور حامد سلطان - المشكلات القانونية المنفردة على قضيتة فلسطين ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ *

(٢) راجع سركيس - المقال السابق ، ص ٦٣٨ - ٦٤٢

(٣) من تلك الشركات شركات شل وجولف أويل كوربوديشن والبترول الفرنسية * والامير ليس قاصرا على أسرة روتشيلد فهناك مؤسسات مالية يهودية معروفة تملك قسما من رأسمال الشركات البترولية الغربية التى تعمل فى البلاد العربية ، ومن هذه المؤسسات مؤسسة صويل ومؤسسة لازار اخوان *

(٤) من الشركات التى تمون اسرائيل بالبترول شركتا سوكونى فاكوم وشل * وتتجامل هذه الشركات أحيانا على الحقيقة بتأسيس شركات تابعة أو منتسبة حتى تزعم أنها غير مسئولة عن العمليات التى تؤذيها الشركات المنفردة بوصف الأخيرة ذات شخصية قانونية مستقلة * ومن الدول التى تمند اسرائيل بالبترول إيران وفنزويلا واندونيسيا *

«العربية التي لم تؤد بعد»

أكثر من هذا ، فإن يد اسرائيل تمتد اليوم مباشرة الى البترول العربي
اذ تضع يدها - بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ - على آبار البترول في شبه جزيرة
سيناء كما تسيطر في الأراضي السورية المحتلة على جزء من خط أنابيب شركة
التابلاين الذي ينقل البترول السعودي الى ميناء صيدا في لبنان(١) .

ولا مرية في أن تسرب النفوذ الصهيوني الى البترول العربي - من أي
زاوية كان - يمكن أن يشكل خطرا جديا على الاقتصاد العربي الذي يعتبر
البترول بمثابة عصب من أعصاب الحياة بالنسبة له .

٣ - الخطر الاجتماعي :

قامت اسرائيل على أشلاء الشعب العربي الفلسطيني الذي شرد من
بلاده هائما لا يعرف له مأوى وأصبحت اسرائيل تمثل خطرا اجتماعيا على
حياة ذلك الشعب الشريد .

ان فلسطين في نظر الصهيونية وطن بلا شعب - أو يجب أن يكون بلا
شعب(٢) - حتى يصبح المأوى لليهود وهم شعب بلا وطن . وقد وضحت تلك
النية في دعوة الكثيرين من رواد الصهيونية . فهذا ابن آفي انكاتب اليهودي
ينادي - في مقالات نشرتها صحيفة « دوارها يوم » العبرية سنة ١٩٢١ -
بأن « على اليهود أن يطهر وطنهم فلسطين من المختصين ، وأن على سكان

(١)

(١) تطالب اسرائيل بقسم من عائدات النقل في هذا الخط ، وهو شطر من العائدات التي
تقدمها شركة التابلاين الى الحكومات العربية التي يمر الخط باقليمها . ومن المخاطر التي لم
تتأيد بعد احتمال قيام اسرائيل بضخ كميات من البترول الذي ينقل عبر هذه الأنابيب .
(٢) تقدر الأمم المتحدة الذين شردتهم حرب سنة ١٩٤٨ بحوالي ١٢ مليون نسمة تقوم
على رعايتهم هيئة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة . وقسمت الجمعية العامة مهمة هذه الهيئة
مؤخرا الى يونيو ١٩٧٢ .

وقد أدى عجز ميزانية هيئة الغوث سنة ١٩٦٩ بحوالي خمسة ملايين دولار الى ان يقتصر
«الغذاء اليومي» الذي يقدم للاجئين على الدقيق والزيت في حدود عشرة سنتيمات فقط .
وهؤلاء اللاجئين لا يشملون من أخرجوا من ديارهم اثر عدوان سنة ١٩٦٧ . ومن الجدير
بالتذكر أن هؤلاء اللاجئين لا يدخلون ضمن مسئولية الأمم المتحدة وإنما تتكفل بشئونهم أساسا
اللاتون وسورديا والجمهورية العربية المتحدة .

فلسطين المسلمين أن يرحلوا الى الحجاز والصحراء وأن على سكانها المسيحيين أن يرحلوا عنها الى لبنان» (١) . وهذا ويزمن يعترف في مذكراته (٢) بأنه « اتفق مع الحكومة البريطانية التي تبنت الحركة الصهيونية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب » . وكما تمقدرا لذلك الاتفاق أن يتحقق في عام ١٩٣٤ لولا أن الثورات التي قام بها عرب فلسطين عاقت ذلك » . واستطاع الصهيوونيون أن يتجهزوا لتحقيق تلك الحطة بفضل سياسة التغافل التي انتهجتها دولة الانتداب حيال التدابير التي اتخذها المذكورون للتزود بالسلاح والعتاد في حين شدد النكير على كل محاولة عربية للتسلح . ولذلك خلفت بريطانيا في فلسطين - عندما أنهت انتدابها - عصابة من اليهود المسلحين وشعبا عربيا أعزلا . ومع ذلك صمد العرب لفظائع اليهود واحتبلوا المذابح التي اقترفوها حتى جاوزت كل احتمال فاضطروا الى الفرار وقد تقطعت بهم كل أسباب المقاومة . ولم تكن تلك الهجرة بيعا من عرب فلسطين لبلادهم أو تهاونا منهم في التمسك بوطنهم بل ضرورة لا مناص منها (٣) . هذا عن من ترك فلسطين من العرب . ولا ننسى - ونحن بصدد الكلام عن اللاجئين العرب - أن نضيف الى من شردتهم حرب ١٩٤٨ أولئك الذين شردهم عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ والذين أجبرتهم السلطات الاسرائيلية على مفادرة بلادهم سواء أكانوا من الضفة الغربية أم من قطاع غزة .

أما من بقي في اسرائيل فكانوا يقدرون في سنة ١٩٤٨ بحوالى

(١) اللاجئين الفلسطينيين - تقرير عن الامانة العامة للجامعة العربية ، ادارة فلسطين ،

شعبة اللاجئين ، ص ٩ .

(٢) اللاجئين الفلسطينيين - المرجع السابق ، ص ٣ .

(٣) تزايد الاحصائيات تلك الحقيقة ، فقد دلت البيانات على أن الذين خرجوا من اللاجئين خلال فترة الهدنة الأولى لم يتجاوزوا ١٠٪ من مجموع اللاجئين العام أى أن الفلسطينيين ظلوا متمسكين بالبقاء في وطنهم رغم قيام النزاع المسلح بين العرب واليهود . كما ثبت أن ٨٥٪ من اللاجئين هم من الأشخاص العاجزين عن حماية أنفسهم ، وهذا يؤكد أن الذين هاجروا لم يكن لهم الا الاختيار بين الهجرة أو الموت المحقق دون مقابل .

اللاجئون الفلسطينيون - المرجع السابق ، ص ١١ - ١٣ .

٣٠٠٠٠ عربى (١) ق كـ د فى ثلاث مقاطعات تحت رقابة وزارة الدفاع هى :
أ - المنطقة الشمالية أو الجليل ، وتشترك فى الحدود مع سورية ولبنان
وتشمل حوالى ٦٠٪ من مجموع العرب فى اسرائيل .

ب - صحراء النقب ، وتشترك حدودها مع الأردن ومصر ويسكنها
قراية ٧٪ .

ج - المنطقة الوسطى التى تسمى « المثلث الصغير » بين الهيزة والطيبة،
ولها حدود مع الأردن ويقطنها ما يناهز ٢٠٪ .

وينقسم العرب داخل اسرائيل الى ثلاث جماعات دينية هم : المسلمون
السنيون (٧٠٪ من المجموع الكلى) ، والدروز (٢٪) ، والمسيحيون ١٠٪ .

ويعيش العرب داخل اسرائيل تحت ارباب عسكرى لا يسمح لهم بحرية
الكلمة أو الانتقال اذ تخضع الأقاليم التى يسكنونها للحكم العسكرى (٣) .
وهم فى وضع اجتماعى متدن يسكن ثلاثة أرباعهم القرى ولا تعدو منازلهم
الكبرى - الناصرة وشفا عمرو - أن تكون قرى . ويعانون - فى الدولة
العنصرية بطبيعتها - من تمييز عنصري مرهق الأمر الذى دعى لجنة الطلبة

(١) أصبح عدد العرب فى اسرائيل ٣٠٠٠٠٠ فى نهاية عام ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها ٤٪
على المتوسط سنويا ويتكاثر العرب بنسبة أكبر من نسبة تكاثر اليهود الأمر الذى يخلق بال
السلطات الاسرائيلية فئجد أن نسبة العرب الى مجموع السكان كانت ١٠٨٪ سنة ١٩٥٧ ،
فأصبحت ١٢٪ فى أواخر عام ١٩٦٦ .

راجع فى أحوال العرب عموما فى اسرائيل تقارير الجامعة العربية وكذا :

١ - على محمد على - فى داخل اسرائيل ، كتب قومية ، ص ١٥٢ - ١٩٣ .

ب - Landau, Jacob M.: The Arabs in Israel, London, 1969.

(٢) الدروز طائفة خرجت عن الاسلام السنى منذ قراية ألف عام . ولكن بعض أمرانها
يؤكد أن « الدروز فرقة من الفرق الإسلامية أصلم من الشيعة الاسماعيلية الفاطمية » .
الدكتور محمد كامل حسين - طائفة الدروز ، تلويخها وعقائدها - القاهرة ١٩٦٠ . ومن المؤسف
أن الموجودين من هذه الطائفة أظهروا تعاوناً مع اسرائيل حتى أنهم كانوا من بين الذين عرضوا
التطوع فى الجيش الاسرائيلى قبل عدوان ١٩٦٧ .

(٣) تقول المصادر الاسرائيلية ان الحكم العسكرى الذى فى هذه المناطق اعتباراً من ديسمبر
سنة ١٩٦٦ .

العرب في اسرائيل^(١) الى أن تشكوا الحال للأمين العام للأمم المتحدة^(٢) . ولا يكتفى الاسرائيليون بذلك بل يعملون جاهدين على تذويب العنصر العربي في داخل اسرائيل عن طريق تهويد المناطق التي يتركز فيها العرب فنجد اسرائيل تقيم ناصرة يهودية بجانب بلدة الناصرة العربية وتنشيء مدينة يهودية جديدة باسم كارميل Carmiel في قلب الجليل الأعلى ، وعلى هذا النحو^(٣) وهكذا فإن اسرائيل تقسم على العرب ، من شرد منهم ومن بقى في الوطن السليب^(٤)

ويمتد الخطر الاجتماعي الى الدول العربية كذلك عن طريق الدعاية الاجتماعية المسممة التي تنفثها وسائل الاعلام الاسرائيلي . والعمل على تهريب وترويج المخدرات بقصد ابتزاز الأموال وتحطيم الشخصية العربية .

ولا ننسى في كل ما نقول ما يتهدد المقدسات الاسلامية - لا سيما المسجد الأقصى - من وراء أطماع الصهيونية فهي تأمل أن تهدم ذلك الحرم لتعيد بناء هيكل سليمان مكانه ، بل إن ذلك هو ما حصل فعلا فلما قامت الدنيا في وجه اسرائيل ألصقت التهمة بشاب أسترالي زعمت أنه فاعلها . وليس بكثير على اسرائيل التي تجرأت على تحريف آيات القرآن الكريم أن تقدم على مثل هذه الفعلة النكراء .

(١) هي لجنة شكلها الطلبة العرب الذين يدرسون في الجامعة العربية عام ١٩٥٨/١٩٥٩ تم شملت الطلبة العرب جميعهم في اسرائيل ولم تعترف بها الجامعة أو السلطات الاسرائيلية .

(٢) يمكن أن نحس هذا التمييز كذلك في المجموعة الأدبية التي انتقاها الصحفي اللبناني غسان كنفاني ونشرها في بيروت سنة ١٩٦٦ تحت عنوان أدب المقاومة في فلسطين المحتلة .

(٣) لاندو - المرجع السابق ، ص ٦ .

(٤) نشرت الأهرام بمدها الصادر يوم ١١/٢٥/١٩٦٩ صورة رهيبة للحياة التي يعيشها العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي نقلا عن تحقيق قامت به جريدة « صنداي تايمز » البريطانية .

الفرع الثالث

في

الوضع الراهن بين العرب واسرائيل

مقدمات عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ :

ليس من السهل أن أحدد على وجه الدقة أمورا أعينها بذاتها على أنها مقدمات عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ، اذ الواقع أن مقدمات هذا العدوان بدأت مع بدايات الصهيونية ذاتها وتجمعت حول نوايا الغدر والمكيدة الاسرائيلية طوال هذه السنوات . أما وقد عرضت فيما مضى لبعض هذه النقاط فأننى سأختار تاريخا تحكيميا يرجع الى الأحداث التى سبقت العدوان بزمان غير بعيد .

يحكى تاريخ السنوات التى انقضت بين اتفاقيات الهدنة التى أبرمت سنة ١٩٤٩ وبين عدوان يونيو ١٩٦٧ سلسلة متواصلة من الغدر الاسرائيلي فكم من مرة تجاهلت اسرائيل اتفاقيات الهدنة وكم من مرة انتهكت قواتها حدود الهدنة . ولكن واحدة من هذه المخالفات تبرز فى الأشهر السابقة على عدوان يونيو ١٩٦٧ كمقدمة مباشرة لذلك العدوان تلك هى الحملة الحاسنة التى شنتها اسرائيل على قرية السموع الأردنية فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بدعوى أن الفدائيين العرب يتخذون من هذه القرية قاعدة لهم^(١) ، وقد أسفرت تلك الحملة عن خسائر فادحة فى الأرواح والأموال لقيها العرب العزل فى تلك.

(١) أنشأ يامر عرفات منظمة فتح - أى حركة التحرير الفلسطينية - عام ١٩٥٥ من الشباب الفلسطينيين العرب الذين يدرسون فى الجامعات الألمانية والنمساوية لاستعادة الوطن السليب وبدأت الجماعة صغيرة ثم استطاعت منذ أوائل عام ١٩٦٥ أن تبدأ نشاطا عسكريا - بفضل المساعدات التى قدمت لها من سوريا - وذلك عن طريق جناحها العسكري «العاصفة» . كذلك كان هناك جيش التحرير الفلسطينى الذى وجد فى غزة منذ سنة ١٩٦٤ والذى قصد به أن يكون طليعة لتحرير الأرض المحتلة فلسطين ، والذى كان تابعا لجبهة تحرير فلسطين وهذه هى القوات التى قامت بأعمال فدائية أفلقت اسرائيل وأفقدتها الرشد فيما سلكته من تصرفات وقتئذ .

القرية . اذ كان واضحا بعد تلك الحملة الفادرة أن اسرائيل قد عادت تكشف عن أنياب الحسنة التي أرجعت الى الأذهان ذكريات مذبحه دير ياسين وما شاكلها ، وقد أصدر مجلس الأمن قرارا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ يشجب هذا العدوان بشدة . ثم جاء الحدث الثانى - ضغنا على ابالة - عندما هاجمت القوات الجوية الاسرائيلية سوريا فى ١٩٦٧/٤/٧ بعنف وضراوة وصاحب ذلك الهجوم تشمدق رئيس وزراء اسرائيل وقتئذ - ليفى أشكول - بأن اسرائيل تتجهز لى تشن حملة تأديبية على سوريا ، وسوريا فى ذلك الوقت ترتبط بالجمهورية العربية المتحدة بميثاق دفاع مشترك (١) . ناهيك عن المسئوليات الجسام التى تقع على عاتق الجمهورية العربية المتحدة - بوصفها الشقيقة الكبرى والدولة الرائدة - حيال المصير العربى عامة وقضية فلسطين خاصة . فلم تترك هذه الظروف خيارا أمام الجمهورية العربية المتحدة الا أن تتجهز لرد أى عدوان قد تفكر فيه اسرائيل فى المستقبل على سوريا التى تهددها زعماء اسرائيل بالعقاب .

ونار التفكير حول دور قوات الطوارئ الدولية ومناسبة وجودها فى مثل تلك الظروف لا سيما وأن قوات الدفاع العربية لابد أن تتخذ لنفسها مواقع الحيطه على طول خطوط الهدنة المصرية الاسرائيلية ، واستقر الرأى على طلب سحب تلك القوات . وفعلا طلبت الجمهورية العربية المتحدة من قائد قوات الطوارئ الدولية كتابة (٢) - فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ - سحب القوات

(١) أبرمت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ميثاق دفاع مشترك فى نوفمبر سنة ١٩٦٦

مدته خمس سنوات .

(٢) فيما يلى نص الرسالة التى سلمتها القيادة العربية الى المايور جنرال ريكى Rikye

- وهو هدى الجنسية - بشأن سحب قوات الطوارئ الدولية .

"To your information, I gave my instructions to all UAR Armed Forces to be ready for action against any Arab country. Due to these instructions our troops are already concentrated in Sinai on our eastern borders. For the sake of complete security of all UN troops which install OPs along our borders, I request that you issue your orders to withdraw all these troops immediately. I have given my instructions to our Commander of the eastern zone concerning this subject. Inform back the fulfilment of this request. Yours, Farik Awad : (M. Fawzy) COS of UAR Armed Forces".

التمركزة في نقاط مراقبة على طول الحدود المصرية . وأضافت شفوياً أن هذه القوات يجب أن تنسحب في ذات الليلة من السبحة وشرم الشيخ حتى يمكن للقوات المصرية أن تحتل هاتين النقطتين . ونقل قائد قوات الطوارئ الدولية هذا الاخطار في حينه الى الأمين العام للأمم المتحدة بوصف أن الأمين العام هو المصدر الذي يتلقى منه قائد قوات الطوارئ أوامره ، لذلك أتبعته الجمهورية العربية المتحدة اخطارها هذا بكتاب تسلمه الأمين العام يوم ١٨ مايو (١) الذي أجاب على التو بأنه سيتمشى بموجب طلب الجمهورية العربية المتحدة (٢) . وفعلأ أرسل الأمين العام تعليماته مساء ١٨/٥/١٩٦٧ الى القوات بالانسحاب . ومما هو جدير بالذكر ان الجمهورية العربية المتحدة أوضحت للأمين العام

(١) هذا هو نص الكتاب الذي أرسل الى الأمين العام ٠٠ بعد الديباجة :

"The Government of the United Arab Republic has the honour to inform Your Excellency that it has decided to terminate the presence of the United Nations Emergency Force from the territory of the United Arab Republic and Gaza Strip.

"Therefore, I request the necessary steps be taken for the withdrawal of the Force as soon as possible.

"I avail myself of this opportunity to express to Your Excellency my gratitude and warm regards".

(٢) جاء في رد الأمين العام على الجمهورية العربية المتحدة ما نصه :

"In view of the message now received from you, therefore, your Government's request will be complied with and I am proceeding to issue instructions for the necessary arrangements to be put in train without delay for the orderly withdrawal of the Force, its vehicles and equipment and for the disposal of all properties pertaining to it. I am, of course, also bringing this development and my actions and intentions to the attentions of the UNEF Advisory Committee and to all Governments providing contingents for the Force. A full report covering this development will be submitted promptly by me to the General Assembly, and I consider it necessary to report also to the Security Council about some aspects of the current situation in the area".

وقد أرسل الأمين العام هذا الرد بعد أن عرض الأمر على اللجنة الاستشارية .

وقد ادعت اسرائيل - على لسان مندوبيها الدائم في الأمم المتحدة - أنه لا يجوز سحب قوات الطوارئ الدولية بناء على طلب من الجمهورية العربية المتحدة وأن اسرائيل يجب أن يكون لها صوت في الموضوع ، ولكن الأمين العام رفض هذا الادعاء .

وقد اتخذت كندا موقفا متحيزا لاسرائيل في سحب كتبتيها المشتركة في قوة الطوارئ الدولية مما دعى الى تبادل الرسائل في هذا الخصوص بين الجمهورية العربية المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة .

للامم المتحدة أن اى طلب باعادة النظر فى قرار سحب قوات الطوارئ الدولية سوف يقابل برفض قاطع ويعتبر محاولة لفرض قوات الطوارئ الدولية كجيش احتلال^(١) . وقامت القوات العربية باحتلال مواقعها حسب الحطة الموضوعة لذلك .

وأعلن رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ غلق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية فراحت اسرائيل تؤلب دول الغرب ضد هذا القرار وتناولت الاخبار كثيرا من المقترحات التى عرضت فى اذهان الغرب بهذا الشأن ومنها اقتراح أمريكى بتمرير سفينة من شرم الشيخ تحمل بضائع لاسرائيل وتحمل علم ليبيريا تحميها قوة بحرية دولية مشتركة . وكان لهذا الموقف العربى أثر السحر فى نفوس العرب فانضموا جميعا تحت اللواء حتى ان الرئيس بورقيبة حياه . وفى ٣٠ مايو ١٩٦٧ وصل الملك حسين ملك الأردن وبرفقته رئيس وزرائه وبعض كبار قواد جيشه الى القاهرة وبعد بضع ساعات من وصوله أعلن ابرام ميثاق دفاع مشترك بين البلدين وعاد القادمون الى عمان مساء نفس اليوم وبصحبتهم أحمد الشقيرى رئيس منظمة تحرير فلسطين . وبينما العالم فى ترقب ومصر وتناهب لارسال وفد - بناء على طلب الولايات المتحدة - الى الولايات المتحدة لمناقشة الأزمة نقلت الأنباء عدوان الطيران الاسرائيلي على الجمهورية العربية المتحدة فى الصباح الباكر من اليوم الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وتوالت أحداث ذلك العدوان على الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا على نحو ما يعرف الجميع . وانتهى العدوان باحتلال جزء جديد من الأراضى العربية اذ احتلت اسرائيل الضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء الى الضفة الشرقية من قناة السويس .

وقد عجزت الأمم المتحدة - بأجهزتها المختلفة - عن أن تحول دون حصول هذا العدوان اذ فشل الجنرال أودبل Odd Bull - رئيس هيئة

(١) جاء فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن هذه القوات تم انسحابها نهائيا فى

المراقبة الدولية - عن أن يوفق بين وجهات النظر السورية الاسرائيلية بعدد أن عقد ثلاث اجتماعات - منذ نهاية يناير ١٩٦٧ - للجنة الهدنة المشتركة انفضت جميعها دون النظر فى جدول الاعمال الأمر الذى دعاه لأن يقوم بمفاوضة كل فريق على حدة ولكن دون جدوى .

وعقد مجلس الأمن - بناء على طلب كندا والدانمارك - خمسة اجتماعات فى الفترة ما بين ٢٤ ، ٣٠ مايو ١٩٦٧ وعرضت عليه ثلاثة مشروعات بقرارات أثناء هذه الاجتماعات (١) . وقد لاحظت الهند أن اجتماع مجلس الأمن سابق لأوانه وأنه من الأوفق أن يتوقف المجلس عن اتخاذ أى قرار يمكن أن يعرقل مهمة الأمين العام . وهذه ملاحظة أرى أنها غير مبررة لأن الأمين العام أخطر مجلس الأمن فى يومى ١٩ ، ٢٦ مايو بخطورة الوضع فى المنطقة كما أعلن مندوب اسرائيل أن حكومته تعتبر اغلاق مضيق تيران بمثابة عمل عدوانى وتشكلت حكومة ائتلافية فى اسرائيل تضم العناصر المسئولة فى اسرائيل مما كان له مغزاه فى التدليل على نوايا اسرائيل ، ومن ثم كان يجب على مجلس الأمن أن يتابع مسئولياته . ولكن الأمم المتحدة - بمختلف أجهزتها - عاجزت عن أن تحول دون تدهور الموقف الى حد العدوان المسلح الذى حصل فى ٥ يونيو .

موقف الأمم المتحدة من عدوان يونيو ١٩٦٧ (٢) :

وقف اطلاق النار : اذا نظرنا الى موقف الأمم المتحدة من عدوان يونيو ١٩٦٧ نظرة شاملة نجد أنه يتميز بخطتين واضحتين :

الحظ الأول : هو الحرص على عدم تحديد على من تقع مسئولية العدوان

(١) قدمت الدانمارك وكندا أحد هذه المشروعات وقدمت الولايات المتحدة المشروع الثانى وقدمت الجمهورية العربية المتحدة المشروع الثالث . ويلاحظ على هذه المشروعات جميعها أنها لم تعرض للمشاكل التى ترتبت على سحب قوات الطوارئ الدولية .

(٢) تعددت المسميات التى أعطيت لهذا العدوان ويحلو لبض كتاب الغرب أن يطلق عليه اسم « حرب الأيام الستة » .

راجع فى الموضوع بحث

Dehaussy, Jacques : La Crise du Moyen Orient et l'O.N.U.

ولعل ذلك مرجعه الرغبة في الحصول على قرارات اجماعية (١) . فنجد أن القرارين رقم ٢٣٣ ، ٢٣٤ الصادرين في ٦ ، ٧ يونيو على التوالي يتوجهان الى « الحكومات المعنية » . ويلزم قرار ٩ يونيو (رقم ٢٣٥) « بوقف النشاط العسكري » ويطلب الى الأمين العام الاتصال بالحكومتين السورية والاسرائيلية دون أن يميز أيتهما هي الأكثر مسئولية عن أعمال العدوان . ثم يأتي قرار ١٢ يونيه (رقم ٢٣٦) ليدفع كل انتهاك لوقف اطلاق النار دون تمييز .

وهكذا فإن قرارات مجلس الأمن لا تشير الى أية مسئولية على البلاد العربية في تصعيد الموقف الذي أدى الى العدوان . فهي لم تذكر على وجه الخصوص غلق مضيق تيران كعمل عدواني أو كبداية لأعمال العدوان كما زعمت اسرائيل ، الأمر الذي يسقط دعوى اسرائيل في تبرير عدوانها . استنادا الى أي تصرف عربي سابق على هذا العدوان . وان كان مما يدعو الى الأسف أن يجد مجلس الأمن نفسه في موقف كهذا فلا يستطيع أن يقول قوله الحق أو على الأقل أن العدوان الاسرائيلي لم يكن يتناسب البتة مع المخاطر التي ادعت اسرائيل أنها كانت تتعرض لها .

الخط الثاني : هو نجاح مجلس الأمن في وقف اطلاق النار (٢) ، الأمر الذي يحمده للمجلس ، وان كان يحد من تقدير هذا الاجراء فشل المجلس في شجب العدوان الاسرائيلي . وهذا ما عبر عنه رئيس وزره روسيا امام الجمعية العمومية في دورتها غير العادية بقوله « ان وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط يعتبر نجاحا محدودا لصالح قوى السلام » . ويرجع هذا النجاح الى حد كبير لمجلس الأمن ولو أن المجلس لم ينجح في القيام كاملا بالتزامات التي يفرضها الميثاق عليه . وقد تطلب وقف اطلاق النار على

(١) وهذا هو السبب في أن الجمعية العمومية لم تصل الى قرار بشأن الالزمة اذ اتخذ اعطائها موقفا واضحا من حيث تحديد المسئولية فكان المشروع الروسى الالباني ينص صراحة على دفع اسرائيل بالعدوان وكان مشروع الدول السبعة العشرة غير المنحازة ودول أمريكا اللاتينية العشرين يشجب بطريق ضمني غزو الاقاليم العربية بقوات الجيش الاسرائيلي .

(٢) نفذ وقف اطلاق النار بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل اعتبارا من ٨ يونيو ١٩٦٧ ولكن الجبهة لم تهدأ الا في ١٥ يونيو ١٩٦٧ .

كافة الجبهات صدور أربع قرارات من مجلس الأمن خلال أسبوع واحد • وقد دعى الى تعدد القرارات مراوغة اسرائيل فى الانصياع الى قرار وقف اطلاق النار سعيا منها وراء كسب مواقع استراتيجية جديدة تستطيع أن تساوم عليها فى مفاوضات تالية • وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن وقف اطلاق النار هذا كان هشاً وأن الإبقاء عليه يحتاج الى تدخل حاسم من جانب الأمم المتحدة لا ذلك التدخل الذى تكرر الى حد دل على عدم فعاليته •

خرق وقف اطلاق النار : ليس فى نيتى أن أتتبع هنا حوادث خرق وقف اطلاق النار منذ ١٥ يونيو ١٩٦٧ الى اليوم ، ولكننى سأعرض لتلك الحوادث - التى كانت قائمة قبل العدوان واستمرت بعده - التى استدعت تدخلا جديا من الأمم المتحدة لا سيما من هيئة المراقبين تحت اشراف الأمين العام •

فى الثامن من يوليو ١٩٦٧ قامت القوات الجوية الاسرائيلية يقذف مركز على بورسعيد وبور فؤاد فرغت الجمهورية العربية المتحدة الأمر الى مجلس الأمن الذى عقده اجتماعات فى يومى ٨ ، ٩ يوليو وانتهى الى أن دعى الجنرال أودبل - رئيس هيئة مراقبى الأمم المتحدة - الى الإسراع قدر الامكان بالاتصال بحكومتي الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل بقصد الاتفاق على الشروط اللازمة لوضع مراقبين عسكريين من قبل الأمم المتحدة فى قطاع قناة السويس تحت أوامر رئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (١) •

(١) نلاحظ أن هيئة المراقبين ليست هيئة عقابية ولا هى قوة ردع ولذا فان قيامها لا يستند فى الحقيقة الى قرار مجلس الأمن وإنما يستند الى موافقة الدول المعنية التى تستضيف هذه الهيئة • ان الطبيعة القانونية لهذه الهيئة طبيعة مركبة فموافقة الدول المضيفة خلقتها وقرارات مجلس الأمن جعلها فرعاً ثانوياً من الأجهزة التابعة لمجلس الأمن ولذا فان هذا اقتضى ان يتم الاتفاق عليها بين ممثل مجلس الأمن وبين الدول المعنية • ولو أن هذا التكليف قد يقبل الجدول بعد أن قرر مجلس الأمن منح الأمين العام حق تقدير العدد اللازم من المراقبين • وقد تحددت نشاطها • كما ذكرت فى المتن - بقطاع قناة السويس • وقد قدر الأمين العام للأمم المتحدة - فى فبراير ١٩٦٨ - اثر الحوادث الدامية على حدود الارض ، أن يضع فى ذلك القطاع مراقبين هوليين ولكن اسرائيل رفضت • وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية وكندا - فى ٢١ مارس ١٩٦٨ - بسبب حوادث الكرامة بأن يقوم مجلس الأمن باتخاذ اجراءات تحفظية بوضع مراقبين هوليين ولكن روسيا اعترضت على الاقتراح • وكررت الولايات المتحدة اقتراحها فى ٢٩ مارس

والواقع ان اقامة هيئة المراقبين هذه يمثل مظهرين مرتبطين ببعضهما البعض :

١ - تستطيع الهيئة - بما تقدمه من مساع حميدة - ان تجرى مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين المتنازعين بقصد تسوية الصعاب التي تعترض وقف اطلاق النار . هذا فضلا عن التصرف السريع الذي تقوم به هذه الهيئة عند حصول مواجهة بين قوات الطرفين يمكن ان يخفف من حدة الاشتباك .

ان هذه الهيئة قد نجحت - كما قلت من قبل - الى حد لا بأس به في ايجاد نوع من التعايش المؤقت بين البلاد العربية واسرائيل على خطوط الهدنة . وما يذكر لها انها تمكنت - بعد عدة حوادث - من ان تحصل من الطرفين على موافقة بالامتناع عن الملاحقة في القناة لمدة شهر اعتبارا من ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٧ ، وتجدد هذا القبول في أغسطس ١٩٦٧ لأجل غير مسمى . وكان القصد من وراء هذا محاولة اخراج السفن الأربعة العشرة التي تحمل اعلام عدة دول والتي حصرت في البحيرات المرة منذ عدوان يونيو . ولكن هذا القصد لم يتحقق حتى اليوم (١) .

وقد اقترح الجنرال أودبل - بعد خرق وقف اطلاق النار في ٤ سبتمبر ١٩٦٧ - زيادة عدد المراقبين حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم . فلما حصلت الاحداث الخطيرة التي جرت في ٢١ ، ٢٤ أكتوبر (٢) قدم الأمين العام تقريرا

ولكنه لقي نفس المعارضة من روسيا . وقد رفض ممثل الأردن - في ٧ أغسطس ١٩٦٨ - أنهه انعقاد مجلس الأمن اقتراحا أمريكيا بشأن وضع مراقبين على خط وقف اطلاق النار وقال ان مكان هؤلاء يجب ان يكون على خطوط هدنة سنة ١٩٤٩ .

(١) ادعت اسرائيل انها أعطت موافقتها على أساس ان تخرج السفن من الجنوب . وقد فتحت القوات الاسرائيلية النيران في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٨ عندما بدأت بعض القطع التابعة لاذقة القتال عملها بقصد التعرف على امكانيات اخراج هذه السفن من شمال القناة . وهكذا حال تصف الاسرائيليين دون تحقيق أهداف الاتفاق .

(٢) في ٢١ أكتوبر تمكنت القوات العربية من اغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات التي كانت تنهك حرمة المياه الإقليمية العربية . وكانت هذه طعنة للعنجهية الاسرائيلية اذ ادعت اسرائيل ان تنقم لها فقامت في ٢٤ أكتوبر بقذف السويس بالمذافع مما سبب خسائر في المنشآت الصناعية

يقرّر قتيّة ضرورة زيادة عدد المراقبين وقد أصدر مجلس الأمن قرارا يقر فيه بضرورة زيادة عدد المراقبين ويترك تقدير ذلك للأمين العام .

ب - يقوم المراقبون أساسا بمهمة الملاحظة والاعلام كلما حصل خرق لوقف اطلاق النار . ويقوم رئيس المراقبين بعمل تقرير عن كل حادثة ويقدمه الى الأمين العام الذي يرفعه بدوره - اذا كانت الواقعة خطيرة - الى مجلس الأمن . وهذا الوجه من مهمة المراقبين له أهميته لأنه يعين مجلس الأمن على اتخاذ القرارات المناسبة .

على أنه اذا كان مجلس الأمن قد تخرج أثناء العدوان عن أن يتخذ موقفا صريحا من حيث تحديد المسئول عن العدوان فانه تخلى عن ذلك الحرج بالنسبة لأعمال خرق وقف اطلاق النار . وأذكر هنا موقفين للمجلس أحصهما بالذكر لأنهما يمثلان جرأة اسرائيلية قاسية في انتهاك قرار وقف اطلاق النار . وفى المرتين كانت اسرائيل هي المعتدية وهى المخطئة .

الحادثة الأولى هى العملية التى قامت بها اسرائيل فى ٢١ مارس ١٩٦٨ ضد الأردن على جبهة طولها مائة كيلو متر وركزت فيها على بلدة الكرامة يقوات من المظليين والطائرات العمودية والمشاة . وقد أصدر مجلس الأمن فى ٢٤ مارس قرارا بالاجماع يشجب هذا العدوان (١) وحذر القرار من أن تكرر هذه النعال سيدعو المجلس الى اتخاذ الاجراءات الوقائية أو الجزائية تطبيقا للفصل السابع من الميثاق ، وهو الفصل الخاص بما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . ورغم هذا التحذير فقد تكرر الاخلال بقرار وقف اطلاق النار ولا زال مجلس الأمن قانعا بالكلام دون العمل ، ولذا فان قرارات المجلس التى من هذا القبيل محدودة الأثر .

(١) يجرى النص الفرنسى للقرار - بعد الديباجة - هكذا :

"Condamne l'action militaire lancée par Israël en violation flagrante de la Charte des Nations Unies et des résolutions relatives au cessez-le-feu...
"...Déclare que de telles actions de représailles militaires et autres graves violations du cessez-le-feu ne peuvent pas être tolérées et que le Conseil de Sécurité aurait à étudier des dispositions nouvelles et plus efficaces telles qu'envisagées dans la Charte pour éviter la répétition de pareils actes".

الحادثة الثانية هي قذف اسرائيل المركز لبلدة اربد والقرى المجاورة بالقنابل في ٤ أغسطس ١٩٦٨ بهدف تحطيم معسكر الفدائيين في الصلّت ، ومرة أخرى قرر مجلس الأمن في ١٦ أغسطس ١٩٦٨ اداة اسرائيل بالإجماع ، وأحال هذا القرار الى القرار السالف (الصادر في ٢٤ مارس) وصيغ في عبارات تكاد تكون مماثلة . وهذا الموقف السلبي المتكرر من مجلس الأمن هو الذي حفز البلاد العربية - لا سيما الجمهورية العربية المتحدة - الى أن تعتمد على نفسها في فرض احترام قرار وقف اطلاق النار والقصاص من عمليات العدوان الاسرائيلية التي تنتهكها . ومن ثم فإن فشل الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة في التصدي للمستويات التي نص عليها ميثاق المنظمة العالمية صراحة هو المسئول عن تصعيد الوضع في المنطقة وتآزم الاحوال على مختلف الجبهات(١) .

معوقات العدوان : تنجّه جهود الأمم المتحدة نحو ثلاثة أمور : مساعدة ضحايا العمليات العسكرية والاحتلال ، البعد عن أن توصف بالتحيز فيما يتعلق بمصير الأقاليم التي احتلت بعد العدوان ، ومحاولة الوصول الى تسوية ولو مؤقتة للنزاع العربي الاسرائيلي .

أضاف العدوان الأخير - الى اللاجئين الفلسطينيين - عددا آخر من العرب الذين نزحوا الى الأراضي العربية المجاورة لا سيما الأردن(٢) . وكان

(١) نجم عن الاشتباكات المتكررة على ضفتي القناة أن أصبح أمن المراقبين الدوليين مهددا بالخطر حتى أن واحدا منهم - من جنسية سويدية - قتل بقنابل الاسرائيليين (راجع تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ يوليو ١٩٦٩ Doc. 5/9368) .
لذلك اقترح أوديل في ٣ مايو ١٩٦٩ إقامة مناطق محايدة للحماية حول نقاط المراقبة ، وقد اضطرت هيئة المراقبين الى سحب مركزها الى داخل سيناء .
ونظرا لخطورة الوضع واستمرار الطرفين على تبادل اطلاق النار ، حدد الأمين العام للأمم المتحدة - في ٥ يوليو ١٩٦٩ - بسحب المراقبين .

وقد وصف الأمين العام الحالة في المنطقة في تقرير قدمه بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٦٩ (Doc. 5/9171) بقوله : "Cease fire became almost totally ineffective in the Suez Canal sector and that a virtual state of active war now exists".

(٢) قدر هذا العدد كالاتي : ٢٠٠.٠٠٠ من الأردن ، ١١٠.٠٠٠ من سوريا ، ٣٥.٠٠٠ من قطاع غزة وسيناء .

على الأمم المتحدة أن تتخذ موقفا حيال هذه المسألة . لذلك توجه الأمم المتحدة ندائها الى اسرائيل بأن تسمح بعودة هؤلاء اللاجئين الى أرضهم وتعويس من يفضل منهم عدم العودة . وأهم قرار اتخذته الأمم المتحدة في هذا الشأن - بعد القرار رقم ٣/١٩٤ الذي صدر عن الجمعية العمومية في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ - هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الصادر في ١٤ يونيو ١٩٦٧ الذي يدعو اسرائيل الى تسهيل عودة السكان الذين فروا بسبب العمليات العسكرية التي جرت منذ العدوان (١) . ويبدو أن المجلس أصدر هذا القرار لأن الجمعية العمومية لم تكن منعقدة في ذلك الوقت ، وهي الجهاز المعنى بالقضية الفلسطينية وباعتبار أن مشكلة هؤلاء اللاجئين تتعلق بالدرجة الأولى بحفظ السلم والأمن الدولي التي هي المسئولية الأولى على مجلس الأمن . فمشكلة اللاجئين كانت من الأسباب الجوهرية لتجدد النزاع المسلح .

وقد ناقشت الجمعية العمومية مشكلة اللاجئين وأصدرت قرارها رقم ٢٢٥٢ في ٤ يوليو ١٩٦٧ التي رحبت فيه بقرار مجلس الأمن السالف وتبنت نصوصه . بيد أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية كانت ذات أثر محدود بسبب موقف اسرائيل التي حددت خمسة أسباب لعودة اللاجئين (أي ٣١ أغسطس) بمعدل ألف لاجئ كحد أقصى يوميا . ثم مدت هذه المهلة الى ٤ سبتمبر بناء على اتفاق مع هيئة الصليب الأحمر في ٦ أغسطس ١٩٦٧ بقصد استيعاب ٦٥٠٠ لاجئ إضافي ولكن العقوبات التي وضعت في طريقهم لم تسمح لهم بالعودة (٢) . وقد ذكر نيلس جوران جسنج

(١) وصلب القرار باللغة الفرنسية في هذا الخصوص يقول :

"Considérant l'urgente nécessité d'épargner aux populations civiles et aux prisonniers de guerre dans la zone du conflit du Moyen-Orient des souffrances supplémentaires, considérant que les droits de l'homme essentiels et inaliénables doivent être respectés même dans les vicissitudes de la guerre..."

"...Prie le gouvernement israélien... de faciliter le retour des habitants qui sont enfuis des zones (où des opérations militaires, ont eu lieu) depuis le déclenchement des hostilités".

(٢) تذكر الاحصاءات أن حوالي ١٤٠.٠٠٠ طلب قدم من الذين فروا الى الضفة الشرقية

بالعودة الى ديارهم في الضفة الغربية وأن الذين قبلت طلباتهم وعادوا حوالي ١٦.٠٠٠ فقط .

Nils Goran Gussing - الممثل الشخصي للأمن العام للأمم المتحدة
لمبحث وضع اللاجئين وضحايا العدوان - في تقريره الذي قدمه في سبتمبر
١٩٦٧ أن أربعة عشر ألف لاجئ عادوا الى الضفة الغربية من الأردن ولكن
٣٥٠.٠٠٠ لاجئ آخرين لا زالوا بلا مأوى . ولم تملك الجمعية العمومية ازاء
هذا التحدى الاسرائيلي الا أن تثبت في قرارها رقم ٢٣٤١ في ١٩ ديسمبر
١٩٦٧ أنها لاحظت بأسف عميق عدم تطبيق قرار ١٩٤٨ وأملها أن يحظى
بالتطبيق الفعلي في السنوات القادمة .

ويبدو أن موجة الهجرة استمرت سنة ١٩٦٨ لا سيما من قطاع غزة الى
الأردن . وازاء هذه الحقيقة المخزية اضطرت الأمم المتحدة أن تناشد أعضائها
تقديم عون استثنائي لهيئة غوث اللاجئين لمواجهة النفقات المتزايدة بسبب
الاعداد الجديدة من اللاجئين . وكان هذا هو أحد بنود قرارها رقم ٢٢٥٢
الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ثم قرارها رقم ٢٣٤١ الصادر في ١٩
ديسمبر ١٩٦٧ .

وقد انشغلت الأمم المتحدة كذلك بمصير أسرى الحرب والمدنيين المقيمين
في الأراضي التي احتلتها اسرائيل . وقد ضمن مجلس الأمن قراره رقم ٢٣٧
- آنف الذكر - فقرات بهذا الخصوص (١) يطلب فيها الى اسرائيل أن تضمن
سلامة ورفاهية وأمن سكان هذه المناطق ، كما يوصي الحكومات المعنية باحترام
المبادئ الانسانية التي تنظم معاملة أسرى الحرب (٢) . وقد صيغت ذات
التوصيات في قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٢ وتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧ .
ولكن جهود الأمم المتحدة في هذا السبيل تصطدم بعناد اسرائيل فقد أصرت
على عدم استقبال الممثل الشخصي للأمن العام للأمم المتحدة الذي أراد الامين
العام أن يرسله - طواعية لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية - للتحقيق

(١) والنص الفرنسي للجزء من القرار المتعلق بهذا الموضوع يقول ان مجلس الأمن :
"Prie le gouvernement israélien d'assurer la sûreté, le bien-être et la
sécurité des habitants des zones où des opérations militaires ont eu lieu...
"Recommande aux gouvernements intéressés de respecter scrupuleuse-
ment les principes humanitaires des civils en temps de guerre, tels qu'ils
sont énoncés dans les Conventions de Genève du 12 août 1942".

فى وضع العرب فى الأراضى المحتلة وأسرى الحرب بدعوى أن هذا التحقيق يجب أن يتسع ليشمل بحث أحوال اليهود فى البلاد العربية رغم أن قرارات الأمم المتحدة نصت فقط على بحث أحوال المدنيين فى الأراضى المحتلة (١) .

وبدل التاريخ الذى مرت به مشكلة اللاجئين العرب -ومن على شاكلتهم- أن مصير هؤلاء معلق بمصير الأقاليم المحتلة والوصول الى حل جذرى للمشكلة .

أما بالنسبة للأراضى المحتلة فقد سارت قرارات الأمم المتحدة على مبدأ أن الاحتلال لا يغنى مطلقاً - طبقاً لأحكام القانون الدولى - امتداد سيادة الدولة المحتلة الى الأقليم المحتل . ويستفاد هذا من :

أ - قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣ وتاريخ ١٤ يونيو ١٩٦٧ والذى تبنته الجمعية العمومية بقرارها رقم ٢٢٥٢ فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ الذى أكد أن سكان الأراضى المحتلة يخضعون لاتفاقات جنيف ، فهذا موقف لا غموض فيه لأن حكم تلك الاتفاقيات هو كذلك .

ب - قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذى قرر أن يقوم السلام فى المنطقة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وأكد عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب وانسحاب القسوات الاسرائيلية من الأقاليم التى احتلتها فى النزاع الأخير (٢) .

ولم تجرؤ اسرائيل - ازاء استقرار المبدأ فى القانون الدولى وصراحة قرارات الأمم المتحدة - أن تجادل فى هذه الأصول بالنسبة للأراضى المحتلة فى عمومها ولذا وقف وزير خارجيتها امام الجمعية العمومية ليعلن يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ أن التسوية السلمية النهائية يجب أن تتم عن طريق التفاوض وأن يقبلها الجميع وأن تحل فيها حدود معترف بها محل الحدود التى خطتها

(١) الدكتور عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية للنزاع العربى الاسرائيلى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٨ .

(٢) سأتناول هذه النقطة بمزيد من البحث فيما بعد .

اتفاقيات الهدنة . ولكنها مع ذلك وجدت لديها الجراءة الكافية على الحق لكي تصبأ فيما يتعلق بالقدس .

دخلت القوات الاسرائيلية المنطقة العربية من مدينة القدس وبدأت فى ٨ يونيو ١٩٦٧ العمل على تحقيق ما أسمته الوحدة الادارية للمدينة فأصدرت قانونين فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ ولوائح تنفيذية لهما فى ٢٨ يونيو وبمقتضى هذه القوانين واللوائح تطبق القوانين الاسرائيلية ونظم الادارة والقضاء على كل اقليم الدولة الاسرائيلية الذى يحدد بأمر حكومى . وقد صدر أمر وزير الداخلية باعتبار القدس القديمة (العربية) وسور باحر وشيخ جره ومطار كالانديا وجبل سكوبس وشغقت ضمن الاقليم الاسرائيلى (١) . وقد أحدث هذا الموقف الاسرائيلى رد فعل سريع فى الأمم المتحدة فأصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ٢٢٥٣ فى ٤ يوليو ١٩٦٧ الذى يقضى بأنها تعتبر هذه التصرفات باطلة ويطلب الى اسرائيل أن تقدم تقريراً عن الاجراءات التى اتخذتها وأن تمتنع فوراً عن كل عمل يغير من الكيان القانونى للقدس(٢) . وقد بعث الأمين العام بمندوبه المدعو تالمان Thalmann الى اسرائيل لتقديم تقرير عما جرى . وجاء فى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ يوليو ١٩٦٧ أن مبعوثه شهد أن اسرائيل اتخذت كافة الاجراءات اللازمة لوضع أجزاء القدس - التى لم تكن تحت اشرافها قبل يونيو ١٩٦٧ - تحت سيادتها وأن السلطات الاسرائيلية أعلنت أن هذه الاجراءات لا يمكن الرجوع فيها ولا تقبل المفاوضة . وقد أعلنت الجمعية العمومية فى قرارها رقم ٢٢٥٤ وتاريخ ١٤

(١) كذلك تطلبت اسرائيل من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة الذين سجلوا أنفسهم طبقاً للقانون الاردنى أن يعودوا فيسجلوا أنفسهم مرة أخرى طبقاً للقانون الاسرائيلى وحددت لهم أجلاً يجب أن يتم فيه التسجيل ولكنها مددت هذا الأجل عدة مرات ازاء الموقف العالى وقرارات مجلس الأمن فى هذا الخصوص .

International Conciliation Published by the Carnegie Endowment for International Peace — September 1969/No. 574, pp. 12-13.

(٢) يقول القرار بالفرنسية ان الجمعية العمومية :

"1. Considère que ces mesures sont non valides ;

"2. Demande à Israël de rapporter toutes les mesures déjà prises et de s'abstenir immédiatement de toute action qui changerait le statut de Jérusalem".

يوليو ١٩٦٧ أسفها على افعال اسرائيل تنفيذ القرار رقم ٢٢٥٣ وكررت طلبها بذاته . والقراران يقدمان مثلا نموذجيا لرفض الجماعة الدولية لتصرف مخالف للقانون الدولي أتنه اسرائيل بارادتها المنفردة . ولكنهما لسوء الحظ يقدمان كذلك مثلا لعدم جدوى مثل هذا الرفض الجماعي طالما أنه لم يقترن بأى جزاء لأن اسرائيل لم تغير موقفها .

وكانت القدس كذلك محل اهتمام مجلس الأمن فى قراره الذى أصدره فى ٢٧ ابريل ١٩٦٨ يطلب الى اسرائيل عدم اقامة العرض العسكري فى الجزء المحتل من القدس الذى كان مقصودا به أن تحيى اسرائيل ذكرى ٢ مايو بمناسبة مرور عشرين عاما على قيامها . وقد علقت اسرائيل على هذا القرار بأنها لن تعطيه أى اعتبار . ولم يفعل مجلس الأمن - ازاء هذا التحدى - سوى أن يقرر فى ٣ مايو ١٩٦٨ أنه يأسف بعمق لأن اسرائيل أقامت العرض العسكري على الرغم من القرار الاجماعى الذى أصدره المجلس فى ٢٧ ابريل .

وهكذا فإن مساهمة الأمم المتحدة - على ما أوضحت - كانت محدودة الفعالية بالنسبة لوقف النزاع ومنعه من أن يتفاقم . ولذا سعت أجهزة الأمم المتحدة - تعويضا عن هذا العجز - الى المساهمة فى تحقيق توازن سياسى جديد فى المنطقة . وكان أهم قرار فى هذا الخصوص هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وترجع قصة هذا القرار الى أن الجمهورية العربية المتحدة طلبت فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧ عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث الموقف الخطير الناشئ فى الشرق الأوسط عن رفض اسرائيل سحب قواتها المسلحة من كل الاراضى العربية التى احتلتها بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ ، ضد الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا . وعقد مجلس الأمن فى ٩ نوفمبر ١٩٦٧ وامدت اجتماعاته لسلسلة طويلة وقدمت مشروعات قرارات من الولايات المتحدة والهند ومالى ونيجيريا والاتحاد السوفيتى لم تطرح للتصويت ، وأخيرا قدمت المملكة المتحدة اقتراحا هو الذى حاز الموافقة الاجماعية . ويتضمن هذا القرار مجموعتين

متميزتين من النصوص^(١) : مجموعة تتعلق بموضوع النزاع فتشكل الأسس التي يجب أن تقوم عليها العلاقات السلمية في الشرق الأوسط ، ومجموعة اجرائية تضع تحت تصرف أطراف النزاع جهاز خدمات حميدة يتفياً مساعدتهم على الوصول إلى اتفاق .

(١) فيما يلي النص الفرنسي الكامل للقرار :

"Le Conseil de Sécurité;

"Exprimant l'inquiétude que continue de lui causer la grave situation au Moyen-Orient;

"Soulignant, en outre, que tous les Etats membres, en acceptant la Charte des Nations Unies, ont contracté l'engagement d'agir conformément à l'article 2 de la Charte;

" 1) Affirme que l'accomplissement des principes de la Charte exige l'installation d'une paix juste et durable au Moyen-Orient qui devrait comprendre l'application des deux principes suivants :

"a) retrait des forces armées israéliennes des territoires occupés lors du récent conflit;

"b) cessation de toutes assertions de belligérance et de tous états de belligérance et respect et reconnaissance de la souveraineté, de l'intégrité territoriale et de l'indépendance politique de chaque Etat de la région et de leur droit de vivre en paix à l'intérieur de frontières sûres et reconnues à l'abri de menaces ou d'actes de force.

"2) Affirme, en outre la nécessité :

"A. de garantir la liberté de navigation sur les voies d'eau internationales de la région ;

"B. de réaliser un juste règlement du problème des réfugiés;

"c) de garantir l'inviolabilité territoriale et l'indépendance politique de chaque Etat de la région par des mesures comprenant la création des zones démilitarisées.

"3) Prie le Secrétaire Général de désigner un représentant spécial pour se rendre au Moyen-Orient afin d'y établir et d'y maintenir des rapports avec les Etats intéressés en vue de favoriser un accord et de seconder les efforts tendant à aboutir à un règlement pacifique et accepté, conformément aux dispositions et aux principes de la présente résolution.

"4) Prie le Secrétaire Général de présenter aussitôt que possible au Conseil de Sécurité un rapport d'activités sur les efforts du représentant spécial".

وترجمته العربية هي :

» ان مجلس الأمن

اذا يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطر في الشرق الأوسط ، واذ يؤكد أيضا ان جميع الدول الأعضاء قد اذنت - بقبولها ميثاق الأمم المتحدة - الالتزام بالتصرف ونفسا للمادة الثانية من الميثاق ،

ويجدر بالملاحظة أن نصوص القرار هذا الذي تبناه مجلس الأمن قزربة الى حد كبير من نصوص مشروع القرار الذي قدمته ثمان دول من أمريكا اللاتينية في ٣٠ يونيو ١٩٦٧ (١) للجمعية العامة للأمم المتحدة ولكنه تم يفر

١ - يؤكد أن الوفاء بمبادئ الميثاق يستلزم إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تطبيق المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأقاليم التي احتلت أثناء النزاع الأخير ،
ب - الكف عن كل تأكيدات الحرب وكل حالات الحرب واحترام والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في العيش بسلام داخل حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من التهديدات أو أعمال القوة .

٢ - ويؤكد أيضا الحاجة الى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة ،

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج - ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣ - يطلب من الأمين العام أن يعمم مثالا خاصا كي يتوجهه الى الشرق الأوسط لإقامة ومداومة اتصالات هناك مع الدول المعنية بهدف تحجيز الاتفاق وتدعيم الجهود الرامية الى الوصول الى تسوية سلمية ومقبولة على أساس نصوص ومبادئ هذا القرار .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم لمجلس الأمن في اقرب وقت ممكن تقريرا عن أوجه النشاط بشأن الجهود التي بذلها الممثل الخاص « .

وترفض سوريا قبول هذا القرار أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أعلنت قبولها للقرار مع التزامها بقيود مؤتمر الخرطوم وهي لا اعتراف بإسرائيل ولا صلح معها ولا مفاوضة ولا تصرف في القضية الفلسطينية لانها ملك الشعب الفلسطيني - عائشة راتب - بعض الجوانب القانونية ، المرجع السابق ص ٦ ، ٧ .

كذلك قبلت الاردن قرار المجلس هذا .

(١) أرى من المناسب أن أسوق النص الفرنسي للمشروع اللاتيني الامريكي :

"L'Assemblée générale ;

"Considérant que c'est pour tous les Etats membres une obligation à laquelle ils ne peuvent soustraire que de préserver la paix et, en conséquence, d'éviter l'emploi de la force sur le plan international ;

"Considérant également que le cessez-le-feu ordonné par le Conseil de Sécurité et accepté par l'Etat d'Israël et par les Etats de Jordanie, de Syrie et de la République Arabe Unie, est une première mesure vers l'établissement d'une paix juste au Moyen-Orient qui doit être confirmé par d'autres mesures que l'Organisation adoptera et que les parties exécuteront ;

"a) à Israël de retirer toutes ses forces de tous les territoires qu'il a occupé à la suite du récent conflit ;

"b) aux parties en conflit de mettre fin à l'état de belligérance, de s'efforcer d'établir une coexistence fondée sur le bon voisinage et de recourir dans tous les cas aux procédures de solution pacifique prévues dans la

بأغلبية الثلثين المطلوبة ، وربما كان أهم اختلاف بين النصين هو أنصفة الملحة
العاجلة التي يخاطب بها المشروع اللاتيني الأمريكى أطراف النزاع ووضوح
عبارته فيما يتعلق بانسحاب قوات العدوان • وإذا أردنا تحليل القرار
الذى أصدره مجلس الأمن نلاحظ الآتى :

أ - نص القرار فى البند الأول منه على « تأكيد » مبدأين « يجب » أن
يتأسس عليهما « سلم عادل ودائم » يعتبر اقرارهما « مستلزما » بمقتضى
ميثاق الأمم المتحدة •

وهذان المبدأان هما : سحب القوات الاسرائيلية المسلحة من الأقاليم
التي احتلت أثناء النزاع الأخير ، والكف عن كل تأكيدات الحرب وحالات الحرب
وكذا احترام والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى
لكل دولة فى المنطقة وبحقها فى العيش بسلام داخل حدود مؤمنة ومعترف
بها متحررة من التهديدات أو أعمال القوة (١) •

Charte des Nations Unies ;

"2. Réaffirme la conviction qu'aucun d'ordre international stable ne peut être fondé sur la menace ou l'emploi de la force, et déclare que ne doit pas être reconnue la validité de l'occupation ou de l'acquisition de territoire accomplie par de tels moyens ;

"3. Prie le Conseil de Sécurité de continuer à examiner avec un sentiment d'urgence la situation au Moyen-Orient, en coopérant directement avec les parties et en s'appuyant sur la présence des Nations Unies pour :

"a) mener à bien ce qui est prévu à l'alinéa du paragraphe 1 ci-dessus ;
"b) garantir le libre passage par les voies maritimes internationales de la région ;

"c) obtenir la solution adéquate et complète du problème des réfugiés et garantir l'inviolabilité du territoire et l'indépendance politique des Etats de la région, en prévoyant à cette fin l'établissement de zone démilitarisées ;

"4. Réaffirme, comme dans des recommandations antérieures, l'opportunité d'établir un régime international pour la ville de Jérusalem qui sera étudié par l'Assemblée Générale à sa vingt-deuxième session."

وقد حصل هذا المشروع على ٥٧ صوتا مقابل ٤٣ وامتنعت عشرون دولة عن التصويت •

(١) قد يعنى هذا الجزء من القرار أن مجلس الأمن يعترف لاسرائيل بحق البقاء السلمي ،
وحتى لو أخذنا بهذا القهوم جدلا فحسب فإن موقف مجلس الأمن هذا يستجيب مع واقع أنه
اسرائيل عضو فى الأمم المتحدة ولكن عضوية اسرائيل فى الأمم المتحدة لا تعنى اعتراف الدول

لقد أضفى الميثاق على المجلس اختصاصا مزدوجا أحدهما هو الاختصاص الذى جاء به الفصل السابع من الميثاق الخاص بما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان وهنا يملك المجلس أن يتخذ قرارات بارادته المنفردة تكون لها قوة الإلزام ، والثانى هو الاختصاص الذى يقرره الفصل السادس من الميثاق المتعلق بحل المنازعات حلا سلميا وفى هذه الحالة يقوم مجلس الأمن بدور الوسيط . ولذا يثور السؤال - بالنسبة للشطر الأول من قرار مجلس الأمن سالف الذكر - حول ما اذا كان المجلس قد اتخذ هذا القرار استنادا الى سلطاته المقررة فى الفصل السابع أم أنه اتخذته بوصفه وسيطا بين أطراف النزاع . ولهذا السؤال أهمية لأن ما يصدر

العربية بها كدولة . ذلك أن الاعتراف فى حقيقته مرجعه الية ولذلك فهو لا يثبت الا اذا انصرفت الية الية صراحة أو على الأقل ضمنا . والثابت أن الدول العربية لم تعترف صراحة لاسرائيل بصفة الدولة ، كما أنها صوتت ضد قبولها عضوا فى الأمم المتحدة . كذلك لا يعتبر قبول اسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة بمثابة اعتراف ضمنى من الدول العربية لاسرائيل بصفة الدولة لأن الاعتراف الضمنى لا يقوم الا اذا لم يكن هناك شك فى توافره وكل ما هنالك أن طريقة التعبير عنه لم تكن صريحة ولا يمكن عقلا أن نفترض نية الاعتراف لدى الدول العربية على أساس قبول اسرائيل فى عضوية الأمم المتحدة بناء على قرار صدر بالأغلبية ورغم أن الدول العربية صوتت ضد القبول . وهذا هو ما يتفق مع الراى الراجع فقها اذ يدعّب معظم الفقهاء الى أن قبول وحدة جديدة لا يترتب عليه افتراض الاعتراف بها ضمنا من الدول الأعضاء فى تلك المنظمة .

De Vischer, Charles : *Théories et Réalités en Droit International Public*, Paris 1953, p. 28.

والدكتور حامد سلطان - القانون الدول انعام فى وقت السلم ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٠٥-١١٤ . وهذا أيضا هو ما جرى عليه العمل منذ عهد عصبة الأمم فقد قبلت روسيا عضوا فى العصبة ولسكن سويسرا وبلجيكا - وكانتا عضوين فى العصبة كذلك - قررتا صراحة أنهما سيستمران فى رفض الاعتراف بها ولم تنكر الدول الأعضاء عليها هذا التصرف . كذلك قبلت ليتوانيا عضوا فى العصبة سنة ١٩٢١ ولكن بريطانيا أعلنت بلجيكا بأنها لن توافق على الاعتراف بليتوانيا اعترافا قانونيا الا اذا أصبحت المسألة الخاصة بالنزاع حول احتياز فيلنا أكثر وضوحا . Lanterpath, H. : *Recognition in International Law*, 1948, pp. 401-405.

« هذا والعرف والعمل الدول لا يرتب على تحديد الحدود أى التزام بالاعتراف . ومثال ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٨ التى حددت خب ٣٨ كاسل بين كوردا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وخب غرض ١٧ كاسل بين نيسم لشماليه ديتنهائ الجنوبية . - استمرت تونس فى الانسرية التى عنتها مع هوشى منه فى ٦ مارس ١٩٤٦ بالخبم الذى اذيتناه - قبل تسيسها - ولكنها لم تعترف بها كدولة مستقلة ، - تلا من عائسة دتب - بعض الجوابب القانونية ، المرجع السابق ص ٦ .

عن مجلس الأمن من قرارات استنادا الى الفصل السابع من الميثاق هي قرارات واجبة التنفيذ فورا دون قيد ولا شرط ومسبقا على أية مفاوضات .

ان هذا المفهوم هو الذى أكدته بعض الدول - مثل الهند ومالى - على الأقل بالنسبة لمبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة . ولا جدل فى أن مجلس الأمن عندما قرر هذا المبدأ انما كان يستند الى المادة ٤٠ من الميثاق(١) اذ قدر أن هذا الاجراء لازم لمنع تفاقم الموقف . ولكن هل ينصرف

(١) المادة ٤٠ هي احدى مواد الفصل السابع من الميثاق وقد سبق أن أوردت نصها .
ومما يجدر ذكره هنا الخلاف الذى دار حول تفسير الفقرة « أ » من البند الأول من قرار مجلس الأمن بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية ، ذلك أن لفظ « الأراضي » اثار لبسا لأن النص الانجليزى يقرر الانسحاب "from territories" قيل بأن هذا لا يعنى أن الانسحاب يجب أن يكون شاملا والا لوجب أن يقول النص "des territoires" "from the territories" أداة التعريف يجعل تفسيره قاصرا على جزء من هذه الأراضي فحسب .

اننا لو اطلقنا العنان للهوى فى تفسير النصوص فلن يكون هناك نص لا يحتمل أكثر من تفسير . ولكن هذه الطريقة المخترعة فى فهم الأحكام لا مجال لها فى صدور المنزعين فهم - على حد التعبير القرآنى الكريم الذى انكرها - فهم للنصوص على حرف .

ان أول ما أقدمه للرد على هذا الادعاء هو أن المقابل الفرنسى للنص الانجليزى نص على « الأراضي des territoires » ولم ينص على « أراض » . والنص الفرنسى نص رسمى .
يضاف الى ذلك أن كثيرا من الدول التى صوتت على القرار حرصت على أن تزيد كل شك حول مفهومه عن الانسحاب فور موافقة المجلس على المشروع . فقد أعلن المندوب الهندى « أنه يفهم من المشروع لبريطاني أنه يدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التى جرى احتلالها خلال حرب يونيو وهى بالتحديد كل ميناء ، وغزة وبلدة القدس القديمة ، والأراضي الاردنية غربى نهر الأردن ، والأراضي السودية » وأضاف أن اسرائيل لا تستطيع أن تستند الى الفقرة الواردة فى المشروع البريطانى التى تشير الى « حق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو أعمال العنف » ، للاحتفاظ بأى ارض فى الصراع الأخير . وقرر مندوب فرنسا أن المشروع البريطانى لم يترك مجالا للغموض فيما يتعلق بالانسحاب من « الأراضي المحتلة » وأكد المندوب السوفيتى أن الخطوة التالية بعد صدور القرار هي انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع المناطق التى احتلتها خلال حرب يونيو ، وأضاف مندوب نيجيريا « أن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التى احتلتها فى الصراع الأخير ينبغي أن يتم فى سياق تستطيع فيه جميع دول المنطقة أن تسهر بالامن » .

نقلا عن عاتشة راتب - بعض الجوانب القانونية - المرجع السابق ، ص ٥ ، ٦ .
فوق هذا وذاك ، فقد أكدت مقدمة قرار مجلس الأمن التزام الدول الأعضاء بالمادة الثانية من الميثاق ، كما أن البند الأول الذى نص على الانسحاب جعل هذا الانسحاب تطبيقا لمبادئ الأمم المتحدة . ولما كانت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تفرض على الدول الأعضاء أن يقوموا « فى حسن نية بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق » كما أنها تقرر أن على

هذا المنطق أيضا الى الفقرة (ب) من البند الأول كذلك ؟ أى هل يدخل فى اختصاص مجلس الأمن - طبقا للمادة ٤٠ من الميثاق - أن يأمر أطراف النزاع بالكف عن كل تأكيدات للحرب وكل حالات الحرب ؟

كان يمكن أن نجيب على هذا السؤال بالإيجاب لولا أن نهاية الفقرة تتكلم عن « حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات أو أعمال القوة » ، إذ أن الدول العربية واسرائيل لم تتفقا من قبل على حدود اسرائيلية آمنة ومن ثم فقيام حدود كهذه يقتضى قبولا من الدول العربية . ولذا أرجح أن قرار مجلس الأمن فى هذا الشطر منه انما يستند الى المادة ٣٧ من الميثاق (١) .

ومن ثم فان مقتضى البند الأول من قرار مجلس الأمن أن تسحب اسرائيل قوات العدوان فورا من الاراضى التى احتلتها أثناء عدوان يونيو دون أن تعلق ذلك على أية مفاوضة أو تربطه باتفاق على حدود آمنة .

أعضاء الهيئة جميعا أن يستنوا « فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » ، فان تفسير القرار بأنه يسمح لاسرائيل بالاحتفاظ ببعض الاراضى التى احتلتها بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذا يتعارض تعارضا صريحا مع المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئ الأمم المتحدة التى تحكم القرار جميعه والتى يجب أن يفسر ويطبق القرار على هدى منها . ثم ان أجهزة الأمم المتحدة ذاتها قد أكدت فى أكثر من مناسبة عدم اقارها لمزاعم اسرائيل فى هذا المجال . وهذا أيضا هو ما أقر به مندوب بريطانيا - مقدمة القرار - للوفدين السوفيتى والهندي قبل الجلسة التى أقر فيها المجلس القرار . يضاف الى ذلك أن رفع أداة التعريف من النص الانجليزى يغنى عنه أداة الاضافة .

ومن المؤسف أن اسرائيل - رغم كل هذا - تعان عن تصميمها على الاحتفاظ بمناطق من الاراضى العربية مثل القدس ومرتفعات الجولان وربما قطاع غزة وأجزاء من سيناء كما أنها تريد أن يكون لها وجود عسكري أو شبه عسكري فى الضفة الغربية من الأردن ، وذلك أيضا يدعى أن الحدود الآمنة والمعترف بها ليست خطوط الهدنة السابقة .

راجع أعداد جريدة New York Times أيام ٤/٧ - ٢٣ ، ٥/٢٩ - ٣ ، ٦/٢٨ - ٧/٥ - ٨/٢٤ من عام ١٩٦٩ ، وكذا الكتاب الذى وجهه وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة الى جنرال يانج فى ١٢/٨/١٩٦٨ .

(١) تنص المادة ٣٧ من الميثاق على ما يلى : « ١ - اذا أخلفت الدول التى يقوم بينها نزاع مسلح من النوع المشار اليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبنية فى تلك المادة وجب عليها أن تعرض على مجلس الأمن » .

٢ - اذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه فى الواقع ، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين أن يؤدى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع » .

ب - كذلك ينص القرار على ضرورة توفير ضمانات لتأكيد احترام مبادئه هي بذاتها ليست محل مناقشة لأنها مبادئ عامة .

من هذه المبادئ ما جاء في الفقرة (ب) من البند الأول - وتكرر في الفقرة (ج) من البند الثاني - الخاص بالحرية الاقليمية والاستقلال السياسي لكل من دول المنطقة . ولكن المجلس ذهب في هذا الخصوص خطوة أبعد إذ اقترح أن تتضمن اجراءات الضمان انشاء مناطق منزوعة السلاح .

مبدأ آخر هو حرية الملاحة في المياه الدولية (فقرة أ من البند الثاني) ، ولكن المجلس لم يقترح هنا وسيلة محددة لكي تكون الضمانة اللازمة ضمانا فعالة .

ج - كذلك يعلن القرار أن مشكلة اللاجئين يجب أن تكون من بين المسائل التي يجري عليها الاتفاق في المستقبل . وإذا كان مجلس الأمن لم يضمن قراره في هذا الخصوص توجيهات معينة فإن هذا لا ينفي أن يرتبط - كحد أدنى - بالقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة في هذا الشأن .

د - يطلب البند الثالث من القرار الى الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه الى الشرق الأوسط للعمل على اقامة علاقات هناك مع الدول المعنية والمداومة على تلك العلاقات بهدف تحييد اتفاقها وتدعيم الجهود الرامية للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة على أساس نصوص ومبادئ هذا القرار . وهذا ما قام به يوثانت في اليوم التالي لصدور القرار (٢٣ نوفمبر) اذ عين المستر جونار يارنج Gunnar Jaring ممثلا خاصا له . ولعل من المناسب هنا أن أوضح أن مستر يارنج ليس وسيطا للأمم المتحدة كما كان فولك برنادوت أو يانثي من قبل أثناء أزمة ١٩٤٨/١٩٤٩ ، وهو ليس فرعا ثانويا لمجلس الأمن لأن مجلس الأمن لم يختره لذلك ، وإنما هو فقط ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة اختاره الأمين العام وان كانت سلطات الأمين العام في اختياره مقيدة بقرار مجلس الأمن وهي ان هذا الاختيار وان جاء في القرار في صورة طلب الا أنه في الحقيقة كان مرضا على الأمين العام . ومن ثم

فان تصرف الأمين العام وممثله الخاص يبرره بل ويفطيه قرار مجلس الأمن ولكنه - مع ذلك - لا يعتبر صادرا عن مجلس الأمن .

ويبدو أن مجلس الأمن كان أكثر تأثرا - في انشاء مهمة بذل الخدمات الحميدة - بالسابقة القبرصية أكثر منه بالسابقة العربية الاسرائيلية في عام ١٩٤٨/١٩٤٩ . والقرار في هذا الشطر منه جاء لبقا لأنه لم يرد أن يربط الوسيط بالمجلس ويجعله مسئولاً مباشرة أمامه وفي ذات الوقت قدر الأعباء الجسم ذات الطبيعة السياسية الملقاة على عاتق الأمين العام .

وقد باشر الوسيط الدولي - مستر جونار يارنج - مهمته وقدم تقريرا عن نتائجها الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ يوليو ١٩٦٨ ، فقام هذا الأخير بدوره بعرضه على مجلس الأمن في ٣٠ يوليو . وقد مد تفويض مستر يارنج ثلاثة أشهر أخرى ولكنه لم يستطع أن يتوصل الى نتائج حاسمة تقيم التوازن في منطقة الشرق الأوسط كما يهدف قرار مجلس الأمن (١) . وتعتبر جهود مستر يارنج مثلا نموذجيا للدبلوماسية السرية الطائفة *diplomatie volante secrète* فقد أجرى عدة مقابلات مع الحكام في المنطقة - على سوريا - سواء في عواصم بلادهم أم في الخارج وكذا مع حكام الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن .

وأراد الوسيط الدولي أن يسير على نمط الاجراءات التي اتبعت ١٩٤٩ عند ابرام اتفاقات الهدنة فاتخذ من نيقوسيا مقرا عاما له ولكن اسرائيل أعاقته جهوده باصرارها على أن تجرى المفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية . ولذا فقد تبدد الأمل الذي كان معلقا على جهود هذا الوسيط .

وقد توقفت جهود الوسيط الدولي منذ ربيع ١٩٦٩ انتظارا لما تسفر عنه جهود الدول الكبرى . والقصة أن فرنسا اقترحت في يناير ١٩٦٩ أن تجتمع الدول الكبرى لبحث مشكلة الشرق الأوسط ، وفعلا جرت مفاوضات

(١) اشترك مستر يارنج مع الجنرال أوديل في المفاوضات التي انتهت باتفاق التعايش المؤقت *modus vivendi* الخاص بقناة السويس ، والذي ذكرت عنه آنفا .

استطلاعية ثم عقدت الدول الأربع - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا - اجتماعات في ابريل ١٩٦٩ انتهت بالاتفاق على مبدئين هما أن تكون التسوية كاملة بمعنى أن تشمل كافة نواحي النزاع وألا تحاول الدول الكبرى فرض وجهة نظرها على طرفي النزاع، وفيما عدا هذا لم تسفر الاجتماعات عن حل عملي أو وساطة جدية . ولا زال العالم يتربع ما يمكن أن تأتي به اجتماعات الدول الكبرى والمباحثات الثنائية - التي تجري على فترات متقطعة - بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

ورغم أن قرار مجلس الأمن آنف الذكر قد صدر بالإجماع فإن إسرائيل لا زالت تتحدى تطبيقه حتى الآن والأوضاع في المنطقة تهدد بالانفجار في أي وقت إن لم تتداركها حكمة ونزاهة الضمير العالمي في حزم وتقدير (١) . وربما كان من الأسباب الجدية لقلق الأوضاع أن قرار مجلس الأمن صيغ في عبارات غامضة استجلابا للموافقة الإجماعية عليه ثم فتح الباب بعد ذلك للتفسيرات المتضاربة التي زادت في حدة الأزمة بدلا من أن تلتفها .

وقد انفضت الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن تناقش مسألة الشرق الأوسط . ويبدو أن العالم قد ترك ذلك أمانة في عنق الدول الكبرى أو رأى أن تصدى هذه الدول للقضية فيه غناء وقتي عن

(١) من المثل أن انقطعت هنا فقرة من النسخة الفرنسية للتقرير السنوي للأمم المتحدة عن نشاط المنظمة خلال الفترة من ١٦ - ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، جاء في التقرير :

"A mon avis, le fait que, durant tous ces laps de temps, les Nations Unies n'aient pas su affronter les problèmes profonds de la région, qui allaient s'envenimant, doit être considéré comme l'une des principales causes de la guerre du mois de juin ١٩٦٧, bien que de toute évidence la responsabilité incombe au premier chef et inéluctablement aux parties elles-mêmes. Je crains, il est de mon devoir de le dire, que, si une fois de plus on ne cherche ni ne parvient dans une certaine mesure à éliminer les causes profondes du conflit, il ne se produise inévitablement, d'ici quelques années, au plus tard, un nouvel affrontement militaire.

"Il est absolument indispensable que les Nations Unies s'efforcent résolument et de toute urgence de contribuer à créer les conditions essentielles de la paix au Moyen-Orient".

أن تتناولها جهات أخرى^(١) .

احكام الاحتلال الحربى :

ترتب على عدوان يونيو ١٩٦٧ أن احتلت اسرائيل بعض الأراضى العربية كما نعلم . وقد دأبت اسرائيل على ارتكاب أفعال كانت محل غضب الرأى العام العالمى ولوم الأمم المتحدة . لذا فإن استكمال انكلام على الوضع الراهن بين العرب واسرائيل يقتضى أن أعرج بكلمة على شطر من الأحكام الخاصة

(١) « علم المحرر الديبلوماسى للأهرام ان الولايات المتحدة الامريكية رفضت فى آخر اجتماع للدول الأربع الكبرى لبحث أزمة الشرق الأوسط فى نيويورك مجموعة الأفكار التى تقدمت بها الحكومة الفرنسية لحل الأزمة والخروج بها من المأزق الذى وصلت اليه . »

وكان واضحا منذ البداية أن مجموعة الأفكار الفرنسية - مع انها لا تنفخ فى غط كثيرة مع وجهة النظر العربية وتفسيرها لقرار مجلس الأمن - تواجه معارضة شديدة من جانب الولايات المتحدة ويرجع ذلك الى أن مجموعة الأفكار الفرنسية حوت لأول مرة فى أى مشروع غربى كتم لتنفيذ قرار مجلس الأمن - نقطة هامة وردت فيه صراحة وبينها :

أولا - النص على الانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولا يقتصر ذلك الانسحاب - كما جاء فى آخر مشروع امريكى - على سيناء فقط وانما ينص أيضا على الانسحاب من غزة والضفة الغربية والقدس المرتفعات السورية .

ثانيا - ان المشروع الفرنسى يشير الى مناطق منزوعة السلاح فى أضيق نطاق بينما المشروع الامريكى الأخير وكل ما سبقه من المشروعات تريد اعتبار كل المناطق التى تجلو عنها القنوات الاسرائيلية مناطق منزوعة السلاح .

ثالثا - ان المشروع الفرنسى اقتصر فى الإشارة الى وجود قوات الطوارئ الدولية على مكان واحد وهو شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة .

وكانت فرنسا قد قدمت مجموعة الأفكار التى عرضتها فى نيويورك الى القاهرة والى عمان لعراستها وقد وعدت القاهرة بدراستها وكانت الملاحظة الأولى عليها انها « بلا شك تأخذ فى الاعتبار كثيرا من المسائل التى ينص قرار مجلس الأمن فى صياغته وفى روحه عليها كالانسحاب الكامل ، وكوضع القدس العربية الخاص وأهميته بالنسبة للعرب مسامحين ومسيحيين » لكنها فى نفس الوقت تحتوى على نصوص تحتاج الى دراسة تفصيلية أوسع .

ولقد تلقت وزارة الخارجية المصرية أمس من نيويورك أن الولايات المتحدة عادت فى اجتماع الدول الأربعة الكبرى أمس الأول الى الاصراء على مناقشة مشروعها الأخير ذى العشر نقاط الذى اعتبرته الجمهورية العربية المتحدة « انحيازا بالكامل » لاسرائيل كما انها أبدت معارضة كاملة ضد مجموعة الأفكار الفرنسية لأنها فى رأى المتدوب الإمبريكي « تقل كثيرا عن الحد الأدنى الذى يضمن مصالح اسرائيل وأمنها ! » .

نقلا عن جريدة الأهرام عدد يوم ١٩٦٦/١٢/٢٠

بالاحتلال الحربى (١) هو الحصاص بالقواعد التى تضبط تصرفات سلطات الاحتلال فى الاقليم المحتل (٢) .

تقوم فلسفة الأحكام المتعلقة بالاحتلال الحربى على مبدأين :

١ - تأكيد الصفة المؤقتة للاحتلال الحربى وذلك بوضع حد فاصل واضح بين الاحتلال الحربى وبين أى ادعاء بحق على الاقليم كضمه بارادة منفردة مثلا . وهذا المبدأ يفرض على الدول الغير - تبعاً - واجب عدم الاعتراف يمثل هذا الضم ان حصل لعدم مشروعيته .

ب - تقييد السلطات التقديرية لدولة الاحتلال تقييداً مضيقاً يمنعها أن تعامل الاقليم كما لو كان اقليمها أو أن تطبق عليه قوانينها الخاصة .

وقد سجلت الأحكام الخاصة بالاحتلال الحربى فى عدة وثائق أهمها اتفاقيات لاهأى لعامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة للصليب الأحمر ١٩٤٩ (٣) .

لقد اعتبرت محكمتا نورمبرج (١٩٤٦) وطوكيو (١٩٤٨) أن الأحكام التى تضمنتها اتفاقيات لاهأى بهذا الشأن هى أحكام كاشفة عن قواعد عرفية أقرتها الدول المتمدنية وأكدتا ذلك على الخصوص بالنسبة للقواعد المتعلقة بحماية أرواح وأموال سكان الأقاليم المحتلة وعدم جواز توقيع عقوبات عامة عليهم .

(١) يجب ألا تخلط بين الاحتلال الحربى وبين غيره من الأفكار التى قد تختلط به - فالاحتلال الحربى هو احتلال فعل لاقليم عدو ، ولذلك فهو غير الغزو الذى هو مجرد دخول للقوات المحاربة فى اقليم العدو .

ولا يدخل الاحتلال الحربى فى مدلول « الحرب » بمعناها الدقيق التى هى العمليات العسكرية القائمة فعلاً ولذلك فإن الأحكام الخاصة بالاحتلال الحربى تختلف فى جوهرها عن الأحكام الخاصة بالحرب ، وتدور هذه الأحكام حول الوقف المؤقت الذى يرد على ممارسة الحكومة الشرعية لمظاهر سيادتها على الاقليم المحتل .

(٢) Schwarzenberges, Georg : The Law of Armed Conflict, London, (٢)

(٣) الدكتور على صادق أبو هيف - القانون الدول العام ، الاسكندرية ، الطبعة السابعة ١٩٦٥ ، ص ٨٣٧ .

وقد أثبتت تجربة الحرب العالمية الثانية عدم كفاية ما جاءت به اتفاقيات لاهاي من أحكام فاستكمل هذا النقص فى اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ المتعلقة بالصليب الأحمر التى اعتبرت ملحقا لاتفاقيات جنيف .

وأول مبدأ يحكم الاحتلال الحربى أن الاحتلال الحربى لا يترتب عليه نقل السيادة على الاقليم الى السلطات المحتلة وانما تظل هذه السيادة كامنة فى الدولة صاحبة الاقليم وان خرج الاقليم مؤقتا عن اشرافها(١) ، ومعنى هذا تجميد الوضع على ما هو عليه بالنسبة للاقليم المحتل طوال فترة الاحتلال وعدم جواز قيام سلطة الاحتلال بأى تصرف يضر بمزايا السيادة الاقليمية لدولة الاقليم . وتبعا فان سكان الاقليم المحتل لا يدينون بالولاء لسلطات الاحتلال ولا يجوز لتلك السلطات أن تطلب منهم أى عهد من هذا القبيل .

قاعدة أخرى هى التزام سلطات الاحتلال بحد أدنى من السلوك الحضارى فى معاملة سكان الاقليم المحتل ولذا فان سلطات الاحتلال لا تملك أن تعاقب السكان على ما يبدونه من آراء قد تتعارض مع مصالحها وانما تقتصر على اتخاذ الاجراءات الضرورية التى تستلزمها حاجة الحرب فحسب فى حدود ما يخوله لها القانون الدولى من سلطات عسكرية .

ولا يجوز أيضا لسلطة الاحتلال أن تنفى السكان أو ترحلهم من الاقليم وقد اعتبرت محكمة نورمبرج هذا الاجراء جريمة من جرائم الحرب(٢) .

(١) قال بوريل Borel الذى كان محكوما وحيدا فى قضية الدين الثماني (١٩٢٥) ان الاحتلال الحربى لا يترتب عليه بذاته نقل السيادة القانونية .
كذلك استند حكم محكمة التحكيم الدائمة الذى أنهى قضية المنايا بين فرنسا واليونان (١٩٥٦) على تمييز دقيق بين الفترات التى كانت تحتل فيها اليونان الاقليم التركى المعنى وبين انتقال السيادة الاقليمية اليها .
وقارن هذا بالتصرفات غير المشروعة التى تاتىها اسرائيل حيال مدينة القدس والتى الممت الى بعض منها فيما سبق .

(٢) وصفت محكمة التحكيم المختلطة البلجيكية الألمانية التى نظرت قضية Moriaux ضد ألمانيا (١٩٢٤) نفى سلطات الاحتلال لسكان الاقليم بأنه :
"most flagrant and atrocious breach of international law".

كذلك تقرر قواعد لاهأى أن على سلطة الاحتلال احترام كل من الملكية العامة والخاصة ولا يجوز نزع هذه الملكية الا لظروف استثنائية ترجع فقط الى الضرورات الحربية(١) . والقاعدة العامة فى هذه الحالة أن الملكية الخاصة يجب ألا تربط بضرورات الحرب فان استلزمت ذلك ظروف قاهرة فلا بد من التعويض عنها(٢) .

ويجب على سلطة الاحتلال أن تحترم المعتقدات الدينية للسكان وطريقة ممارستهم لشعائهم وكذا شرفهم وحقوقهم العائلية(٣) .

وقد عرفت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف(٤) الأشخاص المقصودين بالحماية فى مفهوم قواعد الاحتلال الحربى فقالت انهم هم « الأشخاص الذين يجدون أنفسهم ، فى أى لحظة أو بأية طريقة - حال قيام نزاع أو احتلال - خاضعين لحكم أحد طرفى النزاع أو سلطة محتلة ليسوا مواطنيها » .

وتحرم المادة ٣١ من اتفاقية جنيف ممارسة أى اكراه مادى أو معنوى ضد الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية بقصد الحصول على معلومات منهم أو على معلومات من الغير . كما تفرض المادة ٣٢ على الدول أن تمتنع عن اتخاذ أى اجراءات يمكن أن تسبب عذابا للأفراد أو ابادة لهم . وتعتبر المادة ٣٣ أن الجزاءات الجماعية - مثلها مثل الاجراءات الارهابية - كلها ممنوعة ، وكذا النهب والسلب والانتقام سواء اكان ضد النفس أم المال .

ان الحيام المقامة للاجئين والمشردين العرب وما نسمعه كل يوم من عدوان اسرائيل على الأمنين لهو دليل حى على انتهاك اسرائيل لهذه الأحكام . ومن

(١) تنص المادة ٢٣/ز على ما يلى : " it is forbidden... to destroy or seize the enemy's property, unless such destruction or seizure be imperatively demanded by the necessities of war".

(٢) Vasserhelyi, Istvan : Restitution in International Law, Budapest, 1964, p. 51.

(٣) وهذا هو حكم المادة ٤٦ ونصها كالآتى : "Family honour and rights," the lives of persons, and private property, as well as the religious convictions and practice must be respected."

(٤) وقعت اسرائيل على هذه الاتفاقية وصدقت عليها فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ .

سخریات القدر أن اتفاقية جنيف أبرمت لكي تمنع تكرار ظلم لحق باليهود في وقت ما فإذا بالذين ينتهكون أحكامها هم اليهود أنفسهم (١) .

بقى أن أقول أن الالتزامات التي تفرضها الأحكام الخاصة بالاحتلال الحربى لا تعنى إخلاء سلطة الاحتلال من المسئولية عن حفظ الأمن والنظام وحراسة أرواح وأموال السكان ، وعليها فى ذلك أن تحترم القوانين المطبقة فى مناطق الاحتلال - أى قوانين دولة الاقليم - ما لم يمنعها من ذلك مانع مطلق . كذلك تلتزم سلطات الاحتلال - طبقاً لأحكام اتفاقية جنيف - بأن توفر للسكان الغذاء والمواد الطبية والرعاية الصحية فإذا لم يكن ذلك فى استطاعتها فعليها أن توافق على - أو تسهل تحقيق - برامج للنجدة والإسعاف .

الفرع الرابع

في

حركة التحرير العربية الفلسطينية

الكيان الفلسطينى :

كانت فلسطين ولاية عثمانية ثم تحررت من هذه التبعية بفضل جهود العرب وتضحيات جيشهم الذى كان ميمنة قوات الحلفاء التى دخلت فلسطين بقيادة اللورد اللنبى سنة ١٩١٧ . وقد دخلت قوات الحلفاء فلسطين بنية تحريرها وضمان استقلالها لا بقصد الاحتلال والاستعمار . يؤكد ذلك :

١ - تصريح الرئيس الأمريكى ولسن فى ديسمبر سنة ١٩١٥ بأن « الفتح والاستيلاء لا يدخلان فى برنامج الحكومات الديمقراطية ولا يتفقان مع مبادئها » (٢) .

Praetelle, R. de Geouffre de la : Occupation and the Law, p. 9. (١)

Israel and the Geneva Conventions.

مقال منشور ضمن كتب بعنوان

وهو من مطبوعات معهد الدراسات الفلسطينية ومنشور ببيروت سنة ١٩٦٨ .

Aycub, Charles : Les Mandats Internationaux, 1924, p. 188.

(٢)

٢ - تصريح اللورد اللنبى يوم دخوله القدس فى ١٩١٧/١٢/٢٩ « بأن غاية الاحتلال البريطانى هى تحرير فلسطين من النير التركى وانشاء حكومة وطنية حرة فيها » (١) .

٣ - اقرار لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بأن « بريطانيا تعترف بحق فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية فى الحرية والاستقلال وتكوين حكومات وطنية فيها » (٢) .

٤ - برقية بلفور - صاحب التصريح المشئوم - التى أرسلها فى ١٩١٨/٥/٢٨ الى الحسين باسم حكومة بريطانيا ودول الحلفاء والتى جاء فيها « ... وحكومة صاحب الجلالة البريطانية تؤكد مرة أخرى وعودها السابقة بتأييد استقلال العرب ومساعدة البلاد العربية التى لم تنل استقلالها بعد على الحصول عليه بعد الحرب » (٣) .

واذن فقد التزم الحلفاء بتأييد استقلال فلسطين وانشاء حكومات وطنية فيها يختارها شعب فلسطين العربى . وهذا هو ما تمسك به العرب منذ البداية على لسان فيصل بن الحسين أمام مؤتمر فرساي وكذلك فى القرارات التى أصدرها المؤتمر السورى الذى عقد فى يونيو سنة ١٩١٩ ، والقرار الذى أعلنه العرب فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ باستقلال سوريا (٤) . ولكن الحلفاء أغمضوا أعينهم عن هذه الحقيقة الواضحة ووضعت فلسطين تحت الانتداب « أ » وهو انتداب - كما سبق أن ذكرت - يتعلق بالجماعات التى

Canaan : The Palestine Arab Case, 1938, p. 4.

(١)

(٢) الدكتور سعد بسيسو - الصهيونية ، ١٩٤٥ ، ص ٤٢ .

(٣) محمد عزة دوزنة - حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، ١٩٥١ ، ص ٢٣ .

(٤) سوريا تشمل هنا فلسطين كذلك ، وقد أشار القرار الى شمول الاستقلال فلسطين

بوصفها جزءا من سورية .

ومما يجدر بالذكر أن الحلفاء أصدروا تصريحا فى ١٩١٨/١١/٨ يدعون فيه « أن المتعب الذى حارب من أجله فرنسا وإنجلترا فى الشرق - تلك الحرب التى أجهتها الألمان - إنما هو تحرير الشعوب التى رزحت أجيالا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهائيا واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارا حرا » . أمين السعيد - الثورة العربية الكبرى ، الجزء الثانى ، ص ٦٣٥ .

» بلغت درجة من الرقي يستطاع معها الاعتراف بها أمما مستقلة بشرط أن تسدى الدولة صاحبة الانتداب النصح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها » . أى أن هذا النوع من الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن شعب الاقليم الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب المذكور ، وكل ما للدولة المنتدبة هو تقديم المعونة والنصح فحسب تلك المعونة وذلك النصح الذى يجب أن يهدف الى تحقيق رفاهية وتقدم الشعوب الخاضعة للانتداب . وعلى ذلك فان السيادة لم تنزع عن شعب فلسطين تجت الانتداب بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة على اقليمه(١) .

ولم تكن لفلسطين - عند قيام الانتداب - سلطة وطنية بعد فقد كانت حديثة عهد بتحررها من السيطرة العثمانية وكان الحلفاء يديرونها على أنها جزء من بلاد العدو المحتلة . فلما تولت بريطانيا مسؤوليات الانتداب جادت على فلسطين بطراز حكم على شاكلة ما تأخذ به من نظام بالنسبة لمستعمراتها . ففى تبعت بمندوب سام لها هو السيد الأعلى وصاحب السلطة التشريعية ، ويسأل هذا المندوب السامى أمام وزير المستعمرات البريطانى . وإلى جانب المندوب السامى يقوم مجلس تنفيذى من رؤساء الدوائر البريطانيين وفى مرحلة تالية تألف مجلس استشارى نصف أعضائه من كبار الموظفين البريطانيين والنصف الآخر يعينون من العرب واليهود .

وقد حصلت عدة محاولات للتعديل فى النظام ولكنها ذهبت جميعا أدراج الرياح وبقي الحال على ما وصفته . وهكذا يسجل على بريطانيا خطأ فاحش ارتكبته ألا وهو التنكر لاقامة السلطة العربية الفلسطينية الأمر الذى ساهم مساهمة جديفة فعالة فى تمكين الصهيونية فى فلسطين ومساعدتها على استلاب حقوق العرب .

(١) وقد أخذ ميثاق جامعة الدول العربية هذه الظروف مأخذ الاعتبار - كما فسلفت - فتجسج الملحق رقم (١) وضعا خاصا لفلسطين يعترف بوجودها كدولة مستقلة . ولما كانت هذه الفقرة لا تستطيع بسبب ظروفها الخاصة أن تختار ممثلا لها فإن مجلس الجامعة العربية خصص الذى يختار مندوبها الى أن يأتى الوقت الذى تستطيع فيه فلسطين اختيار ممثلها بنفسها .

أزاء هذا الوضع ظهرت جماعات عربية في فلسطين سعت لحماية حقوق العرب فتكونت لجان قومية في جميع أنحاء فلسطين هي التي تكفلت بالعمل الثوري الفلسطيني^(١) . وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ شكلت اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر وعضوية جميع اللجان والهيئات والأحزاب لتوطيد العمل الثوري في جبهة وطنية واحدة ، وتحملت تلك اللجنة مسئولية الكفاح الوطني الداخلي خلال ما تبقى من فترة الانتداب . فلما رسمت العلاقة بين العرب واليهود في صورة اتفاقيات الهدنة التي أبرمت سنة ١٩٤٩ شكلت حكومة رمزية لفلسطين باسم حكومة عموم فلسطين لعل سماع الناس بها كان يوم أن أعلن نبا وفاة رئيسها ، كما قصعت قيادة المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني واللجنة العربية العليا - مع مرور الأيام - أثرها الروحي على الفلسطينيين خاصة والعرب عامة .

وبدأت الجهود محددة لانشاء كيان فلسطيني قويم فكانت تتقدم خطوة وتتعثر أخرى ، ثم قوى الاتجاه الى انشاء هذا الكيان منذ سنة ١٩٦٠ الى أن كان مؤتمر القمة الأول الذي قرر انشاء كيان فلسطيني يجمع ارادة شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه .

وانعقد المؤتمر الفلسطيني الأول بمدينة القدس في ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٤ وأقر الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة تحرير فلسطين

(١) « رد العرب على مكاييد الحلفاء ، بعقد المؤتمر الفلسطيني الأول عام ١٩٦٩ بالقدس وقد قرر المؤتمر رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب البريطاني وشالاب بوحدة سورية - واسمى فلسطين بسورية الجنوبية » .

« وفي ديسمبر ١٩٢٠ عقد المؤتمر الفلسطيني الثالث بـحيفا - لأن المؤتمر الثاني الذي كانت الجمعيات الاسلامية المسيحية قد دعت اليه منعت السلطات البريطانية عقده - ولاه قرارات المؤتمر الأول والف « لجنة تنفيذية » لتوجيه الحركة الوطنية ... »

وفي يونيو ١٩٢١ عقد المؤتمر الفلسطيني الرابع بالقدس وعاد المؤتمر الى رفض تصريح بلفور وتأكيد الوحدة السورية . وندب المؤتمر وفدا الى بريطانيا لشرح القضية الفلسطينية ... »

وفي ٣ أغسطس عام ١٩٣١ عقد بنابلس مؤتمر عربي أعلن استنكاره لتسليم اليهود . كط دعت اللجنة التنفيذية العربية أهل البلاد الى الاضراب العام في ٢٣ من أغسطس ... »

تقلا عن محمود كامل - المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

يوصفها الجبهة الوطنية التي تعمل على تحرير الوطن وأثنى صندوق باسم
« الصندوق القومي الفلسطيني » لتمويل منظمة التحرير الفلسطينية (١) .

الميثاق الوطني الفلسطيني : يعتبر هذا الميثاق من الاعلانات العالمية ذات
الطبيعة الدستورية وتنقسم الأحكام التي وردت به الى مجموعتين : أحكام هي
قواعد قانونية واجبة التنفيذ مثل نص المادة ٢٣ التي تقرر أنه « تحقيقاً لأهداف
هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في
تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة » ، وأحكام بمثابة نطاق
قلسقى لحرية التحرير مثل ذلك المواد ١٦ - ٢٢ التي تدفع تقسيم فلسطين
والحركة الصهيونية وتعلن إيمان الشعب الفلسطيني بالمبادئ الكريمة .

ويستفاد من أحكام الميثاق أن الهدف الأساسي الذي يتفياه الشعب
الفلسطيني في الوقت الراهن هو استرداد الوطن السليب بكامله ، أو بعبارة
أخرى هو تحرير دولة فلسطين . ولذلك فقد عنى الميثاق بتحديد أركان تلك
الدولة . فنصت المادة/٢ على أن « فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد

(١) يقترب هذا التنظيم من التنظيم الذي سلكته الصهيونية في تحقيق أهدافها ، ذلك أن
منظمة التحرير تقابل لجنة العمل - التي أصبحت فيما بعد الوكالة الصهيونية - والصندوق
القومي يقابل البنك الاستعماري اليهودي .

قلون هذا التنظيم باقتراح عرضته في كتاب لي عن « قضية فلسطين أمام القانون الدولي »
صدر قبل إيجاد هذا التنظيم بأكثر من ثلاث سنوات حيث قلت ما نصه : « ونحن نرى أن حل
مشكلة فلسطين يقتضي إشراك الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية وأن تتعاون هذه وتلك على
إدراك الغاية الكبرى -

ومن ثم فلا بد من إيجاد تنظيم شعبي عربي يقوم على تحقيق ذلك الهدف ويعمل على تذليل
كل صعوبة دونه -

وفي تقديرنا أن خير تنظيم يمكن أن يؤدي الغرض هو التنظيم الذي يتفيا التنظيم
الصهيوني ، فبعض السم تزيق لبعض . واذن فلا بد من قيام مؤتمر عربي عام على غرار المؤتمر
الصهيوني يزود بجهازين - أحدهما إداري والآخر مالي - وتكون مهمته إجراء دعاية واسمعة
التشاق للقضية وإقناع الرأي العام العالمي بها واجتذاب الحكومات الى جانبها وتدريب المواطنين
العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً لاستعادة الوطن السليب ، وجميع المسال اللازم لذلك من
العرب جميعاً ... ولا يجب أن نستبعد القوة من بين الوسائل التي ننتهجها في الوصول الى هدفنا
لما كانت هي الطريق بعد أن ترتب لها أمراً » .

الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ ، وهذا مؤداه أن اقليم الدولة الفلسطينية هو الاقليم الذى أدخل تحت الانتداب البريطانى .

اما شعب الدولة (١) فقد عرفته المادة ٦ بقولها « الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية فى فلسطين حتى سنة ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقى فيها ، وكل من ولد لأب عربى فلسطينى بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطينى » . ويبدو لى أن هذا النص قد وضع ليواجه ظروف المشكلة ولذلك لم تراعى فى صياغته الدقة الكافية لأن الفلسطينى الذى خرج بارادته من فلسطين بعد سنة ١٩٤٧ لأى سبب كان لا يدخل ضمن تعريف الفلسطينيين حسب هذه المادة . وهنا يبدو نوع من التناقض بين حكم هذه المادة وبين حكم المادة ٥ التى تقرر أن « الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهى تنتقل من الآباء الى الأبناء » . ولعل واضع هذه المادة قد تحرج عن أن يذكر تعبير « الجنسية » فاستعاض عن هذا التعبير بتعبير « الشخصية » إذ أن حكم هذه المادة يعنى أن العربى الفلسطينى الذى خرج بارادته من فلسطين قبل سنة ١٩٤٧ أو من لم تكن فلسطين محل اقامته العادية سنة ١٩٤٧ يعتبر أيضا فلسطينى الجنسية . ويمكن - من الأخذ بحكم المادتين معا ومحاولة التوفيق بين نصيهما - أن نقول ان كل عربى اكتسب الجنسية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٧ أو من ولد لأب عربى فلسطينى بعد ذلك يعتبر فلسطينى الجنسية (أو الشخصية) ، لا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن المادة الخامسة التى جاءت بالحكم العام سبقت المادة السادسة التى جاءت بالحكم التطبيقى .

على أن الميثاق لم يكتف بالنسبة لليهود الذين هم من أصل فلسطينى - بمجرد سبق حمل الشخصية الفلسطينية بل تطلب الى جانب ذلك شرطا آخر هو أن يكونوا « راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام فى فلسطين » (م ٧) ، وهذا تعبير له مبرره من تاريخ اليهود ومعتقداتهم .

(١) يبدو أن واضع الميثاق لم يكن بالدقة الكافية عند تناوله للأحكام الخاصة بهذا الشعب إذ نجده يستعمل عدة تعبيرات فى المواد المختلفة للميثاق فهو تارة يسميه الشعب الفلسطينى وأخرى يسميه الشعب العربى الفلسطينى وأخرى يقول عنه « أهل فلسطين » .

أما بالنسبة للسلطة السياسية التي تمارس مظاهر السيادة الفلسطينية ، فقد فضل الميثاق ألا يتعرض للوضغ الراهن وترك الأمر الى حينه - عندما يتم تحرير فلسطين وعندئذ يكون للشعب العربي الفلسطيني - صاحب السيادة - أن يقرر مصيره وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره (م ٤) • وذلك تبصر محمود من واضع الميثاق •

بيد أنني لا أتفق مع واضع الميثاق فيما حرص عليه في السواد ١٦ - ١٨ (١) من ايراد مبررات القضية العربية اذ قد يفهم هذا الايراد على أنه جاء على وجه الحصر في حين أن المبررات التي وردت في هذه المواد ليست هي وحدها التي تقيم قضية العرب في فلسطين ثم ان صياغتها جاءت مبتسرة على نحو قد يقلل من درجة الاقتناع التي يمكن أن تحدثها • وكنت أفضل لو أن الميثاق اكتفى بما جاء في الديباجة أو نقل هذه العبارات الموجزة الى الديباجة •

وقد أكد الميثاق أن فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير وأن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، وأن « الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر » •

متظمة تحرير فلسطين : قرر الميثاق القومي اقامة هذه المنظمة ، ونص

(١) أورد فيما يلي نص هذه المواد :

م ١٦ : « ان تحرير فلسطين من ناحية دولية . هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة • ومن أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراجب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع الى تأييد الدول المجبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الأوضاع الشرعية الى فلسطين واقرار الأمن والسلام في ربوعها ، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية والقومية » •

م ١٧ : « ان تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهسا طال عليه الزمن لمايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير » •

م ١٨ : « يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليها وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتهون إليها » •

نظامها الأساسى على أن تبأشر مسئولياتها وفق مبادئ الميثاق القومى واحكام
هذا النظام الأساسى .

وينص الميثاق القومى على أنه « لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة
اقليلية على الضفة الغربية فى المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة
الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومى الشعبى فى المبادئ التحريرية
والتنظيمية والسياسية والمالية » . ومعنى ذلك أن منظمة تحرير فلسطين
انما تمثل الشعب العربى الفلسطينى بوصفه مدركا اجتماعيا لا بوصفه
تنظيما قانونيا(١) . ولذلك نصت المادة/٤/ من النظام الأساسى للمنظمة على
أن الفلسطينيين « جميعا أعضاء طبيعىون فى منظمة التحرير الفلسطينية
يؤدون واجبهم فى تحرير وطنهم وقدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطينى
هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة » .

كذلك أكد الميثاق القومى أن « تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول
العربية كل حسب امكانياتها ، ولا تتدخل فى الشؤون الداخلية لأية دولة
عربية » (م ٢٦) .

وتتكون منظمة التحرير الفلسطينية من الأجهزة التالية :

أ - المجلس الوطنى ، وينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع المباشر من
قبل الشعب الفلسطينى . وهو السلطة العليا لمنظمة التحرير ،
وهو الذى يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها . ومدته
ثلاث سنوات .

ويكون للمجلس الوطنى مكتب رئاسية مؤلف من الرئيس
ونائبين وأمين عام ينتخبهم المجلس الوطنى فى بدء انعقاده .

(١) الشعب كمحرك اجتماعى هو الشعب الحقيقى أى مجموع الأفراد الذين يعيشون فعلا
فى اقليم معين . أما الشعب كتنظيم قانونى فهو الدولة بوصفها شخصا قانونيا يتمتع بالسيادة .
وليس الأمر واضحا فيما إذا كان يمكن أن تعتبر أن المنظمة تمثل الشعب الفلسطينى بوصفه
مدركا تنبئاسيا إذا قصدنا بذلك تجريده فى شكل تنظيم سياسى معين وان كان المعبرسل يتجه
تدرجيا الى اعطاء المنظمة هذا الكيان السياسى » .

ب - اللجنة التنفيذية ، وينتخب المجلس الوطنى رئيسها من بين أعضائه ويتولى الرئيس اختيار أعضائها • وتؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضوا بما فيهم الرئيس •

واللجنة التنفيذية « هى أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التى يقرها المجلس الوطنى وتكون مسئولة أمامه ، مسئولة تضامنية وفردية » • (م ١٥) ، وهى التى تتولى تمثيل الشعب الفلسطينى •

وتنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية : ١ - الدائرة التحريرية ٢ - دائرة الشؤون السياسية والإعلامية ٣ - دائرة الصندوق القومى الفلسطينى • ٤ - دائرة للشئون العامة والتوجيه القومى ٥ - أى دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة أنشائها •

وقد نصت المادة/٢٢ على أن « تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية والخطة التى تقرها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق والتعاون مع الدول العربية المعنية » (١) •

الصندوق القومى الفلسطينى : طبقا للمادة/٢٤ من النظام الأساسى

(١) أقيمت قوات فلسطينية عسكرية من قبل تاريخ هذا النص لا سيما فى مصر والعراق . كذلك قررت الجامعة العربية - فى سنة ١٩٦٤ - بناء على اقتراح مصرى أن تقيم جبهة تحرير يكون لها جيش صغير (جيش التحرير الفلسطينى) كطليعة لتحرير الجزء المختص من فلسطين • وتلقى تشييبه اللاجئيين فى قطاع غزة وفى سوريا تدريباً عسكرياً وكونوا وحدات عسكرية من المدفعية والدبابات • وقد قامت هذه الوحدات بدور ظاهر فى الاغارة على الصلح الصهيونى أكثر من مرة فى عمليات فدائية • وقد قامت قوات فتح - التى تمتعت منذ يوليو ١٩٦٦ بمساعدة سوريا - بعمليات فدائية جريئة • ولم تكن فتح وحدها بل قامت بجانبها جماعات أخرى فى سوريا مثل أبطال العودة للوطن تحت امره عبدالقادر الحسينى وقد ظلت هذه القوات جميعاً تعمل مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض • والواقع أن أكثر هذه الجماعات نشاطاً بعد عقون يونيو ١٩٦٧ كانت جماعة فتح • وكثرت الجماعات بمد العوان وكانت تتعاون أحياناً - كما حصل بين العاصفة والصاعقة والقائد الوليد - ولكن القيادة لم تصل الى حد اقامة قيادة مشتركة • وفى صيف ١٩٦٨ حصل تذر فى جبهة التحرير فرفضت فتح التماسون منها • وقد تحقق أخيراً نوع من التضامن بين معظم الجماعات وأصبح رئيس جماعة فتح هو رئيس جبهة التحرير الفلسطينية كذلك •

لمنظمة التحرير « ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة ، يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني » . وقد صدر النظام الأساسي للصندوق فنص على أن يتألف مجلس إدارته « من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة عشر عضوا ولا يزيد على عشرين ، يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية ، يرأسه أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المختص بالشئون المالية » (الفقرة الثانية من المقدمة) .

ويحقق الصندوق موارده من الآتى :

١ - رسم سنوى قدره (٢٥٠) فلسا أو ما يعادلها بالعملة الأخرى يلتزم بدفعها كل فلسطينى تجاوز الثامنة عشرة من عمره .

٢ - ضريبة ثابتة تفرض على التجار والملاك والموظفين وسائر الشركات والمؤسسات وكافة المواطنين الفلسطينيين على ألا تقل عن ٢٪ ولا تزيد عن ٦٪ من مجموع الدخل الصافى ، وتحصل هذه الضرائب بموجب أنظمة تضعها المكاتب المحلية وتعتمدها اللجنة التنفيذية .

٣ - القروض والمساعدات المالية التى تقدمها الحكومات والشعوب العربية .
٤ - طابع التحرير الذى تصدره المنظمة وتعتمده الدول العربية فى الاتحادات البريدية والمالية وغيرها .

٥ - التبرعات فى المناسبات القومية وهبات الأشخاص والهيئات المعنوية والجمعيات والمفترين العرب وغيرهم .

٦ - القروض والمساعدات التى تقدمها الحكومات والشعوب الصديقة .

٧ - حصيلة اصدار سندات دين لحامله تسمى « سندات تحرير فلسطين » لا تتجاوز عشر سنوات بفائدة قدرها ٤٪ سنويا ، على أن يكون هذا الاصدار بكفالة جامعة الدول العربية ، ويجرى سحب بانصيب على أرقام هذه السندات مرة كل سنة بجوائز مالية يقررها مجلس الإدارة ومعنة من أية ضرائب كانت فى كافة البلدان العربية .

٨ - ما تخصصه كل دولة عربية في ميزانيتها السنوية لصالح الصندوق القومي الفلسطيني .

٩ - أية موارد أخرى قد ترد للصندوق (١) .

حكم حركة المقاومة العربية الفلسطينية في القانون الدولي :

من الأمور التي تشغل بال الكتاب اليوم تحديد الوضع القانوني لحركة المقاومة الفلسطينية ومدى شرعيتها طبقاً لأحكام القانون الدولي ، وهذا أمر منطقي بعد أن اتخذ الكيان الفلسطيني سبيله إلى الوجود الواقعي .

ويبدو لي أن هذا الأمر قد شغل بال واضع الميثاق القومي الفلسطيني فراح - في غمرة الايمان بالحق - يدلي بدلوه وسجل رأيه في المادة ١٦ من الميثاق التي تعلن « ان تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ٠٠٠ » ، وهكذا ذهب الميثاق إلى أن السند القانوني لتبرير شرعية حركة تحرير فلسطين هو

(١) نشرت الصحافة العربية مؤخراً أن الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في الرباط قرروا تخصيص ٢٦ مليون جنيه لدعم الثورة الفلسطينية ، ١١ مليون جنيه لدعم صمود المواطنين في الأرض المحتلة . وقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً أوضحت فيه أنها لم تتلق هذه الموعنة . ونظراً لأن مؤتمر القمة العربي الخامس أنهى أعماله بعد أن كانت الصحف التي أناقش فيها مؤتمرات القمة العربية قد تم طبعها فإني أورد هنا موجزاً عما انتهى إليه المؤتمر .

أنهى المؤتمر أعماله دون إصدار بيان مشترك لأن هناك قرارات سرية اتخذت ولأن الملوك والرؤساء أرادوا ألا يحمل من المعاني أكثر مما تطيق الكلمات ولذا فإن كل ما نعرفه عن نشاط هذا المؤتمر هو ما نقلته الصحافة . وقد نشرت جريدة الأهرام تحليلًا لأعمال المؤتمر جاء فيه : « اختتم مؤتمر القمة الخامس أعماله ولا يستطيع أحد أن يدعي أن هذا المؤتمر نجح خصوصاً بالنسبة للأمال التي كانت معلقة عليه ، ولا يستطيع أحد في الوقت نفسه أن يقول إنه فشَل إذ أنه حقق نتائج محددة ولكنها هامة : أهم هذه النتائج أن ثلاثاً من دول المغرب قدمت لنمعة قوى مؤثرة . والدول الثلاث هي ليبيا والجزائر والمغرب .

ليبيا قدمت حشداً أكثر مما طلبه الفريق أول محمد فوزي والجزائر قدمت هي الأخرى حشداً أكثر مما طلبه الفريق أول محمد فوزي . والمغرب قدمت مساهمة عسكرية » . وقد وافق الملوك والرؤساء على التقرير العسكري الذي قدمه الفريق أول محمد فوزي كما اتفقوا على أن تجرى بينهم اتصالات ثنائية للاتفاق على البرامج الزمنية وحشد القوى العربية وطاقتها . وقدمت ثلاث دول مبلغ ٣٥ مليون جنيه لعقود تسليح خاصة لا تدخل في اتفاقية الدعم السابقة وهي ليبيا (٢٠ مليون) ، السعودية (١٠ مليون) ، الكويت (٥ مليون) - جريدة الأهرام عسك ١٩٦٩/٢/٢٥ .

حق الدفاع الشرعى كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، أى أن الميثاق الفلسطينى ربط حق الدفاع الشرعى بميثاق الأمم المتحدة فى تقريره لحركة التحرير الفلسطينية وهذا الربط خفت حكمته عنى لأن ميثاق الأمم المتحدة إنما يتكلم عن حق الدفاع الشرعى للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، ويقيد حق هذه الدول بما يتخذه مجلس الأمن من اجراءات (١) .

ربما كان قصد واضع الميثاق أن يقول ان حركة التحرير تستند الى حق طبيعى - هو حق الدفاع الشرعى - مستندا فى تأكيد أن حق الدفاع الشرعى حق طبيعى يعلو القانون الوضعى ولا يعدل بأحكامه - الى أن ميثاق الأمم المتحدة وصفه هكذا . فان كان ذلك قصده فقد أخطأ التعبير وخانه التوفيق فى الصياغة . فإذا افترضنا هذا القصد ووضعنا فى اعتبارنا تعريف حق الدفاع الشرعى بمعناه الدولى أى حق حماية مصالح جوهرية يتهددها ضرر لا يمكن اصلاحه فى ظروف لا يتوفر فيها بديل لهذه الحماية ، فهو حق يحافظ على الوضع القائم ومن ثم فان استخدام القوة استنادا اليه ليس له طبيعة عقابية أو اصلاحية بقصد فرض الحقوق المشروعة (٢) . فان الأخذ بحق الدفاع الشرعى كأساس لتبرير حركة المقاومة الفلسطينية يمكن أن يفسر بنظرية الأستاذين ماك دوجال وفليشيانو (٣) التى تذهب الى أن قرارات الأمم المتحدة فى قضيتى فلسطين وكوريا تفيد بأن النزاع الذى يحتوى وحدات سياسية حديثة التنظيم أو الذى يثور بين وحدتين اقليميتين متميزتين تتوقع لهما الجماعة

(١) عالج ميثاق الأمم المتحدة حق الدفاع الشرعى فى المادة ٥١ منه التى تنص على أنه « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الأمم المتحدة » وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استمعا لحق الدفاع عن النفس تبلى الى المجلس قورا ، ولا تؤثر تلك التدابير باى حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه ».

Bowett, D.W. : Self Defence in International Law, New York, (٢)

1958, p. 61.

McDougal and Feliciano : Law and Minimum World Public (٣)

Order, 1961, p. 221.

دواما نسيبا ، يعتبر كما لو كان نزاعا بين دولتين • اذ أن منطق هـذه النظرية ينتهي الى أن منظمة التحرير الفلسطينية - فى نزاعها مع اسرائيل - تكون لها حقوق الدولة • والحرب التى تشنها هذه المنظمة على اسرائيل حتى ولو كانت قاعدتها فى خارج الاقليم العربى المحتل تعتبر حربا دولية أو هى على الأقل حرب أهلية ، وإن كانت هذه التفرقة لا تهم من حيث أن الحرب على الوصفين تخضع لذات الأحكام فى علاقة المتحاربين بعضهما ببعض الآخر • وهذه نظرية يمكن أن تدعم على أساس أن انقسام فلسطين هو انقسام واقعى de facto واذن فالحركة التى تمارس خارج الأراضى المحتلة انما تمارس على اقليم هو جزء من كل والكل هو فلسطين بحدودها العامة •

ويستفاد من الأنباء التى نشرتها الصحافة العربية بمناسبة محاكمة الفدائيين اللذين أطلقا النار على طائرة شركة العال الاسرائيلية فى مطار أثينا - « أن الدفاع الذى أبداه الفدائيان العربيان أمام السلطات اليونانية كان أساسه وجوب فهم قضية مهاجمة الطائرة الاسرائيلية فى ضوء القضية الفلسطينية الشاملة • وقد طرح الدفاع موضوع مشروعية المقاومة الفلسطينية مدلا على أن الحركة الوطنية العربية لمقاومة الاحتلال الصهيونى تتوافر فيها جميع الشروط المنصوص عليها فى اتفاقية لاهائ عام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ • فكل من منظمات المقاومة الفلسطينية العربية رئيس معروف مسئول عن أتباعه ، ولكل منها لباسها الخاص وشارتها المميزة وبرنامجهـا الوطنى وتنظيماتها السياسية والعسكرية وبلاغاتها الاعلامية ونشراتهـا الدورية • وهى تمارس حمل السلاح علنا وتخوض باستمرار معارك يومية ضد قوات الاحتلال الأجنبى الصهيونى • وهى تلتزم بقوانين الحرب بينما تمارس اسرائيل أشد الأساليب منافية للإنسانية •

فالمقاومة الفلسطينية فى نظر القانون الدولى مشروعـة ، وبعد أفرادها بمثابة جنود محاربين • ولم يكن يدور بخلد الفدائيين العربيين القيام بأى عمل فيه مساس بسلامة الدولة اليونانية الصديقة أو الاضرار بها ، بل انهما كانا يقومان بعمل من أعمال المقاومة المشروعة ضد طائرة معادية ليسترعيا بذلك نظر الرأى العام العالمى الى قيام المقاومة الفلسطينية ورسالتها •

« ولما كانت هذه الأعمال تعد مشروعة في نظر القانون الدولي ، فإن القانون الوطني لا يمكن أن يعدها جرائم . بل إن القانون الدولي يعتبر العدوان جريمة وقد عاقب مرتكبها فعلا في محاكمات نورمبرج وطوكيو . ومقاومة العدوان اذن دفاع مشروع عن النفس يبيحه ميثاق الأمم المتحدة » (١)

واضح أن الدفاع استند - في اثبات مشروعية حركة التحرير الفلسطينية - الى اتفاقيات لاهاي اللتين أبرمتا في ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ (وان كان المخلص الصحفي السابق قد اقتصر على ذكر اتفاقية سنة ١٩٠٧) . ووفق تقديرى أن الاستناد الى هاتين الاتفاقيتين يحصر الصورة المشروعة لحركة التحرير في نطاق أضيق مما يجب أن تنطلق فيه ؛ هي صورة الأشكال التقليدية للدفاع الداخلى المسلح . وطبيعى أن تقصر هاتان الاتفاقيتان عن أن تقدم لنا المبرر القانونى الكامل لحركة التحرير الفلسطينية فى مختلف أوجه نشاطها لأن الاتفاقيتين أبرمتا فى وقت كانت لا زالت نظرية مترنيخ (٢) تظن فى الآذان وتنعكس على التصرفات ، وفى أحضان الحلف المقدس أواخر القرن التاسع عشر وبدايات المبكرة للقرن العشرين - أى حقبة ازدهار الامبريالية التى لا يمكن أن تتقبل فكرة تحرر الشعوب أو أن تبارك قواعد قانونية تحترم حركات التحرير الوطنية (٣) .

كذلك فإن اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ - كما تنص مادتها الرابعة - تحمى أولئك الذين يجدون أنفسهم - فى أى وقت أو بأية طريقة - فى حالة

(١) نقلا عن جريدة الأهرام - عدد الأحد ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٢) مترنيخ هو السياسى النمساوى الأوغرى الذى سيطر على سياسة أوروبا فى أواخر الربع الأول من القرن التاسع عشر وكان يؤمن بأن التوازن فى العلاقات الدولية رهن بالاستقرار الداخلى فى كل دولة ، وكان يقول بأن الهدوء هو أول المحاسن التى تحقق الخير للجماعة البشرية .
(٣) وصف هوبلير أحداث الوضع السياسى العالمى فى نهاية القرن التاسع عشر بأنها كانت تعلن انتصار الامبريالية العالمية والسيطرة والحماية واستغلال الدول الأوروبية الكبرى للأرض طرا .

نزاع أو احتلال ، خاضعين لاختصاص أحد أطراف النزاع أو سلطة احتلال ليسوا هم مواطنيها (١) . وهذا التعريف يحمي سكان الأقاليم الذين يدخلهم نزاع أو احتلال في السلطة الواقعية de facto لإدارة غير وطنية . وبدهي أن التعريف - بهذا التوضيح - لا يغطي كافة أفراد حركة المقاومة الفلسطينية لأن بعضهم لا يسكن الأقاليم المحتلة .

ويخيل إلى أن الفقهاء العرب يركزون كذلك في دراساتهم على توضيح مشروعية حركة المقاومة التي يقوم بها سكان المناطق العربية المحتلة (٢) . وهذا التناول الجزئي للمشكلة يبقى شطرا آخر منها في حاجة إلى التدعيم والتأصيل ألا وهو مشروعية حركة المقاومة الفلسطينية التي تعمل من خارج الأرض المحتلة ، وهذا هو ما سأقصر عليه حديثي الموجز في الأسطر التالية .

(١) النص الانجليزي للمادة هو : " Protected by this Convention " are those persons who, at any moment or in any manner, find themselves, in the case of conflict or occupation, under the jurisdiction of one of the parties to the conflict or of an occupying power of whom they are not citizens".

(٢) فمثلا يقول الدكتور جمال العطيبي - في تكملة المقال المنشور بعدد الاهرام الصادر يوم الاحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩ والذي نقلت شطرا منه فيما سبق - ما نصه « وقد كان هذا تعبيرا صادقا عن المفهوم الحقيقي لحركة المقاومة وهو نفس المفهوم الذي تبنته محكمة نورمبرج حينما قضت بادانة بعض مجرمي الحرب النازيين لانهم رفضوا معاملة رجال المقاومة معاملة المحاربين بحجة أنهم لم يلتزموا قوانين الحرب بدقة ، وقالت (إن العدو الذي يحتل اقليم دولة أجنبية بغیر وجه حق مخالفا بذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ليس له أن يتأذى اذا لم ينفذ الأهال المتدنى عليهم قوانين وعادات الحرب بدقة أثناء الاشتباكات التي تقع بينهم وبينه في نطاق استخدامهم لحق الدفاع الشرعى عن أراضيهم ضدّه) . وحينما وجه الاتهام إلى الجنرال الألماني روتتر قائد البوليس أثناء احتلال السلطات الألمانية للأراضي الهولندية ، دفع التهمة عن نفسه بأن أفراد المقاومة لا يعتبرون من المحاربين ، فردت عليه محكمة التقص الهولندية بحكم شعير صدر في عام ١٩٤٦ بأن سلطات الاحتلال الألماني لم تكن تملك سلطة شرعية في الاقليم الهولندي . وعن ثم فانها لم تكن تمارس سوى سلطة مادية بحتة . ومثل هذه السلطة لا ترتب أى التزام بالطاعة على عاتق الرعايا الهولنديين . وبالتالي فإن مقاومتهم لعدو المحتل تدخل في نطاق الدفاع الشرعى عن الوطن ، حيث يصبح من المستحيل أن يتقيدوا بأية شروط أو قيود تجاه المحتل الذي ليس له في هذه الحالة الا أن يلوم نفسه » .

كذلك اهتم الدكتور عز الدين فوده بدراسة المشكلة في مقال شيق نشر بعدد أكتوبر ١٩٦٩ من مجلة مصر المعاصرة (ص ٢٠٥ - ٢١٩) ولكنه اهتم أساسا بحق المدنيين بالأراضي المحتلة في الثورة على سلطات الاحتلال العربى . وهذا أيضا هو ما غلب على دراسة الدكتور عائشة راتب في كتابها « بعض الجوانب القانونية » ، المرجع السابق .

ان حركة المقاومة الفلسطينية تندرج تحت ما يعرف فى لغة اليوم باسم حركات التحرير الوطنية ، وهى حركات يختلف مفهومها فى الفكر الشرقى عنه فى الفكر الغربى .

يرى الفكر الشرقى أن الحركة لا تكون حركة تحرير الا اذا هدفت الى التحرر من الرأسمالية والاستعمار . ويفهم الغرب من هذا التعريف أنه طالما أن حركة التحرير فى المفهوم الشرقى تسعى الى تحطيم الامبريالية بالمعنى الماركسى فان حركة التحرير لا تعتبر كذلك فى النظرية الشرقية الا اذا توفر لها عنصر شيوعى فهى لا تعدو أن تكون مهايأة بين نظرية لينين فى الثورة العالمية وبين الظروف الدولية المعاصرة (١) .

ومن هذا الفهم يمكن تلخيص وجهة النظر الأمريكية حيال حركات التحرير فيما يلى (٢) :

١ - ان حركة التحرير مشكلة فنية فهى من ناحية مشكلة مؤامرة وتدمير وهى من ناحية أخرى مشكلة ذكاء واخضاع . ومرجع هذا التصور هو ايمان الأمريكين بأن حركات التحرير انما تحرك وتدار وتحكم من جهات أجنبية شيوعية فالأمريكيون يعتقدون أن الشيوعية هى باعثة حركات التحرير وأول المستفيدين منها ٢٠ - ان أهم عامل فى نجاح حركة التحرير هو توفر حرم تستطيع أن تهرب منه مواردها وتدرّب فيه قواتها ٣٠ - ان مهمة حركة التحرير - بالقياس الى مهمة الحكومة

Quade, Quentin L. : The U.S. and Wars of National Liberation, (١)
p. 104.

The Vietnam War مقال منشور على الصفحات ٣٦٨ - ٣٨٠ من كتاب
and International Law, Sponsored by the American Society of International
Law, edited by Richard A. Falk, New Jersey, 1968.

Ahmad, Iqbal : Revolutionary Warfare, p. 369.

(٢)

Vietnam, مقال منشور على الصفحات من ١٠٢ - ١٢٦ من كتاب
History, Documents, and Opinions on a Major World Crisis, Penguin Books,
edited by Marvin E. Gettleman, 1967.

التي تسعى حركة التحرير الى القضاء عليها - تعتبر مهمة سهلة ذلك أن دور حركات التحرير هو مجرد التحطيم بينما تهتم الحكومات بالبناء وصيانة ما تم بناؤه . ٤ - يقوم المدنيون بتزويد حركة التحرير بالمعلومات تحت ضغط ارهاب الفدائيين وتهديداتهم .

وهذا التصور الأمريكي الخاطئ في تعميمه يكشف لنا عن فشل السياسة الأمريكية في تفهم حركات التحرير وانتهاج سياسة قوية حيالها .

ان حركة التحرير العربية الفلسطينية - كما وصفها ميثاقها الوطني - تستهدف شعارات ثلاثة : الوحدة الوطنية ، التعبئة القومية ، التحرير (م) ١٠ . وتشرف على هذه الحركة الآن جبهة فلسطينية تكلمت عن أبعادها عندما تكلمت عن الكيان الفلسطيني وكيف تكامل وجوده الحالي . فهي حركة تتفق مع المفهوم الشرقي من حيث أنها تسعى الى تحرير الوطن الفلسطيني العربى وتحطيم الاستعمار الصهيونى الاستيطاني ، ولكنها لا تحتوى عنصرا شيوعيا بالمفهوم الأمريكى - فهي قد استبعدت المذاهب العقائدية كأساس للحركة (١) ولم تحدد لفلسطين نظاما مسبقا سواء من الناحية السياسية أم من الناحية الاقتصادية أم من الناحية الاجتماعية (٢) .

كذلك تختلف حركة التحرير العربية الفلسطينية عن المفهوم الأمريكى اختلافًا جذريا من حيث أنها :

- ١ - تستند الى حق طبيعى للشعب العربى فى استعادة اقليته المغتصب .
- ومن ثم فهي تعتمد على المعونة الارادية والمساعدة الاختيارية التى تقدمها الجماهير العربية ، وليس على ارهاب هذه الجماهير .

(١) وقد أكدت المادة ٩ من الميثاق هذه الحقيقة فهي تقول ان « المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول فى تحرير وطنهم ، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقتهم الروحية والمادية » .

(٢) هذا ما نقول به المادة ١٠ من الميثاق « ... وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطينى لجهاته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية » .

٤ - تؤيد الجماهير العربية حركة التحرير الفلسطينية لأن هذه الحركة تعبر عن كراهية هذه الجماهير للصهيونية وتصميمها على اقتلاع جذورها من الأرض العربية •

٣ - لم تقم حركة التحرير الفلسطينية على المؤامرة والهدم وإنما قامت كرد فعل طبيعي لما وصل اليه النزاع العربي الاسرائيلي •

٤ - تتخذ حركة التحرير الفلسطينية من أقاليم البلاد العربية المحيطة بإسرائيل - وهي جزء مكمل للأقليم العربي الذي تغتصبه إسرائيل - حرما لها تستمد منه تموينها وتقوم عليه بتدريب قواتها • ومن ثم فهي لا تحتوى بقوى خارجية ولا ترتعى فى أحضان أجنبية (١) •

٥ - تركز حركة التحرير الفلسطينية حاليا - بسبب امكانياتها - على تحدى الادارة الصهيونية لا هزيمة الجيوش الاسرائيلية فى حرب منظمة ، وهذه مهمة بناءة وليست هدامة كما تزعم النظرية الأمريكية •

فاذا كان هذا هو الوصف الواقعى لحركة التحرير الفلسطينية فما هو التكييف القانونى لهذه الوقائع ؟ لا يجد الانسان مشقة كبيرة فى الاجابة - بأنه حركة التحرير العربية الفلسطينية هي حركة تقوم عليها منظمات تمارس - باسم الشعب الفلسطينى - حق تقرير مصير هذا الشعب • فحق تقرير المصير اذن هو فى نظرى السند القانونى المكمل الذى نبني عليه - بجانب الحجج التقليدية - شرعية حركة التحرير الفلسطينية لا سيما فى الشطر من نشاطها الذى تمارسه على شكل حرب عصابات *guerrilla war* ، أى على شكل حرب لا تتوفر فيها الاوصاف التقليدية للنزاع الداخلى المسلح •

سارت الغالبية من فقهاء الغرب الى وقت قريب على أن مبدأ تقرير المصير ليس حقا قانونيا • ولكن التطورات التى جرت فى الأمم المتحدة منذ سنة

(١) سبق أن قلت ان هذه الحقيقة تجعلنا نصف حركة المقاومة بأنها حرب اعلية فى

مفهومها الدولى التقليدى •

١٩٤٥ غرت الأوضاع الأمر الذى دعى الفقه الغربى لأن يعود فيعترف بأن تقرير المصير أصبح مبدأ من مبادئ القانون^(١) ، ولا يضعف من ذلك عمومية المبدأ أو طبيعته السياسية^(٢) . ويرجع الأساس القانونى لتطور الفكر الغربى الى نص المادتين ٢/١ ، ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة^(٣) . لقد فهمت هاتان المادتان فى البداية على أنهما تقدمان للدول نصيحة ولكن ما جرى عليه عمل الأمم المتحدة جعل من مبدأ تقرير المصير الذى نصت عليه المادتان جزءا من قانون الأمم المتحدة^(٤) . وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم ٦٣٧ الذى يقضى على الدول أعضاء الأمم المتحدة بأن تؤيد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب والأمم . وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العمومية اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذى اعتبر مبدأ تقرير المصير جزءا من الالتزامات التى يفرضها ميثاق الأمم المتحدة^(٥) ، ولم يكن هذا بمثابة توصية بل كان تفسيراً لأحكام الميثاق له قوة

(١) راجع Johnson, Harold S. : Self-determination within the Community of Nations, Leyden, 1967.

(٢) قررت محكمة العدل الدولية فى قضائياً جنوب غرب أفريقيا ان المادة ٢ من صك الانتداب تفرض التزاماً قانونياً بالعمل على تقدم الرفاهية المادية والمعنوية والاجتماعية لسكان الاقليم .

(٣) تنص م ٢/١ على ما يأتى « انشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ... »
وتنص الفقرة الأولى من م ٥٥ على ما يلى « رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضرورىين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ... » .

(٤) Brownlie, Ian : Principles of Public International Law, Oxford, (٤) 1966, p. 483.

The International Protection of Human Rights, edited by Evan Luard, London, 1967, pp. 140-145.

(٥) أورد هنا منطوق القرار لاهميته - وهو بعد الديباجة - ينص على ما يلى :

"1. The subjection of peoples of alien subjugation, domination and exploitation constitutes a denial of fundamental human rights, is contrary to the Charter of the United Nations and is an impediment to the promotion of World peace and co-operation.

"2. All peoples have the right to self-determination ; by virtue of that right they freely determine their political status and freely pursue their economic, social and culture development.

• الالتزام (١) •

واذن فالوضع الراهن هو أن تقرير المصير مبدأ قانوني ولذا فإن أجهزة الأمم المتحدة لا تسمح للمادة ٧/٢ (٢) بأن تعوق المناقشة أو اتخاذ القرار عندما يكون هذا المبدأ هو موضوع البحث ، أو في معنى آخر فإن أجهزة الأمم المتحدة تسمح لنفسها بمناقشة المسائل والمشاكل المتعلقة بحق تقرير المصير دون أن تعتبر ذلك تدخلا في السلطان الداخلي للدولة أو الدول المعنية •

ومن النتائج المنطقية التي تترتب على اقرار مبدأ تقرير المصير كحق قانوني أن استخدام القوة لاستعادة اقليم ما استنادا الى هذا المبدأ لا يعتبر فعلا مخالفا للقانون ، كما أن حركة التحرير التي تنبعث عن هذا المبدأ تعتبر

"3. Inadequacy of political, economic, social or educational preparedness should never serve as a pretext for delaying independence.

"4. All armed action or repressive measures of all kinds directed against dependent peoples shall cease in order to enable them to exercise integrity of their national territory shall be respected.

"5. Immediate steps shall be taken, in Trust and Non-Self-Governing Territories or all other territories which have not yet attained independence, to transfer all powers to the peoples of those territories, without any conditions or reservations, in accordance with their freely expressed will and desire, without any distinction as to race, creed or colour, in order to enable them to enjoy complete independence and freedom.

"6. Any attempt aimed at the partial or total disruption of the national unity and the territorial integrity of a country is incompatible with the purposes and principles of the Charter of the United Nations.

"7. All States shall observe faithfully and strictly the provisions of the Charter of the United Nations, the Universal Declarations of Human Rights and the present Declaration on the basis of equality, non-interference in the internal affairs of all States, and respect for the sovereign rights of all peoples and their territorial integrity".

(١) وقد أدرج هذا المبدأ في عدة وثائق دولية من ذلك ميثاق الباسيفيك (٤ سبتمبر ١٩٥٤) ، بيان مؤتمر بانفونج (٤ ابريل ١٩٥٥) ، اعلان مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز (٦ سبتمبر ١٩٦١ حضره ٢٥ دولة) ، اعلان مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز (اكتوبر ١٩٦٤ حضره ٤٧ دولة) •

(٢) تنص م ٧/٢ على ما يلي " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة ما ، وليس فيه ما يقضي الأعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيقه " القم الواردة في الفصل السابع •

حركة مشروعة يحميها القانون (١) . والقانون الدولي اذ يحمي حركة التحرير على هذا الأساس انما يحميها بوصفها حركة تحرير دون أن يستلزم لذلك شرطاً إضافياً أو قيوداً من القيود التقليدية .

وتأسيساً على ذلك فإن المنظمات الفلسطينية التي تسهم في حركة التحرير تعتبر منظمات مشروعة يحميها القانون الدولي . ذلك أن المنظمة غير المشروعة - كما عرفت - محكمة نورمبرج هي المنظمة التي تستهدف أغراضاً غير مشروعة ، فإن كانت أهدافها مشروعة - وهذا حال المنظمات الفلسطينية التي تعمل على تحرير الشعب الفلسطيني - فإنها تبعا تكون منظمة مشروعة كما قلت (٢) . ولست بحاجة لأن أكرر أن المنظمة التي تسعى الى تحرير شعبها انما تسعى الى هدف مشروع .

ولا يقتصر تبرير مشروعية حركة التحرير الفلسطينية على حق تقرير المصير ، بل ان هناك أسانيد أخرى تؤيد تلك المشروعية .

ان ظاهرة حركات التحرير وحرب العصابات التي تشنها جماعات المقاومة الوطنية ظاهرة حديثة لم تحظ بعد بالدراسة المتعمقة ولكن هذا لا يعنى أنها تخرج عن نطاق هذه الدراسة .

ان هذه الظاهرة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والسياسية في الاسرة الدولية التي تفتقر الى قوة مركزية أو جماعية معترف بها تسهر على هذه العدالة وتحميها باسم المجتمع الدولي . تلك النقيصة هي التي دعت القوى الاجتماعية الراغبة في احداث تغيير عادل لأن تلجأ لوسائل القوة والارهاب . حيث لا تكون هناك وسيلة مجدية سواء كي تحقق هذا التغيير بحيث أصبح الارهاب وسيلة لاجداث التغيير السياسي وأداة مشروعة في الصراع العسكري . لقد أيدت أكثر دول العالم اتباعا لسياسة المحافظة على الوضع الراهن

(١) بروتل - المرجع السابق ، ص ٤٨٥ -

(٢) Wotzel, Robert K. : The Nuremberg Trials in International Law, (٢).

London - New York, 1960, p. 191.

فكرة تحرير الشعوب وتكاد دول العالم الكبرى أن تكون - في وقت ما من تاريخها الحديث - قد أيدت سياسة الارهاب واستخدام حرم خارج الاقليم لابطاء العدو^(١) . ذلك أن القانون الدولي لا يمكن أن يكون - كما يزعم البعض - هو تدعيم للوضع الراهن - وانما هو ارادة تقدمية لتحقيق التعاون الدولي وهو محكوم بالظروف المسيطرة على المجتمع الدولي والتي أصبحت حرب العصابات التحريرية ظاهرة من ظواهرها المتكررة جعلتها منطق العصر في تحقيق تحرير الشعوب اذا فشلت الوسائل السلمية .

ويقول مور ان ميثاق الأمم المتحدة لا يتطلب من الأقلية المسلحة أن تحصل على ترخيص مسبق كي تمارس باسم الكل حق الثورة وأن هذه الثورة تعتبر مشروعة اذا كانت مستمدة من حق تقرير المصير^(٢) .

وهذا قول ينسجم مع فكرة تستفاد من خطاب أنقاه نائب وزير الخارجية الأمريكية بال Ball في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ بجامعة نورثوسترن من أن المنظمة التي تنظم حركة تحرير تعتبر منظمة مشروعة اذا كانت تمثل شعبها أو جزءا واضحا من هذا الشعب^(٣) . ومن ثم فإن سياسة الحكومات العربية

.....

(١) من الأمثلة التي يمكن أن أسوقها هنا المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - في ابريل ١٩٦١ - لنفر من المعارضين لحكم كاسترو في كوبا والذين كانوا يقيمون على اقليم الولايات المتحدة الأمريكية لغزو كوبا . وهو الغزو الفاشل الذي قضى عليه بتحطيم قوات الغزو التي نزلت في خليج الخنازير Bay of Pigs .

Moore, John Norton : The Lawfulness of Military Assistance to the Republic of Vietnam, p. 267.

The Vietnam War and International Law
وهي مقال منشور بكتاب
(٢) كان مستر بال يتكلم عن حركة الفيت كونج Viet-Cong (أي حركة التحرير

الفييتنامية الوطنية) فقال العبارة التالية :

The National Liberation Front is not a political entity expressing the will of the people of South Vietnam — or any substantial element of the South Vietnamese people. It is a façade fabricated by the Hanoi regime to confuse the issue and elaborate the myth of any indigeous revolt.

فإذا كان كل ما عابه المذكور على جبهة التحرير أنها لا تمثل شعب جنوب فييتنام بل هي صنعة حكومة هانوي للايهام بأن حركتها حركة وطنية ، فمضى ذلك أن جبهة التحرير لو أنها تمثل الشعب الفييتنامي الجنوبي لوجب الاعتراف بها والاقرار بمشروعية الحركة التي تقوم بها . ومع ذلك فقد اعترفت أمريكا بحركة فيت كونج ودخلت معها في مفاوضات مباشرة لا زالت جارية الى الآن .

في تأييد حركة المقاومة الفلسطينية وحرب العصابات التي تشنها على اسرائيل انما تنسجم مع السلوك الدولي الذي يؤيد مثل هذا الموقف تخلصا من وضع سيء قائم . وهذا الموقف المشروع من قبل الحكومات العربية يعني عدم مشروعية الأعمال الانتقامية التي تمارسها اسرائيل حيال الدول العربية . ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء الى القوة كعمل انتقامي (١) وهذا ما أكدته مجلس الأمن في قراره الصادر في ٢٨ مارس ١٩٦٤ بمناسبة الأعمال الانتقامية التي قامت بها السلطات البريطانية ضد مدينة حارب اليمنية نارا لما ادعته بريطانيا من مساعدة اليمن لحركة المقاومة في عدن . لقد شجب مجلس الأمن أعمال الانتقام Reprisal بوصفها منافية لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

وحتى لو أردنا أن نحكم على تصرفات اسرائيل على هدى من القواعد التقليدية الخاصة بالتأثر فاننا نجد أن هذه التصرفات غير مشروعة . طبقا لهذه القواعد العرفية لا يجوز للدولة أن تستعمل حق التأثر الا بشروط ثلاثة هي : ١ - أن تكون الدولة التي ستتخذ ضدها اجراءات التأثر مسئولة عن فعل غير مشروع سبق ارتكبه ضد الدول التي تقتص ٢ - أن تبذل الدولة المدعية جهدا للحصول على ترضية من الدولة الهدف ٣ - أن يكون الضرر الذي يتحقق بسبب التأثر متناسبا مع الضرر الأصلي .

وبتطبيق هذه القواعد على التصرفات الاسرائيلية نجد أنها تصرفات غير مشروعة لعدم توفر هذه الشروط حيالها . ذلك أن مجرد وجود قوات المقاومة على أراض الدول العربية الأخرى لا يجعل هذه الدول مسئولة عن تصرفات تلك القوات (٢) الأمر الذي يجعل تصرفات اسرائيل بمثابة استخدام حكومي

Brownlie, Iran : International Law and the Use of Force by (١)
States, Oxford University Press, 1963, p. 281.

Falk, Richard A. : The Beirut Raid and the International Law (٢)
of Retaliation.

مقال منشور على الصفحات ٤١٥ - ٤٤٢ من مجلة
American Journal of International Law, Vol. 63, No. 3, July, 1969.

للقوة ضد استشارة غير حكومية وانتهاك لحدود يجب عليها أن تحترمها . ثم ان اسرائيل لم تبذل أى جهد لكى تحصل على ترضية من الدول العربية ، فضلا عن أنها تتعمد المبالغة فيما تتخذه من أعمال ومثال ذلك مهاجمتها لمطار بيروت وتحطيم الطائرات الرابضة هناك بدعوى الانتقام من عملية اعتداء الفدائيين على طائرة اسرائيلية فى مطار أثينا الأمر الذى يجعل الموازنة بين ما تزعمه من أضرار وما ترتكبه من جرائم غير قائمة . وعلى كل فان اسرائيل ليست دولة فى نظر الدول العربية ، ومن ثم فلا داعى للاسترسال فى هذه المناقشة التى سقتها للجدال فحسب واغلاق أبواب الدرائع .

تلك هى بايجاز نظرة القانون الدولى لحركة التحرير الفلسطينية ولنا عود اليها فى مقال مفصل ان شاء الله .

* * *

« وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا » .

صدق الله العظيم

فهرس

صفحة

١٠ - ٧

مقدمة الكتاب

الباب الأول

نحو نظرية فى دراسة العلاقات

١٢ - ١١

الدولية العربية

الفصل الأول : فى مفهوم العلاقات الدولية العربية (تمهيد -

فكرة المجتمع الدولى والمجتمع الدولى العربى - ماهية

العلاقات الدولية العربية - دراسة العلاقات الدولية

٣٢ - ١٣

العربية كميكان مستقل)

الفصل الثانى : فى القانون الدولى العربى (تمهيد - فكرتا

العالمية والاقليمية فى التنظيم الدولى - الآراء فى عالمية

التنظيم الدولى واقليميته - هل يوجد قانون دولى

٥٨ - ٣٣

عربى)

الفصل الثالث : فى دراسة مثال من جماعات الاسترهاب

الدولية ، المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية

(سياق ادعاءات الشعب اليهودى - قيام المنظمة

الصهيونية ومحاولة جعلها هيئة دولية - وضع المنظمة

الصهيونية بعد قيام اسرائيل - وثيقة سنة ١٩٥٤ بين

حكومة اسرائيل والمجلس التنفيذى الصهيونى -

الوضع القانونى والنشاط السياسى للسيادة

٨٠ - ٥٩

الاسرائيلية الصهيونية فى أمريكا)

صفحة

الباب الثاني

في

- ٨١ - ٨٢ **علاقات العرب بالعرب**
- الفصل الأول :** في نظرة عقائدية في العلاقات الدولية العربية (١) ، الثورة التحريرية (تمهيد - في معنى الثورة - فكرة القومية والثورة - عجلة عن الحركة التحريرية الثورة العربية)
- ٨٣ - ٩٣ **الفصل الثاني :** في نظرة عقائدية في العلاقات الدولية العربية (٢) ، على طريق الوحدة (تمهيد - الجمهورية العربية المتحدة - الدول العربية المتحدة - الاتحاد العربي الهاشمي - اتفاق الوحدة الثلاثية - اتفاق التنسيق السياسي بين مصر وكل من العراق واليمن - اتحاد الامارات العربية)
- ٩٤ - ١٠٩ **الفصل الثالث :** في نظرة تحليلية في العلاقات الدولية العربية « من الحرب الباردة الى مؤتمرات القمة » (تمهيد - انتكاس الوحدة بين مصر وسوريا - حرب اليمن - مؤتمرات القمة)
- ١١٠ - ١٢٥ **الفصل الرابع :** في ارساء قواعد القانون الدولي العربي (١) « منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول »
- الفرع الأول :** في عجلة عن البترول العربي في العلاقات الدولية
- ١٢٦ - ١٣٧ **الفرع الثاني :** في دراسة وجيزة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (نبذة عن تاريخ المنظمة - اهداف المنظمة - أجهزة المنظمة - احكام العضوية - الوضع القانوني للمنظمة)
- ١٣٨ - ١٥١

صفحة

الفصل الخامس : فى ارساء قواعد القانون الدولى العربى (٢)
« جامعة الدول العربية »

الفرع الأول : فى الجامعة ، كيف قامت ١٥٢ - ١٥٦

الفرع الثانى : فى وصف عام للجامعة (أغراض الجامعة
ووظائفها - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون
الاقتصادى - العضوية فى الجامعة - الانسحاب من
العضوية - الانسحاب الارادى - الانسحاب بسبب
تعديل الميثاق - الفصل من الجامعة - هيئات الجامعة
واختصاصاتها - مجلس الجامعة - الأمانة العامة -
اللجان الخاصة - المجلس الاقتصادى - مجلس الدفاع
المشترك - اللجنة العسكرية الدائمة - التزامات
الدول الأعضاء) ١٥٦ - ١٧٤

الفرع الثالث : فى رسم سياسة الجامعة وتنفيذها (تمهيد -
الضوابط القانونية لاتخاذ القرارات - اتخاذ
القرارات : اللجنة السياسية بدلا من المجلس - اتخاذ
القرارات : العوامل المؤثرة - السياسة الخارجية
للجامعة العربية : ١ - التعاون مع الأمم المتحدة -
٢ - الحياد الايجابى وعدم الانحياز - ٣ - مقاطعة
اسرائيل) ١٧٥ - ١٩٠

الفرع الرابع : فى دور الأمين العام (تمهيد - الاختصاصات
الداخلية للأمين العام - الاختصاصات الخارجية للأمين
العام) ١٩٠ - ١٩٥

الفرع الخامس : فى النطاق الوظيفى للجامعة (تمهيد -
البرامج الثقافية والاجتماعية والفنية - برامج التنمية
الاقتصادية) ١٩٦ - ٢٠٧

صفحة

- الفرع السادس :** فى الأمن الجماعى والتسوية السلمية
للمنازعات (تمهيد - الأمن الجماعى فى نطاق الجامعة -
٢٠٧ - ٢١٢ التسوية السلمية للمنازعات)
- الفرع السابع :** فى علاقة الجامعة العربية بالمنظمات الدولية
الأخرى (تمهيد - علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة :
٢١٢ - ٢١٩ السياسة والإجراءات - الجامعة العربية والوكالات
المتخصصة)
- الفرع الثامن :** فى الجامعة العربية فى كفة الميزان (عود على
بده - مشاكل المستقبل فى حياة الجامعة : ١ - الوحدة
العربية - ٢٠ - العلاقات المستقبلية مع الأمم المتحدة -
٣ - توقعات الأمن الجماعى ٤٠ - مشروعات محسنة
٢١٩ - ٢٢٩ للتكامل الوظيفى الإقليمى)

الباب الثالث

فى

- علاقات العرب بغير العرب**
٢٣١ - ٢٣٢
- الفصل الأول :** فى قواعد رسم السياسة الخارجية (تمهيد -
صعاب رسم السياسة الخارجية - صياغة السياسة
الخارجية - اختلال التوازن بين القوة والسياسة -
٢٣٣ - ٢٤٢ مكان الدول الصغرى بين الأوليغارشية الدولية)
- الفصل الثانى :** فى العرب والغرب
٢٤٢
- الفرع الأول :** فى الأهمية السياسية للوطن العربى
٢٤٣ - ٢٤٦
- الفرع الثانى :** فى موقف الغرب من العرب (كيف ظهرت
دولتنا الأوليغارشية الدولية على مسرح الأحداث العربية
- نظرة عامة على سياسة الأوليغارشية الدولية فى

صفحة

- الوطن العربى « الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد
السوفيتى » - دور البترول العربى فى موقف الدول
الكبرى من العرب) ٢٤٦ - ٢٥٦
- الفرع الثالث :** فى موقف العرب من الغرب ، الحياد الايجابى
وعدم الانحياز (تحديد وتعريف - بدايات سياسة
الحياد الايجابى وعدم الانحياز - العوامل التى وحدت
بين دول عدم الانحياز « القومية ، محاربة الاستعمار ،
التخلف الاقتصادى » - الظواهر المشتركة بين دول
عدم الانحياز « الاشتراكية ، الثورة ، النظرة
السياسية ، النظرة الى العدوان المتوقع ، الزعامة » -
تعليق - حقوق وواجبات دول الحياد الايجابى وعدم
الانحياز) ٢٥٦ - ٢٧٥
- الفرع الرابع :** فى العرب والامم المتحدة (تمهيد - هيئة
مراقبة الهدنة ولجان الهدنة المشتركة ١٩٤٩ « نبذة
تاريخية ، قضية فلسطين ، كيف قامت الهيئة
واختصاصاتها » - جماعة المراقبين فى لبنان - لجنة
الرقابة فى اليمن - قوات الطوارئ الدولية « نبذة
تاريخية ، أزمة قناة السويس ، قوات الطوارئ الدولية
واختصاصاتها ») ٢٧٥ - ٣١٠
- الفصل الثالث :** فى العرب واسرائيل ٣١١
- الفرع الأول :** فى الفكر الاسرائيلى السياسى (القومية
الروحية والصهيونية فى الفكر الاسرائيلى - الفلسفة
اليهودية الدولية) ٣١١ - ٣٣٢
- الفرع الثانى :** فى خطورة وجود اسرائيل فى العالم العربى
(تمهيد - الخطر الاسرائيلى على العرب « الخطر
العسكرى ، الخطر الاقتصادى ، الخطر الاجتماعى ») ٣٣٢ - ٣٤٣

صفحة

الفرع الثالث : فى الوضع الراهن بين العرب واسرائيل

(مقدمات عدوان يونيو ١٩٦٧ - موقف الأمم المتحدة

من عدوان يونيو ١٩٦٧ - خرق وقف اطلاق النار -

٣٧٢ - ٣٤٤

معقبات العدوان - أحكام الاحتلال الحربى)

الفرع الرابع : فى حركة التحرير العربية الفلسطينية

(الكيان الفلسطينى - الميثاق الوطنى الفلسطينى -

منظمة تحرير فلسطين - الصندوق القومى الفلسطينى

- حكم حركة المقاومة العربية الفلسطينية فى القانون

٣٧٢ - ٣٩٥

(الدولى)

تصويب

يعتبر المؤلف عن الأخطاء المطبعية التي وردت في هذا الكتاب ، ويخص منها بالذكر العبارات التي أضيفت أو أنقصت أو عدلت ، ومثلها :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٩	٧ من الهامش	هكذا النص اضطرابا في تفسير المقصود بالاتفاقات الإقليمية ذلك أنه مثل لتلك الاتفاقات بمبدأ	والأمن الدوليين في حين أن مبدأ مونرو لا يسمح بالتدخل الجماعي في شئون القسارة الأمريكية .
٧٢	٤ من الهامش	and Agency officials, headed by a representative of the Labor Ministry
١٢٧	٥ من الهامش	المتحدة. ويعتبروقود الزيت الذي تتنافس معه الطاقة الكهربائية أرخص المنتجات البترولية ثمنا
١٤٤	٤	في روديسيا إذا غلقت المصفاة عند ما Umatli في مصفأة اقيمت في	في روديسيا في مصفأة اقيمت في Umatli إذا غلقت المصفأة عندما
١٥٤، ١٣، ١٤		المتحدة الأمر الذي حفزها لأن تتجه إلى تنظيم إقليمي يرتبط بالأمم المتحدة المقبلة .	الوحدة العربية على أنها واقع قد بلغ مرحلة النضج السياسي .
<p>كذلك يرجو المؤلف تصحيح التاريخ الذي ورد بالسطر الأخير من ص ٢٩٤ ليكون ١٩ يوليو بدلا من ١٣ يوليو ، كما يلفت النظر إلى أن سنة ١٩٥٥ التي تعدد ذكرها على صفحة ٢٩٥ صحتها سنة ١٩٥٦ . ويترك باقي الأخطاء لفطنة القارئ الكريم مع وافر الشكر .</p> <p style="text-align: right;">المؤلف</p>			

مجموعة الكتب السياسية والقومية

• • • • •

- | | | |
|--|----------------|---|
| ١ - الثورة الخلافة في المجتمع العربي | الدكتوران | محمد طه بدوى
محمد طلعت الغنيمى |
| ٢ - قضية فلسطين أمام القانون الدولي العام | » | محمد طلعت الغنيمى ومحمد سالى عبد الحميد |
| ٣ - فلسفتنا السياسية الثورية | دكتور | محمد طه بدوى |
| ٤ - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية | » | جسلاى يحيى |
| ٥ - النظرية العامة للقومية العربية | » | مصطفى أبو زيد فهمى |
| ٦ - الاشتراكية والفكر الاشتراكي العربي | » | » » » |
| ٧ - الحكم المحلي والديمقراطية | » | مصطفى الجندي |
| ٨ - فى الاشتراكية العربية | » | على البارودى |
| ٩ - نظرية الاتحاد بين الدول وتطبيقها بين الدول العربية | » | الشافعى محمد بشير |
| ١٠ - القومية العربية بين القوميات والمذاهب السياسية المعاصرة | » | الاستاذان محمد زيدان ومحمود بلال
مراجعة عميد ا.ح. محمد كمال الأتري |
| ١١ - الاستراتيجية الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة | عميد اركان حرب | محمد كمال الأتري |
| ١٢ - قانون المنظمات الدولية جزآن | دكتور | محمد سالى عبد الحميد |
| ١٣ - العرب واليهود فى الماضى والحاضر والمستقبل | المستشار | محمد عبد الرحمن حسين |



0351628